



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرما
عليكم يا صابرين

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

تَعَالَيْقُ مَبْسُوطَةٌ

عَلَى

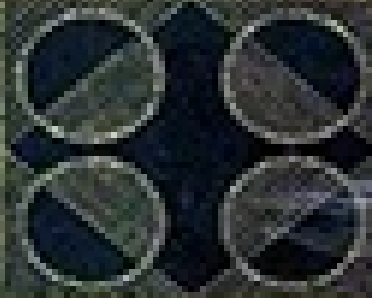
الْمَعْرُوفِ وَالْمَعْرُوفِ

بِأَيْدِي

السُّبُحِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

بِأَيْدِي

الْحَبَشِيِّ



تَعَالَيْقُ مَبْسُوطَةٌ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی

کاتب:

آیت الله شیخ محمد اسحاق فیاض

نشرت فی الطباعة:

مجهول (بی جا ، بی نا)

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

٥	الفهرس
١٤	تعاليق مبسوطه على العروه الوثقى(محمد كاظم يزدي) المجلد الثامن
١٤	اشاره
١٤	اشاره
٢٠	كتاب الحج
٢٧	مقدمه فى آداب السفر و مستحباته لحج أو غيره
٤١	فصل فى وجوب الحج
٤١	اشاره
٤٨	مسأله ١: لا خلاف فى أن وجوب الحج بعد تحقق الشرائط فورى
٤٩	مسأله ٢: لو توقف إدراك الحج بعد حصول الاستطاعه على مقدمات من السفر و تهيئه أسبابه
٥٢	فصل فى شرائط وجوب حجه الإسلام
٥٢	اشاره
٥٢	أحدها: الكمال بالبلوغ و العقل
٥٢	اشاره
٥٣	مسأله ١: يستحب للصبي المميز أن يحج و إن لم يكن مجزئا عن
٥٤	مسأله ٢: يستحب للولى أن يحرم بالصبي الغير المميز بلا خلاف
٥٦	مسأله ٣: لا يلزم كون الولى محرما فى الإحرام بالصبي
٥٦	مسأله ٤: المشهور على أن المراد بالولى فى الإحرام بالصبي الغير المميز الولى الشرعى
٥٩	مسأله ٥: النفقه الزائده على نفقه الحضر على الولى لا من مال الصبي
٥٩	مسأله ٦: الهدى على الولى
٦٢	مسأله ٧: قد عرفت أنه لو حج الصبي عشر مرات لم يجزئه عن حجه الإسلام
٦٧	مسأله ٨: إذا مشى الصبي إلى الحج فبلغ قبل أن يحرم من الميقات و كان مستطيعا
٦٨	مسأله ٩: إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ ندبا فبان بعد الحج أنه كان بالغاً فهل يجزئ عن حجه الإسلام أو لا؟
٧٠	الثانى من الشروط: الحرية
٧٠	اشاره
٧٦	مسأله ١٠: إذا أذ: الممل لمملكه فى الاحرام فتلس به

- مسألة ١٩: إذا كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده مقدار ما يكفيه للحج لو لا هما فحالهما حال الدين مع المطالبه ----- ١١٤
- مسألة ٢٠: إذا كان عليه دين مؤجل بأجل طويل جدا ----- ١١٥
- مسألة ٢١: إذا شك في مقدار ماله و أنه وصل إلى حد الاستطاعه أو لا هل يجب عليه الفحص أو لا؟ ----- ١١٦
- مسألة ٢٢: لو كان بيده مقدار نفقه الذهاب و الإياب و كان له مال غائب لو كان باقيا يكفيه في رواج أمره بعد العود لكن لا يعلم بقاءه أو عدم بقاءه ----- ١١٧
- مسألة ٢٣: إذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج يجوز له قبل أن يتمكن من المسير أن يتصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعه ----- ١١٧
- مسألة ٢٤: إذا كان له مال غائب بمقدار الاستطاعه وحده أو منضما إلى ماله الحاضر و تمكن من التصرف في ذلك المال الغائب ----- ١١٩
- مسألة ٢٥: إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعه لكنه كان جاهلا به أو كان غافلا عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد أن تلف ذلك المال ----- ١١٩
- مسألة ٢٦: إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا ----- ١٢١
- مسألة ٢٧: هل تكفى في الاستطاعه الملكيه المتزلزله للزاد و الراحله و غيرهما ----- ١٢٣
- مسألة ٢٨: يشترط في وجوب الحج بعد حصول الزاد و الراحله بقاء المال إلى تمام الأعمال ----- ١٢٤
- مسألة ٢٩: إذا تلف بعد تمام الأعمال مؤونه عوده إلى وطنه أو تلف ما به الكفايه من ماله في وطنه ----- ١٢٥
- مسألة ٣٠: الظاهر عدم اعتبار الملكيه في الزاد و الراحله ----- ١٢٨
- مسألة ٣١: لو أوصى له بما يكفيه للحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى ----- ١٢٩
- مسألة ٣٢: إذا نذر قبل حصول الاستطاعه أن يزور الحسين عليه السلام في كل عرفه ثم حصلت له حج عليه الحج ----- ١٢٩
- مسألة ٣٣: النذر المعلق على أمر قسمان: تاره يكون التعليق على وجه الشرطيه ----- ١٢٣
- مسألة ٣٤: إذا لم يكن له زاد و راحله و لكن قيل له: «حج و على نفقتك و نفقه عيالك» ----- ١٣٤
- مسألة ٣٥: لا يمنع الدين من الوجوب في الاستطاعه البذليه ----- ١٣٨
- مسألة ٣٦: لا يشترط الرجوع إلى كفايه في الاستطاعه البذليه ----- ١٣٨
- مسألة ٣٧: إذا وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج و جب عليه القبول على الأقوى ----- ١٣٩
- مسألة ٣٨: لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك فبذل المتولى أو الوصى أو النادر له و جب عليه ----- ١٣٩
- مسألة ٣٩: لو أعطاه ما يكفيه للحج خمسا أو زكاة و شرط عليه أن يحج به فالظاهر الصحه ----- ١٤٠
- مسألة ٤٠: الحج البذلي مجزئ عن حجه الإسلام ----- ١٤١
- مسألة ٤١: يجوز للبادل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام ----- ١٤٢
- مسألة ٤٢: إذا رجع البادل في أثناء الطريق ففي وجوب نفقه العود عليه أو لا وجهان ----- ١٤٣
- مسألة ٤٣: إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثه فالظاهر الوجوب عليهم كفايه ----- ١٤٣
- مسألة ٤٤: الظاهر أن ثمن الهدى على البادل، و أما الكفارات فإن أتى بموجبه عمدا اختيارا فعليه ----- ١٤٥
- مسألة ٤٥: إنما يجب بالبذل الحج الذى هو وظيفته على تقدير الاستطاعه ----- ١٤٦

- مسألة ٤٦: إذا قال له: «بذلت لك هذا المال مخيرا بين أن تحج به أو تزور الحسين عليه السلام»----- ١٤٦
- مسألة ٤٧: لو بذل له مالا ليحج بقدر ما يكفيه فسرق في أثناء الطريق سقط الوجوب----- ١٤٧
- مسألة ٤٨: لو رجع عن بذله في الأثناء و كان في ذلك المكان يتمكن من أن يأتي ببقية الأعمال----- ١٤٧
- مسألة ٤٩: لا فرق في البازل بين أن يكون واحدا أو متعددا----- ١٤٧
- مسألة ٥٠: لو عين له مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها----- ١٤٧
- مسألة ٥١: إذا قال: «اقترض و حج و على دينك»----- ١٤٨
- مسألة ٥٢: لو بذل له مالا ليحج به فبين بعد الحج أنه كان مغصوبا ففي كفايته للمبذول له عن حجه الإسلام و عدمها وجهان----- ١٤٩
- مسألة ٥٣: لو أجر نفسه للخدمه في طريق الحج بأجره يصير بها مستطيعا و جب عليه الحج----- ١٥٠
- مسألة ٥٤: إذا استؤجر-أى طلب منه إجاره نفسه-للخدمه بما يصير به مستطيعا لا يجب عليه القبول و لا يستقر الحج عليه----- ١٥١
- مسألة ٥٥: يجوز لغير المستطيع أن يؤجر نفسه للنيابه عن الغير----- ١٥٢
- مسألة ٥٦: إذا حج لنفسه أو عن غيره تبرعا أو بالإجاره مع عدم كونه مستطيعا لا يكفيه عن حجه الإسلام----- ١٥٣
- مسألة ٥٧: يشترط في الاستطاعه مضافا إلى مئونه الذهاب و الإياب وجود ما يمون به عياله حتى يرجع----- ١٥٥
- مسألة ٥٨: الأقوى وفاقا لأكثر القدماء اعتبار الرجوع إلى كفايه----- ١٥٦
- مسألة ٥٩: لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده و يحج به----- ١٥٨
- مسألة ٦٠: إذا حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحج من ماله----- ١٦١
- مسألة ٦١: يشترط في وجوب الحج الاستطاعه البدنيه----- ١٦٢
- مسألة ٦٢: يشترط أيضا الاستطاعه الزمانيه----- ١٦٢
- مسألة ٦٣: يشترط أيضا الاستطاعه السريبه----- ١٦٣
- مسألة ٦٤: إذا استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له في بلده معتد به لم يجب----- ١٦٤
- مسألة ٦٥: قد علم مما مر أنه يشترط في وجوب الحج مضافا إلى البلوغ و العقل و الحره، الاستطاعه الماليه و البدنيه و الزمانيه و السريبه----- ١٦٥
- اشاره----- ١٦٥
- فبقي الكلام في أمرين----- ١٦٥
- أحدهما: إذا اعتقد تحقق جميع هذه مع فقد بعضها واقعا أو اعتقد----- ١٦٦
- ثانيهما: إذا ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمدا أو حج مع فقد بعضها كذلك----- ١٧٢
- مسألة ٦٦: إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم لم يجزئه عن حجه الإسلام----- ١٧٧
- مسألة ٦٧: إذا كان في الطريق عدو لا يندفع إلا بالمال فهل يجب بذله و يجب الحج أو لا؟----- ١٧٩
- مسألة ٦٨: لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع ظن الغلبه عليه و السلامه----- ١٧٩

- مسألة ٦٩: لو انحصر الطريق في البحر وجب ركوبه إلا مع خوف الغرق أو المرض خوفا عقلانياً ١٧٩
- مسألة ٧٠: إذا استقر عليه الحج و كان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجبه وجب عليه أدائها ١٨٠
- مسألة ٧١: يجب على المستطيع الحج مباشره، فلا يكفيه حج غيره عنه تبرعاً أو بالإجاره ١٨١
- مسألة ٧٢: إذا استقر الحج عليه و لم يتمكن من المباشره لمرض لم يرج زواله ١٨١
- اشاره ١٨١
- تطبيقات و تكميلات ١٨٤
- الحاله الأولى: ١٨٤
- الحاله الثانيه: ١٨٤
- الحاله الثالثه: ١٨٤
- الحاله الرابعه: ١٨٧
- الحاله الخامسه: ١٨٩
- الحاله السادسه: ١٩٠
- الحاله السابعه: ١٩٠
- الحاله الثامنه: ١٩١
- الحاله التاسعه: ١٩١
- مسألة ٧٣: إذا مات من استقر عليه الحج في الطريق ١٩٨
- مسألة ٧٤: الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع ٢٠٥
- مسألة ٧٥: لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء لم يكفه و وجب عليه الإعادة من الميقات ٢٠٩
- مسألة ٧٦: المرتد يجب عليه الحج ٢٠٩
- مسألة ٧٧: لو أحرم مسلماً ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح ٢١٢
- مسألة ٧٨: إذا حج المخالف ثم استبصر لا يجب عليه الإعادة ٢١٢
- مسألة ٧٩: لا يشترط إذن الزوج للزوجه في الحج إذا كانت مستطيعه و لا يجوز له منعها منه ٢١٣
- مسألة ٨٠: لا يشترط وجود المحرم في حج المرأة إذا كانت مأمونه على نفسها و بضعها ٢١٦
- مسألة ٨١: إذا استقر عليه الحج بأن استكملت الشرائط و أهمل حتى زالت أو زال بعضها صار ديناً عليه ٢١٩
- مسألة ٨٢: إذا استقر عليه العمرة فقط أو الحج فقط ٢٢٥
- مسألة ٨٣: تقضى حجه الإسلام من أصل التركه إذا لم يوص بها ٢٢٥
- مسألة ٨٤: لا يجوز للورثه التصرف في التركه قبل استئجار الحج إذا كان مصرفه مستغرقاً لها بل مطلقاً على الأحوط ٢٢٢

- مسألة ٨٥: إذا أقر بعض الورثة بوجود الحج على المورث و أنكره الآخرون لم يجب عليه ٢٣٤
- مسألة ٨٦: إذا كان على الميت الحج و لم تكن تركته وافية به و لم يكن دين ٢٣٨
- مسألة ٨٧: إذا تبرع متبرع بالحج عن الميت رجعت أجره الاستنجار إلى الورثة ٢٤٠
- مسألة ٨٨: هل الواجب الاستنجار عن الميت من الميقات أو البلد؟ ٢٤١
- مسألة ٨٩: لو لم يمكن الاستنجار إلا من البلد وجب و كان جميع المصرف من الأصل ٢٤٤
- مسألة ٩٠: إذا أوصى بالبلديه أو قلنا بوجودها مطلقا فخولف و استؤجر من الميقات أو تبرع عنه متبرع منه برأت ذمته و سقط الوجوب من البلد ٢٤٤
- مسألة ٩١: الظاهر أن المراد من البلد هو البلد الذى مات فيه ٢٤٥
- مسألة ٩٢: لو عين بلده غير بلده ٢٤٦
- مسألة ٩٣: على المختار من كفايه الميقاتيه لا يلزم أن يكون من الميقات أو الأقرب إليه ٢٤٦
- مسألة ٩٤: إذا لم يمكن الاستنجار من الميقات و أمكن من البلد وجب ٢٤٧
- مسألة ٩٥: إذا لم تف التركة بالاستنجار من الميقات لكن أمكن الاستنجار من الميقات الاضطرارى كملكه أو ادنى الحل وجب ٢٤٧
- مسألة ٩٦: بناء على المختار من كفايه الميقاتيه لا فرق بين الاستنجار عنه و هو حى أو ميت ٢٤٨
- مسألة ٩٧: الظاهر وجوب المبادرة إلى الاستنجار فى سنه الموت ٢٤٩
- مسألة ٩٨: إذا أهمل الوصى أو الوارث الاستنجار فتلفت التركة أو نقصت قيمتها فلم تف بالاستنجار ضمن ٢٤٩
- مسألة ٩٩: على القول بوجود البلديه و كون المراد بالبلد الوطن إذا كان له ووطنان الظاهر وجوب اختيار الأقرب إلى مكه ٢٥٠
- مسألة ١٠٠: بناء على البلديه الظاهر عدم الفرق بين أقسام الحج الواجب ٢٥٠
- مسألة ١٠١: إذا اختلف تقليد الميت و الوارث فى اعتبار البلديه ٢٥٠
- مسألة ١٠٢: الأحوط فى صورته تعدد من يمكن استنجاره استنجار من أقلهم أجره مع إحراز صحه عمله ٢٥٦
- مسألة ١٠٣: قد عرفت أن الأقوى كفايه الميقاتيه ٢٥٧
- مسألة ١٠٤: إذا علم أنه كان مقلدا و لكن لم يعلم فتوى مجتهده فى هذه المسأله فهل يجب الاحتياط ٢٥٧
- مسألة ١٠٥: إذا علم استطاعه الميت مالا و لم يعلم تحقق سائر الشرائط فى حقه فلا يجب القضاء عنه ٢٥٨
- مسألة ١٠٦: إذا علم استقرار الحج عليه و لم يعلم أنه أتى به أم لا فالظاهر وجوب القضاء عنه ٢٥٩
- مسألة ١٠٧: لا يكفى الاستنجار فى براه ذمه الميت و الوارث ٢٦٠
- مسألة ١٠٨: إذا استأجر الوصى أو الوارث من البلد غفله عن كفايه الميقاتيه ضمن ما زاد عن أجره الميقاتيه ٢٦١
- مسألة ١٠٩: إذا لم يكن للميت تركه و كان عليه الحج لم يجب على الورثه شىء ٢٦١
- مسألة ١١٠: من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بإجاره ٢٦٢
- فصل فى الحج الواجب بالنذر و العهد و اليمين ٢٧١

- إشارة ٢٧١
- مسألة ١: ذهب جماعه إلى أنه يشترط في انعقاد اليمين من المملوك إذن المولى ٢٧٢
- مسألة ٢: إذا كان الوالد كافرا ففي شمول الحكم له وجهان ٢٨٠
- مسألة ٣: هل المملوك المبعوض حكمه حكم القن أو لا؟ ٢٨١
- مسألة ٤: الظاهر عدم الفرق في الولد بين الذكر والأنثى، وكذا في المملوك والمالك ٢٨١
- مسألة ٥: إذا نذر أو حلف المملوك بإذن المالك ثم انتقل إلى غيره بالإرث أو البيع أو نحوه بقي على لزومه ٢٨٢
- مسألة ٦: لو نذرت المرأة أو حلفت حال عدم الزوجية ثم تزوجت وجب عليها العمل به ٢٨٤
- مسألة ٧: إذا نذر الحج من مكان معين قبله أو بلد آخر معين فحج من غير ذلك المكان لم تبرأ ذمته ٢٨٦
- مسألة ٨: إذا نذر أن يحج و لم يقيده بزمان فالظاهر جواز التأخير إلى ظن الموت أو الفوت ٢٨٩
- مسألة ٩: إذا نذر الحج مطلقا أو مقيدا بسنه معينه و لم يتمكن من الإتيان به حتى مات ٢٩٥
- مسألة ١٠: إذا نذر الحج معلقا على أمر كشفاء مريضه أو مجيء مسافره فمات قبل حصول المعلق عليه هل يجب القضاء عنه أم لا؟ ٢٩٥
- مسألة ١١: إذا نذر الحج و هو متمكن منه فاستقر عليه ثم صار معضوبا لمرض أو نحوه أو مصدودا بعدو أو نحوه ٢٩٦
- مسألة ١٢: لو نذر أن يحج رجلا في سنه معينه فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء ٢٩٨
- مسألة ١٣: لو نذر الاحجاج معلقا على شرط كمجىء المسافر أو شفاء المريض فمات قبل حصول الشرط مع فرض حصوله بعد ذلك و تمكنه منه قبله ٣٠١
- مسألة ١٤: إذا كان مستطيعا و نذر أن يحج حجه الإسلام انعقد على الأقوى و كفاه حج واحد ٣٠٢
- مسألة ١٥: لا يعتبر في الحج النذرى الاستطاعه الشرعيه ٣٠٢
- مسألة ١٦: إذا نذر حجا غير حجه الإسلام في عامه و هو مستطيع لم ينعقد ٣٠٣
- مسألة ١٧: إذا نذر حجا في حال عدم الاستطاعه الشرعيه ثم حصلت له ٣٠٥
- مسألة ١٨: إذا كان نذره في حال عدم الاستطاعه فوريا ثم استطاع و أهمل عن وفاء النذر في عامه ٣٠٦
- مسألة ١٩: إذا نذر الحج و أطلق من غير تقييد بحجه الإسلام و لا بغيره و كان مستطيعا أو استطاع بعد ذلك فهل يتداخلان ٣٠٩
- مسألة ٢٠: إذا نذر الحج حال عدم استطاعته معلقا على شفاء ولده مثلا فاستطاع قبل حصول المعلق عليه ٣١٢
- مسألة ٢١: إذا كان عليه حجه الإسلام و الحج النذرى و لم يمكنه الإتيان بهما ٣١٢
- مسألة ٢٢: من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الإتيان بالحج المندوب قبله ٣١٣
- مسألة ٢٣: إذا نذر أن يحج أو يحج انعقد و وجب عليه أحدهما على وجه التخيير ٣١٤
- مسألة ٢٤: إذا نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام من بلده ثم مات قبل الوفاء بنذره ٣١٨
- مسألة ٢٥: إذا علم أن على الميت حجا و لم يعلم أنه حجه الإسلام أو حج النذر ٣١٨
- مسألة ٢٦: إذا نذر المشى في حجه الواجب عليه أو المستحب انعقد مطلقا حتى في مورد يكون الركوب أفضل ٣٢١

- مسألة ٢٧: لو نذر الحج راكبا انعقد و وجب و لا يجوز حينئذ المشى و إن كان أفضل ٣٢٢
- مسألة ٢٨: يشترط في انعقاد النذر ماشيا أو حافيا تمكن الناذر و عدم تضرره بهما - ٣٢٥
- مسألة ٢٩: في كون مبدأ وجوب المشى أو الحفاء بلد النذر أو الناذر أو أقرب البلدين إلى الميقات أو مبدأ الشروع في السفر أو أفعال الحج أقوال ٣٢٦
- مسألة ٣٠: لا يجوز لمن نذر الحج ماشيا أو المشى في حجه أن يركب البحر لمنافاته لنذره - ٣٢٨
- مسألة ٣١: إذا نذر المشى فخالف نذره فحج راكبا - ٣٣٠
- مسألة ٣٢: لو ركب بعضا و مشى بعضا فهو ٣٣٤
- مسألة ٣٣: لو عجز عن المشى بعد انعقاد نذره لتمكنه منه أو رجائه سقط - ٣٣٥
- مسألة ٣٤: إذا نذر الحج ماشيا فعرض مانع آخر غير العجز عن المشى من مرض أو خوف أو عدو أو نحو ذلك فهل حكمه حكم العجز فيما ذكر أو لا لكون الحكم على خلاف القاعدة؟ ٣٤٠
- فصل في النيابة ٣٤١
- اشاره ٣٤١
- مسألة ١: يشترط في النائب أمور ٣٤١
- مسألة ٢: لا يشترط في النائب الحرية، فتصح نيابة المملوك بإذن مولاه ٣٥٢
- مسألة ٣: يشترط في المنوب عنه الإسلام، فلا تصح النيابة عن الكافر - ٣٥٣
- مسألة ٤: تجوز النيابة عن الصبي المميز و المجنون ٣٥٤
- مسألة ٥: لا تشترط المماثلة بين النائب و المنوب عنه في الذكوره و الأنوثة ٣٥٤
- مسألة ٦: بأس باستنابه الضروره رجلا كان أو امرأه عن رجل أو امرأه - ٣٥٥
- مسألة ٧: يشترط في صحة النيابة قصد النيابة و تعيين المنوب عنه في النيه و لو بالإجمال - ٣٦٢
- مسألة ٨: كما تصح النيابة بالتبرع و بالإجاره كذا تصح بالجعله ٣٦٢
- مسألة ٩: لا يجوز استئجار المعذور في ترك بعض الأعمال ٣٦٧
- مسألة ١٠: إذا مات النائب قبل الإتيان بالمناسك ٣٦٧
- مسألة ١١: إذا مات الأجير بعد الاحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجره ٣٧١
- مسألة ١٢: يجب في الإجاره تعيين نوع الحج من تمتع أو قران أو أفراد ٣٧٤
- مسألة ١٣: لا يشترط في الإجاره تعيين الطريق و إن كان في الحج البلدى ٣٧٩
- مسألة ١٤: إذا أجر نفسه للحج عن شخص مباشره في سنه معينه ثم أجر عن شخص آخر في تلك السنه مباشره أيضا ٣٨٣
- مسألة ١٥: إذا أجر نفسه للحج في سنه معينه لا يجوز له التأخير ٣٨٨
- مسألة ١٦: قد عرفت عدم صحة الإجاره الثانيه (٢) فيما إذا أجر نفسه من شخص في سنه معينه ثم أجر من آخر في تلك السنه ٣٩٠
- مسألة ١٧: إذا صد الأجير أو أحصر كان حكمهم كالحاج عن نفسه - ٣٩٢

- مسأله ١٨: إذا أتى النائب بما يوجب الكفاره فهو من ماله ٣٩٤
- مسأله ١٩: إطلاق الإجاره يقتضى التعجيل بمعنى الحلول فى مقابل الأجل لا بمعنى الفوريه ٣٩٤
- مسأله ٢٠: إذا قصرت الأجره لا يجب على المستأجر إتمامها ٣٩٥
- مسأله ٢١: لو أفسد الأجير حجه بالجماع قبل المشعر فكالحاج عن نفسه يجب عليه إتمامه و الحج من قابل و كفاره بدنه ٣٩٥
- مسأله ٢٢: يملك الأجير الأجره بمجرد العقد، لكن لا يجب تسليمها إلا بعد العمل ٤٠٢
- مسأله ٢٣: إطلاق الإجاره يقتضى المباشره فلا يجوز للأجير أن يستأجر غيره إلا مع الإذن صريحا أو ظاهرا ٤٠٣
- مسأله ٢٤: لا يجوز استئجار من ضاق وقته عن إتمام الحج تمتعا ٤٠٤
- مسأله ٢٥: يجوز التبرع عن الميت فى الحج الواجب أى واجب كان و المندوب ٤٠٨
- مسأله ٢٦: لا يجوز أن ينوب واحد عن اثنين أو أزيد فى عام واحد ٤١٠
- مسأله ٢٧: يجوز أن ينوب جماعه عن الميت أو الحى فى عام واحد فى الحج المندوب ٤١٠
- تعريف مركز ٤١٢

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) المجلد الثامن

اشاره

سرشناسه: فیاض، محمد اسحاق، ۱۹۳۴ - ، شارح

عنوان و نام پدید آور: تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی) / تالیف محمد اسحاق فیاض

مشخصات نشر: محلاتی، [۱۳۷۴؟] -.

شابک: بها: ۴۰۰۰ ریال (ج. ۴-۱)؛ ۷۰۰۰ ریال (ج. ۷-۵)

یادداشت: ج. ۶ و ۷ (چاپ اول: [۱۳۷۵؟])؛ ۷۰۰۰ ریال

مندرجات: ج. ۱. التقلید و الطهاره. -- ج. ۲. الطهاره. -- ج. ۳، ۴. الصلاه. -- ج. ۵. الصوم. -- ج. ۶ و ۷. الزکاه و الخمس. --

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۷۴؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: BP۱۸۳/۵ ی ۴ع ۴۰۲۱۷۵ ۱۳۷۴

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۳۴۱۸

ص: ۱

اشاره

تعالیق مبسوطه علی العروه الوثقی (محمد کاظم یزدی)

تالیف محمد اسحاق الفیاض

ص: ۳

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف خلقه محمد و آله الطيبين الطاهرين

ص: ٥

كتاب الحج الذى هو أحد أركان الدين و من أوكد فرائض المسلمين، قال الله تعالى: **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (١)**، غير خفى على الناقد البصير ما فى الآيه الشريفه من فنون التأكيد و ضرور الحثّ و التشديد، ولا سيما ما عرض به تاركه من لزوم كفره و إعراضه عنه بقوله عزّ شأنه: **وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ (٢)**، و عن الصادق عليه السلام فى قوله عزّ من قائل: **وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَ أَضَلُّ سَبِيلًا (٣)** «ذاك الذى يسوّف الحج يعنى حجه الإسلام حتى يأتية الموت» و عنه عليه السلام: من مات و هو صحيح موسر لم يحج فهو ممن قال الله تعالى:

وَ نَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (٤)، و عنه عليه السلام: «من مات و لم يحج حجه الإسلام لم يمنعه من ذلك حاجه تجحف به أو مرض لا يطيق فيه الحج أو

ص: ٩

١- ١) آل عمران ٩٧:٣.

٢- ٢) آل عمران ٩٧:٣.

٣- ٣) الإسراء ٧٢:١٧.

٤- ٤) طه ١٢٤:٢٠.

سلطان يمنعه فليمت يهوديا أو نصرانيا» وفي آخر: «من سوّف الحج حتى يموت بعثه الله يوم القيامة يهوديا أو نصرانيا» وفي آخر: «ما تخلف رجل عن الحج إلا بذنب، وما يعفو الله أكثر»، و عنهم عليهم السّلام مستفيضا: «بنى الإسلام على خمس: الصلاة و الزكاه و الحج و الصوم و الولايه»، و الحج فرضه و نفعه عظيم فضله، خطير أجره، جزيل ثوابه، جليل جزاؤه، و كفاه ما تضمنه من وفود العبد على سيده و نزوله فى بيته و محل ضيافته و أمنه، و على الكريم إكرام ضيفه و إجاره الملتجئ إلى بيته، فعن الصادق عليه السّلام: «الحاج و المعتمر وفد الله إن سأله أعطاهم و إن دعوه أجابهم و إن شفّعوا شفّعهم و إن سكتوا بدأهم و يعوضون بالدرهم ألف درهم»، و عنه عليه السّلام: «الحج و العمرة سوقان من أسواق الآخرة، اللّازم لهما فى ضمان الله إن أبقاه أداه إلى عياله و إن أماته أدخله الجنة» و فى آخر: «إن أدرك ما يأمل غفر الله له، و إن قصر به أجله وقع أجره على الله عز و جل» و فى آخر: «فإن مات متوجها غفر الله له ذنوبه، و إن مات محرما بعثه ملييا، و إن مات بأحد الحرمين بعثه من الآمنين، و إن مات منصرفا غفر الله له جميع ذنوبه» و فى الحديث: «إن من الذنوب ما لا يكفره إلا الوقوف بعرفة» و عنه صلّى الله عليه و آله فى مرضه الذى توفى فيه فى آخر ساعه من عمره الشريف: «يا أبا ذر اجلس بين يدي اعقد بيدك، من ختم له بشهادة أن لا إله إلا الله دخل الجنة- إلى أن قال- و من ختم له بحجه دخل الجنة، و من ختم له بعمره دخل الجنة» الخبر، و عنه صلّى الله عليه و آله: «وفد الله ثلاثة:

الحاج و المعتمر و الغازى، دعاهم الله فأجابوه و سأله فأعطاهم» و سأل الصادق عليه السّلام رجل فى المسجد الحرام: من أعظم الناس وزرا؟ فقال: «من يقف بهذين الموقفين عرفه و المزدلفه و سعى بين هذين الجبلين ثم طاف بهذا البيت و صلى خلف مقام إبراهيم ثم قال فى نفسه و ظن أن الله لم يغفر

له فهو من أعظم الناس وزرا»، و عنهم عليه السّلام: «الحاج مغفور له و موجب له الجنة و مستأنف به العمل و محفوظ في أهله و ماله، و أن الحج المبرور لا يعدله شيء و لا جزاء له إلا الجنة، و أن الحاج يكون كيوم ولدته أمّه، و أنه يمكث أربعة أشهر تكتب له الحسنات و لا تكتب عليه السيئات إلا أن يأتي بموجبه، فإذا مضت الأربعة أشهر خلط بالناس، و أن الحاج يصدرون على ثلاثه أصناف: صنف يعتق من النار، و صنف يخرج من ذنوبه كهيئته يوم ولدته أمّه، و صنف يحفظ في أهله و ماله فذلك أدنى ما يرجع به الحاج، و أن الحاج إذا دخل مكة و كلّ الله به ملكين يحفظان عليه طوافه و صلواته و سعيه فإذا وقف بعرفه ضربا منكبه الأيمن ثم قال: أما ما مضى فقد كفيته، فانظر كيف تكون فيما تستقبل» و في آخر: «و إذا قضوا مناسكهم قيل لهم بنياننا فلا تنقضوه، كفيتم فيما مضى فأحسنوا فيما تستقبلون» و في آخر: «إذا صلى ركعتي طواف الفريضة يأتيه ملك فيقف عن يساره فإذا انصرف ضرب بيده على كتفه فيقول: يا هذا أما قد مضى فقد غفر لك و أما ما يستقبل فجدّ» و في آخر: «إذا أخذ الناس منازلهم بمنى نادى مناد: لو تعلمون بفناء من حللتم لأيقنتم بالمغفرة بعد الخلف» و في آخر: «إن أردتم أن أرضى فقد رضيت»، و عن الثمالي قال: قال رجل لعلي بن الحسين عليه السلام:

تركت الجهاد و خشونته و لزمت الحج و لينه؛ فكان متكئا فجلس و قال:

«و يحكك أما بلغك ما قال رسول الله صلّى الله عليه و آله في حجة الوداع، إنه لما وقف بعرفه و همت الشمس أن تغيب قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: يا بلال قل للناس فلينصتوا فلما أنصتوا قال: إن ربكم تطوّل عليكم في هذا اليوم فغفر لمحسنكم و شفع محسنكم في مسيئكم فأفيضوا مغفورا لكم» و قال النبي صلّى الله عليه و آله لرجل مميل فاته الحج و التمس منه ما به ينال أجره: «لو أن أبا قبيس لك ذهبه حمرا

فأنفقته في سبيل الله تعالى ما بلغت ما يبلغ الحاج، وقال: إن الحاج إذا أخذ في جهازه لم يرفع شيئاً و لم يضعه إلا كتب الله له عشر حسنات و محا عنه عشر سيئات و رفع له عشر درجات، و إذا ركب بعيره لم يرفع خفا و لم يضعه إلا كتب الله له مثل ذلك، فإذا طاف بالبيت خرج من ذنوبه، فإذا سعى بين الصفا و المروه خرج من ذنوبه، فإذا وقف بعرفات خرج من ذنوبه، فإذا وقف بالمشعر خرج من ذنوبه، فإذا رمى الجمار خرج من ذنوبه، قال فعَدَّ رسول الله كذا و كذا موقفاً إذا وقفها الحاج خرج من ذنوبه، ثم قال: أنى لك أن تبلغ ما يبلغ الحاج». و قال الصادق عليه السلام: «إن الحج أفضل من عتق رقبة بل سبعين رقبة» بل ورد أنه «إذا طاف بالبيت و صلى ركعتيه كتب الله له سبعين ألف حسنة، و حطَّ عنه سبعين ألف سيئة، و رفع له سبعين ألف درجة، و شفَّعه في سبعين ألف حاجة، و حسب له عتق سبعين ألف رقبة قيمه كل رقبة عشره آلاف درهم، و أن الدرهم فيه أفضل من ألفى ألف درهم فيما سواه من سبيل الله تعالى، و أنه أفضل من الصيام و الجهاد و الرباط بل من كل شيء ما عدا الصلاة» بل في خبر آخر «أنه أفضل من الصلاة» أيضاً و لعله لاشتماله على فنون من الطاعات لم يشتمل عليها غيره حتى الصلاة التي هي أجمع العبادات، أو لأن الحج فيه صلاة و الصلاة ليس فيها حج، أو لكونه أشق من غيره و أفضل الأعمال أحمرها و الأجر على قدر المشقة.

و يستحب تكرار الحج و العمره و إدمانهما بقدر القدره، فعن الصادق عليه السلام: «قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: تابعوا بين الحج و العمره فإنهما ينفيان الفقر و الذنوب ما ينفي الكير خبث الحديد» و قال عليه السلام: «حج تترى و عمره تسعى يدفعان عيله الفقر و ميتة السوء» و قال علي بن الحسين عليه السلام: «حجوا

و اعتمروا تصح أبدانكم و تتسع أرزاقكم و تكفون مئونه عيالكم».

و كما يستحب الحج بنفسه كذا يستحب الإحجاج بماله، فعن الصادق عليه السلام: «إنه كان إذا لم يحج أحج بعض أهله أو بعض مواليه و يقول لنا: يا بني إن استطعتم فلا يقف الناس بعرفات إلا- و فيها من يدعو لكم فإن الحاج ليشفع في ولده و أهله و جيرانه» و قال على بن الحسين لإسحاق بن عمار لما أخبره أنه موطن على لزوم الحج كل عام بنفسه أو برجل من أهله بماله: «فأيقن بكثرة المال و البنين أو أبشر بكثرة المال» و في كل ذلك روايات مستفيضه يضيق عن حصرها المقام، و يظهر من جملة منها أن تكرارها ثلاثا أو سنه و سنه لا إدمان، و يكره تركه للموسر في كل خمس سنين، و في عده من الأخبار «إن من أوسع الله عليه و هو موسر و لم يحج في كل خمس- و في روايه أربع سنين- إنه لمحروم» و عن الصادق عليه السلام: «من حج أربع حجج لم يصبه ضغطه القبر».

ص: ١٣

مقدمه فى آداب السفر و مستجاباته لحج أو غيره

مقدمه فى آداب السفر و مستجاباته لحج أو غيره و هى أمور:

أولها و من أو كدها: الاستخاره، بمعنى طلب الخير من ربه و مسأله تقديره له عند التردد فى أصل السفر أو فى طريقه أو مطلقاً، و الأمر بها للسفر و كل أمر خطير أو مورد خطر مستفيض، و لا سيما عند الحيره و الاختلاف فى المشوره، و هى الدعاء لأن يكون خيره فيما يستقبل أمره، و هذا النوع من الاستخاره هو الأصل فيها، بل أنكر بعض العلماء ما عداها مما يشتمل على التفتؤل و المشاوره بالرقاع و الحصى و السبحة و البندقه و غيرها لضعف غالب أخبارها، و إن كان العمل بها للتسامح فى مثلها لا بأس به أيضاً، بخلاف هذا النوع لورود أخبار كثيره بها فى كتب أصحابنا، بل فى روايات مخالفينا أيضاً عن النبى صلى الله عليه و آله الأمر بها و الحث عليها، و عن الباقر و الصادق عليهما السلام: «كنا نتعلم الاستخاره كما تتعلم السوره من القرآن» و عن الباقر عليه السلام: «أن على بن الحسين عليه السلام كان يعمل به إذا همّ بأمر حج أو عمره أو بيع أو شراء أو عتق» بل فى كثير من رواياتنا النهى عن العمل بغير استخاره و أنه «من دخل فى أمر بغير استخاره ثم ابتلى لم يؤجر» و فى كثير منها: «ما استخار الله عبد مؤمن إلا خار له و إن وقع ما يكره» و فى بعضها:

«إلا رماه الله بخير الأمرين».

و فى بعضها: «استخر الله مائه مره و مره ثم انظر أجزم الأمرين لك فافعله فإن الخيره فيه إن شاء الله تعالى» و فى بعضها: «ثم انظر اى شىء يقع فى قلبك فاعمل به» و ليكن ذلك بعنوان المشوره من ربه و طلب الخير من عنده و بناء منه أن خيره فيما يختاره الله له من أمره، و يستفاد من بعض الروايات أن يكون قبل مشورته ليكون بدأ مشورته منه سبحانه و أن يقرنه بطلب العافيه، فعن الصادق عليه السلام: «و ليكن استخارتك فى عافيه فإنه ربما خير للرجل فى قطع يده و موت ولده و ذهاب ماله».

و أخصر صوره فيها أن يقول: «أستخير الله برحمته أو أستخير الله برحمته خيره فى عافيه» ثلاثا أو سبعا أو عشرا أو خمسين أو سبعين أو مائه مره و مره، و الكل مروى، و فى بعضها فى الأمور العظام مائه و فى الأمور اليسيره بما دونه، و المأثور من أدعيته كثيره جدا، و الأحسن تقديم تحميد و تمجيد و ثناء و صلوات و توسل و ما يحسن من الدعاء عليها، و أفضلها بعد ركعتى الاستخاره أو بعد صلوات فريضه أو فى ركعات الزوال أو فى آخر سجده من صلاه الفجر أو فى آخر سجده من صلاه الليل أو فى سجده بعد المكتوبه أو عند رأس الحسين عليه السلام أو فى مسجد النبى صلى الله عليه و آله و الكل مروى، و مثلها كل مكان شريف قريب من الإجابه كالمشاهد المشرفه أو حال أو زمان كذلك، و من أراد تفصيل ذلك فليطلبه من مواضعه كمفاتيح الغيب للمجلسى قدس سرّه و الوسائل و مستدرکه.

و بما ذكر من حقيقه هذا النوع من الاستخاره و أنها محض الدعاء و التوسل و طلب الخير و انقلاب أمره إليه و بما عرفت من عمل السجاده فى الحج و العمره و نحوهما يعلم أنها راجحه للعبادات أيضا خصوصا عند إرادته الحج و لا يتعين فيما يقبل التردد و الحيره، و لكن فى روايه أخرى

«ليس فى ترك الحج خير» و لعل المراد بها الخيره لأصل الحج أو للواجب منه.

ثانيها: اختيار الأزمنه المختاره له من الأسبوع و الشهر، فمن الأسبوع يختار السبت و بعده الثلاثاء و الخميس و الكل مروى، و عن الصادق عليه السلام:

«من كان مسافرا فليسافر يوم السبت، فلو أن حجرا زال عن جبل يوم السبت لرده الله إلى مكانه» و عنهم عليه السلام: «السبت لنا و الأحد لبني أميه» و عن النبي صلى الله عليه و آله: «اللهم بارك لأمتى فى بكورها يوم سبتها و خميسها».

و يتجنب ما أمكنه صبيحه الجمعه قبل صلاتها، و الأحد، فقد روى أن له حدًا كحد السيف، و الاثنين فهو لبني أميه، و الأربعاء فإنه لبني العباس، خصوصا آخر أربعاء من الشهر فإنه يوم نحس مستمر، و فى روايه ترخيص السفر يوم الاثنين مع قراءه سوره هل أتى فى أول ركعه من غداته فإنه يقيه الله به من شر يوم الاثنين، و ورد أيضا اختيار يوم الاثنين و حملت على التقيه.

و ليتجنب السفر من الشهر و القمر فى المحاق أو فى برج العقرب أو صورته فعن الصادق عليه السلام: «من سافر أو تزوج و القمر فى العقرب لم ير الحسنى» و قد عدّ أيام من كل شهر و أيام من الشهر منحوسه يتوقى من السفر فيها و من ابتداء كل عمل بها، و حيث لم نظفر بدليل صالح عليه لم يهمننا التعرض لها و إن كان التجنب منها و من كل ما يتطير بها أولى، و لم يعلم أيضا أن المراد بها شهور الفرس أو العربيه و قد يوجه كل بوجه غير وجيه، و على كل حال فعلاجها لدى الحاجه بالتوكل و المضى خلافا على أهل الطيره، فعن النبي صلى الله عليه و آله: «كفاره الطيره التوكل» و عن أبى الحسن الثانى:

«من خرج يوم الأربعاء لا يدور خلافا على أهل الطيره و قى من كل آفه

و عوفى من كل عاهه و قضى الله حاجته» و له أن يعالج نحوسه ما نحس من الأيام بالصدقه، فعن الصادق عليه السلام: «تصدق و اخرج أى يوم شئت» و كذا يفعل أيضا لو عارضه فى طريقه ما يتطير به الناس و وجد فى نفسه من ذلك شيئا، و ليقول حينئذ: «اعتصمت بك يا رب من شر ما أجد فى نفسى فاعصمنى» و ليتوكل على الله و ليمض خلافا لأهل الطيره.

و يستحب اختيار آخر الليل للسير و يكره أوله، ففى الخبر: «الأرض تطوى من آخر الليل» و فى آخر: «و إياك و السير فى أول الليل و سر فى آخره».

ثالثها و هو أهمها: التصدق بشىء عند افتتاح سفره، و يستحب كونها عند وضع الرجل فى الركاب، خصوصا إذا صادف المنحوسه أو المتطير بها من الأيام و الأحوال ففى المستفيضه رفع نحوستها بها، و ليشرى السلامه من الله بما يتيسر له، و يستحب أن يقول عند التصدق: «اللهم إنى اشترت بهذه الصدقه سلامتى و سلامه سفرى، اللهم احفظنى و احفظ ما معى، و سلمنى و سلم ما معى، و بلغنى و بلغ ما معى ببلاغك الحسن الجميل».

رابعها: الوصيه عند الخروج لا سيما بالحقوق الواجبه.

خامسها: توديع العيال بأن يجعلهم وديعه عند ربه و يجعله خليفه عليهم، و ذلك بعد ركعتين أو أربع يركعها عند إرادته الخروج، و يقول:

«اللهم إنى أستودعك نفسى و أهلى و مالى و ذريتى و دنيائى و آخرتى و أمانتى و خاتمه عملى» فعن الصادق عليه السلام: «ما استخلف رجل على أهله بخلافه أفضل منها، و لم يدع بذلك الدعاء إلا أعطاه الله عز و جل ما سأل».

سادسها: إعلام اخوانه بسفره، فعن النبى صلى الله عليه و آله: «حق على المسلم إذا أراد سفرا أن يعلم إخوانه، و حق على إخوانه إذا قدم أن يأتوه».

سابعها: العمل بالمأثورات من قراءة السور والآيات والأدعية عند باب داره، و ذكر الله و التسميه و التحميد و شكره عند الركوب و الاستواء على الظهر و الإشراف و النزول و كل انتقال و تبدل حال، فعن الصادق عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله في سفره إذا هبط سبَّح، و إذا صعد كبر» و عن النبي صلى الله عليه و آله: «من ركب و سمى ردفه ملك يحفظه، و من ركب و لم يسم ردفه شيطان يمينه حتى ينزل» و منها قراءة القدر للسلامه حين يسافر أو يخرج من منزله أو يركب دابته، و آيه الكرسي و السخره و المعوذتين و التوحيد و الفاتحه و التسميه و ذكر الله في كل حال من الأحوال، و منها ما عن أبي الحسن عليه السلام أنه يقوم على باب داره تلقاء ما يتوجه له و يقرأ الحمد و المعوذتين و التوحيد و آيه الكرسي أمامه و عن يمينه و عن شماله و يقول: «اللهم احفظني و احفظ ما معي و بلغني و بلغ ما معي ببلاغك الحسن الجميل» يحفظ و يبلغ و يسلم هو و ما معه. و منها ما عن الرضا عليه السلام: «إذا خرجت من منزلك في سفر أو حضر فقل: بسم الله بالله و توكلت على الله ما شاء الله لا حول و لا قوة إلا بالله، تضرب به الملائكه وجوه الشياطين و تقول ما سبيلكم عليه و قد سمى الله و آمن به و توكل عليه» و منها ما كان الصادق عليه السلام يقول إذا وضع رجله في الركاب يقول: سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرْنَا هَذَا وَ مَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ (١)» و يسبح الله سبعا و يحمده سبعا و يهلله سبعا» و عن زين العابدين عليه السلام: «أنه لو حج رجل ماشيا و قرأ إنا أنزلناه في ليله القدر ما وجد ألم المشى» و قال: «ما قرأه أحد حين يركب دابته إلا نزل منها سالما مغفورا له، و لقارئها أثقل على الدواب من الحديد» و عن أبي جعفر عليه السلام: «لو كان

ص: ١٨

شئ يسبق القدر لقلت قارئ إنا أنزلناه في ليله القدر حين يسافر أو يخرج من منزله سيرجع»و المتكفل ببقية المآثورات منها على كثرتها الكتب المعده لها،و فى وصيه النبي صلى الله عليه و آله:«يا على إذا أردت مدينه أو قريه فقل حين تعابنها:اللهم إنى أسألك خيرها و أعوذ بك من شرها،اللهم حبيننا إلى أهلها و حيب صالحى أهلها إلينا»و عنه صلى الله عليه و آله:«يا على إذا نزلت منزلا فقل:

اللهم أنزلنى منزلا مباركا و أنت خير المنزلين؛ترزق خيره و يدفع عنك شره»و ينبغى له زياده الاعتماد و الانقطاع إلى الله سبحانه و قراءه ما يتعلق بالحفظ من الآيات و الدعوات و قراءه ما يناسب ذلك كقوله تعالى: كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ (١)و قوله تعالى: إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا (٢)،و دعاء التوجه و كلمات الفرج و نحو ذلك،و عن النبي صلى الله عليه و آله:

«يسبح تسبيح الزهراء و يقرأ آيه الكرسي عند ما يأخذ مضجعه فى السفر يكون محفوظا من كل شئ حتى يصبح».

ثامنها:التحنك بإداره طرف العمامه تحت حنكه،ففى المستفيضه عن الصادق و الكاظم عليهما السلام:«الضمان لمن خرج من بيته معتما تحت حنكه أن يرجع إليه سالما و أن لا يصيبه السرقة و لا الغرق و لا الحرق».

تاسعها:استصحاب عصا من اللوز المرّ فعنه عليه السلام:«إن أراد أن تطوى له الأرض فليتخذ النقد من العصا،و النقد عصا لوز مر»و فيه نفى للفقير و أمان من الوحشه و الضواري و ذوات الحمه،و ليصحب شيئا من طين الحسين عليه السلام ليكون له شفاء من كل داء و أمانا من كل خوف،و يستصحاب خاتما من عقيق أصفر مكتوب على أحد جانبيه:«ما شاء الله لا قوة إلا بالله

ص: ١٩

١-١) الشعراء ٦٢:٢٦.

٢-٢) التوبه ٤٠:٩.

استغفر الله» و على الجانب الآخر «محمد و على» و خاتما من فيروزج مكتوب على أحد جانبيه: «الله الملك» و على الجانب الآخر: «الملك لله الواحد القهار».

عاشرها: اتخاذ الرفقه في السفر، ففي المستفيضه الأمر بها و النهي الأكيد عن الوحده، ففي وصيه النبي صلى الله عليه و آله لعل على عليه السلام: «لا تخرج في سفر وحدك فإن الشيطان مع الواحد و هو من الاثنين أبعده، و لعن ثلاثه: الآكل زاده وحده و النائم في بيت وحده و الراكب في الفلاه وحده» و قال: «شر الناس من سافر وحده و منع رفده و ضرب عبده»، و أحب الصحابه إلى الله أربعه، و ما زاد [قوم] على سبعة إلا أكثر لغطهم» أي تشاجرهم، و من اضطر إلى السفر وحده فليقل: «ما شاء الله و لا قوة إلا بالله اللهم آمن وحشتي و أعنى على وحدتي و أد غيبتى»، و ينبغي أن يرافق مثله في الإنفاق و يكره مصاحبه دونه أو فوجه في ذلك، و أن يصحب من يتزين به و لا يصحب من يكون زيتته له، و يستحب معاونه أصحابه و خدمتهم و عدم الاختلاف معهم و ترك التقدم على رفيقه في الطريق.

الحادى عشر: استصحاب السفره و التنوُّق فيها و تطيب الزاد و التوسعه فيه لا سيما في سفر الحج، و عن الصادق عليه السلام: «إن من المروء في السفر كثرة الزاد و طيبه و بذله لمن كان معك» أنعم يكره التنوُّق في سفر زياره الحسين عليه السلام بل يقتصر فيه على الخبز و اللبن لمن قرب من مشهده كأهل العراق لا مطلقا في الأظهر، فعن الصادق عليه السلام: «بلغنى ان قوما إذا زاروا الحسين عليه السلام حملوا معهم السفره فيها الجداء و الأخبصه و أشباهه و لو زاروا قبور آبائهم ما حملوا معهم هذا»، و فى آخر: «تالله إن أحدكم ليذهب إلى قبر أبيه كئيبا حزينا و تأتونه أنتم بالسفر كلاً حتى تأتونه شعثا غبرا».

الثاني عشر: حسن التخلق مع صحبه و رفقته، فعن الباقر عليه السّلام: «ما يعبأ بمن يؤمّ هذا البيت إذا لم يكن فيه ثلاث خصال: خلق يخالقه به من صحبه أو حلم يملك به غضبه أو ورع يحجزه عن معاصي الله»، وفي المستفيضه:

«المروء في السفر ببذل الزاد و حسن الخلق و المزاح في غير المعاصي» و في بعضها: «قله الخلاف على من صحبك و ترك الروايه عليهم إذا أنت فارقتهم» و عن الصادق عليه السّلام: «ليس من المروه أن يحدث الرجل بما يتفق في السفر من خير أو شر» و عنه عليه السّلام: «وطني نفسك على حسن الصحابه لمن صحبت في حسن خلقك و كف لسانك و أكظم غيظك و أقل لغوك و تفرش عفوك و تسخى نفسك».

الثالث عشر: استصحاب جميع ما يحتاج إليه من السلاح و الآلات و الأدوية كما في ذيل ما يأتي من وصايا لقمان لابنه، و ليعمل بجميع ما في تلك الوصيه.

الرابع عشر: إقامه رفقاء المريض لأجله ثلاثاً، فعن النبي صلّى الله عليه و آله: «إذا كنت في سفر و مرض أحدكم فأقيموا عليه ثلاثه أيام» و عن الصادق عليه السّلام:

«حق المسافر أن يقيم عليه أصحابه إذا مرض ثلاثاً».

الخامس عشر: رعايه حقوق دابته، فعن الصادق عليه السّلام: «قال رسول الله صلّى الله عليه و آله: للدابه على صاحبها خصال: يبدأ بعلفها إذا نزل و يعرض عليها الماء إذا مرّ به و لا يضرب وجهها فإنها تسبح بحمد ربها و لا يقف على ظهرها إلا في سبيل الله و لا يحملها فوق طاقتها و لا يكلفها من المشى إلا ما تطيق»، و في آخر: «و لا تتوركوا على الدواب و لا تتخذوا ظهورها مجالس» و في آخر: «و لا يضربها على النفار و يضربها على العثار فإنها ترى ما لا ترون».

و يكره التعرس على ظهر الطريق و النزول فى بطون الأودية و الإسراع فى السير و جعل المنزلين منزلاً إلا فى أرض جدبه، و أن يطرق أهله ليلاً حتى يعلمهم، و يستحب إسراع عوده إليهم، و أن يستصحب هديه لهم إذا رجع إليهم، و عن الصادق عليه السلام: «إذا سافر أحدكم فقدم من سفره فليات أهله بما تيسر و لو بحجر» الخبر.

و يكره ركوب البحر فى هيجانه، و عن أبى جعفر عليه السلام: «إذا اضطرب بك البحر فأتك على جانبك الأيمن و قل: بسم الله اسكن بسكينه الله و قر بقرار الله و اهدأ بإذن الله و لا حول و لا قوة إلا بالله».

و ليناد إذا ضلّ فى طريق البر «يا صالح يا أبا صالح ارشدونا رحمكم الله» و فى طريق البحر «يا حمزه» و إذا بات فى أرض قفر فليقل: **إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ - إِلَى قَوْلِهِ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (١)**.

و ينبغى للماشى أن ينسل فى مشيه أى يسرع فعن الصادق عليه السلام:

«سيروا و انسلوا فإنه أخف عنكم» و جاءت المشاه إلى النبى صلى الله عليه و آله فشكوا إليه الإعياء فقال: عليكم بالنسلان. ففعلوا فذهب عنهم الإعياء» و أن يقرأ سورة القدر لثلاث ليل يحد ألم المشى كما مر عن السجاد عليه السلام، و عن رسول الله صلى الله عليه و آله: «زاد المسافر الحذاء و الشعر ما كان منه ليس فيه خناء»، و فى نسخه: «جفاء» و فى أخرى «حنان» و ليختر وقت النزول من بقاع الأرض أحسنها لونا و ألينها ترابه و أكثرها عشبا. هذه جملة ما على المسافر.

و أما أهله و رفقته فيستحب لهم تشييع المسافر و توديعه و إعانته

ص: ٢٢

و الدعاء له بالسهوله و السلامه و قضاء المآرب عند وداعه، «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من أعان مؤمنا مسافرا فرج الله عنه ثلاثا و سبعين كربه و أجاره فى الدنيا و الآخرة من الغم و الهم و نفس كربه العظيم يوم يعرض الناس بأنفاسهم»، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا ودع المؤمنين قال: «زودكم الله التقوى و وجهكم إلى كل خير و قضى لكم كل حاجه و سلم لكم دينكم و دنياكم و ردكم سالمين إلى سالمين» و فى آخر: «كان إذا ودع مسافرا أخذ بيده ثم قال: أحسن لك الصحابه و أكمل لك المعونه و سهل لك الحزونه و قرب لك البعيد و كفاك المهم و حفظ لك دينك و أمانتك و خواتيم عملك و وجهك لكل خير، عليك بتقوى الله، أستودع الله نفسك، سر على بركة الله عز و جل» و ينبغى أن يقرأ فى أذنه إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ (١) إن شاء الله ثم يؤذن خلفه و ليقم كما هو المشهور عملا، و ينبغى رعايه حقه فى اهله و عياله و حسن الخلافه فيهم لا سيما مسافر الحج، فعن الباقر عليه السلام: «من خلف حاجا بخير كان له كأجره كأنه يستلم الأحجار» و أن يوقر القادم من الحج، فعن الباقر عليه السلام: «و قروا الحاج و المعتمر فإن ذلك واجب عليكم» و كان على بن الحسين عليه السلام يقول: «يا معشر من لم يحج استبشروا بالحاج و صافحوهم و عظموهم فإن ذلك يجب عليكم، تشاركوهم فى الأجر»، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله يقول للقادم من مكه: «قبل الله منك و أخلف عليك نفقتك و غفر ذنبك».

و لتتبرك بختم المقام بخير خبر تكفل مكارم أخلاق السفر بل و الحضر: فعن الصادق عليه السلام قال: «قال لقمان لابنه: يا بني إذا سافرت مع قوم فأكثر استشارتهم فى أمرك و أمورهم، و أكثر التبسم فى وجوههم، و كن

ص: ٢٣

كرىما على زادك، و إذا دعوك فاجبهم، و إذا استعانوا بك فأعنهم، و استعمل طول الصمت و كثره الصلاة و سخاء النفس بما معك من دابه أو ماء أو زاد، و إذا استشهدوك على الحق فاشهد لهم، و أجهد رأيك لهم إذا استشاروك ثم لا تعزم حتى تثبت و تنظر و لا تجب فى مشوره حتى تقوم فيها و تقعد و تنام و تأكل و تضع و أنت مستعمل فكرتك و حكمتك فى مشورتك فإن من لم يمحض النصح لمن استشاره سلبه الله رأيه و نزع منه الأمانه، و إذا رأيت أصحابك يمشون فامش معهم و إذا رأيتهم يعملون فاعمل معهم فإذا تصدقوا أو أعطوا قرضا فأعط معهم، و اسمع لمن هو أكبر منك سنا، و إذا أمروك بأمر و سألوكم شيئا فقل نعم و لا تقل لا فإنها عى و لؤم، و إذا تحيرتم فى الطريق فانزلوا و إذا شككتم فى القصد فقفوا أو تؤامروا، و إذا رأيتم شخصا واحدا فلا- تسألوه عن طريقكم و لا- تسترشدوه فإن الشخص الواحد فى الفلاسه مريب لعله يكون عين اللصوص أو يكون هو الشيطان الذى حيركم، و احذروا الشخصين أيضا إلا أن ترون ما لا أرى فإن العاقل إذا أبصر بعينه شيئا عرف الحق منه و الشاهد يرى ما لا يرى الغائب، يا بنى إذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخرها لشيء صلها و استرح منها فإنها دين، و صل فى جماعه و لو على رأس زج، و لا- تنام على دابتك فإن ذلك سريع فى دبرها و ليس ذلك من فعل الحكماء إلا أن تكون فى محمل يمكنك التمدد لاسترخاء المفاصل، و إذا قربت من المنزل فانزل عن دابتك و ابدأ بعلفها فإنها نفسك، و إذا أردتم النزول فعليكم من بقاع الأرض بأحسنها لونا و ألينها ترابه و أكثرها عشبا، و إذا نزلت فصل ركعتين قبل أن تجلس، و إذا أردت قضاء حاجتك فابعد المذهب فى الأرض، و إذا ارتحلت فصل ركعتين ثم ودع الأرض التى حلت بها و سلم عليها و على أهلها فإن لكل بقعه أهلا من الملائكه، فإن استطعت أن لا تأكل طعاما حتى تبدأ و تصدق

منه فافعل، و عليك بقراءة كتاب الله ما دمت راكبا، و عليك بالتسبيح ما دمت عاملا، و عليك بالدعاء ما دمت خاليا، و إياك و السير فى أول الليل و سر فى آخره، و إياك و رفع الصوت، يا بنى سافر بسيفك و خفك و عمامتك و حبالك و سقائك و خيوطك و مخرزك و تزود معك من الأدوية فانتفع به أنت و من معك، و كن لأصحابك موافقا إلا فى معصية الله عز و جل».

هذا ما يتعلق بكلى السفر.

و يختص سفر الحج بأمر آخر:

منها: اختيار المشى فيه على الركوب على الأرجح بل الحفاء على الانتعال، إلا أن يضعفه عن العبادة أو كان لمجرد تقليل النفقه، و عليهما يحمل ما يستظهر منها أفضليه الركوب، و روى «ما تقرب العبد إلى الله -عز و جل- بشىء أحب إليه من المشى إلى بيته الحرام على القدمين، و أن الحجه الواحده تعدل سبعين حجه، و ما عبد الله بشىء مثل الصمت و المشى إلى بيته».

و منها: أن تكون نفقه الحج و عمره حلالا طيبا، فعنهم عليه السّلام: «إنا أهل بيت حج ضرورتنا و مهور نساتنا و أكفاننا من طهور أموالنا» و عنهم عليه السّلام:

«من حج بمال حرام نودى عند التلبيه لا لبيك عبدى و لا سعديك» و عن الباقر عليه السّلام: «من أصاب مالا من أربع: لم يقبل منه فى أربع من أصاب مالا من غلول أو ربا أو خيانه أو سرقه لم يقبل منه فى زكاه و لا صدقه و لا حج و لا عمره».

و منها: استحباب نيه العود إلى الحج عند الخروج من مكه و كراهه نيه عدم العود، فعن النبى صلّى الله عليه و آله: «من رجع من مكه و هو ينوى الحج من قابل زيد فى عمره و من خرج من مكه و لا يريد العود إليها فقد اقترب أجله و دنا عذابه» و عن الصادق عليه السّلام مثله مستفيضا و قال لعيسى بن أبى منصور: «يا

عيسى إنى أحب أن يراك الله فيما بين الحج إلى الحج و أنت تتهياً للحج».

و منها: أن لا يخرج من الحرمين الشريفين بعد ارتفاع النهار إلا بعد أداء الفرضين بهما.

و منها: البدأ بزياره النبى صلى الله عليه و آله لمن حج على طريق العراق.

و منها: أن لا يحج و لا يعتمر على الإبل الجلاله، و لكن لا يبعد اختصاص الكراهه بأداء المناسك عليها و لا يسرى إلى ما يسار عليها من البلاد البعيده فى الطريق.

و من أهم ما ينبغى رعايته فى هذا السفر احتسابه من سفر آخرته بالمحافظه على تصحيح النيه و إخلاص السريره و أداء حقيقه القربه و التجنب عن الرياء و التجرد عن حب المدح و الثناء، و أن لا يجعل سفره هذا على ما عليه كثير من مترفى عصرنا من جعله وسيلة للرفعه و الافتخار بل وصله إلى التجاره و الانتشار و مشاهده البلدان و تصفح الأمصار، و أن يراعى أسراره الخفيه و دقائقه الجليه كما يفصح عن ذلك ما أشار إليه بعض الأعلام: «إن الله تعالى سنّ الحج و وضعه على عباده إظهاراً لجلاله و كبريائه و علوّ شأنه و عظم سلطانه، و إعلاناً لرق الناس و عبوديتهم و ذلهم و استكانتهم، و قد عاملهم فى ذلك معاملة السلاطين لرعاياهم و الملاك لمماليكهم يستدلونهم بالوقوف على باب بعد باب و اللبث فى حجاب بعد حجاب، و إن الله تعالى قد شرف البيت الحرام و أضافه إلى نفسه و اصطفاه لقدسسه و جعله قياماً للعباد و مقصداً يؤمّ من جميع البلاد و جعل ما حوله حرماً و جعل الحرم آمناً و جعل فيه ميداناً و مجالاً و جعل له فى الحل شبيهاً و مثلاً فوضعه على مثال حضره الملوك و السلاطين ثم أذن فى الناس بالحج ليأتوه رجالاً و ركباناً من كل فجّ و أمرهم بالإحرام و تغيير الهيئه و اللباس شعناً غبراً متواضعين مستكينين رافعين أصواتهم بالتلبيه و إجابته

الدعوه حتى إذا أتوه كذلك حجبتهم عن الدخول و أوقفهم في حجه يدعونه و يتضرعون إليه حتى إذا طال تضرعهم و استكانتهم و رجموا شياطينهم بجمارهم و خلعوا طاعه الشيطان من رقابهم أذن لهم بتقريب قربانهم و قضاء تفتهم ليظفروا من الذنوب التي كانت هي الحجاب بينهم و بينه و ليزوروا البيت على طهاره منهم ثم يعيدهم فيه بما يظهر معه كمال الرق و كنه العبوديه فجعلهم تاره يطوفون فيه و يتعلقون بأستاره و يلوذون بأركاناه و أخرى يسعون بين يديه مشيا وعدوا ليتبين لهم عز الربويه و ذل العبوديه و ليعرفوا أنفسهم و يضع الكبر من رءوسهم و يجعل نير الخضوع فى أعناقهم و يستشعروا شعار المذله و ينزعوا ملابس الفخر و العزه، و هذا من أعظم فوائد الحج، مضافا إلى ما فيه من التذكر بالإحرام و الوقوف فى المشاعر العظام لأحوال المحشر و أهوال يوم القيامة، إذ الحج هو الحشر الأصغر و إحرام الناس و تلبيتهم و حشرهم إلى الموقف و وقوفهم بها والهين متضرعين راجعين إلى الفلاح أو الخيبه و الشقاء أشبه شىء بخروج الناس من أجدانهم و توشحهم بأكفانهم و استغاثتهم من ذنوبهم و حشرهم إلى صعيد واحد إلى نعيم أو عذاب أليم، بل حركات الحاج فى طوافهم و سعيهم و رجوعهم و عودهم يشبه أطوار الخائف الوجل المضطرب المدهوش الطالب ملجأ و مفرعا نحو أهل المحشر فى أحوالهم و أطوارهم، فبحلول هذه المشاعر و الجبال و الشعب و الطلال و لدى وقوفه بمواقفه العظام يهون ما بأمامه من أهوال يوم القيامة من عظام يوم الحشر و شدائد النشر، عصمنا الله و جميع المؤمنين و رزقنا فوزه يوم الدين آمين رب العالمين.

فصل فى وجوب الحج من أركان الدين الحج، وهو واجب على كل من استجمع الشرائط الآتية من الرجال و النساء و الخنثى بالكتاب و السنه و الإجماع من جميع المسلمين بل بالضروره، و منكره فى سلك الكافرين (١)،

فى اطلاقه اشكال بل منع، و ذلك لما حققناه فى محله من أن الإسلام متمثل فى عنصرين:

أحدهما: الايمان بالتوحيد، و مقابله الكفر سواء أ كان متمثلا فى الانكار اليقيني أم الظنى أم الاحتمالى.

و الآخر: الايمان برسالة النبي الاكرم صلى الله عليه و آله، و مقابله الكفر و إن كان متمثلا فى إنكارها الظنى أو الاحتمالى على أساس ان المعترف فى الإسلام هو الايمان و الالتزام بالرسالة اجمالا، و نقصد بالايمان الإجمالى بها هو الايمان بأن كل ما يحتمل أو يظن أو يقع باشتمال الرساله عليه فهو حق إذا كانت الرساله مشتمله عليه واقعا، فاذا احتمل ان هذا الحكم مما جاء به الرسول الاكرم صلى الله عليه و آله فانكاره و جحده معناه عدم الايمان برسالته و احتمال بطلانها و هو كفر.

و اما المعاد فهو ليس عنصرا ثالثا معتبرا فى الإسلام فى مقابل العنصر الثانى، لأن المعاد من أظهر ما اشتملت عليه الرساله، فالايان بها لا ينفك عن الايمان به، فاذن لا يكون عنصرا مستقلا فى مقابلها، و قد ذكرنا فى بحث الفقه مفصلا و أشرنا اليه اجمالا فى أول بحث الصوم، ان الآيات التى تنص على

عطف الايمان باليوم الآخر على الايمان بالله لا تدل على ذلك بوجه، فان هذا العطف انما يعبر عن ان الايمان باليوم الآخر دخيل فى الإسلام، واما انه دخيل فيه مستقلا أو باعتبار انه من أوضح و أبده ما اشتملت عليه الرساله فهو ساكت عنه.

و على ضوء هذا الأساس فالمنكر لوجوب الحج مره يكون ملتفتا إلى أن انكاره انكار للرساله و تكذيب لها، و أخرى لا يكون ملتفتا إلى هذه الملازمه و غافل عنها، فعلى الأول: لا شبهه فى كفره و ارتداده، و لكن لا من جهه انكاره الضرورى بل من جهه انكاره الرساله و تكذيبها، و قد مر أنه لا يختص بانكار الضرورى. و على الثانى: فلا موجب لكفره، لأنه مؤمن بالرساله اجمالا.

و لكن مع ذلك ذهب جماعه من الفقهاء الى كفره بدعوى ان عدم انكار الضرورى قيد معتبر فى الإسلام تعبدا زائدا على الايمان بالرساله، و قد استدل على ذلك بجمله من الروايات:

منها: قوله عليه السلام فى صحيحه عبد الله بن سنان: «من ارتكب كبيره من الكبائر فزعم أنها حلال أخرجته ذلك من الإسلام و عذب أشد العذاب و ان كان معترفا انه ذنب و مات عليها أخرجته من الايمان و لم يخرجته من الإسلام و كان عذابه أهون من عذاب الأول» (1) بتقريب انه يدل على أن من ارتكب كبيره باعتقاد أنها حلال فهو كفر و خروج عن الإسلام، و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين أن يكون ملتفتا إلى تلك الملازمه أو لا لغفلته عنها لسبب أو لآخر مع ايمانه الإجمالى بالرساله.

و الجواب: ان الظاهر من الصحيحه هو أن مرتكب الكبيره بزعم أنها حلال كان ملتفتا إلى أنها مما اشتملت عليه رساله الرسول صلى الله عليه و آله، و القرينه على ذلك هو خروجه بذلك عن الإسلام و استحقيقه أشد العذاب و العقوبه على ارتكابها اذ لو كان اعتقاده بالحليه من جهه الجهل و الغفله عنها لم يكن موجب

ص: ٢٩

لأصل استحقاق الادانه و العقوبه فضلا عن كونها أشد. و يؤكد ذلك قوله عليه السّلام في ذيل الصحيحه: «و إن كان معترفا انه ذنب و مات عليها.. إلى أن قال: كان عذابه أهون من عذاب الأول» فانه يدل على انه منكر للرساله و مكذب لها في الفرض الأول، فلذلك كان عذابه أشد من عذابه في هذا الفرض و الآ فلا مبرر لأصل العذاب.

و ان شئت قلت: ان قوله عليه السّلام: «فزعم أنها حلال أخرجه ذلك من الإسلام و عذب أشد العذاب» ناص في أنّ زعمه بأنها حلال انما هو بملا-ك تكذيبه الرساله و انكاره لها، لا-بملا-ك غفلته عن أنها مما اشتملت عليه الرساله مع ايمانه الإجمالى بها، بداهه انه لو كان كذلك فلا معنى لاستحقاقه أصل العقوبه فضلا عن أشدها، و بذلك يظهر حال موثقه مسعده بن صدقه باعتبار أنها كالصحيحه في المضمون و المؤدى.

و منها: قوله عليه السّلام في صحيحه داود بن كثير الرقى: «فمن ترك فريضه من الموجبات فلم يعمل بها و جحدتها كان كافرا» (1) بدعوى أنه يدل على أن انكار الفريضه كفر، و مقتضى اطلاقه انه كفر و إن لم يكن ملتفتا إلى الملازمه بين انكارها و انكار الرساله و تكذيبها.

و الجواب: انه لا اطلاق لها، فان مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن جحدته الفريضه و انكاره لها انما هو عنايه زائده على تركه الفريضه و عدم العمل بها، و هذه العنايه الزائده تدل على عدم ايمانه بالرساله و انه معاند لها و الا فالترك لا يتوقف على الجحد و الانكار، فالنتيجه ان الصحيحه لو لم تكن ظاهره في ذلك فلا-ظهور لها في الاطلاق، فتكون مجمله فلا يمكن الاستدلال بها. هذا اضافه الى أنه لا يبعد أن يكون المراد من الكفر هنا الستر، باعتبار انه بعمله هذا قد جعل نفسه مستوره عن رحمته تعالى، لا في مقابل الايمان، و استعمال الكفر في هذا المعنى في الروايات كثير.

ص: ٣٠

فالتتيجه انه لا يمكن الاستدلال بها على اعتبار قيد عدم انكار الضرورى تعبدا فى الإسلام زائدا على اعتبار الايمان بالله وحده و رساله الرسول صَلَّى الله عليه و آله.

و منها:صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام فى حديث قال:

«قلت:فمن لم يحج منا فقد كفر؟قال:لا،و لكن من قال:ليس هذا هكذا فقد كفر»(١)بدعوى أنها تدل على ان انكاره يوجب الكفر دون تركه،و مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين أن يكون ملتفتا الى الملازمه بين انكاره و انكار الرساله، أو لا يكون ملتفتا اليها،و موردها و إن كان خاصا إلا انه لا يحتمل عرفا اختصاص الحكم به.

و الجواب أولا:انه لا اطلاق لها من هذه الناحيه،فانها فى مقام بيان ان ترك الحج خارجا لا يوجب الكفر،و اما انكاره لسانا فهو يوجب الكفر،اما انه يوجب الكفر مطلقا،أو فيما إذا كان ملتفتا الى الملازمه،فهى ليست فى مقام البيان من هذه الناحيه.

و ثانيا:ان الظاهر من قوله عليه السلام فيها:«ليس هذا هكذا»هو انه فى مقام انكار الرساله و عدم الايمان بها بقريته صدرها الدال على أن من آمن بالرساله و لم يعمل بها فهو ليس بكافر،فالكافر من يقول هذه المقاله التى هى تعبير عرفى عن عدم الايمان بالرساله.

فالتتيجه انه لا دليل على اعتبار ذلك فى الإسلام تعبدا زائدا على الايمان برساله النبى الاكرم صَلَّى الله عليه و آله.

و قد يستدل على اعتبار هذا القيد بقوله تعالى فى ذيل آيه الحج: وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ (٢)بتقريب انه يدل على كفر من انكر وجوب الحج،و مورده و إن كان خاصا إلا انه لا يحتمل اختصاص الحكم به عرفا.

و الجواب أولا:ان الظاهر من الآيه الشريفه ان منشأ انكاره وجوب الحج

ص:٣١

١-١) الوسائل باب:٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث:١.

٢-٢) آل عمران ٩٧:٣.

و تاركه عمدا مستخفا به بمنزلتهم (١)، و تركه من غير استخفاف من الكبائر، و لا يجب في أصل الشرع إلا مره واحده في تمام العمر (٢)، و هو المسمى بحجه الإسلام أى الحج الذى بنى عليه الإسلام مثل الصلاه و الصوم و الخمس و الزكاه، و ما نقل عن الصدوق في العلل من وجوبه على أهل الجده كل عام على فرض ثبوته شاذ مخالف للإجماع و الأخبار، و لا بد من حمله على بعض المحامل كالأخبار الواردة بهذا المضمون من إرادته الاستحباب المؤكد أو الوجوب على البدل بمعنى أنه يجب عليه في عامه و إذا تركه ففي العام الثانى و هكذا، و يمكن حملها على الوجوب الكفائى فإنه لا يبعد وجوب الحج كفايه على كل أحد في كل عام إذا كان متمكنا بحيث لا تبقى مكه خاليه من الحجاج، لجملة من الأخبار الداله على أنه لا يجوز تعطيل الكعبه عن الحج، و الأخبار الداله على أن على الإمام كما فى بعضها و على الوالى كما فى آخر أن يجبر الناس على الحج و المقام فى هو كفره فى المرتبه السابقه، لا أن انكاره هو المنشأ لكفره، فالكفر عله لذلك لا أنه معلول له.

و ثانيا: انه قد فسر الكفر فى الآيه المباركه بالترك كما فى صحيحه معاويه ابن عمار: (عن قول الله عز و جل: «و من كفر» يعنى من ترك) (١).

فيه اشكال بل منع، لعدم الدليل على أن الاستخفاف بالحكم الشرعى كفر و خروج عن الإسلام، نعم لا شبهه فى أنه مذموم و مبغوض فى الشريعه المقدسه إذا كان عن عمد و التفات.

للتسالم القولى و العملى بين المسلمين قاطبه، و من المعلوم أن هذا التسالم بينهم على أساس اهتمام الشارع بالحج فى الكتاب و السنه يكشف عن

ص: ٣٢

وجوده فى زمن الحضور و وصوله اليهم يدا بيد و طبقه بعد طبقه،فلو كان الحج واجبا على كل مستطيع فى كل سنه لكان شايعا و مشتهدا بين المسلمين كافة جزما على أساس أهميه الحج اجتماعيا و عباديا و سياسيا.هذا اضافه إلى أن جعل وجوب الحج كذلك لا ينسجم مع كل الأزمنه و الأمكنه فى كل بقاع الأرض لوضوح أن اى مستطيع لا يتمكن من الحج فى كل عام و فى كل أزمته و من كل أمكنه على وجه الأرض،رغم ان الشارع بحكم علمه بالواقعات بكل جهاتها و أبدية الحكم و عدم كونه موقتا قد أخذ انسجام الحكم مع كل أزمته و أمكنه فى عين الاعتبار فى مقام التشريع.

فالتتيجه:ان المسأله قطعيه و لا لبس فيها،و على هذا فالروايات الداله على وجوب الحج على أهل الاستطاعه و المال فى كل عام لا- بد من طرحها لأنها مخالفه للكتاب و السنه،هذا اضافه إلى أنها معارضه بالروايات الكثيره الوارده فى مختلف الأبواب و المسائل البالغه حد التواتر اجمالا الداله بمختلف الألسنه على أن الحج واجب على كل مستطيع فى تمام فتره عمره مره واحده و هى على مجموعات:

منها:الروايات التى تنص على حرمه التسوييف و الاهمال فى الحج،فانه يظهر منها بوضوح انه واجب فى تمام العمر مره واحده.

و منها:الروايات التى تنص على أن الحج يخرج من أصل التركه،فانها تدل بالالتزام على أن ذمه الميت مشغوله بحجه واحده.

و منها:الروايات التى تنص على أن من لم يحج قط و لم يطق لكبره أو مرضه المأيوس من الشفاء منه فى المستقبل أن يجهّز رجلا يحج منه،فانها ناصه فى أن الواجب عليه حجه واحده فى طول عمره.

و منها:غيرها.فالناتج من مجموع الروايات هو القطع بوجوب الحج على المستطيع فى طول فتره العمر مره واحده،فاذن لا بد من طرح تلك الروايات لأنها مخالفه للسنه.

و مع الاغماض عن ذلك أيضا،فان تلك الروايات التى عمدتها صحيحه

على بن جعفر عن أخيه موسى ابن جعفر عليه السلام قال: «ان الله عز و جل فرض الحج على أهل الجده فى كل عام و ذلك قوله عز و جل: وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، الخ» (١) معارضه بروايات أخرى تنص على أن الحج واجب فى تمام مده العمر مره واحده، و عمدته هذه الروايات صحيحه هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ما كلف الله العباد إلا ما يطيقون، إنما كلفهم فى اليوم و الليله خمس صلوات، و كلفهم من كل مأتى درهم خمسه دراهم، و كلفهم صيام شهر فى السنه، و كلفهم حجّه واحده و هم يطيقون أكثر من ذلك- الحديث» (٢) و بما أن دلالة هذه الصحيحه على وجوب الحج فى فتره العمر كلا مره واحده أظهر من دلالة تلك الروايات على وجوبه على أهل الثراء و المال فى كل عام، فتصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهورها و حملها على أصل الثبوت و المشروعيه. و دعوى ان كلمه الفرض ناصه فى الوجوب فلا يمكن حملها على الاستحباب، مدفوعه بأنها ناصه فى الثبوت و ظاهره فى الوجوب، فلا مانع من حملها على أصل الثبوت و الاستحباب إذا قامت القرينه على ذلك.

و بذلك يظهر انه لا وجه لحمل تلك الروايات مره على الواجب الكفائى، و أخرى على أن الحج واجب فى كل سنه قمريه ردا على الجاهليه حيث أنهم يتركون الحج فى بعض السنين القمريه على أساس أنهم يعدون السنه بالحساب الشمسى. اما الأول، فلما ذكرناه فى علم الأصول من أن الوجوب الكفائى كالوجوب العينى مجعول على نحو القضييه الحقيقيه للموضوع المقدر وجوده فى الخارج، و يتعدد الوجوب بتعددده فيه، و لكنه فى الكفائى محدود بعدم قيام الآخر بامثاله، فاذا قام ينتفى الحكم عنه بانتفاء موضوعه كدفن الميت و كفنه و غسله و ما شاكل ذلك، و من المعلوم أن هذا الضابط لا ينطبق على وجوب الحج، فان قيام بعض من أهل الجده بامثاله لا يوجب سقوطه عن الآخر بسقوط موضوعه. و أما الثانى، فلأنه بحاجه الى قرينه و لا قرينه عليه،

ص: ٣٤

١- ١) الوسائل باب: ٢ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ١ من أبواب مقدمه العبادات الحديث: ٣٧.

مكه و زياره الرسول صلى الله عليه و آله و المقام عنده و أنه إن لم يكن لهم مال أنفق عليهم من بيت المال.

مسألة ١: لا خلاف في أن وجوب الحج بعد تحقق الشرائط فوري

[٢٩٨٠] مسألة ١: لا خلاف في أن وجوب الحج بعد تحقق الشرائط فوري (١)، بمعنى أنه يجب المبادرة إليه في العام الأول من الاستطاعة فلا يجوز تأخيره عنه، وإن تركه فيه ففي العام الثاني و هكذا، و يدل عليه جملة من الأخبار، و لو خالف و أّخر مع وجود الشرائط بلا عذر يكون عاصيا، بل لا يبعد كونه كبيره كما صرح به جماعه و يمكن استفادته من جملة من الأخبار.

و الصحيحه لا تصلح أن تكون قرينه على ذلك فانها انما تصلح أن تكون قرينه على الحمل على أصل الثبوت و الاستحباب، و لو تنزلنا عن ذلك أيضا و سلمنا ان الجمع الدلالي العرفي لا يمكن، فحينئذ تقع المعارضه بينهما و تسقطان معا من جهه المعارضه فيرجع الى الأصل العملي في المسألة، و هو أصاله البراءه عن وجوبه في كل عام.

هذا شريطه أن لا- يكون المستطيع واثقا و مطمئنا من نفسه بالتمكن من الاتيان به في السنين القادمه، و الأ فوجوبه عليه فورا في السنه الأولى لا يخلو عن اشكال، لعدم الدليل على الفوريه مطلقا حتى في هذه الحاله، أما حكم العقل بعدم جواز التأخير و وجوب الاتيان به في سنه الاستطاعه مختص بغير هذه الحاله، لأن موضوع حكم العقل باستحقاق العقوبه إنما هو احتمال الفوت على تقدير التأخير، و الفرض انه واثق و مطمئن بعدم الفوت، بل لا يبعد أن يكون الأمر كذلك باستصحاب بقاء الاستطاعه باعتبار انه دليل شرعي رافع لموضوع حكم العقل و هو احتمال العقاب.

و أما الروايات: فلا- يظهر منها وجوب الحج فورا في عام الاستطاعه و عدم جواز تأخيره مطلقا حتى مع الاطمينان و الوثوق بالتمكن من الاتيان به في العام

مسألة ٢: لو توقف إدراك الحج بعد حصول الاستطاعة على مقدمات من السفر و تهيئه أسبابه

[٢٩٨١] مسألة ٢: لو توقف إدراك الحج بعد حصول الاستطاعة على مقدمات من السفر و تهيئه أسبابه و جب المبادرة إلى إتيانها (١) على وجه يدرك الحج في تلك السنه، و لو تعددت الرفقه و تمكن من المسير مع كل منهم اختار أوثقهم سلامه و إدراكا (٢)،

القادم و عدم فوته منه، فان الظاهر منها أمران:

أحدهما: التشديد بالعقوبه و الادانه على المستطيع التارك للحج.

و الآخر: التشديد على عدم جواز التسامح و الاهمال و المماطله فيه، و على هذا فيدور عدم جواز التأخير مدار صدق المماطله و الاهمال، فان صدق لم يجز، و إلا فلا مانع منه، و من المعلوم انه لا يصدق ذلك على تأخير المستطيع الحج عن عام الاستطاعة إذا كان واثقا و مطمئنا بتمكنه من الإتيان به في العام القادم و عدم تفويته منه. نعم إذا لم يكن واثقا و متأكدا بذلك و مع هذا إذا أخر إلى العام القادم رغم انه متمكن منه في هذا العام بدون أى مانع و عائق في البين فالظاهر صدق عنوان الاهمال و المماطله عليه، و معه لا يجوز التأخير و لا يمكن حينئذ التمسك باستصحاب بقاء التمكن لأن الروايات بالناهيه عن التسوييف و الاهمال فيه تمنع عن جريانه.

فالنتيجه: ان الروايات لا تدل على وجوب الحج فورا و عدم تأخيره عن عام الاستطاعة، و انما تدل على عدم جواز المماطله و التسامح و التساهل فيه، فيدور الحكم مدار هذا العنوان و جودا و عدما، و لكن مع هذا فالأحوط و الأجدر به و جوبا أن لا يؤخر عن عام الاستطاعة مطلقا حتى إذا كان واثقا و مطمئنا بعدم تفويته منه إذا أخر إلى العام القادم و لا يصدق عليه عنوان الاهمال و المماطله، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سرّه حول المسأله.

هذا إذا لم يكن واثقا و متأكدا بانه لا يفوت منه في السنه القادمه، و إلا فوجوب المبادرة مبنى على الاحتياط كما مر.

لا يجب إذا كان الاختلاف بينهم في الأوثقيه مع الاشتراك في الوثوق،

و لو وجدت واحده و لم يعلم حصول أخرى أو لم يعلم التمكن من المسير و الإدراك للحج بالتأخير فهل يجب الخروج مع الأولى أو يجوز التأخير إلى الأخرى بمجرد احتمال الإدراك أو لا يجوز إلا مع الوثوق؟ أقوال أقواها الأخير، و على أى تقدير إذا لم يخرج مع الأولى و اتفق عدم التمكن من المسير أو عدم إدراك الحج بسبب التأخير استقر عليه الحج(١)، و إن لم يكن آثما بالتأخير لأنه كان متمكنا من الخروج مع الأولى، إلا إذا تبين عدم إدراكه لو سار معهم أيضا.

فان الواجب بحكم العقل هو اختيار من يثق بوصوله و ادراكه للحج و سلامته، سواء أ كان غيره أوثق منه أم لا.

نعم إذا كان واثقا و متأكدا بوصول أحدهما و سلامته دون الآخر تعين اختياره، و اما إذا كان كلاهما ممن يثق بوصوله للحج و سلامته و لكن كان أحدهما أوثق من الآخر فلا يجب اختيار الأوثق فان المعيار لدى العقل انما هو بالوثوق و الاطمئنان بسلامه الوصول و ادراك الحج، و لا قيمه للأوثقيه و لا تصلح أن تكون مرجحه.

فى اطلاقه اشكال بل منع، فان استقرار الحج على المستطيع انما هو فيما إذا كان تركه مستندا الى تقصيره و كونه اثما، و الأ فلا موجب لاستقراره عليه، و على هذا فان كان التأخير جائزا شرعا كما إذا كان واثقا و متأكدا بسلامه الوصول مع الثانيه أيضا، فاذا أخر و خرج معهم و لكن بسبب اتفاق وقوع حادث أرضى أو سماوى أو غيره فى الطريق لم يكن وقوعه فى الحسبان و لا كان متوقعا لم تصل القافله فى موسم الحج و وقته وفات عنه فلا موجب لاستقراره عليه، لأن تركه حينئذ لا يكون مستندا إلى إهماله و تسامحه فيه، و من هنا إذا خرج مع القافله الأولى و لكن بنفس ذلك السبب الاتفاقي لم يتمكن من ادراك الحج وفات عنه لم يلتزم أحد باستقراره عليه حتى الماتن قدس سرّه مع انه لا فرق بين

الصورتين. نعم إذا لم يكن التأخير جائزا شرعا كما إذا احتل انه لو أخر الخروج عن القافلة الأولى و خرج مع الثانيه لم يصل فى وقت الحج وفات عنه، ففى مثل ذلك إذا أخر عامدا و ملتفتا بالحال و خرج مع الثانيه و لم يدرك الحج استقر عليه تطبيقا لقاعده التسويف و الاهمال.

و إن شئت قلت: ان موضوع استقرار الحج فى الذمه ليس مجرد تمكن الشخص المستطيع منه و إن لم يكن تركه مستندا إلى التقصير و الاهمال، فانه حينئذ لا موجب لاستقراره فى ذمته و بقاءه فيها و إن ذهب استطاعته، بداهه ان هذا التكليف تكليف عقابى لا مبرر له بالنسبه إلى من لا تقصير له فان موضوعه هو ما إذا تنجز وجوب الحج عليه و لكنه تساهل و تسامح فيه الى أن فات عنه، فانه قد استقر عليه عندئذ كدين و ان ذهب استطاعته و يجب عليه وقتئذ الاتيان به و لو متسكعا و تدل عليه روايات التسويف و الاهمال، و مقتضى اطلاقها عدم سقوطه عن الذمه و إن سقطت الاستطاعه.

أشاره

فصل فى شرائط وجوب حجه الإسلام و هى أمور:

أحدها: الكمال بالبلوغ و العقل

أشاره

أحدها: الكمال بالبلوغ و العقل، فلا يجب على الصبى و إن كان مراهقا (١)، و لا- على المجنون (٢) و إن كان أدواريا إذا لم يف دور إفاقته لإطلاق حديث عدم جرى القلم عليه، و للروايات الخاصه فى المقام.

هذا لا بملاك حديث رفع القلم عنه، فانه ضعيف سندا، و لا بملاك الاجماع على اعتبار العقل فانه على تقدير تسليم احرازه بين الفقهاء المتقدمين الا- أنه ليس باجماع تعبدى، فان معظمهم لو لا- كلهم قد اعتمدوا على اعتبار العقل بحديث رفع القلم، بل بملاك أن المجنون فى نفسه غير قابل لتوجيه الخطاب التكليفى اليه كالخطاب بالصلاه و الصيام و الحج بمالها من الشروط لأنه لغو صرف، فلا يمكن صدوره من المولى الحكيم.

و دعوى: ان الجنون انما هو مانع عن جعل الحكم فى عالم الاعتبار على أساس أنه لغو محض و جزاف و لا- يمنع عن ثبوت ملاكه فى مرحله المبادئ، و نتيجة ذلك وجوب القضاء عليه بعد الافاقه.

مدفوعه: أولا: انه لا طريق لنا الى احراز الملاك و ثبوته فى مرحله المبادئ، و عدم الفرق فيه بين المجنون و غيره لأن الكاشف عنه بالالتزام انما هو ثبوت التكليف، و مع عدم امكان ثبوته فلا كاشف له.

و ثانيا: ان هذا لو تم فانما يتم فى مثل الصلاه و الصيام دون الحج، فان

يأتیان تمام الأعمال، و لو حجج الصبى لم يجزئ عن حجه الإسلام(١) و إن قلنا بصحة عباداته و شرعيتها كما هو الأقوى و كان واجدا لجميع الشرائط سوى البلوغ، ففي خبر مسمع عن الصادق عليه السلام: «لو أن غلاما حج عشر حجج ثم احتلم كان عليه فريضة الإسلام»، و في خبر إسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام عن ابن عشر سنين يحج قال عليه السلام: «عليه حجه الإسلام إذا احتلم، و كذا الجارية عليها الحج إذا طمشت».

مسألة ١: يستحب للصبى المميز أن يحج و إن لم يكن مجزئا عن

حجه الإسلام]

[٢٩٨٢] مسألة ١: يستحب للصبى المميز أن يحج و إن لم يكن مجزئا عن حجه الإسلام، و لكن هل يتوقف ذلك على إذن الولي أو لا؟ المشهور بل قيل: لا خلاف فيه أنه مشروط بإذنه لاستتباعه المال في بعض الأحوال للهدى و الكفاره، و لأنه عباده متلقاه من الشرع مخالف للأصل فيجب الاقتصاد فيه على المتيقن، و فيه أنه ليس تصرفا ماليا و إن كان ربما يستتبع المال(٢)،

المجنون إذا كان مستطيعا فملا-ك وجوبه في حقه تام، و لكن جنونه مانع عن جعل وجوبه، و بما أن فوت الملا-ك لا يكون مستندا إلى تقصيره و إهماله لفرض أنه معذور فيه بملاك جنونه فلا يستقر عليه الحج، و حينئذ فإذا أفاق فان كان مستطيعا و جب عليه الحج من حين الافاقه سواء أ كان ملاكه تاما في حقه في زمن جنونه أم لا، و إن لم يكن مستطيعا فلا موضوع لوجوبه، فاذن لا أثر لافتراض ثبوت الملاك له في مرحله المبادئ في حال جنونه.

هذا من جهة أن حجه الإسلام اسم للحج الاول الواجب في الشريعة المقدسه للمستطيع و عنوان مقوم له فلا تنطبق على الحج المستحب.

فيه ان صحه حجه لا تتوقف على قدرته على المال كالهدى فضلا عن الكفارات، و حينئذ فإن بذل وليه الهدى من قبله فهو، و الآ فالصبى بما انه

و أن العمومات كافيته في صحته و شرعيته مطلقا، فالأقوى عدم الاشتراط في صحته و إن وجب الاستئذان في بعض الصور، و أما البالغ فلا يعتبر في حجه المندوب إذن الأبوين إن لم يكن مستلزما للسفر المشتمل على الخطر الموجب لأذيتهما، و أما في حجه الواجب فلا إشكال.

مسألة ٢: يستحب للولي أن يحرم بالصبي الغير المميز بلا خلاف

[٢٩٨٣] مسألة ٢: يستحب للولي أن يحرم بالصبي الغير المميز بلا خلاف لجملة من الأخبار، بل و كذا الصبيه و إن استشكل فيها صاحب المستند (١)،

عاجز عنه فوظيفته الصيام، فان تمكن منه صام، و إلا فلا شيء عليه، و كذلك الحال في الكفارات، بل بمقتضى حديث رفع القلم عن الصبي عدم وجوبها عليه، فالنتيجة ان صحه حجه لا تتوقف على اذن الولي اصلا، و لا على الهدى إذا كان عاجزا عنه.

الظاهر ان الاشكال في غير محله، فان مورد الروايات و إن كان الصبي، إلا أن العرف لا يفهم منها خصوصيه له و لا سيما انه ورد في أكثر هذه الروايات في السؤال. فالنتيجة ان المتفاهم العرفي منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه ان استحباب احرام الصبي على المولى ليس بما هو صبي في مقابل الصبيه بل بما هو صغير، على أساس أن فيه نوعا من التعظيم لشعائر الله و حرمة سبحانه. و مع الاغماض عن ذلك فالاستدلال على عموم الحكم بمعتبره يونس ابن يعقوب عن أبيه قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان معي صبي صغارا و أنا أخاف عليهم البرد، فمن أين يحرمون؟ قال: ايت بهم العرج فليخرجوا منها... الخ» (١).

بدعوى أن الصبيه و إن كانت جمعا للصبي فإن جمع الصبيه صببا، إلا أن المتفاهم من هذه الروايات الاولاد الصغار الأعم من الأبناء و البنات، في غير محله فان الروايات المذكوره إن كانت ظاهره عرفا في اختصاص الحكم

ص: ٤١

و كذا المجنون و إن كان لا يخلو عن إشكال(١) لعدم نص فيه بالخصوص فيستحق الثواب عليه، و المراد بالإحرام به جعله محرماً لا أن يحرم عنه، فيلبسه ثوبى الإحرام و يقول: اللهم إني أحرمت هذا الصبى(٢)(الخ) و يأمره بالتلبيه بمعنى أن يلقنه إياها، و إن لم يكن قابلاً- يلبى عنه، و يجنبه عن كل ما يجب على المحرم الاجتناب عنه، و يأمره بكل فعل من أفعال الحج يتمكن منه، و ينوب عنه فى كل ما لا يتمكن، و يطوف به و يسعى به بين الصفا و المروه، و يقف به فى عرفات و منى(٣)،

بالصبى فلا- فرق بين مفرد هذه الكلمه(الصبى) و جمعها، و إن كانت ظاهره فى عدم الاختصاص و عموم الحكم للصبى فالأمر أيضاً كذلك، فاذن لا وجه للتفصيل و الصحيح هو ما ذكرناه.

بل منع لأن التعدى عن مورد النصوص الى المجنون بحاجه إلى قرينه و لا- قرينه عليه لا- فى نفس تلك النصوص و لا- من الخارج، و مجرد مناسبه الحكم لا يكفى للتعدى مع الفرق بينه و بين الصبى، نعم لا بأس به رجاء.

فيه أنه لا- دليل على استحباب هذا القول، و نصوص الباب خاليه عنه، و ما دل على استحباب التلفظ بالنيه لا- يشمل ذلك لاختصاصه باعمال الحاج نفسه، نعم لا بأس به بقصد الدعاء و التضرع الى الله تعالى لا بقصد التلفظ بالنيه، أو فقل ان الاستفادة من نصوص الباب هو أن الولي يأمر الصبى بالاحرام و التلبيه و نحوهما من اعمال الحج إذا كان قابلاً لأن يباشر تلك الأعمال بنفسه، و الا- فعلى الولي أن يقوم باحرامه بأن يغسله و يلبى عنه و يطوف به و يصلى عنه و هكذا، و لم يرد فيها أنه حين قيامه بذلك يقول: اللهم انى احرمت هذا الصبى...

الظاهر أنه من سهو القلم، و الصحيح المشعر بدل منى باعتبار أنه لا وقوف فى منى.

و يأمره بالرمى و إن لم يقدر يرمى عنه، و هكذا يأمره بصلاه الطواف و إن لم يقدر يصلى عنه، و لا بد من أن يكون طاهرا و متوضئا و لو بصورة الوضوء (١) و إن لم يمكن فيتوضأ هو عنه (٢)، و يحلق رأسه و هكذا جميع الأعمال.

مسأله ٣: لا يلزم كون الولي محرما في الإحرام بالصبي

[٢٩٨٤] مسأله ٣: لا يلزم كون الولي محرما في الإحرام بالصبي (٣)، بل يجوز له ذلك و إن كان محلا.

مسأله ٤: المشهور على أن المراد بالولي في الإحرام بالصبي الغير المميز الولي الشرعي

[٢٩٨٥] مسأله ٤: المشهور على أن المراد بالولي في الإحرام بالصبي فيه: أنه لا- دليل على قيامها مقام الوضوء، لأن أدله الوضوء منصرفه عنها، و لا يوجد دليل آخر على اعتبارها في المقام و كفايتها عن الوضوء الحقيقي.

فيه اشكال بل منع، لأن روايات الباب لا تدل على أنه ينوب عنه في الوضوء، حيث ان مورد هذه الروايات أفعال الحج كالتلبيه و الطواف و الصلاه و السعى و الرمي و الذبح و الوقوف و نحوها، و لا- نظر لها إلى ما هو معتبر في تلك الافعال من الشروط و القيود منها اعتبار الطهاره في الطواف، فانها تدل على أن الصبي إذا لم يتمكن من الاتيان بتلك الافعال مباشره قام وليه مقامه فيها، فيلبي عنه و يطوف به و يصلى عنه و هكذا، و لا تدل على أن الصبي إذا لم يقدر على الوضوء مباشره قام وليه مقامه فيتوضأ عنه. نعم كل عمل قام وليه بالاتيان به من قبله إذا كان مشروطا بالطهاره فلا بد له من تحصيلها و لكن لا بعنوان النيابة عنه.

الأمر كما افاده قدس سرّه و ذلك لسببين:

أحدهما: ان قيام كل شخص بالاتيان باعمال الحج نيابه عن آخر لا يتوقف على كونه محرما.

و الآخر: اطلاق الروايات الآمره بذلك.

الغير المميز الولي الشرعى من الأب و الجد و الوصى لأحدهما و الحاكم و أمينه أو وكيل أحد المذكورين، لا مثل العم و الخال و نحوهما و الأ-جنبي، نعم ألحقوا بالمذكورين الأم و إن لم تكن وليا شرعيا للنص الخاص فيها، قالوا: لأن الحكم على خلاف القاعده فاللازم الاقتصار على المذكورين فلا يترتب أحكام الإحرام إذا كان المتصدى غيره، و لكن لا يبعد كون المراد الأعم منهم و ممن يتولى أمر الصبي (١) و يتكفله و إن لم يكن وليا شرعيا لقوله عليه السّلام: «قدموا من كان معكم من بل هو بعيد، على أساس ان احجاج الصبي يستلزم التصرف فيه، بأن يجرده من ثيابه و يلبسه ثوبى الاحرام و يطوف به و يقف و يسعى و هكذا. و من المعلوم أن كل ذلك تصرف فيه و هو غير جائز من غير وليه الشرعى، و لا- فرق فيه بين التصرف فى ماله و التصرف فى بدنه، فكما ان الأول غير جائز فكذلك الثانى، فان جوازه بحاجه إلى دليل لا حرمة، فانها على القاعده كحرمة التصرف فى ماله.

و قد يستدل على الأعم بصحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «انظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه الى الجحفة أو إلى بطن مرو يصنع بهم ما يصنع بالمحرم- الحديث» (١) بدعوى ان اطلاقها يعم ما إذا كان الصبيان مع أوليائهم أو لا.

و الجواب: أولاً- انه لا- اطلاق لها من هذه الناحيه، فانها ناظره الى بيان انه لا مانع من احجاج الصبي بما هو صبي، و لا نظر لها الى عدم المانع من جهه أخرى كأن يكون المتصدى لا حجاجه وليه أو مأذونا من قبله.

أو فقل: إنها ناظره إلى نفي مانعيه الصبي عن احجاجه، و لا نظر لها إلى أنه

ص: ٤٤

الصبيان إلى الجحفة أو إلى بطن مر»(الخ)، فإنه يشمل غير الولي الشرعى أيضا، و أما فى المميز فاللازم إذن الولي الشرعى إن اعتبرنا فى صحه إحراره الإذن(١).

غير مشروط بشروط أخرى ككون المتصدى له وليا أو مأذونا منه.

و ثانيا: ان قوله عليه السّلام فى الصحيحه: «من كان معكم من الصبيان» ظاهر فى نفسه بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه فى كونهم مع أوليائهم أو المأذونين من قبلهم، اذ من المستبعد جدا أن يكونوا مع غير أوليائهم و لا المأذونين من قبلهم مع كونهم من الاطفال غير المميزين.

و أما الأم فقد نسب الى المشهور أنها مأذونه من قبل الشارع فى التصدى لا حجاج طفلها فىكون حالها من هذه الناحيه حال الولي الشرعى، و تدل على ذلك صحيحه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:

«سمعته يقول: مرّ رسول الله صلّى الله عليه و آله برويته و هو حاج فقامت اليه امرأه و معها صبى لها، فقالت: يا رسول الله صلّى الله عليه و آله أيجج عن مثل هذا؟ قال: نعم و لك أجره» (١) بتقريب أن مقتضى اطلاقها أنها تقوم باحجاجة و ان لم تكن مأذونه من قبل الولي.

و الجواب: انه لا اطلاق لها من هذه الناحيه، فان رسول الله صلّى الله عليه و آله انما هو فى مقام بيان انه لا قصور من ناحيه الصبى فى احجاجة، و أما أن شرطا آخر أيضا غير معتبر فيه فهو ساكت عنه.

فالنتيجه: ان الأظهر اعتبار كون المتصدى لا حجاج الصبى غير المميز وليا شرعيا له، أو مأذونا من قبله حتى إذا كان المتصدى أمه.

الظاهر بل لا شبهه فى عدم اعتبار اذنه فى صحه احرامه كعدم اعتباره

ص: ٤٥

١- (١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

مسألة ٥: النفقة الزائدة على نفقه الحضر على الولي لا من مال الصبي

[٢٩٨٦] مسألة ٥: النفقة الزائدة على نفقه الحضر على الولي لا من مال الصبي (١) إلا إذا كان حفظه موقوفا على السفر به أو يكون السفر مصلحه له.

مسألة ٦: الهدى على الولي

[٢٩٨٧] مسألة ٦: الهدى على الولي (٢)،

في صحه صلاته و صيامه بناء على ما هو الصحيح من شرعيه عباداته.

الأمر كما افاده قدس سرّه حتى بالنسبه إلى وليه الشرعي كالأب و الجد من قبل الأب، فان ولايته عليه و إن كانت لا يختص بما فيه مصلحه له بل هي ثابتة حتى فيما لا مصلحه فيه شريطه أن لا تكون فيه مفسده و بذلك تفترق عن ولايه الحاكم الشرعي أو الوصي عليه فانها ترتبط في كل مورد بوجود مصلحه فيه، و لكن مع ذلك لا يسوغ له أن يأخذ النفقه الزائدة من أمواله في حال عدم كون السفر له ضروريا أو ذات مصلحه باعتبار أن فيه مفسده و معها لا ولايه له.

في اطلاقه اشكال بل منع فانه انما يكون على الولي إذا كان من مال الصبي مفسده عليه، و أما اذا رأى الولي ان في احجاجة مصلحه لسبب أو آخر، ففي مثل ذلك لا مانع من أن يأخذ ثمن الهدى من ماله.

و اما روايات الباب، فقد يستدل بجمله منها على أن الهدى على الولي دون الصبي.

منها: صحيحه زراره عن أحدهما عليه السلام: «قال: إذا حج الرجل بابنه و هو صغير فانه يأمره أن يلبي و يفرض الحج، فان لم يحسن ان يلبي لبوا عنه و يطاف به و يصلى عنه، قلت: ليس لهم ما يذبحون، قال: يذبح عن الصغار و يصوم الكبار... الخ» (١)، بدعوى أنها تدل على أن الهدى على الولي، فاذا لم يكن عنده ما يذبح عن نفسه و عن الصبي معا يذبح عن الصبي و يصوم عن نفسه، و مقتضى

ص: ٤٦

اطلاقها ان وظيفته ذلك و إن كان عند الصبي ما يذبح عنه.

و لكن ذلك قابل للمناقشه، فان الصحيحه ليست فى مقام البيان من هذه الناحيه، بل هى فى مقام بيان أن الصبى إذا كان غير متمكن من مباشره اعمال الحج بنفسه قام وليه مقامه. و أما قول السائل «قلت: ليس لهم ما يذبحون» فلا ظهور له فى انه ليس عندهم من مال أنفسهم، بل لا يبعد أن يكون المراد منه أعم من مال الصبى باعتبار أن ماله بيد وليه و عنده. و بكلمه ان ذبح الولى عن الصبى بما أنه من باب الولاية فلا يلزم بأن يكون من مال نفسه، بل له أن يذبح عنه من ماله إذا لم تكن فيه مفسده عليه.

و منها: موثقه اسحاق بن عمار، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غلمان لنا دخلوا معنا مكه بعمره، و خرجوا معنا الى عرفات بغير احرام، قال: قل لهم يغتسلون ثم يحرمون، و اذبحوا عنهم كما تذبحون عن أنفسكم» (١) بتقريب أنها ظاهره فى أن الكبار هم مأمورون بالذبح عن الصغار و الهدى منهم.

و الجواب: إنها و ان كانت ظاهره فى ان الكبار مأمورون بالذبح عنهم كما أنهم مأمورون بالوقوف بهم و الصلاه عنهم و الطواف بهم و هكذا من باب الولاية، إلا أنها لا تدل على أن ثمن الذبيحه لا بد أن يكون من مالهم دون مال الصغار إذا كان عندهم مال.

و إن شئت قلت: ان روايات الباب تنص على ان الولى إذا حج بالصبى يتكفل اعماله شريطه عدم تمكنه من القيام بها مباشره، بأن يلبى عنه إذا لم يحسن، و يطوف به و يصلى عنه و يقف به و يرمى عنه و يذبح عنه و هكذا على أساس ولايته عليه، و لا- يدل شىء منها على أن هذه الاعمال إذا توقفت على بذل مال كالذبح و جب عليه أن يبذل من مال نفسه دون مال الصبى، و على هذا فمقتضى القاعده بما أن مال الصبى بيده فله أن يتصرف فيه فى شراء الهدى أو نحوه حسب ولايته شريطه أن لا تكون فيه مفسده.

ص: ٤٧

١- (١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أقسام الحج الحديث: ٢.

و كذا كفاره الصيد إذا صاد الصبي (١)، و أما الكفارات الاخر المختصه بالعمد فهل هي أيضا على الولي أو فى مال الصبي أو لا يجب الكفاره فى غير الصيد لأن عمد الصبي خطأ و المفروض أن تلك الكفارات لا تثبت فى صورته الخطأ؟ وجوه، لا يبعد قوه الأخير إما لذلك و إما لانصراف أدلتها عن الصبي، لكن الأحوط تكفل الولي بل لا يترك هذا الاحتياط، بل هو الأقوى (٢) لأن قوله عليه السلام: «عمد الصبي خطأ» مختص بالديات، و الانصراف فالنتيجه: ان الروايات ليست فى مقام البيان من هذه الجهه، و انما هي فى مقام بيان ان الولي متكفل لأعمال حجه إذا لم يحسن تلك الأعمال، و تؤكد ذلك صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: انظروا من كان معكم من الصبيان فقدموه الى الجحفه أو الى بطن مرو يصنع بهم ما يصنع بالمحرم، و يطاف بهم و يرمى عنهم و من لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه» (١) بتقريب أنها تدل على أن الانتقال الى الصوم مترتب على عدم وجدان الصبي الهدى، و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين أن يكون من مال نفسه أو مال وليه.

الأمر كما أفاده قدس سره لنص قوله عليه السلام فى صحيحه زراره: «و إن قتل صيدا فعلى أبيه» (٢).

فى القوه اشكال بل منع، لأنه بحاجه الى دليل و لا دليل عليه فى المسأله و التزامه بحاجه لا يستلزم تحمله كل كفاراته، اذ مضافا إلى أن ترك ارتكاب ما يوجب الكفاره ليس من أجزاء الحج و واجباته ان كون كفارته عليه فهو بلا مبرر، و ما دل على أن كفاره صيده على أبيه لا يدل على العموم، فلا بد من الاقتصار على مورد، كما أنها ليست على الصبي لا من جهه ما دل من أن

ص: ٤٨

١- ١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أقسام الحج الحديث: ٣.

٢- ٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أقسام الحج الحديث: ٥.

ممنوع و إلا فيلزم الالتزام به في الصيد أيضا(١).

مسألة ٧: قد عرفت أنه لو حج الصبي عشر مرات لم يجزئه عن حجه الإسلام

[٢٩٨٨] مسألة ٧: قد عرفت أنه لو حج الصبي عشر مرات لم يجزئه عن حجه الإسلام، بل يجب عليه بعد البلوغ و الاستطاعه، لكن استثنى المشهور من ذلك ما لو بلغ و أدرك المشعر فإنه حينئذ يجزئ عن حجه الإسلام، بل ادعى بعضهم الإجماع عليه، و كذا إذا حج المجنون ندبا ثم كمل قبل المشعر، و استدلوا على ذلك بوجوه:

أحدها: النصوص الواردة في العبد على ما سيأتى بدعوى عدم خصوصيه للعبد في ذلك، بل المناط الشروع حال عدم الوجوب لعدم الكمال ثم حصوله قبل المشعر، و فيه أنه قياس (٢) مع أن لازمه عمدته خطأ يحمل على العاقله لأنه مختص بباب الديات بقريته أن في ذلك الباب قد ثبت حكم للعمد و حكم للخطأ، فإذا قتل الصبي مؤمنا عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى ترتب عليه حكم القتل الخطئى فتكون ديته على العاقله و لا يعم الكفارات في المقام فانها مترتبة على ارتكاب موجباتها المنهى عنه متعمدا و لا حكم لارتكابها في حال الخطأ. و لا من جهه الانصراف إذ لا موجب له بعد اطلاق الخطاب، بل من جهه حديث عدم جرى القلم على الصبي، و مقتضى اطلاقه عدم جعل وجوب الكفارات عليه في الشرع.

فيه ان الالتزام بأن كفاره الصيد على الولي ليس من جهه اطلاق أدلتها و عدم انصرافه بل من جهه النص الخاص كما مر، و عليه فلا فرق بين القول بالانصراف و عدمه.

الأمر كما أفاده لأن مورد الروايات العبد، و هي التي تنص على أنه إذا اعتق قبل الوقوف بالمشعر أجزأ عنه حجه الإسلام منها

صحيحه شهاب عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل اعتق عشيه عرفه عبدا له قال:

يجزى عن العبد حجه الإسلام و يكتب للسيد أجران ثواب العتق و ثواب الحج» (١). و منها صحيحه معاويه بن عمار قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

مملوك اعتق يوم عرفه، قال: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج» (٢) و منها غيرهما، و محل الكلام فى المسأله الصبى الذى بلغ قبل الوقوف بالمشعر، و عليه فالتعدى عن مورد هذه الروايات الى محل الكلام بحاجه الى قرينه تدل عليه، و بما أنه لا قرينه فى السبب لا- فى نفس تلك الروايات اذ لا- اشعار فيها بعدم الخصوصيه فضلا عن الظهور و لا- من الخارج فلا- يمكن التعدى، و يحتمل ان يكون المراد منها معنى آخر غير المعنى الذى أراده الماتن قدس سره و هو أن العبد إذا لم يكن حاجا و اعتق قبل الوقوف بالمشعر فاحرم بعد أن اعتق و أدرك الوقوف به اجزاء عن حجه الإسلام و هذا الاحتمال غير بعيد لأن الروايات قابله للحمل عليه، و كيف كان فلا يمكن التعدى عن موردها الى سائر الموارد.

و دعوى: الاجماع على أن الصبى إذا حج و أدرك أحد الموقفين بالغا اجزأ عن حجه الإسلام.

مدفوعه أولا: انه لا اجماع فى المسأله حتى بين المتأخرين حيث نسب التردد فيها الى جماعه.

و ثانيا: على تقدير ثبوت الاجماع الا أنه لا قيمه له ما لم يكن كاشفا عن ثبوته بين المتقدمين.

و ثالثا: مع الاغماض عن ذلك و تسليم انه ثابت بين المتقدمين الا أنه من المحتمل قويا ان يكون الاجماع مدر كيا لا تعبديا و مستندا إلى أحد وجوه المسأله.

ص: ٥٠

١- ١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

الالتزام به فيمن حج متسكعا ثم حصل له الاستطاعة قبل المشعر، ولا يقولون به.

الثانى: ما رُود من الأخبار من أن من لم يحرم من مكة أحرم من حيث أمكنه، فإنه يستفاد منها أن الوقت صالح لإنشاء الإحرام فيلزم أن يكون صالحا للانقلاب أو القلب بالأولى، وفيه ما لا يخفى (١).

الثالث: الأخبار الدالة على أن من أدرك المشعر فقد أدرك الحج، وفيه أن موردها من لم يحرم (٢) فلا يشمل من أحرم سابقا لغير حجه الإسلام، فالقول بالاجزاء مشكل، والأحوط الإعادة بعد ذلك إن كان مستطيعا بل لا يخلو عن قوه، وعلى القول بالاجزاء يجرى فيه الفروع الآتية فى مسأله العبد من أنه هل يجب تجديد النيه لحجه الإسلام أو لا؟ وأنه هل يشترط فى الاجزاء استطاعته بعد البلوغ من البلد أو من الميقات أو لا؟ وأنه هل يجرى فى حج التمتع مع كون العمره بتمامها قبل البلوغ أو لا؟ إلى غير ذلك.

بل هو غريب لأن محل الكلام فى الصبى الذى أحرم للحج ثم بلغ قبل الوقوف بالمشعر. و مورد النص و هو صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن رجل نسي الإحرام بالحج فذكر و هو بعرفات ما حاله؟ قال: يقول: اللهم على كتابك و سنه نبيك صلى الله عليه و آله فقد تم احرامه - الحديث -» (١) هو البالغ المأمور بالحج، و لكن نسي الاحرام من مكة، فذكر و هو بعرفات، فالنص يدل على أنه يحرم من مكانه، فاذن كيف يمكن قياس المقام به.

الظاهر أن موردها أعم من ذلك على أساس ان الروايات غير ناظره

ص: ٥١

١ - ١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب المواقيت الحديث: ٨.

الى هذه الناحيه و انما هي ناظره إلى أن من أدرك المشعر الحرام فقد أدرك الحج سواء أ كان محرما بنيه الحج و لكنه لم يدرك إلا الوقوف بالمشعر فحسب أم لا.

و إن شئت قلت: أن هذه الروايات انما هي فى مقام بيان أن من لم يدرك من مناسك الحج إلا الوقوف بالمشعر صح حجه سواء أ كان ذلك من جهه تأخر القافله و عدم وصولها فى اليوم التاسع فى عرفات لإدراك الوقوف فيها أم كان من جهه المرض أو حبس ظالم أو نحو ذلك، و لا نظر لها أصلا إلى أنه أحرم للحج أولا، بل بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أنه أحرم للحج، فانه إن كان حج افراد أو قران فالأمر ظاهر باعتبار أن ميقاته أحد المواقيت المعهوده، و إن كان حج الإسلام فيما أنه كان فى مكه فلا- محاله احرم منها للحج و لكن لم يدرك عرفات لمانع من مرض أو نحوه، فاذن بطبيعته الحال يكون موردها المحرم، و على كلا التقديرين فلا يمكن التعدى عن موردها الى المقام لا من جهه ما قيل من أن الحج فى المقام صحيح و تام و الكلام انما هو فى أجزائه عن حجه الإسلام، و هذا خارج عن مورد تلك الروايات و غير مشمول لها فانها تنص على تنزيل الحج الناقص منزله الحج التام، و الحكم بصحته فى حال الاضطرار و عدم التمكن من ادراك التام، بل من جهه أخرى، فلنا دعويان:

الأولى: ان عدم التعدى ليس من الجهه الأولى.

الثانيه: انه من الجهه الثانيه.

اما الدعوى الأولى: فلأن الروايات التى تنص على صحه حج الصبى و مشروعيته و عمدتها موثقه اسحاق بن عمار لا تشمل المقام لاختصاصها بما إذا حج الصبى فى حال صغره ثم بلغ، و أما فى المقام فالمفروض أنه قد بلغ قبل الوقوف بالمشعر الحرام، فيكون حجه مركبا من العمل الصادر منه حال صغره و العمل الصادر منه بعد بلوغه. و هذا لا يكون مشمولا لها على أساس أن وقوفه بالمشعر الحرام خارج عنها موضوعا حيث انه وقف فيه و هو بالغ، و اما وقوفه بعرفات فهو و إن كان فى حال صغره إلا أنه وحده لا يكون مشمولا لها باعتبار أن اجزاء الحج و واجباته و اجباته ارتباطيه فشمولها لجزء منها مرتبط بشمولها لجزء آخر منه، فعدم شمولها لجزء منها لمانع أو لعدم المقتضى قرينه على عدم

شمولها لكل واجباته.

فالتتيجه: ان تلك الروايات لا تدل على صحه حج الصبى و مشروعيته فى مفروض المقام، و هو ما إذا بلغ قبل الوقوف بالمشعر لكى ننظر ان الاخبار الداله على أن من أدرك المشعر الحرام فقد أدرك الحج هل تشمل حج الصبى فى المقام و تدل على أجزائه عن حجه الإسلام أو لا؟ فان السالبه بانتفاء الموضوع.

و اما الدعوى الثانيه: فهل يمكن التعدى عن مورد هذه الروايات الى المقام، باعتبار أنه ادرك المشعر الحرام و هو بالغ، و ما أتى به قبل ذلك من النسك و الاعمال فهو فى حكم العدم أو لا؟ الظاهر عدم امكانه، و الوجه فى ذلك: أن مورد تلك الروايات هو البالغ المكلف بالحج و لكنه لا يتمكن من ادراكه لسبب من الأسباب الآ الوقوف بالمشعر، و بما أن الحكم فيه يكون على خلاف القاعده فلا يمكن التعدى منه الى المقام و هو ما إذا بلغ قبل المشعر الآ بقريته تدل عليه و لا قرينه لا فى نفس هذه الروايات و لا من الخارج، و لكن مع ذلك إذا بلغ الصبى قبل المشعر فالأحوط و الأجدر به أن يجدد الاحرام و يقف به و يواصل فى اعماله الى أن يتم رجاء ثم يعيد فى العام القادم إذا كان مستطيعا، و بذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سرّه فى المسأله.

ثم ان الروايات التى تنص على أن حج الصبى لا يجزى عن حجه الإسلام تكشف عن أن حج الصبى مستحب استحبابا عاما لا بهذا الاسم الخاص، فاذا حج تمتعا أو افرادا أو قرانا بنيه القربه كفى، و لكن لا تنطبق حجه الإسلام عليه فانها عباره عن الحجّه الأولى للمستطيع البالغ و عنوان خاص و اسم مخصوص لها و لا تنطبق الآ عليها.

و إن شئت قلت: ان كل عباده لها اسم خاص المميز لها شرعا كحج التمتع و حج الافراد أو القران و عمره التمتع و عمره المفرده و مثل ذلك الفرائض اليوميه و نوافلها و صلاه الليل و صلاه الآيات و صلاه الجمعه و هكذا، و على هذا فمن أراد أن يصلى احدى الفرائض أو احدى الصلوات التى لها اسم خاص المميز لها شرعا، فعليه أن ينوى ذلك الاسم الخاص، و لا فرق فى ذلك بين أن تكون تلك الصلاه فريده و لم تكن لها شريكه فى العدد كصلاه المغرب أو

مسأله ٨: إذا مشى الصبى إلى الحج فبلغ قبل أن يحرم من الميقات و كان مستطيعا

[٢٩٨٩] مسأله ٨: إذا مشى الصبى إلى الحج فبلغ قبل أن يحرم من الميقات و كان مستطيعا لا- إشكال فى أن حجه حجه الإسلام(١).

تكون هناك صلاة أخرى مماثلة لها فيه كصلاة الظهر التي تماثلها تماما صلاة العصر و العشاء و صلاة الصبح التي تماثلها نافله الصبح، فان هذا القصد واجب بنفسه على أساس ان الاسم المقصود عنوان مقوم لها سواء حصل الاشتباه بدون هذا القصد أو لا، و كذلك الحال من أراد أن يحج بأحد الحجج الذي له اسم خاص المميز له شرعا، فعليه أن يقصد اسمه الخاص و إن كان فريدا فى نفسه و لم يكن له شريك فى الكم أو الكيف كحج التمتع فانه فريد فى نوعه و يمتاز عن حج الافراد و القران فى الكم و الكيف، و الافراد يمتاز عن القران فى الكيف، فان هذا القصد واجب بنفسه و إن لم يحصل الاشتباه كما مر، و أما حجه الإسلام فهي مبانيه لحج الصبى من جهة أن قصد حجه الإسلام معتبر فى صحتها اجمالا و انها عباره عن الحجه الأولى للمستطيع البالغ الحر العاقل و من هنا يظهر الفرق بين حج الصبى و صلاته فان حجه مستحب عام و لا ينطبق على حجه الإسلام، و أما صلاته فهي مستحبه بأسمائها الخاصة كصلاة الصبح و الظهر و العصر و المغرب و العشاء حيث ان ذلك هو الظاهر من قوله عليه السلام: «مرو صبيانكم بالصلاه و الصيام...» فلو صلى الصبى ركعتين بنيه القربه بدون أن يقصد الاسم الخاص لها كصلاة الصبح أو نافلته لم تقع لشيء منهما، و يترتب على هذا انه لو صلى صلاة الظهر فى أول الوقت و بعد ذلك بلغ و الوقت باق لم تجب الاعاده لأن الصلاة الواجبه تنطبق على الصلاة المأتى بها من باب انطباق الطبيعى على فرده، و لا اختلاف بينهما إلا فى الوجوب و الاستحباب و المفروض أن قصده غير معتبر.

هذا ظاهر، و انما الكلام فيما إذا بلغ بعد أن يحرم من الميقات و حينئذ، فهل عليه أن يتم ندبا أو ينقلب الى حجه الإسلام، أو يكشف عن

مسألة ٩: إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ ندبا فبان بعد الحج أنه كان بالغاً فهل يجزئ عن حجه الإسلام أو لا؟

[٢٩٩٠] مسألة ٩: إذا حج باعتقاد أنه غير بالغ ندبا فبان بعد الحج أنه كان بالغاً فهل يجزئ عن حجه الإسلام أو لا؟ و جهان، أو جههما الأول (١)، و كذا إذا حج الرجل باعتقاد عدم الاستطاعة بنيه الندب ثم ظهر كونه مستطيعاً حين الحج.

بطلان احرامه و يحرم ثانيا من الميقات بقصد حجه الإسلام وجوه لا مبرر للوجه الأول، لأن الروايات التي تنص على استحباب حج الصبي لا تشمل هذه الصورة باعتبار أنه صار بالغاً بعد الاحرام و خرج بذلك عن موضوع هذه الروايات و اما الانقلاب فهو بحاجه الى دليل و لا- دليل عليه، فاذن يتعين الوجه الثالث، و عليه فان أمكن الرجوع الى الميقات و الاحرام منه و جب و الآ احرام من مكانه، و كذلك الحال إذا بلغ بعد الوصول إلى مكة أو بعد اتمام العمره شريطه أن يتمكن من تجديد الإحرام و لو من أدنى الحل و اعاده العمره، و اما إذا بلغ بعد الانتهاء من العمره و لم يسع الوقت لإعادتها مره ثانيه فعندئذ بما أن هذه الصورة غير مشموله للروايات المذكوره التي تدل على استحباب حج الصبي فلا محاله تبطل عمرته لا أنها تنقلب مفرده لأن المقام ليس من موارد الانقلاب. نعم يجوز له أن يأتي بحج الافراد و لكنه لا يكفي عن حج التمتع لأنه ليس من المعذور الذي ينقلب حجه من التمتع الى الأفراد و عليه فوظيفته الاتيان بحج التمتع في العام القادم إذا توفرت شروطه.

بل الثاني، فانه لما كان معتقدا بعدم بلوغه، فاذا أراد أن يحج فبطبيعته الحال يحج بقصد انه مستحب له استحباباً عاماً لا بقصد حجه الإسلام، و عندئذ فلا يقع شيء منهما، أما الأول فلا تتفاء قصد الاسم الخاص المقوم و المميز له شرعاً و هو حجه الإسلام، و أما الثاني فلا تتفاء الموضوع باعتبار انه مستحب على الصبي دون البالغ، و المفروض انه بالغ و مستطيع في الواقع و وظيفته حجه الإسلام، و بما انه جاهل بالحال فلا دليل على استحباب الحج

عليه في هذه الحالة. نعم إذا قصد حجه الإسلام لا تشريعاً بل جهلاً بالحال و لو باعتقاد أن حج الصبي هو حجه الإسلام، فالظاهر الصحة لأنه بالغ في الواقع و مستطيع و وظيفته حجه الإسلام و قد أتى بها كذلك، و حينئذ فينطبق عليها أول حجه للمستطيع التي مارسها باسم حجه الإسلام، و مجرد اعتقاده الخاطيء بأنه صبي و غير بالغ لا يضر و لا يغير الواقع.

و بعبارة أخرى: ان من اعتقد بعدم بلوغه إذا حج بنيه استحبابه استحباباً عاماً لم يصح، لا بعنوان الحج المستحب و لا بعنوان حجه الإسلام.

أما الأول: فلا موضوع له باعتبار أنه مستحب على الصبي دون البالغ، و الفرض أنه بالغ، فاذن ما قصده لا واقع له.

و اما الثاني: فلأنه لم ينو الحج بعنوان أنه وظيفته الاسلاميه حتى تنطبق عليه حجه الإسلام.

و بكلمه: ان حجه الإسلام متمثلة في ثلاثه أنواع باسمائها الخاصه المميزه..

١- حجه التمتع. ٢- حجه الافراد. ٣- حجه القران. و هذه الانواع الثلاثه مختلفه ذاتا و عنوانا، و على هذا فاذا حج بدون أن ينوى التمتع أو الأفراد أو القران لم يقع شيء منها، لأن كل عباده إذا كان لها اسم خاص مميز لها شرعاً فعلى المكلف حين الاتيان بها أن يقصد ذلك الاسم، سواء أ كان فريداً و لم يكن له شريك في العدد و الكم، أم لا، و في المقام بما أن لحجه الإسلام التي هي عبارته عن الحجه الأولى للمستطيع اسماً خاصاً، فعلى الحاج أن يأتي بها باسمها الخاص المميز لها شرعاً، فاذا أتى بحجه التمتع الواجبه عليه بالاستطاعه، فعليه الاتيان بها باسم حجه الإسلام متعه، و إذا أتى بحجه الافراد كذلك فعليه الاتيان بها باسم حجه الإسلام افراداً أو قراناً، و لا بد ان تكون هذه النيه كنيه القربه مقارنة لكل اجزاء الحج من الإحرام إلى آخر الأجزاء، و لا نقصد بالمقارنه أن لا تتقدم النيه على الحج، بل أن لا تتأخر عن أول

الثانى من الشروط: الحريه، فلا يجب على المملوك و إن أذن له مولاه و كان مستطيعا من حيث المال بناء على ما هو الأقوى من القول بملكه أو بذل له مولاه الزاد و الراحله، نعم لو حج بإذن مولاه صح بلا إشكال و لكن لا يجرئه عن حجه الإسلام (1) فلو اعتق بعد ذلك أعاد، للنصوص منها خبر جزء من أجزائه، كما أن المراد من المقارنه لكل الاجزاء لا يعنى أن الحاج يجب أن يكون متنبها الى نيته انتباها كاملا كما كان فى اللحظه الأولى، فلو نوى و أحرم لعمره التمتع من حجه الإسلام، ثم ذهل عن نيته، و واصل اعمال حجّه، و مارسها على هذه الحال من الذهول، صح حجه ما دامت النيه كامنه فى اعماق نفسه على نحو يتنبه اليها بأذنى منبه، و اما إذا حج بنيه حجه الإسلام لا تشريعا بل جهلا بالحال، و باعتقاد أن حج الصبى هو حجه الإسلام، كما ان صلاته هى الصلاه الفريضة حقيقه و اسما، فالظاهر الصحه، لأنه بالغ فى الواقع و مستطيع، و وظيفته حجه الإسلام فى الواقع، و الفرض أنه أتى بها باسمها الخاص المميز لها شرعا، و معه تنطبق عليها حجه الإسلام التى هى الحجه الأولى للمستطيع.

و بذلك يظهر حال ما إذا حج الرجل باعتقاد عدم الاستطاعه، فانه إذا نوى أنه مستحب عليه استحبابا عاما لم يصح، لا بعنوان المستحب لعدم الموضوع له، لأن الحجه الأولى للمستطيع واجبه عليه، لا أنها مستحبه، و لا بعنوان حجه الإسلام لانتفاء القصد. و أما إذا نوى أنه وظيفته فى الإسلام و لكن ظن أنه مستحب باعتبار أنه غير مستطيع، فلا- يبعد الإ-جزاء، لأنه نوى حجه الإسلام فى الواقع، غايه الأمر من جهه جهله بالحال ظن أنها مستحبه عليه، و من المعلوم أن هذا الظن الخاطئ لا قيمه له، و لا يغير الواقع، فإذا أتى المستطيع واقعا بالحجه بعنوان أنها وظيفته الاسلاميه كفى، و تنطبق عليها حجه الإسلام و إن اخطأ فى التطبيق.

الأمر كما افاده قدس سرّه و ذلك للنصوص الكثيره التى تتمثل فى مجموعتين:

الأولى: تنص على أنه لا حج ولا عمره حتى يعتق.

منها: صحيحه الفضل بن يونس عن أبي الحسن موسى عليه السّلام: «قال: ليس على المملوك حج ولا عمره حتى يعتق» (١) و مثلها صحيحه يونس بن يعقوب الثانيه تنص على أن حجه لا يجزى عن حجه الإسلام.

و منها: صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام: «قال:

المملوك إذا حج ثم اعتق فإن عليه اعاده الحج» (٢).

و منها: صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قال: المملوك إذا حج و هو مملوك ثم مات قبل ان يعتق اجزاه ذلك الحج فإن اعتق أعاد الحج» (٣).

و منها: موثقه اسحاق بن عمار، قال: «سألت أبا ابراهيم عليه السّلام عن أم الولد تكون للرجل و يكون قد أحجها أ يجزئ ذلك عنها من حجه الإسلام؟ قال: لا، قلت: لها أجر فى حجها؟ قال: نعم» (٤).

و فى مقابلهما صحيحه حكم بن حكيم الصيرفى قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: أيما عبد حج به مواليه فقد قضى حجه الإسلام» (٥) فإنها تدل على أن حج العبد هو حجه الإسلام، فاذن تكون هذه الصحيحه معارضه للمجموعتين الأوليين.

و قد يقال كما قيل: بلزوم طرحها بملاك أنها روايه شاذه و مخالفه للروايات المشهوره الكثيره. و لكن لا أصل لذلك، فإن الروايات المشهوره انما تصلح أن تكون مرجحه إذا ادت شهرتها الى الاطمئنان و الوثوق بصدورها، فإن الروايه الشاذه حينئذ لا تكون حجه فى مقابلها لأنها داخله فى الروايات المخالفه للسنة، و ما نحن فيه ليس من هذا القبيل، فإن الشهره الموجهه لسقوط الروايه الشاذه عن الاعتبار انما هى الشهره الروايه لا العمليه،

ص: ٥٨

- ١-١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.
- ٢-٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٣.
- ٣-٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٤.
- ٤-٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٦.
- ٥-٥) الوسائل باب: ١٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٧.

مسمع: «لو أن عبدا حج عشر حجج ثم اعتق كانت عليه حجه الإسلام إذا استطاع إلى ذلك سبيلا» ومنها: «المملوك إذا حج و هو مملوك أجزاءه إذا مات قبل أن يعتق، فإن اعتق أعاد الحج» و ما فى خبر حكم بن حكيم:

اذلا- قيمه لها، و أما الشهره فى المقام فيما أنها عمليه فلا أثر لها، و على هذا فالصحيح فى المسأله أن يقال: انه لا معارضه بين صحيحه الصيرفى و بين المجموعتين الأوليين لا مكان الجمع الدلالى العرفى بينهما، بيان ذلك:

اما المجموعه الأولى فلأنها و إن كانت ظاهره فى نفي مشروعيه الحج و العمره للمملوك، إلا أنه لا بد من رفع اليد عن ظهورها فى ذلك و حملها على نفي الوجوب بقريته نص المجموعه الثانيه و الصحيحه فى المشروعيه. و اما المجموعه الثانيه فان بعض رواياتها و إن كان ظاهرا فى وجوب الاعاده و عدم الاجزاء عن حجه الإسلام إلا أن بعضها الآخر ناص فى عدم الاجزاء بمقتضى اطلاقها، و هذا الاطلاق قابل للحمل على حجه الإسلام للعبد فقط، فإن ما أتى به من الحج هو حجه اسلامه ما دام عبدا، و ليس مما بنى عليه السلام، و عليه فالموثقه تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الصحيحه و حملها على ذلك. و تؤكد هذا الحمل صحيحه أبان بن الحكم قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الصبى إذا حج به فقد قضى حجه الإسلام حتى يكبر، و العبد إذا حج به فقد قضى حجه الإسلام حتى يعتق» (1) فانها ناصه فى أن حجه حجه الإسلام ما دام مملوكا لا مطلقا، و يؤيد ذلك ما ورد فى جملة من الروايات من ان المملوك إذا حج ثم مات أجزاءه، فانه يشعر بانه حجه اسلامه فى حال كونه عبدا.

ص: ٥٩

«أما عبد حج به مواليه فقد أدرك حجه الإسلام» محمول على إدراك ثواب الحج أو على أنه يجزئه عنها ما دام مملوكا لخبر أبان: «العبد إذا حج فقد قضى حجه الإسلام حتى يعتق» فلا- إشكال في المسألة، نعم لو حج بإذن مولاه ثم اعتق قبل إدراك المشعر أجزأه عن حجه الإسلام بالإجماع و النصوص.

و يبقى الكلام فى أمور:

أحدها: هل يشترط فى الإجزاء تجديد النية للإحرام بحجه الإسلام بعد الاعتناق فهو من باب القلب، أو لا- بل هو انقلاب شرعى؟ قولان، مقتضى إطلاق النصوص الثانى و هو الأقوى (١)، فلو فرض أنه لم يعلم بانعتاقه حتى فرغ أو علم و لم يعلم الإجزاء حتى يجدد النية كفاه و أجزأه.

الأمر كذلك بمقتضى إطلاق صحيحه شهاب عن أبى عبد الله عليه السلام:

«فى رجل اعتق عشيه عرفه عبدا له، قال: يجزى عن العبد حجه الإسلام» (١) فان مقتضى إطلاقها عدم وجوب تجديد النية للإحرام بحجه الإسلام بعد العتق و انقلاب حجه اليها قهرا و بحكم الشرع. نعم هنا مسأله أخرى و هى ما إذا فرض ان المولى أخذ عبده معه فى عرفات بدون احرامه للحج ثم اعتقه قبل الوقوف بالمشعر، فانه إذا احرم من مكانه و وقف بالمشعر الحرام مع الناس و يواصل فى اعماله الى أن اكمل حجه، فهل يجزئ ذلك أو لا؟ مقتضى القاعدة عدم الاجزاء، لأن قيام الناقص مقام الكامل بحاجه الى دليل، أما روايات «من أدرك المشعر فقد أدرك الحج» (٢) فهى لا- تشمل ذلك لأن موردها من لم يدرك إلا الوقوف بالمشعر لمانع من الموانع كمرض أو حبس أو نحو ذلك، و التعدى منه الى المقام بحاجه الى قرينه و لا قرينه عليه، هذا و لكن صحيحه معاويه بن عمار قال:

ص: ٦٠

١- ١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

٢- ٢) راجع الوسائل باب: ٢٣ من ابواب الوقوف بالمشعر.

الثانى: هل يشترط فى الإجزاء كونه مستطيعا حين الدخول فى الاحرام أو يكفى استطاعته من حين الاعتاق أو لا يشترط ذلك أصلا؟ أقوال أقواها الأخير (١)، لإطلاق النصوص و انصراف ما دل على اعتبار الاستطاعه عن المقام.

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام: مملوك اعتق يوم عرفه، قال: إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج» (١) لا يبعد دلالتها على ذلك، بتقريب أنها تشمل باطلاقها ما إذا استصحب المولى مملوكه معه بدون احرامه للحج ثم اعتق فى يوم عرفه أو فى عشيه ذلك اليوم بحيث لا يدرك الآ الوقوف بالمشعر فقط، فانه إذا احرم من مكانه و وقف فيه و يواصل اعمال الحج الى أن اكمل فالحكم بصحة حجه غير بعيد بمقتضى اطلاقها و هو قوله عليه السلام: «إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج».

بل الأوسط هو الأقوى، لأن روايات الباب لا نظر لها الى بقيه الشروط العامه للحج، كالأستطاعه و البلوغ و العقل لا نفيا و لا اثباتا، و انما هى ناظره الى أنه إذا صار حرا قبل المشعر و أدرك الوقوف فيه صح حجه، و لا مانع من صحته من هذه الناحيه، و أما بالنسبه إلى سائر الشروط، فالمرجع فيها اطلاقات أدلتها.

و إن شئت قلت: ان الغاء شرطيه الاستطاعه فى المقام بحاجه الى دليل، و الفرض أن هذه الروايات لا تدل على الغائها فى المسأله لأنها غير ناظره اليها و ليست فى مقام البيان من هذه الناحيه، فاذن يكون المرجع فى اعتبارها فى المقام انما هو إطلاق أدلتها، فلا نحتاج إلى دليل آخر.

فالتتيجه: ان تلك الروايات انما هى فى مقام بيان أن العبد إذا اعتق و أدرك الوقوف بالمشعر الحرام حرا كفى و لا يلزم أن يكون حرا فى كل اعمال الحج من البدايه الى النهايه.

ص: ٦١

الثالث: هل الشرط في الإجزاء إدراك خصوص المشعر سواء أدرك الوقوف بعرفات أيضا أو لا، أو يكفي إدراك أحد الموقفين فلو لم يدرك المشعر لكن أدرك الوقوف بعرفات معتقا كفى؟ قولان، الأحوط الأول (١)، كما أن الأحوط اعتبار إدراك الاختياري من المشعر (٢)،

و لكن الأظهر هو الثاني في المقام و ذلك لنص قوله عليه السلام في صحيحه معاويه بن عمار: «إذا أدرك أحد الموقفين فقد أدرك الحج» (١) و لا دليل على تقييد ادراك أحد الموقفين بادراك خصوص المشعر، و بكلمه ان ادراك أحد الموقفين في العبد المعتق يكفي لصحة حجه بمقتضى نص هذه الصحيحه، و أما من لم يدرك الا الوقوف بعرفه فقط دون الوقوف بالمشعر بسبب مرض أو حبس أو نحو ذلك فهل يكفي في صحة حجه أو لا؟ فيه بحث يأتي في محله بعونه تعالى.

فالنتيجه: انه لا ملازمه بين كفايه ادراك الوقوف بعرفه فقط من العبد المعتق و كفايه ذلك من غيره.

بل هو الأظهر في المقام لأن مورد روايات المسأله هو عتق العبد عشيه عرفه أو يومها و على كلا التقديرين فهو ادراك بعد العتق اختياري أحدهما و لا بد من الاقتصار على ذلك و لا يمكن التعدى الى كفايه ادراك الاضطرارى من المشعر أو عرفه، لأن الحكم بما أنه يكون على خلاف القاعده، فالتعدى بحاجه الى دليل، و من هنا يظهر الفرق بين هذه المسأله و المسأله الآتية و هي ان من لم يدرك الموقفين معا لضيق الوقت بسبب مانع من الموانع فانه و إن قلنا هناك بعدم كفايه ادراكه الوقوف بعرفه فحسب حتى الاختياري منه و كفايه ادراكه الوقوف بالمشعر فقط حتى الاضطرارى فلا نقول بذلك في هذه المسأله على

ص: ٦٢

فلا- يكفى إدراك الاضطرارى منه، بل الأحوط اعتبار إدراك كلا الموقفين و إن كان يكفى الاعتقاد قبل المشعر لكن إذا كان مسبقا بإدراك عرفات أيضا و لو مملوكا(١).

الرابع: هل الحكم مختص بحج الأفراد و القران أو يجرى فى حج التمتع أيضا و إن كانت عمرته بتمامها حال المملوكيه؟ الظاهر الثانى لإطلاق النصوص، خلافا لبعضهم فقال بالأول لأن إدراك المشعر معتقا إنما ينفع للحج لا للعمره الواقعه حال المملوكيه، و فيه ما مر من الإطلاق، و لا يقدر ما ذكره ذلك البعض لأنهما عمل واحد، هذا إذا لم ينعق إلا فى الحج و أما إذا انعتق فى عمره التمتع و أدرك بعضها معتقا فلا يرد الإشكال(٢).

مسألة ١: إذا أذن المولى لمملوكه فى الإحرام فتلبس به

[٢٩٩١] مسألة ١: إذا أذن المولى لمملوكه فى الإحرام فتلبس به ليس أساس أن مقتضى دليل هذه المسألة هو كفايه ادراك أحد الموقفين الاختيارى فقط دون الأعم منه و من الاضطرارى فاذن يكون منشأ الاختلاف بين المسألتين هو اختلاف النص فيهما.

مرّ آنفا فى الأمر الأول ان عدم اعتبار هذا الشرط فى صحه حجّه و كفايه ادراك المشعر فقط بعد العتق غير بعيد بمقتضى اطلاق صحيحه معاويه بن عمار المتقدمه.

الظاهر انه لا- دليل على صحه العمره من العبد المعتق فى أثنائها، فاذا أحرم العبد للعمره ثم اعتق فلا دليل على صحه احرامه و انقلابه احراما لعمره التمتع، و حينئذ فان كان مستطيعا و جب عليه أن يرجع إلى الميقات و يحرم منها، و الأ يحرم من مكانه و يواصل فى عمرته، و إذا اعتق بعد طواف العمره فالظاهر بطلانه و بطلان احرامه، اذ لا دليل على اجزائهما عنه بعد العتق و الروايات

المذكوره لا تشمل هذه الصوره، و عندئذ فإن كان متمكنا من اعاده العمره أعادها ثم يحرم للحج، و الأفعليه الاتيان به فى العام القادم شريطه توفر شروطه فيه، و اما الانقلاب وظيفته من التمتع الى الافراد، فلا دليل عليه فى المقام، لأنه ليس من المعذور الذى تنص الروايات على ذلك، لأن مورد من كانت وظيفته فى البدايه الاتيان بحج التمتع، و بما أنه لا يتمكن من الاتيان بعمرته لسبب أو آخر تنقلب الى الافراد، و اما العبد فى المقام فانه قبل ان يعتق لم يكن مكلفا بحج التمتع، و بعد العتق لا يقدر عليه، فمن أجل ذلك حيث انه لا يكون المقتضى لوجوبه عليه موجودا فيه فلا يكون مشمولاً لتلك الروايات، و أما إذا اعتق بعد العمره و قبل احرام الحج فهل يمكن الحكم بصحة حجه و اجزائه عن حجه الإسلام أو لا؟ فيه و جهان: الأظهر هو الثانى، لأن الروايات التى تدل على الاجزاء لا تشمل هذه الصوره لاختصاصها بما إذا اعتق بعد احرام الحج فى يوم عرفه أو عشيه ذلك اليوم، و دعوى أنها إذا دلت على الاجزاء و صحه حجه فى هذه الصوره ففى تلك بالاولويه القطعيه، مدفوعه بأنه لا يمكن القطع بالاولويه لأنه منوط بالعلم بوجود ملاك الحكم فيها و عدم الفرق بين الصورتين، و من المعلوم انه لا - طريق لنا الى احرازه الجزمى، و اما الظنى فلا قيمه له، و حينئذ فان أمكن اعاده العمره فعليه اعادتها ثم احرم للحج، و الا - فوظيفته الاتيان بالحج فى العام القادم إن توفرت شروطه منها الاستطاعه، و اما الانقلاب الى الافراد فلا دليل عليه لأنه ليس من المعذور الذى تنقلب وظيفته من التمتع الى الافراد باعتبار انه ليس مكلفا بحج التمتع لا قبل العتق و لا بعده، فلا مقتضى لوجوبه فى حقه فلذلك لا يكون مشمولاً للروايات التى تدل على الانقلاب، و سوف يأتى الكلام فى تحديد مدلول تلك الروايات سعه و ضيقا فى ضمن المسائل القادمه، و لكن مع ذلك فالأحوط و الأجدر به أن يحرم لحج الافراد رجاء و يتم ثم يأتى بعمره مفرده إن أمكن و يعيد الحج فى السنه القادمه إذا استطاع.

له أن يرجع في إذنه (١) لوجوب الإتمام على المملوك و لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق، نعم لو أذن له ثم رجع قبل تلبسه به لم يجز له أن يحرم إذا علم برجوعه، وإذا لم يعلم برجوعه فتلبس به هل يصح إحرامه و يجب إتمامه أو يصح و يكون للمولى حله أو يبطل؟ وجوه أوجهها الأخير لأن الصحة مشروطة بالإذن المفروض سقوطه بالرجوع، و دعوى أنه دخل دخولا مشروعاً فوجب إتمامه فيكون رجوع المولى كرجوع الموكل قبل التصرف و لم يعلم الوكيل، مدفوعه بأنه لا تكفي المشروعية الظاهرية، و قد ثبت الحكم في الوكيل بالدليل و لا يجوز القياس عليه.

الظاهر جواز رجوعه عن اذنه على أساس انه يوجب تبدل الموضوع و انقلابه باعتبار أن حج العبد مشروط باذن مولاه و اجازته حدوداً و بقاء كسائر شروطه من الاستطاعة و العقل و البلوغ و الحرية، فإذا احرم باذنه و جب عليه اتمامه شريطه بقاء اذنه كما هو الحال بالنسبة إلى بقيه الشروط، فإذا رجع عن اذنه بقاء انتفى و جوب الإتمام بانتفاء شرطه و موضوعه، كما انه إذا انتفت الاستطاعة عنه في أثناء العمل انتفى و جوب الإتمام بانتفاء شرطه، و من هنا يظهر انه لا وجه للاستدلال على عدم جواز الرجوع عن اذنه بما ورد من انه: «لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق» (١) فانه مبني على ان يكون اذن المولى شرطاً في الشروع في الحج فقط لا فيه و في الابقاء عليه و اتمامه، فإذا شرع فيه باذنه و جب عليه اتمامه بقاء و إن رجع المولى عن اذنه اذ «لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق».

و إن شئت قلت: ان عناصر هذه الكبرى هي ما إذا نهى المولى عبده أو الأب ابنه عن اتيان واجب الهى كصلاه أو نحوها، أو أمره بممارسه حرام فانه لا

ص: ٦٥

مسألة ٢: يجوز للمولى أن يبيع مملوكه المحرم بإذنه و ليس للمشتري حل إحرامه

[٢٩٩٢] مسألة ٢: يجوز للمولى أن يبيع مملوكه المحرم بإذنه و ليس للمشتري حل إحرامه (١). نعم مع جهله بأنه محرم يجوز له الفسخ مع طول الزمان الموجب لفوات بعض منافعه.

مسألة ٣: إذا انتق العبد قبل المشعر فهديه عليه

[٢٩٩٣] مسألة ٣: إذا انتق العبد قبل المشعر فهديه عليه، و إن لم يتمكن فعليه أن يصوم، و إن لم ينعق كان مولاه بالخيار بين أن يذبح عنه أو يأمره بالصوم للنصوص و الإجماعات (٢).

يجوز اطاعته لأن فيها معصية للخالق، و اما إذا كانت مشروعيه شيء للعبد مشروطه باذن المولى حدوثا و بقاء كالحج للعبد فلا يكون من عناصر هذه الكبرى على أساس انه انما يكون مشروعاً و جائزاً إذا اذن به المولى، و كذلك اتمامه و مواصلته فيه، و عليه فاذا شرع فيه باذنه ثم رجع عنه في اتمامه لم يكن الإتمام مشروعاً، فلو أصر عليه في هذه الحالة كان معصية للخالق أيضاً. و من هنا يظهر انه لو لم يعلم بالرجوع و أحرم كان احرامه باطلا كما في المتن، لأنه فاقد للشرط في الواقع و هو الاذن من المولى.

بل له ذلك بمعنى عدم اذنه في اتمامه، لما مر من أن اذنه معتبر في صحه حجه حدوثا و بقاء، فاذا لم يأذن فيه، أو أذن المولى الأول و بعد انتقاله الى الثاني فالثاني لم يأذن فليس له الإتمام.

لا قيمه لها في المسألة، فانها على تقدير ثبوتها يكون مدرکها النصوص الواردة فيها، و حينئذ فلا بد من الرجوع اليها و النظر في مداليلها سعه و ضيقاً، و إليكم نص بعضها كقوله عليه السّلام في صحيحه جميل: «فمره فليصم، و إن شئت فاذبح عنه» (١) و قوله عليه السّلام في صحيحه سعد بن أبي خلف: «إن شئت فاذبح عنه، و إن شئت فمره فليصم» (٢) و اما قوله عليه السّلام في صحيحه محمد بن مسلم:

ص: ٦٦

١- (١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الذبح الحديث: ١.

٢- (٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الذبح الحديث: ٢.

مسألة ٤: إذا أتى المملوك المأذون في إحرامه بما يوجب الكفاره فهل هي على مولاه

[٢٩٩٤] مسألة ٤: إذا أتى المملوك المأذون في إحرامه بما يوجب الكفاره فهل هي على مولاه، أو عليه و يتبع بها بعد العتق، أو تنتقل إلى الصوم فيما فيه الصوم مع العجز، أو في الصيد عليه و في غيره على مولاه؟ وجوه أظهرها كونها على مولاه (١)، لصحيحه حريز خصوصا إذا كان «عليه مثل ما على الحرّ إما أضحيه و اما صوم» (١) فهو لا- ينافى التخيير لأن الظاهر من التشبيه انه في مقام بيان أن العبد كالحرم مكلف إما بالتضحيه أو الصوم، و اما أن ثمن الأضحيه من ماله أو مال مولاه فهو ليس في مقام البيان من هذه الناحيه، كما انه ليس في مقام بيان ان الصوم في طول الهدى أو في عرضه.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم ظهوره في انه في مال العبد كالحرف فلا بد من رفع اليد عنه و حمله على ما ذكرناه بقريته نص الصحيحتين الأوليين في التخيير. نعم لو قلنا بالمعارضه بينها و بين الصحيحتين لكان المرجع بعد سقوطهما بالمعارضه العام الفوقى، و مقتضاه ان الهدى على الحاج نفسه.

بل الأظهر هو التفصيل فيها بين كفاره الصيد فانها على العبد و كفاره غيره فانها على المولى، و ذلك لأنه مقتضى الجمع بين مجموع اصناف الروايات في المسأله، حيث أن مقتضى اطلاقات أدله كفارات الاحرام أنها على المباشر سواء أ كان حرا أم مملوكا، و مقتضى صحيحه حريز: «كلما أصاب العبد و هو محرم في احرامه فهو على السيد إذا أذن له في الاحرام» (٢) أنها على المولى، و مقتضى صحيحه عبد الرحمن بن أبي نجران قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن عبد أصاب صيدا و هو محرم هل على مولاه شيء من الفداء؟ فقال: لا شيء على مولاه» (٣) ان كفاره صيده ليست على مولاه، و بما أن الصحيحه الثانيه أخص من الصحيحه الأولى موردا فتوجب تقييد اطلاقها بغير موردها.

ص: ٦٧

١- (١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الذبح الحديث: ٥.

٢- (٢) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب كفارات الصيد الحديث: ١.

٣- (٣) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب كفارات الصيد الحديث: ٣.

الإتيان بالموجب بأمره أو بإذنه. نعم لو لم يكن مأذونا في الإحرام بالخصوص بل كان مأذونا مطلقا إحراما كان أو غيره لم يبعد كونها عليه، حملا لخبر عبد الرحمن بن أبي نجران النافى لكون الكفاره في الصيد على مولاة على هذه الصورة (١).

مسألة ٥: إذا أفسد المملوك المأذون حجه بالجماع قبل المشعر فكالحر في وجوب الإتمام و القضاء

[٢٩٩٥] مسألة ٥: إذا أفسد المملوك المأذون حجه بالجماع قبل المشعر فكالحر في وجوب الإتمام و القضاء، و أما البدنه ففي كونها عليه أو على مولاة فالظاهر أن حالها حال سائر الكفارات على ما مر و قد مر أن الأقوى فالنتيجة ان العبد المحرم إذا ارتكب محرما فان كان غير الصيد فكفارته على المولى، و إن كان الصيد فكفارته على نفسه بمقتضى العمومات دون مولاة، و بذلك يظهر حال سائر الأقوال في المسألة.

لا- وجه لهذا الحمل، فانه مبنى على الجمع بين الرويتين بحمل صحيحه حريز على الاذن الخاص و هو الإذن في الإحرام للحج خاصة، و حمل صحيحه عبد الرحمن على الإذن العام و هو الإذن في الأعم من الإحرام و غيره، فعلى الأول تكون الكفاره على العبد بلا- فرق بين كفاره الصيد و غيره، و على الثانى على المولى كذلك، و لكن من المعلوم انه لا قيمة لهذا الجمع فانه جمع تبرعى و لا- شاهد عليه من العرف، فاذن لا- فرق بين أن يكون العبد مأذونا في الحج باذن خاص أو عام ضروره انه على كلا التقديرين مأذون فيه، و ليس للإذن الخاص أثر زائد، و قوله عليه السّلام في صحيحه حريز: «إذا أذن له في الإحرام» (١) اشاره الى أن صحه احرامه للحج مشروطه بالإذن، و لا يصح بدونه و ان ما على العبد من الكفاره انما هى على سيده شريطه أن يكون احرامه صحيحا، و الآ فلا موضوع له، و ليس ناظرا الى أن اذنه الخاص دخيل في ذلك.

ص: ٦٨

١- (١) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب كفارات الصيد الحديث: ١.

كونها على المولى الآذن له فى الإحرام (١)، و هل يجب على المولى تمكينه من القضاء لأن الإذن فى الشىء إذن فى لوازمه (٢)، أو لا لأنه من سوء اختياره؟ قولان أقواهما الأول (٣) سواء قلنا إن القضاء هو حجه أو أنه عقوبه و أن حجه هو الأول،

تقدم ان كفاره العبد فى غير الصيد على المولى سواء أ كان مأذونا فى الإحرام خاصة أم فى الأعم منه و من غيره، لعدم الفرق بين الأمرين فى النتيجة، و هى الحكم بصحة الاحرام التى هى الموضوع للكفارات بممارسه موجباتها.

هذا التعليل غريب جدا، لأن وجوب الاتيان بالحج فى العام القادم انما هو من لوازم الجماع قبل المشعر، و المفروض ان المولى لم يأذن فيه، و انما أذن فى الحج و هو ليس من لوازمه.

هذا هو الصحيح، اما على القول بأن الحجه الثانيه عقوبه لما فعله فى الحجه الأولى مع كونها محكوم به بالصحة فالأمر واضح، و ذلك لأنها حينئذ بمثابة الكفاره لما أحدث فى الأولى، فحالها حال سائر الكفارات من هذه الناحيه، و عليه فكما أنه إذا صاد و هو محرم فعليه الكفاره و لا بد له من الخروج عن عهدها و لا يحق لمولاه أن يمنعه عن أدائها و لو نهى عنه لم تجب عليه طاعته على أساس أنه لا طاعه لمخلوق فى معصيته الخالق، فكذلك إذا جامع أهله قبل المشعر الحرام، فان عليه الاتيان بالحجه فى السنه القادمه عقوبه، و حينئذ لا بد له من الخروج عن عهدها و إن نهى مولاه عنه، إذ لا قيمه له على أثر انه لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق فيكون المقام من عناصر هذه الكبرى.

و ان شئت قلت: كما أن ثبوت سائر الكفارات فى النصوص معلق على ممارسته محرمات الاحرام فاذا مارسها وجبت الكفاره عليه سواء أ كان حرا أم كان عبدا غايه الأمر إن كان الممارس عبدا و كان ذلك الشىء غير الصيد فكفارته

على المولى، وإن كان صيدا فعلى العبد، ومن المعلوم أن خروجه عن عهده هذه الكفاره لا يتوقف على إذن المولى، ولا فرق بين أن تكون تلك الكفاره بدنه أو بقره أو شاه أو طعاما أو صيام أيام، كذلك ثبوت هذه العقوبه و هى الحج فى العام القادم معلق فى النصوص على ممارسه الجماع قبل الوقوف بالمشعر الحرام، فاذا مارسه فيه وجب عليه الحج فى العام القادم عقوبه، سواء أ كان الممارس حرا أم كان عبدا، ومن المعلوم انه يكفى فى ثبوته على العبد أن يكون مأذونا فى الحج الذى جامع أهله فيه قبل الوقوف بالمشعر.

ثم ان القول بأن الحجه الأولى صحيحه و الثانيه عقوبه هو الأظهر، و تدل عليه صحيحه زراره قال: «سألته عن محرم غشى امرأته و هى محرمه، قال:

جاهلين أو عالمين، قلت: اجبنى عن الوجهين جميعا، قال: إن كانا جاهلين استغفرا ربهما و مضيا على حجهما و ليس عليهما شىء، و ان كان عالمين فرق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه، و عليهما بدنه، و عليهما الحج من قابل، فاذا بلغا المكان الذى أحدثا فيه فرق بينهما حتى يقضيا نسكهما و يرجعا الى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا. قلت: فأى الحجتين لهما؟ قال: الأولى التى أحدثا فيها ما أحدثا، و الاخرى عليهما عقوبه» (1) فانها واضحه الدلاله على أن حجته الأولى صحيحه و الثانيه عقوبه.

و أما على القول بأن الحجه الثانيه قضاء للأولى على أساس أنها فسدت بما أحدث فيها فظاهر النصوص أنها واجبه عليه و إن كان عبدا. و دعوى أن الحجه الأولى إذا لم تكن واجبه على العبد فكيف يكون قضاؤها واجبا عليه مع أنه بدلها، مدفوعه بأن القضاء ليس تابعا للأداء، بل هو تابع لدليله، و بما أن دليله فى المقام و هو النصوص الآمره بالحج فى العام القادم ظاهر فى الوجوب، فلا مناص من الأخذ به.

فالتتيجه ان النصوص باطلاقها تشمل الحر و العبد، و تدل على وجوب

ص: ٧٠

هذا إذا أفسد حجه و لم ينعق،و أما إن أفسده بما ذكر ثم انعتق فإن انعتق قبل المشعر كان حاله حال الحر فى وجوب الإتمام و القضاء و البدنه(١) و كونه مجزئا عن حجه الإسلام إذا أتى بالقضاء على القولين من كون الإتمام عقوبه و أن حجه هو القضاء أو كون القضاء عقوبه،بل على هذا إن لم يأت بالقضاء أيضا أتى بحجه الإسلام و إن كان عاصيا فى ترك القضاء، و إن انعتق بعد المشعر فكما ذكر إلا أنه لا يجزئه عن حجه الإسلام فيجب عليه بعد ذلك إن استطاع،و إن كان مستطيعا فعلا ففى وجوب تقديم حجه الإسلام أو القضاء و جهان مبيان على أن القضاء فورى أو لا،فعلى الأول يقدم لسبق سببه(٢)،و على الثانى تقدم حجه الإسلام لفوريته دون القضاء.

الحج فى العام القادم عليهما،و حينئذ فلا- يحق للمولى أن يمنع العبد عن الاتيان بالحج فى العام الآتى على كلا القولين فى المسأله باعتبار انه واجب عليه شرعا كسائر الواجبات الإلهيه،فلا تجوز مخالفته تطبيقا للكبرى المتقدمه و هى أنه لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق.

الظاهر أنها على المولى دون العبد المنعتق،لأن المستفاد من الروايات التى تنص على ان كفاره العبد فى غير الصيد على مولاه أن المعيار انما هو بارتكاب موجبها فى حال انه عبد و إن انعتق بعد ذلك لإطلاق قوله عليه السلام فى صحيحه حريز:«كلما أصاب العبد و هو محرم فى احرامه فهو على السيد»(١)فانه يشمل ما إذا انعتق بعد ذلك.

فيه ان سبق السبب بعنوانه ليس من أحد مرجحات باب التراحم،كما ذكرناه فى علم الأصول،و حينئذ فان كان هناك مرجح لأحدهما كالأهميه أو

ص:٧١

مسأله ٦: لا فرق فيما ذكر من عدم وجوب الحج على المملوك و عدم صحته إلا بإذن مولاه و عدم إجرائه عن حجه الإسلام

[٢٩٩٦] مسأله ٦: لا- فرق فيما ذكر من عدم وجوب الحج على المملوك و عدم صحته إلا بإذن مولاه و عدم إجرائه عن حجه الإسلام إلا إذا اعتق قبل المشعر بين القنّ و المدبر و المكاتب و أم الولد و المبعوض إلا إذا هياه مولاه و كانت نوبته كافيته مع عدم كون السفر خطريا فإنه يصح منه بلا إذن، لكن لا يجب و لا يجزئه حينئذ عن حجه الإسلام و إن كان مستطيعا لأنه لم يخرج عن كونه مملوكا، و إن كان يمكن دعوى الانصراف عن هذه الصورة (١)،

نحوها قدم على الآخر، و الأّ فيسقط اطلاق كليهما معا، فالنتيجه هي التخيير، و بما أنه لا شبهه في أن وجوب حجه الإسلام أهم من وجوب القضاء في المقام، فلا بد من تقديمه عليه، و تكشف عن أهميته السنه بمختلف الألسنه، فبعضها بلسان أنها من احد أركان الإسلام، و بعضها الآخر بلسان التأكيد و الاهتمام بها بدرجه يحكم بأن تاركها إذا مات مات يهوديا أو نصرانيا، و الثالث بلسان أن تاركها تارك لشريعه من شرائع الإسلام و يحشر يوم القيامة أعمى و نحوها، فان كل ذلك يكشف عن أهميه حجه الإسلام ملاكا و حكما.

هذه الدعوى هي الصحيحه، و الوجه في ذلك، أن هنا طائفتين من الأدله:

الأولى: الأدله العامه من الآيه الشريفه و الروايات التي تدل على وجوب الحج على المستطيع و مقتضى عمومها و اطلاقها عدم الفرق بين كون المستطيع حرا أو مملوكا.

الثانيه: الروايات الخاصه التي تدل على عدم وجوبه على المملوك، و هذه الروايات تقيد اطلاق الطائفه الأولى بالمستطيع الذي لا يكون مملوكا، و بما أن عنوان المملوك لا- يصدق على المبعوض فهو يظل باقيا تحت اطلاق الطائفه الأولى، و مقتضاه وجوب الحج عليه.

و دعوى: أن عدم وجوب الحج على المملوك بما أنه قد قيد بعدم العتق

فمن الغريب ما فى الجواهر من قوله: «و من الغريب ما ظنه بعض الناس من وجوب حجه الإسلام عليه فى هذا الحال ضروره منافاته للإجماع المحكى عن المسلمين الذى يشهد له التبع على اشتراط الحرىه المعلوم عدمها فى المبعض» انتهى، إذ لا غرابه فىه بعد إمكان دعوى الانصراف، مع أن فى أوقات نوبته يجرى عليه جميع آثار الحرىه (١).

فدور عدم وجوبه مدار أن لا يصدق عليه عنوان العبد المعتق، و حيث انه لا يصدق على المبعض فلا يجب عليه الحج...

مدفوعه: بان موضوع دليل الخاص و هو الروايات مقيد بهذا القيد لا موضوع دليل العام فان موضوعه الانسان المستطيع المقيد بقيد آخر و هو عدم كونه مملوكا، و بما انه لا يصدق على المبعض عنوان المملوك فهو من افراد موضوع العام لا الخاص، فمن أجل ذلك يجب عليه الحج، هذا اضافه الى أن عدم العتق لا يمكن أن يكون قيدا للموضوع و يوجب تخصصه بحصه خاصه، فان الموضوع و هو المملوك لما كان فى مقابل المعتق بتقابل التضاد فلا يعقل أن يتخصص به بل هو باعتبار أن العتق رافع له نهائيا و يوجب تبديله بضمه، و من هنا لا يحتمل أن يكون العتق ملحوظا على نحو الموضوعيه بأن يكون موضوع وجوب الحج هو الانسان المعتق، بل هو ملحوظ على نحو الطريقيه الصرفه و الاشاره به الى ما هو موضوع لوجوب الحج و هو الانسان المستطيع الذى لا يكون مملوكا، و بكلمه أن قوله عليه السلام فى الروايات: «إن اعتق فعليه الحج» (١) اشاره الى أن موضوع وجوب الحج و هو المستطيع المذكور يتحقق بالعتق لا أن العتق موضوع له فيكون جهه تعليليه له.

فيه أن عنوان الحر لا يصدق على المبعض لكى تترب عليه آثاره.

ص: ٧٣

١- (١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

مسألة ٧: إذا أمر المولى مملوكه بالحج وجب عليه طاعته و إن لم يكن مجزئاً عن حجه الإسلام

[٢٩٩٧] مسألة ٧: إذا أمر المولى مملوكه بالحج وجب عليه طاعته و إن لم يكن مجزئاً عن حجه الإسلام، كما إذا آجره للنيابة عن غيره، فإنه لا فرق بين إجارته للخياطة أو الكتابة و بين إجارته للحج أو الصلاة أو الصوم.

الثالث: الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخليه السرب

إشاره

الثالث: الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخليه السرب و سلامته و سعه الوقت و كفايته، بالإجماع و الكتاب و السنه (١).

مسألة ١: لا خلاف و لا إشكال في عدم كفايه القدره العقليه في وجوب الحج

[٢٩٩٨] مسألة ١: لا خلاف و لا إشكال في عدم كفايه القدره العقليه في وجوب الحج بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعيه (٢)،

فيه انه لا- وجه للاستدلال بالإجماع في المسأله في مقابل الكتاب و السنه، إذ مع وجودهما لا- يمكن الوثوق و الاطمئنان بأن الاجماع المدعى فيها اجماعاً تعبيرياً كاشفاً عن ثبوت حكم المسأله في زمن المعصومين عليهم السلام و وصوله إلينا يدا بيد و طبقه بعد طبقه، بل لا محاله يكون مدرك المجمعين فيها الكتاب و السنه، و معه لا قيمه له.

فيه أن هذا التفسير لا- ينسجم مع ما يظهر منه قدس سرّه في ضمن المسائل القادمه من أن المراد منها عدم المانع الأعم من التكويني و التشريعي على أساس ان المانع الشرعي كالمانع العقلي رافع لوجوب الحج بارتفاع موضوعه و وارد عليه، و نتيجة تفسيرها في المقام هي أنها عباره عن القدره التكوينييه في مقابل العجز التكويني الاضطراري، و على هذا فلا يكون وجوب شيء آخر مضاد للحج مانعاً عن وجوبه، و إن كان قبل حصول الاستطاعة.

بيان ذلك: ان الاستطاعة المأخوذه في لسان الآيه الشريفه ظاهره في نفسها بقطع النظر عن تفسيرها في الروايات في الاستطاعة التكوينييه في مقابل العجز التكويني الاضطراري، و أما حملها على الاستطاعة التكوينييه في مقابل العجز التكويني الأعم من الاضطراري و الاختياري فهو بحاجه إلى قرينه، و الا- فالمتبادر منها هو المعنى الأول، و كذلك حملها على الاستطاعة المساوقه لعدم

و أما بلحاظ الروايات، فلأنها قد فسرت فيها مره بالزاد و الراحله و صحه البدن و تخليه السرب، و أخرى بما يحج به، و ثالثه بالسعه في المال، بمعنى يحج ببعض و يبقى بعضا لقوت عياله، و رابعه بالقوه في المال و اليسار، و لا تنافي بين هذه التفسيرات، غاية الأمر أن بعض تلك التفسيرات مشتمل على خصوصيه زائده و بعضها الآخر ساكت عنها، فالتتيجه ان المستفاد من مجموع الروايات بضم بعضها الى الآخر أن الاستطاعه عباره عن تمكن المكلف و قدرته مالا و بدنا و سريا على الحج، و اما وجود الراحله فالظاهر أنه لا- خصوصيه له، بل هو يدور مدار الحاجه اليه كالركوب عليها، أو حمل الزاد و النفقه، و اما إذا كان الشخص متمكنا من المشى راجلا بدون عسر و حرج فهو مستطيع و إن لم تكن عنده راحله، اذ المعيار انما هو بتمكنه من السفر الى الحج بدون وقوعه في عسر و حرج سواء أ كان راكبا أم ماشيا. و تؤكد ذلك صحيحه معاويه بن عمار قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين، أ عليه أن يحج؟ قال: نعم، ان حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين و لقد كان أكثر من حج مع النبي صلى الله عليه و آله مشاه- الحديث» (١) فانها واضحه الدلاله على أن حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى و المراد من الاطاقه العرفيه يعنى انه متمكن من المشى الى الحج بدون أن يقع في حرج.

و بكلمه أخرى ان هذا التفسير لا ينافى معنى الاستطاعه لغه و عرفا على أساس انه ليس تفسيرا لها مباشره، بل هو بيان لعناصرها الثلاثه:

الأول: الامكانيه الماليه لنفقات سفر الحج ذهابا و ايابا، أو ذهابا فقط لمن لا يريد الرجوع الى بلده.

الثاني: الأمن و السلامه على نفسه و عرضه و ماله في الطريق ولدى ممارسه مناسك الحج.

ص: ٧٥

الثالث:التمكن بعد الانفاق على سفر الحج و العود الى بلده من استيناف وضعه المعاشى الطبيعى و بدون الوقوع فى حرج بسبب نفقات الحج.

و الاستطاعه تتكون من هذه العناصر الثلاثه،فاذا توفرت تلك العناصر فى شخص وجب عليه الحج،سواء أ كان هناك واجب آخر مضاد له أم لا،فان وجوب واجب آخر لا يمنع عن وجوب الحج لفرض ان وجوبه غير مرتبط بعدم وجوب واجب آخر،بل هو مرتبط بتوفر تلك العناصر،و المفروض أنها متوفره عنده،و هذا هو معنى ما ذكرناه من أن المتفاهم العرفى من الاستطاعه القدره التكوينييه فى مقابل العجز التكويني الاضطرارى لا-الأعم منه و من الاختيارى،لأن العجز الاختيارى عين التمكن و القدره،فلا ينافيها فإنه معلول للقدره و التمكن،هذا كله شريطه أن لا يقع فى العسر و الحرج بسبب الحج،و الأ فلا وجوب.

إلى هنا قد تبين ان الاستطاعه بمعناها اللغوى و العرفى و هى القدره التكوينييه معتبره شرعا فى وجوب الحج،فإن أخذها فى لسان الآيه الشريفه و الروايات من قبل المولى يدل على أنها دخيله فى الحكم و الملاك معاً،و هذا يعنى أنها كما تكون من شروط الوجوب فى مرحله الاعتبار تكون من شروط الاتصاف فى مرحله المبادئ،و النكته فى ذلك أن تصدى المولى لأخذها فى لسان الدليل رغم ان العقل مستقل باشتراط التكليف بالقدره بملاك قبح تكليف العاجز يدل على انه لا يمكن ان يكون تأكيداً لحكم العقل فقط و ابرازاً لما هو مبرز فى نفسه و الآ لكان لغوا و جزافاً،حيث لا حاجه الى هذا التأكيد،فاذن لا محاله يكون تصديه قرينه على أنه بصدد افاده معنى زائد على ما هو ثابت بحكم العقل،و هو ليس الا دخلها فى الملاك و أنه بدونها فلا ملاك للحكم، و بذلك تمتاز القدره الشرعيه عن القدره العقليه،فان الأولى دخيله فى الحكم و الملاك معاً،و الثانيه دخيله فى الحكم فقط باعتبار أن الحاكم باشتراطها انما هو العقل على أساس قبح تكليف العاجز و الفرض انه لا طريق له الى ملاكات الأحكام فى مرحله المبادئ.

و هي كما فى جملة من الأخبار الزاد و الراحله، فمع عدمهما لا يجب و إن كان قادرا عليه عقلا بالاكْتساب و نحوه، و هل يكون اشتراط وجود الراحله مختصا بصورة الحاجه إليها لعدم قدرته على المشى أو كونه مشقه عليه أو منافيا لشرفه أو يشترط مطلقا و لو مع عدم الحاجه إليه؟ مقتضى إطلاق الأخبار و الإجماعات المنقوله الثانى، و ذهب جماعه من المتأخرين إلى الأول لجملة من الأخبار المصرحه بالوجوب إن أطاق المشى بعضا أو كلا، بدعوى أن مقتضى الجمع بينها و بين الأخبار الاول حملها على صورته الحاجه مع أنها منزله على الغالب بل انصرافها إليها، و الأقوى هو القول الثانى (١) لإعراض المشهور (٢) عن هذه الأخبار مع كونها بمرأى منهم و مسمع، فاللازم طرحها أو حملها على بعض المحامل كالحمل على الحج المندوب و إن كان بعيدا عن سياقها، مع أنها مفسره للاستطاعه فى الآيه الشريفه و حمل الآيه على القدر المشترك بين الوجوب و الندب بعيدا، أو بل الأول، لما مر من ان المتفاهم العرفى من الروايات المشتمله على الراحله عدم الموضوعيه لها و أخذها فى الروايات فى مقابل الزاد انما هو للحاجه إليها اما لحمل ما يحتاج اليه فى السفر أو للركوب عليها و الآ فلا موضوعيه لها و لا تكون دخيله فى مفهوم الاستطاعه.

فيه انه لا أثر لاعراضهم و لا قيمه له الا لدى توفر أمرين فيه:

أحدهما: أن يكون الاعراض من قدماء الاصحاب الذين يكون عصرهم متصلا بعصر أصحاب الأئمه عليهم السلام.

الثانى: أن لا يكون فى المسأله ما يصلح أن يكون مستندا له فى مقابل هذه الأخبار.

و كلا الأمرين غير متوفر فى المقام.

حملها على من استقر عليه حجه الإسلام سابقا و هو أيضا بعيد، أو نحو ذلك، و كيف كان فالأقوى ما ذكرنا، و إن كان لا ينبغي ترك الاحتياط بالعمل بالأخبار المزبوره خصوصا بالنسبه إلى من لا فرق عنده بين المشى و الركوب أو يكون المشى أسهل، لانصراف الأخبار الاول عن هذه الصوره، بل لو لا الإجماعات المنقوله و الشهره (١) لكان هذا القول فى غاية القوه.

أما الأمر الأول: فلأنه لا طريق لنا الى احراز أنهم قد اعرضوا عنها لأن الطريق الى ذلك متمثل فى أحد سبيلين:

الأول: أن يكون لكل واحد منهم كتاب استدلالى مشتمل على المسأله و كان بأيدينا.

الثانى: أن يكون اعراضهم و اصلا إلينا يدا بيد.

و لكن كلا السبيلين لا وجود له:

اما الأول: فلأنه لم يصل كتاب استدلالى إلينا من كل منهم فى المسأله لنعرف مدى اعراضهم عنها.

و اما الثانى: فلأن غايه ما يكون هو نقل اعراضهم إلينا اجمالا و مرسلا، و لا قيمه لهذا النقل ما دام لم يصل كلا يدا بيد و طبقه بعد طبقه مباشره و بدون الاستناد الى شىء فى المسأله.

و اما الأمر الثانى: فلأن من المحتمل ان يكون اعراضهم عنها من جهه تقديم الروايات التى تفسر الاستطاعه بالزاد و الراحله عليها.

تقدم انه لا أثر للإجماعات المنقوله المدعاه فى المسأله، و لا للشهره الفتوائيه، فالعبره انما هى بالروايات و النصوص فيها، و قد مر مدى سعه دلاله تلك الروايات و المستفاد منها.

مسألة ٢: لا فرق في اشتراط وجود الراحله بين القريب و البعيد حتى بالنسبه إلى أهل مكه

[٢٩٩٩] مسألة ٢: لا فرق في اشتراط وجود الراحله (١) بين القريب و البعيد حتى بالنسبه إلى أهل مكه لإطلاق الأدله، فما عن جماعه من عدم اشتراطه بالنسبه إليهم لا وجه له.

مسألة ٣: لا يشترط وجودهما عينا عنده، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلهما من المال

[٣٠٠٠] مسألة ٣: لا يشترط وجودهما عينا عنده، بل يكفي وجود ما يمكن صرفه في تحصيلهما من المال من غير فرق بين النقود و الأملاك من البساتين و الدكاكين و الخانات و نحوها، و لا يشترط إمكان حمل الزاد معه، بل يكفي إمكان تحصيله في المنازل بقدر الحاجه، و مع عدمه فيها يجب حمله مع الإمكان من غير فرق بين علف الدابه و غيره، و مع عدمه يسقط الوجوب.

مسألة ٤: المراد بالزاد هنا المأكول و المشروب و سائر ما يحتاج إليه المسافر

[٣٠٠١] مسألة ٤: المراد بالزاد هنا المأكول و المشروب و سائر ما يحتاج إليه المسافر من الأوعيه التي يتوقف عليها حمل المحتاج إليه و جميع ضروريات ذلك السفر بحسب حاله قوه و ضعفه و زمانه حرا و بردا و شأنه شرفا و وضعه، و المراد بالراحله مطلق ما يركب و لو مثل سفينه في طريق البحر، و اللازم وجود ما يناسب حاله بحسب القوه و الضعف، بل الظاهر اعتباره من حيث الضعه و الشرف كما و كيفاً، فإذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه بحيث يعد ما دونهما نقصا عليه يشترط في الوجوب القدره عليه و لا يكفي ما دونه و إن كانت الآيه و الأخبار مطلقه، و ذلك لحكومته قاعده نفى العسر و الحرج على الإطلاق، نعم إذا لم يكن بحد مرّ أنه لا- موضوعيه لوجودها لا في البعيد و لا في القريب إلا لدى الحاجه و الضروره، اما من جهه انه لا يتمكن من المشى راجلا، أو من جهه حمل الزاد و نحوه مما يتطلبه سفر الحج كما هو الغالب.

الخرج وجب معه الحج، و عليه يحمل ما فى بعض الأخبار من وجوبه و لو على حمار أجدع مقطوع الذنب.

مسألة ٥: إذا لم يكن عنده الزاد و لكن كان كسوبا يمكنه تحصيله بالكسب فى الطريق

[٣٠٠٢] مسألة ٥: إذا لم يكن عنده الزاد و لكن كان كسوبا يمكنه تحصيله بالكسب فى الطريق لأكله و شربه و غيرهما من بعض حوائجه هل يجب عليه أو لا؟ الأقوى عدمه و إن كان أحوط.

مسألة ٦: إنما يعتبر الاستطاعه من مكانه لا من بلده

[٣٠٠٣] مسألة ٦: إنما يعتبر الاستطاعه من مكانه لا من بلده، فالعراقى إذا استطاع و هو فى الشام وجب عليه و إن لم يكن عنده بقدر الاستطاعه من العراق، بل لو مشى إلى ما قبل الميقات متسكعا أو لحاجه أخرى من تجاره أو غيرها و كان له هناك ما يمكن أن يحج به وجب عليه، بل لو أحرم متسكعا فاستطاع و كان أمامه ميقات آخر أمكن أن يقال بالوجوب عليه، و إن كان لا يخلو عن إشكال (١).

الظاهر انه لا إشكال فى الوجوب، أما إذا كان أمامه ميقات آخر فالأمر واضح على أساس انه إذا استطاع فى الميقات الأمامى كشف عن وجوب حجه الإسلام عليه لفرض تمكنه منها مالا و بدنا و سربا بكل واجباتها، و معه لا تكون لها حاله منتظره، و اما إذا لم يكن أمامه ميقات اخر فايضا الأمر كذلك، لأنه إذا استطاع بعد التجاوز عن الميقات، فان تمكن من الرجوع اليه و الاحرام منه وجب لأنه مستطيع فتكون وظيفته حجه الإسلام على أساس أن استطاعته تلك تكشف عن بطلان احرامه، و ان الحج الندبى لم يكن مشروعا فى حقه و إن لم يتمكن من الرجوع اليه، اما لضيق الوقت، أو لسبب آخر فالأمر أيضا كذلك، لأنه متمكن مالا و بدنا من الاتيان بكل واجبات حجه الإسلام من البدايه الى النهايه، غايه الأمر انه يكون معذورا من أن يحرم من الميقات فوظيفته أن يحرم من مكانه، نظير من كان غافلا عن استطاعته فى الواقع و بعد تجاوزه عن الميقات

و الإحرام منه للحج النديبي تبين انه كان مستطيعا فانه يكشف عن بطلان احرامه للحج النديبي باعتبار أن وظيفته حجه الإسلام و هو متمكن من الاتيان بها، و عليه فعندئذ أن يحرم من مكانه إذا لم يتمكن من الرجوع الى الميقات و الإحرام منه، و اما إذا استطاع بعد الاتيان بالعمرة فان كان متمكنا من الرجوع الى أحد المواقيت و الاحرام منه لعمره التمتع لحجه الإسلام و جب عليه ذلك باعتبار انه استطاع في وقت يتمكن فيه من الاتيان بكل واجبات حجه التمتع، و من المعلوم أن وظيفته في هذه الحالة هي حجه الإسلام، و كذلك الحال إذا لم يتمكن من الرجوع الآلى أدنى الحل كالجعرانه و نحوها، فانه يرجع اليه و يحرم منه و يواصل في أعمال العمرة الى أن فرغ منها، ثم يحرم للحج على أساس كفايه الاحرام منه إذا لم يمكن من أحد المواقيت، و اما العمرة التي أتى بها ندبا فهي تصبح لاغية، و اما انقلابها الى العمرة المفردة فهو بحاجة الى دليل و إن كان الأولى و الأجدر به أن يأتي بطواف النساء بعدها، و أما إذا لم يتمكن من اعاده العمرة لضيق الوقت أو لسبب آخر فوظيفته اتمام ما نواه من الأول و هو الحج النديبي. نعم من كان مستطيعا بكل عناصر الاستطاعة و لكنه كان جاهلا بها و أحرم لعمره التمتع ندبا و أتى بها كذلك، و بعد الانتهاء منها علم بالحال، فالظاهر اجزائها عن العمرة الواجبه و هي عمرة التمتع شريطه أن ينوى بها عمرة التمتع من حجه الإسلام، غايه الأمر ظنا منه عدم وجوبها، فانه حينئذ قد أتى بها في الواقع، و مجرد اعتقاده بعدم وجوبها لا يغير الواقع و لا يجعل الواجب مستحبا، و لا يعتبر في صحتها قصد الوجوب، و لا يضرها قصد الاستحباب، و حينئذ فلا تجب عليه اعادتها و إن كان متمكنا منها لسعه الوقت، بل وظيفته أن يحرم للحج و يتم، و يكون حجه حجه الإسلام، و مصداقا للحجه الأولى للمستطيع. نعم إذا نوى عمرة التمتع من الحج النديبي بطلت، و لم تقع لا عمرة من الحج النديبي، و لا من حجه الإسلام، اما الأول فلعدم الموضوع لها باعتبار أن العمرة من الحج النديبي لا تكون مشروعه للمستطيع. و أما الثاني فلانتفاء القصد،

مسأله ٧: إذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه و لم يوجد سقط الوجوب

[٣٠٠٤] مسأله ٧: إذا كان من شأنه ركوب المحمل أو الكنيسه و لم يوجد سقط الوجوب، و لو وجد و لم يوجد شريك للشق الآخر فإن لم يتمكن من أجره الشقين سقط أيضا، و إن تمكن فالظاهر الوجوب (١) لصدق الاستطاعه، فلا وجه لما عن العلامة من التوقف فيه لأن بذل المال له خسران لا مقابل له، نعم لو كان بذله مجحفا و مضرا بحاله لم يجب كما هو الحال في شراء ماء الوضوء.

أى قصد اسمها الخاص.

فالتتيجه: انه إن أتى بالحج الواجب عليه في الواقع بكل واجباته من الأجزاء و الشروط منها قصد القربه و الاخلاص و الاسم، غير انه نوى استحبابه جهلا- بالحال، و كان في الواقع واجبا، فهذا لا يضر، و إن أخل بقصد اسمه الخاص المميز له شرعا، فقد أخل بالواجب و لم يكن مصداقا لحجه الإسلام و لا للمستحب و هذا بخلاف ما إذا استطاع مالا أو بدنا أو سريا بعد الانتهاء من عمره و كان متمكنا من اعادة مره أخرى لسعه الوقت، فانه يكشف عن بطلان عمره الأولى مطلقا و عدم كونها مأمورا بها لا بالأمر الاستحبابى لفرض انه في هذه السنه مأمور بالحج في الواقع، و لا بالأمر الوجوبى لعدم كونه مستطيعا في حال الاتيان بها.

الى هنا قد تبين أن المستفاد من الآيه الشريفه بضميمه الروايات ان المكلف إذا استطاع في وقت يتمكن فيه من الاتيان بكل اعمال حج التمتع و جب سواء أ كان ذلك في بلده أو بلد آخر و سواء أ كان من الميقات أم كان بعده أو بعد العمره شريطه أن يتمكن من الاتيان بكل واجباته في وقته.

هذا هو الصحيح، و السبب فيه أن عمليه الحج الواجبه على المستطيع بطبعها تتطلب بذل المال و انفاقه في سبيلها، فمن هذه الجهه يكون وجوب الحج وجوبا بطبعه يتطلب الضرر المالى فلا يكون مشمولا لحديث لا ضرر

باعتبار أنه ناظر الى الأحكام الأولية المجعوله فى الشريعة المقدسه التى لا تكون بطبعها ضرريه،فان من تلك الأحكام إذا اتفق فى مورد أنه ضررى فهو مرفوع تطبيقا للحديث.

و دعوى:أن نفقات سفر الحج و متطلباته محدوده بحدود لا تتجاوز عن الحد المتعارف فى كل عصر،فاذا زادت عن ذلك الحد بسبب أو آخر اتفاقا فلا مانع من تطبيق الحديث عليه،مدفوعه:بأنها انما تتم لو كانت نفقات سفر الحج محدوده من قبل الشرع كما و كيفا.و لكن الأمر ليس كذلك على أساس ان وجوب الحج فى الآيه الشريفه و الروايات مرتبط بالاستطاعه،و قد ذكرنا آنفا ان المراد من الاستطاعه على ما يظهر من الآيه الكريمه و الروايات الوارده فى تفسيرها هو تمكن المكلف و قدرته مالا و بدنا و سربا،و من هنا قلنا أنها تتكون من العناصر الثلاثه منها الامكانيه المالىه،و من الطبيعى أنها تختلف باختلاف الاشخاص و الأوقات و وقوع الاتفاقات التى قد تتطلب بذل مال أكثر كغلاء الاسعار و الأجور و نحوهما،و لا يمكن التمسك بحديث لا ضرر بالنسبه إلى الزائد على أساس أن وجوب الحج عليه مرتبط بالاستطاعه و الامكانيه المالىه لديه،و الفرض انه متمكن منه مالا،و قد عرفت ان الاستطاعه لم تحدد بحد خاص.نعم إذا تطلب الحج اتفاقا بذل مال كثير يكون حرجيا عليه لم يجب تطبيقا لقاعده لا حرج،و اما إذا لم يصل الى حد الحرج فلا يكون وجوبه مرفوعا بقاعده لا ضرر.

فالنتيجه:ان قاعده لا ضرر لا تشمل مسأله الحج التى تبتنى على الضرر المالى بدون التحديد بحد خاص غير عنوان الاستطاعه و الامكانيه المالىه،و معنى ذلك ان المكلف ما دام متمكنا مالا من الحج وجب عليه إلا إذا كان حرجيا،و من هنا لا يحتمل عدم وجوب الحج على أهل البلد كالعراق-مثلا-عند غلاء الاسعار و الأجور فى موسم الحج اتفاقا على أساس أنه ضررى.

مسألة ٨: غلاء أسعار ما يحتاج إليه أو أجره المركوب في تلك السنة لا يوجب السقوط

[٣٠٥] مسألة ٨: غلاء أسعار ما يحتاج إليه أو أجره المركوب في تلك السنة لا يوجب السقوط، ولا يجوز التأخير عن تلك السنة مع تمكنه من القيمة، بل وكذا لو توقف على الشراء بأزيد من ثمن المثل و القيمة المتعارفه (١)، بل وكذا لو توقف على بيع أملاكه بأقل من ثمن المثل لعدم وجود راغب في القيمة المتعارفه، فما عن الشيخ من سقوط الوجوب ضعيف. نعم لو كان الضرر مجحفا بماله مضرا بحاله لم يجب، وإلا - فمطلق الضرر لا - يرفع الوجوب بعد صدق الاستطاعه و شمول الأدله، فالمناط هو الإجحاف و الوصول إلى حد الحرج الرافع للتكليف.

مسألة ٩: لا يكفي في وجوب الحج وجود نفقه الذهب فقط

[٣٠٦] مسألة ٩: لا - يكفي في وجوب الحج وجود نفقه الذهب فقط، بل يشترط وجود نفقه العود إلى وطنه إن أراده و إن لم يكن له فيه أهل و لا مسكن مملوك و لو بالإجاره، للحرج في التكليف بالإقامه في غير وطنه المألوف له. نعم إذا لم يرد العود أو كان وحيدا لا تعلق له بوطن لم يعتبر وجود نفقه العود، لإطلاق الآيه و الأخبار في كفايه وجود نفقه الذهب، و إذا أراد السكنى في بلد آخر غير وطنه لا بد من وجود النفقه إليه إذا لم يكن أبعد من وطنه (٢)، و إلا فالظاهر كفايه مقدار العود إلى وطنه. ظهر حكمه و حكم ما بعده مما مر في المسألة السابقه.

بل و ان كان أبعد شريطه أن لا - يتمكن من الرجوع الى وطنه، فان وجود نفقه العود الى ذلك البلد حينئذ معتبر في وجوب الحج، و اما إذا كان رجوعه الى بلد آخر حسب ارادته و رغبته، فعندئذ يعتبر في وجوب الحج مقدار نفقه العود الى وطنه سواء أ كان البلد الآخر قريبا أم كان بعيدا فان المعيار في الاستطاعه حينئذ انما هو بوجود نفقه الذهب و الاياب الى بلده و إن لم تكف للرجوع الى بلد آخر. نعم إذا كانت نفقه الرجوع الى بلد آخر أقل من نفقه

مسأله ١٠: قد عرفت أنه لا يشترط وجود أعيان ما يحتاج إليه في نفقه الحج من الزاد والراحله

[٣٠٠٧] مسأله ١٠: قد عرفت أنه لا يشترط وجود أعيان ما يحتاج إليه في نفقه الحج من الزاد والراحله ولا وجود أثمانها من النقود، بل يجب عليه بيع ما عنده من الأموال لشرائها، لكن يستثنى من ذلك ما يحتاج إليه في ضروريات معاشه، فلا تباع دار سكناه اللائقه بحاله، ولا خادمه المحتاج إليه، ولا ثياب تجمله اللائقه بحاله فضلا عن ثياب مهنته، ولا أثاث بيته من الفراش والأواني وغيرهما مما هو محل حاجته، بل ولا حلئ المرأة مع حاجتها بالمقدار اللائق بها بحسب حالها في زمانها ومكانها، ولا كتب العلم لأهله التي لا بد له منها فيما يجب تحصيله لأن الضروره الدينيه أعظم من الدينويه، ولا آلات الصنائع المحتاج إليها في معاشه، ولا فرس ركوبه مع الحاجه إليه، ولا سلاحه ولا سائر ما يحتاج إليه، لاستلزام التكليف بصرفها في الحج العسر والخرج، ولا يعتبر فيها الحاجه الفعلية، فلا وجه لما عن كشف اللثام: من أن فرسه إن كان صالحا لركوبه في طريق الحج فهو من الراحله وإلا فهو في مسيره إلى الحج لا يفتقر إليه بل يفتقر إلى غيره ولا دليل على عدم وجوب بيعه حينئذ، كما لا وجه لما عن الدروس من التوقف في استثناء ما يضطر إليه من أمتعه المنزل والسلاح وآلات الصنائع، فالأقوى استثناء جميع ما يحتاج إليه في معاشه مما يكون إيجاب بيعه مستلزما للعسر والخرج (١).

الرجوع الى بلده وهو عازم للرجوع الى ذلك البلد بعد الانتهاء من اعمال الحج لا الى بلده، ففي مثل هذه الحاله إذا كان عنده بمقدار يكفى لنفقه الذهاب والاياب اليه كفى في وجوب الحج وإن لم يكف لنفقه الرجوع الى بلده.

هذا هو الضابط العام للاستثناء، وعلى هذا فكل من كانت لديه

نعم لو زادت أعيان المذكورات عن مقدار الحاجة وجب بيع الزائد في نفقه الحج، وكذا لو استغنى عنها بعد الحاجة كما في حلي المرأة إذا كبرت عنه ونحوه.

مسألة ١١: لو كان بيده دار موقوفه تكفيه لسكناه و كان عنده دار مملوكة فالظاهر وجوب بيع المملوكة

[٣٠٠٨] مسألة ١١: لو كان بيده دار موقوفه تكفيه لسكناه و كان عنده دار مملوكة فالظاهر وجوب بيع المملوكة إذا كانت وافية لمصارف الحج أو متممه لها، وكذا في الكتب المحتاج إليها إذا كان عنده من الموقوفه مقدار كفايته فيجب بيع المملوكة منها، وكذا الحال في سائر المستثنيات إذا ارتفعت حاجته فيها بغير المملوكة، لصدق الاستطاعة حينئذ إذا لم يكن ذلك منافيا لشأنه و لم يكن عليه حرج في ذلك، نعم لو لم تكن موجوده الامكانيه الماليه لنفقات سفر الحج ذهابا و ايابا لمن يريد الرجوع الى بلده، و ذهابا لمن لا يريد الرجوع و جب عليه الحج شريطه أن لا يوجب صرفها في نفقاته وقوعه في عسر و حرج، كما إذا كانت عنده سياره شخصيه مثلا فاذا باعها كفى ثمنها في نفقات الحج، و حينئذ فإن ادى بيعها و صرف ثمنها فيها الى وقوعه في عسر و حرج باعتبار أن ركوبه دائما و متواصلا في سياره الأجره مهانه له و يكون تحملها عليه حرجيا لم يكن مستطيعا و الآ فهو مستطيع و جب عليه بيعها و إن كانت مكانته تتطلب ان تكون عنده سياره شخصيه الا أن عدمها ليس مهانه له و نقصا. و من هذا القبيل ما إذا كانت عنده دار يسكن فيها فعلا. و حينئذ فان كان بيعها و صرف ثمنها في مصارف الحج و نفقاته مهانه له لم يجب لعدم استطاعته تطبيقا للقاعده و الآ و جب، كما إذا كانت عنده دار و قفيه مثلا و لا يكون سكناه فيها حرجيا و مهانه له.

فالنتيجه: انه لا دليل على استثناء المؤونه بعرضها العريض عن نفقات سفر الحج.

و أمكنه تحصيلها لم يجب عليه ذلك(١) فلا- يجب بيع ما عنده و فى ملكه، و الفرق عدم صدق الاستطاعه فى هذه الصوره بخلاف الصوره الاولى إلا إذا حصلت بلا سعى منه أو حصلها مع عدم وجوبه فإنه بعد التحصيل يكون كالحاصل أولاً.

مسأله ١٢: لو لم تكن المستثنيات زائده عن اللائق بحاله بحسب عينها

[٣٠٠٩] مسأله ١٢: لو لم تكن المستثنيات زائده عن اللائق بحاله بحسب عينها لكن كانت زائده بحسب القيمه و أمكن تبديلها بما يكون أقل قيمه مع كونه لائقا بحاله أيضاً، فهل يجب التبديل للصرف فى نفقه الحج أو لتتميمها؟ قولان، من صدق الاستطاعه و من عدم زياده العين عن مقدار الحاجه و الأصل عدم وجوب التبديل، و الأقوى الأول إذا لم يكن فيه حرج أو نقص عليه (٢) و كانت الزياده معتدا بها كما إذا كانت له دار تسوى مائه و أمكن تبديلها بما يسوى خمسين مع كونه لائقا بحاله من غير عسر فإنه يصدق الاستطاعه. نعم لو كانت الزياده قليله جدا بحيث لا يعتنى بها أمكن بل الظاهر الوجوب، فان من كانت عنده الدار للسكنى فاذا باعها كفى ثمنها لنفقات سفر الحج فانه فى هذه الحاله يجب عليه بيعها و صرف ثمنها فيها إذا لم يقع فى مهانه و حرج من جهه المسكن، بدون فرق بين أن يكون عنده مسكن فعلا وقفا أو اجاره أو لا، و لكنه متمكن من تحصيله بدون الوقوع فى حرج أو مهانه، و ليس هذا من تحصيل الاستطاعه لكى لا يكون واجبا، بل هو مستطيع باعتبار أن ما لديه من الامكانيه المالىه لنفقات سفر الحج المتمثله فى داره كافيه لها بدون الوقوع فى عسر و حرج، فما فى المتن من عدم صدق الاستطاعه فى هذه الصوره لا وجه له أصلا.

شريطه أن يكون ذلك حرجيا عليه و إلا فلا دليل على استثنائه، و معه فلا وجه لجعله فى مقابل الحرج.

دعوى عدم الوجوب و إن كان الأحوط التبدیل أيضا(١).

مسأله ١٣: إذا لم يكن عنده من أعيان المستثنيات لكن كان عنده ما يمكن شراؤها به من النقود أو نحوها

[٣٠١٠] مسأله ١٣: إذا لم يكن عنده من أعيان المستثنيات لكن كان عنده ما يمكن شراؤها به من النقود أو نحوها ففي جواز شرائها و ترك الحج إشكال، بل الأقوى عدم جوازه إلا- أن يكون عدمها موجبا للحرج عليه، فالممدار في ذلك هو الحرج و عدمه، و حينئذ فإن كانت موجوده عنده لا يجب بيعها إلا مع عدم الحاجه(٢)، و إن لم تكن موجوده لا يجوز شراؤها إلا مع لزوم الحرج في تركه، و لو كانت موجوده و باعها بقصد التبدیل بآخر بل هو الأظهر شريطه توفر أمرين فيه:

أحدهما: أن لا يكون في التبدیل مشقه و حرج.

و الآخر: أن تكون الزيادة القليله كافيه بنفسها لنفقات سفر الحج، كما إذا باع داره بخمسه و عشرين ألف دينار- مثلا- و اشترى دارا أخرى بأربعه و عشرين الف دينار، فالزيادة و هى الألف بالنسبه إلى قيمه الدار و إن كانت قليله إلا أنها تكفى لنفقات سفر الحج، و في هذه الحاله يكون مستطيعا و يجب عليه التبدیل، و من هذا القبيل ما إذا كان عنده مال لا يكفى لكل نفقاته و لكن إذا باع داره و اشترى دارا أخرى بقى من ثمنها بمقدار إذا ضمه الى المال الموجود لديه كفى.

بل مع الحاجه أيضا شريطه أن لا يكون في تركها حرج، كما إذا كانت عنده دار لا تزيد عن مقدار حاجته، و لكن إذا باعها و سكن في دار وقفه أو اجاره مناسبه لحاله لم يقع في عسر و حرج و في مثل هذه الحاله فهو مستطيع يجب عليه الحج بلا فرق بين أن يكون المال الموجود عنده من الأعيان كالدار أو نحوها أو من النقود لأن المعيار في كلا الفرضين واحد و هو الامكانيه الماليه لديه لنفقات سفر الحج بدون أن يلزم من صرفها فيها حرج. فاذن لا فرق بين الفرضين، فما هو ظاهر المتن من الفرق بينهما لا أساس له.

لم يجب صرف ثمنها في الحج فحكم ثمنها حكمها، ولو باعها لا بقصد التبديل وجب بعد البيع صرف ثمنها في الحج (١) إلا مع الضرورة إليها على حد الحرج في عدمها.

فيه اشكال بل منع، والأظهر انه لا- أثر لقصد التبديل أو عدمه، فان المعيار انما هو بلزوم الحرج من ترك التبديل واقعا و عدمه، فعلى الأول لا يجب الحج تطبيقا لقاعده نفى الحرج سواء أ كان قاصدا التبديل أم لا، وعلى الثاني يجب و إن كان قاصدا التبديل من جهه تمكنه مالا من الانفاق على الحج و عدم الوقوع في حرج بسبب ذلك، بل لا يبعد وجوب بيعها في هذه الحاله و صرف ثمنها في الحج.

مثال ذلك: إذا باع زيد داره لا- بقصد شراء دار أخرى، و في هذه الحاله مره لا يكون في ترك شراء دار أخرى حرج عليه، و أخرى يكون حرج فعلى الأول يجب الحج بل يجب بيع الدار و صرف ثمنها فيه باعتبار أن من لديه الامكانيه الماليه لنفقات سفر الحج من دون أن يستلزم صرفها فيها عسرا و حرجا و جب، و على الثاني لا يجب عليه الحج و إن كان قاصدا ادخار ثمنها و عدم صرفه في شراء دار أو أى شىء آخر من حاجاته، فان ذلك لا- يمنع عن جواز شرائها به في كل آن، و من المعلوم ان ذلك لا يجتمع مع وجوب الحج عليه و صرفه في نفقاته و لا أثر لقصده ادخار الثمن و ابقائه عنده، فانه لا يغير الحكم في الواقع و لا يرفع جواز الشراء.

و دعوى انه أقدم على الحرج باختياره و معه لا مجال لتطبيق قاعده نفى الحرج، مدفوعه بأن القاعده تنفى الوجوب الناشئ من قبله الحرج، و بما أن الزام المكلف بصرف المال في المقام في نفقات الحج يستلزم وقوعه في الحرج فهو مرفوع بالقاعده، و حينئذ فالمكلف بالخيار بين ابقاء المال و هو ثمن الدار عنده أو صرفه في شراء شىء من حاجاته منها الدار و بين صرفه في نفقات سفر الحج

مسألة ١٤: إذا كان عنده مقدار ما يكفيه للحج و نازعته نفسه إلى النكاح

[٣٠١١] مسألة ١٤: إذا كان عنده مقدار ما يكفيه للحج و نازعته نفسه إلى النكاح صرح جماعة بوجوب الحج و تقديمه على التزويج، بل قال بعضهم: و إن شقَّ عليه ترك التزويج؛ و الأقوى و فاقا لجماعه أخرى عدم وجوبه مع كون ترك التزويج حرجا عليه أو موجبا لحدوث مرض (١) أو للوقوع فى الزنا و نحوه (٢)، نعم لو كانت عنده زوجته واجبه النفقه و لم يكن له حاجة فيها لا يجب أن يطلقها و يصرف مقدار نفقتها فى تميم مصرف الحج لعدم صدق الاستطاعه عرفا.

مسألة ١٥: إذا لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو بما تتم به مؤنته

[٣٠١٢] مسألة ١٥: إذا لم يكن عنده ما يحج به و لكن كان له دين على شخص بمقدار مؤنته أو بما تتم به مؤنته فاللازم اقتضاؤه و صرفه فى الحج إذا كان الدين حالا و كان المديون باذلا، لصدق الاستطاعه حينئذ، و لكنه لا يجزى عن حجه الإسلام لفرض عدم وجوبه عليه تطبيقا للقاعده.

فالتتيجه: ان اقدام المكلف على الحرج باختياره انما هو معلول لجريان القاعده فى المقام و الآ فهو مضطر فى الوقوع فيه شرعا، أو فقل إن عزمه على عدم الشراء و التبديل لا يرفع جوازه شرعا، و من المعلوم ان هذا الجواز معلول لجريان القاعده و الآ لم يجز، و من هنا يظهر أن ما ذكره قدس سرّه من الاستثناء بقوله: «الآ مع الضروره اليها على حد الحرج... الخ» هو الصحيح، و اما قصد التبديل أو عدمه فلا قيمه له كما مر.

هذا شريطه أن يكون تحمله حرجيا و الآ فلا دليل على استثنائه، و لا وجه حينئذ لجعله فى مقابل الحرج.

فيه ان العلم بالوقوع فى الزنا اختيارا لا يكون مبررا لترك صرف المال فى نفقات سفر الحج، و لا دليل على أن وجوب الحج مشروط بعدم العلم بذلك.

و كذا إذا كان مماطلا- و أمكن إجباره بإعانه متسلط أو كان منكرا و أمكن إثباته عند الحاكم الشرعى و أخذه بلا كلفه و حرج، بل و كذا إذا توقف استيفاؤه على الرجوع إلى حاكم الجور بناء على ما هو الأقوى من جواز الرجوع إليه مع توقف استيفاء الحق عليه، لأنه حينئذ يكون واجبا بعد صدق الاستطاعه(١) لكونه مقدمه للواجب المطلق، و كذا لو كان الدين مؤجلا و كان المديون باذلا قبل الأجل لو طالبه، و منع صاحب الجواهر الوجوب حينئذ بدعوى عدم صدق الاستطاعه محل منع، و أما لو كان هذا هو الظاهر، لأن معنى كون المكلف مستطيعا أن لديه الامكانيه الماليه لنفقات سفر الحج بكل متطلباته اللائقه بحاله، غايه الأمر أن تلك الامكانيه تتمثله مره فى النقود المتوفره عنده، و أخرى فى الأعيان الخارجيه كالأرض أو البستان أو الدار أو الفرس أو الكتب أو نحوها، و ثالثه فى الأعيان الثابته فى الذمه كالديون، فان نقدها و إن كان يتوقف على مؤنه و مقدمه خارجيه كالرجوع الى الحاكم الشرعى أو غيره ممن يقدر على أخذها من المدين أو إلى حاكم الجور إذا توقف انقاذ الحق بالرجوع اليه، و بما أن الدائن متمكن من نقد الدين و أخذه من المدين و لو بالواسطه فهو مستطيع باعتبار أن لديه الامكانيه الماليه و لا يكون تحصيل الدين بالواسطه من تحصيل الاستطاعه، بل هو من تحصيل مقدمه الواجب المطلق بعد الاستطاعه كتهيئه الزاد و الراحله و جواز السفر و تأشيره الدخول و نحو ذلك، أو فقل انه كبيع الاعيان الخارجيه لديه لتهيئه المقدمات التى يتوقف سفر الحج عليها فعلا- أو إذا كان له مال فى بلد آخر عند شخص يكفى للحج فانه يجب عليه جلب ذلك المال من تلك البلد مباشره أو بالواسطه للإنفاق على الحج، و لا يكون ذلك تحصيلا للاستطاعه.

فالنتيجه: ان الاستطاعه عباره عن الامكانيه الماليه فعلا المتمثله فى وجود مال لدى المستطيع قد يتوقف انفاقه فى سبيل نفقات الحج على بيعه و تبديله أو

المديون معسرا أو مماطلا لا يمكن إجباره أو منكرا للدين و لم يمكن إثباته أو كان الترافع مستلزما للخرج أو كان الدين مؤجلا مع عدم كون المديون باذلا فلا يجب (١)، بل الظاهر عدم الوجوب (٢) لو لم يكن واثقا ببذله مع المطالبه.

جلبه من بلد آخر أو أخذه من مدين أو غير ذلك في مقابل الامكانيه الماليه تقديرا، كما إذا كان الشخص متمكنا من تحصيل الاستطاعه بالكسب، فان لديه امكانيه ماليه تقديرا لا فعلا، و لذا لا يجب عليه اخراجها من التقدير الى التحقيق ببذل الجهد و انفاق العمل.

هذا شريطه ان لا يتمكن من بيع الدين في هذه الحاله بما يفى لنفقات الحج و لو بتتميم ما عنده من المال، و اما إذا تمكن منه و كان الثمن وافيها مستقلا أو تميمها فيجب عليه ذلك حيث انه عندئذ مستطيع و لديه الامكانيه الماليه.

الأمر كما افاده قدس سرّه فانه مع الشك في بذل المديون مع المطالبه يشك في الاستطاعه و هذا مساوق للشك في الوجوب، و مقتضى الأصل البراءه، و لا فرق في ذلك بين أن يكون الشك في القدره الشرعيه أو العقليه، و نقصد بالأولى القدره التي هي شرط للحكم و الملا-ك معا، و هي القدره المأخوذه في لسان الدليل في مرحله الجعل، فانها كما تكون من شروط الحكم في تلك مرحله كذلك تكون من شروط الاتصاف في مرحله المبادئ، و عليه فالشك فيها يكون مساوقا للشك في الحكم و الملا-ك معا، فمن أجل ذلك يكون موردا لأصله البراءه، و نقصد بالثانيه القدره التي يكون الحاكم باعتبارها في التكليف هو العقل على أساس استحاله تكليف العاجز، و لا- يحكم باعتبارها في الملا-ك على أساس انه لا طريق له اليه، فيمكن أن يكون الملاك في هذه الصوره مطلقا و ثابتا حتى في حال العجز و عدم ثبوت التكليف، و على هذا الأساس فاذا شك في

مسأله ١٦: لا يجب الاقتراض للحج إذا لم يكن له مال و إن كان قادرا على وفائه بعد ذلك بسهولة

[٣٠١٣] مسأله ١٦: لا- يجب الاقتراض للحج إذا لم يكن له مال و إن كان قادرا على وفائه بعد ذلك بسهولة، لأنه تحصيل للاستطاعه و هو غير واجب. نعم لو كان له مال غائب لا يمكن صرفه في الحج فعلا أو مال حاضر لا راغب في شرائه أو دين مؤجل لا يكون المديون باذلا له قبل الأجل و أمكنه الاستقراض و الصرف في الحج ثم وفاؤه بعد ذلك فالظاهر وجوبه لصدق الاستطاعه حينئذ عرفا(١)، إلا- إذا لم يكن واثقا بوصول الغائب أو حصول الدين بعد ذلك فحينئذ لا يجب الاستقراض، لعدم صدق الاستطاعه في هذه الصوره.

القدره الشرعيه كان الشك مساوقا للشك في الحكم و الملاك على حد سواء، و إذا شك في القدره العقليه كان الشك مساوقا للشك في التكليف فقط، و لكن بما أنه لا- طريق الى ملاكات الأحكام في مرحله المبادئ فبطبيعته الحال يشك في ثبوت الملاك في هذه الحاله لاحتمال أنه ثابت في حال قدره المكلف فقط لا مطلقا، فاذن لا علم به حتى في حال العجز، و معه لا فرق في جريان أصله البراءه بين أن يكون الشك في القدره الشرعيه أو العقليه، و ما قيل بالفرق بينهما و أن المرجع في الثاني أصله الاشتغال دون البراءه بدعوى أن الملاك فيه مطلق و ثابت حتى في حال العجز فلا يجوز تفويته فهو مبنى على احراز أن الملاك مطلق و ثابت حتى في حال عجز المكلف، و لكن قد ذكرنا في علم الأصول أنه لا طريق الى احرازه كذلك لا من جهه اطلاق ماده و لا من جهه الدلاله الالتزاميه، و تفصيل الكلام فيه هناك، فاذن لا فرق بينهما في جريان أصله البراءه عند الشك فيها.

في اطلاقه اشكال بل منع، لما مر من أن الاستطاعه عرفا عباره عن الامكانيه الماليه فعلا، و عليه فان أمكن بيع ماله الغائب أو الدين المؤجل أو ماله

[٣٠١٤] مسأله ١٧: إذا كان عنده ما يكفي للحج و كان عليه دين ففي كونه مانعا عن وجوب الحج مطلقا سواء كان حالا مطالباً به أو لا- أو كونه مؤجلاً أو عدم كونه مانعاً إلا مع الحلول و المطالبه، أو كونه مانعاً إلا مع التأجيل أو الحلول مع عدم المطالبه، أو كونه مانعاً إلا مع التأجيل وسعه الأجل للحج و العود أقوال، و الأقوى كونه مانعاً إلا مع التأجيل و الوثوق بالتمكن من أداء الدين إذا صرف ما عنده في الحج، و ذلك لعدم صدق الاستطاعه في غير هذه الصوره (١) و هي المناط في الوجوب لا- مجرد كونه مالكا للمال، و جواز التصرف فيه بأي وجه أراد و عدم المطالبه في صوره الحلول أو الرضا بالتأخير لا- ينفع في صدق الاستطاعه، نعم لا- يبعد الصدق إذا كان واثقا بالتمكن من الأداء مع فعلية الرضا بالتأخير من الدائن، و الأخبار الداله على جواز الحج لمن عليه دين لا- تنفع في الوجوب و في كونه حجه الإسلام، و أما صحيح معاويه بن عمار عن الصادق عليه السلام عن رجل عليه دين أن عليه أن يحج؟ قال: «نعم إن حجه الإسلام واجبه على من أطاق المشى من المسلمين»، و خبر عبد الرحمن عنه عليه السلام أنه قال: «الحج واجب على الرجل الحاضر بما يفي لنفقات حجه فهو مستطيع باعتبار أن ما لديه من الامكانيه الماليه فعلا يكفي للحج، و إن لم يمكن بيع ذلك أو تبديله بمال آخر لم يجب عليه الاستقراض على أساس انه تحصيل للاستطاعه و الامكانيه الماليه الجديده بعد ما كان فاقدا لها.

الظاهر صدق الاستطاعه في كل تلك الصور حتى في صوره ما إذا كان الدين حالا و مطالباً به فعلا، و ذلك لأن وجوب أداء الدين بصرف تحققه و تنجزه لا يكون رافعا لموضوع وجوب الحج و واردا عليه، ضروره أن وجوبه لا يكون مشروطا بعدم المانع المولوى على خلافه الأعم من التكويني

والتشريعي، بل هو مشروط بالاستطاعه، وقد تقدم أن الاستطاعه المأخوذه فى لسان الآيه الشريفه المفسره فى الروايات تتكون من العناصر التاليه:-

١- الامكانيه الماليه لكل نفقات سفر الحج.

٢- الأمن و السلامه فى الطريق و عند ممارسه اعمال الحج.

٣- التمكن بعد الانفاق على الحج من استعادته وضعه المعاشى بدون الوقوع فى حرج.

فاذا توفرت هذه العناصر فى أى فرد وجب عليه الحج، سواء أ كان هناك وجوب آخر على خلافه أم لا، غايه الأمر إذا كان هناك وجوب آخر على خلافه تقع المزاحمه بينهما، وعندئذ يرجع الى قواعد الباب، فاذا كانت لدى فرد امكانيه ماليه لنفقات الحج و كان مديونا بدين حال و مطالب به فعلا- وقع التزاحم بين وجوب الحج و وجوب أداء الدين باعتبار أنه إن انفق ما لديه من الامكانيه الماليه فى نفقات سفر الحج عجز عن وفاء الدين، و إن عكس فبالعكس، و حيث أن وجوب الوفاء بالدين أهم من وجوب الحج أو محتمل الأهميه فلا بد من تقديمه عليه، و نتيجة ذلك أن وجوب الحج مشروط بعدم الاشتغال بوفاء الدين على أساس التقييد اللبى العام و هو تقييد موضوع كل خطاب بعدم الاشتغال بضد واجب لا يقل عنه فى الأهميه.

و إن شئت قلت: إن المستفاد من الآيه الشريفه و الروايات المفسره لها أن وجوب الحج مشروط بالقدره التكوينييه فى مقابل العجز التكويني الاضطرارى، و لا يكون مشروطا بعدم المانع الأعم من التكويني و التشريعي و لا بعدم الاشتغال بضد واجب يكون أقل منه فى الأهميه، و على هذا فوجوب الحج يصلح أن يزاحم أى وجوب آخر يكون على خلافه و إن كان مشروطا بالقدره العقليه كوجوب الوفاء بالدين مثلا و على ذلك فاذا وقع التزاحم بين وجوب الحج و وجوب وفاء الدين فهنا حالات:

الأولى: أن يكون الدين حالا و مطالبا به فعلا، و فى هذه الحاله تقع

المزاحمه بين وجوب الحج و وجوب الوفاء بالدين و حيث أن وجوب الوفاء بالدين أهم منه أو لا أقل من احتمال أنه أهم فيقدم عليه و يكون وجوب الحج مشروطا بعدم الوفاء بالدين لبا،و معه ينتفى وجوبه بانتفاء موضوعه.نعم لو عصى و حج و انفق المال فيه و لم يف به الدين صح على القول بالترتب.

الثانيه:ان يكون الدين حالا،و لكن غير مطالب به فعلا،بمعنى ان الدائن راض ببقائه فى ذمه المدين الى ما بعد موسم الحج،و فى هذه الحاله إذا كان المدين واثقا و متأكدا بتمكّنه من أداء الدين بعد الموسم وجب عليه الحج اذ لا مزاحمه حينئذ بينه و بين وجوب الأداء،و أما إذا لم يكن واثقا و متأكدا بذلك،أو كان واثقا و مطمئنا بعدم فتقع المزاحمه بينهما،و حينئذ لا بد من تقديم أداء الدين على الحج تطبيقا لما مر.

و دعوى:أن الحج بما أنه أسبق زمانا من الوفاء بالدين فيقدم عليه تطبيقا لتقديم الأسبق زمانا و ترجيحه على المتأخر كذلك.

مدفوعه:أولا:ان الواجب الأهم أو محتمل الأهميه يتقدم على الواجب الآخر الذى لا يحتمل أهميته فى مقام المزاحمه و إن كان متأخرا عنه زمانا،و ما نحن فيه من هذا القبيل،و لا مجال لتطبيق الترجيح بالأسبقيه هنا،لأن موردّه ما إذا كان الواجبان المتزاحمان متساويين.

و ثانيا:قد حققنا فى علم الأصول أن الاسبقيه الزمانيه لا تكون مرجحه اطلاقا سواء أ كانت بين واجبين مشروطين بالقدره العقليه أم الشرعيه أو بالاختلاف،و تفصيل ذلك هناك.

الثالثه:أن يكون الدين مؤجلا و لا ينتهى أجله إلا بعد انتهاء الموسم و الرجوع من الحج،و فى هذه الحاله إذا كان المدين واثقا و مطمئنا بتمكّنه من الوفاء بالدين بعد انتهاء مواعده وجب عليه الحج لعدم المزاحمه بينهما حينئذ و إن لم يكن واثقا و مطمئنا بذلك،أو كان واثقا بعدم وجب الحفاظ على المال للوفاء بالدين تطبيقا لنفس ما مر فى الحاله الثانيه.

و إن كان عليه دين«فمحمولان على الصورة التي ذكرنا(١)أو على من استقر عليه الحج سابقا و إن كان لا يخلو عن إشكال كما سيظهر، فالأولى الحمل الأول.

و أما ما يظهر من صاحب المستند من أن كلا من أداء الدين و الحج واجب فاللازم بعد عدم الترجيح التخيير بينهما(٢)فى صورة الحلول مع المطالبة أو التأجيل مع عدم سعه الأجل للذهاب و العود، و تقديم الحج فى صورة الحلول مع الرضا بالتأخير أو التأجيل مع سعه الأجل للحج و العود الرابعه: هذه الصورة و لكن الأجل ينتهى بوصول موعد الحج و لا يسع للذهاب و العود معا، و فى هذه الحالة يجب تقديم الوفاء بالدين على الحج و إن كان واثقا بالتمكّن من الأداء بعد الرجوع منه، ثم انه لا فرق فى حكم هذه الحالات بين أن يكون التزاحم بينهما فى السنه الأولى من الاستطاعه أو بعد استقرار الحج.

و من هنا يظهر أن موضوع وجوب الحج و هو الاستطاعه ثابت فى كل هذه الحالات، غايه الأمر تقع المزاحمه بين وجوبه و وجوب الوفاء بالدين، فلا يكون وجوب وفاء الدين رافعا لموضوعه، فما عن الماتن قدّس سرّه من عدم صدق الاستطاعه الآ فى صورته واحده، و هى ما إذا كان الدين مؤجلا، أو كان الدائن راضيا بالتأخير الى أن يرجع المدين من الحج شريطه أن يكون واثقا و مطمئنا بالأداء، لا يرجع الى معنى صحيح، و لا ينسجم مع تفسير الاستطاعه فى الروايات، و لا مع ظهورها بنفسها فى الآيه الشريفه و غيرها.

بل هو بعيد، فان الظاهر أنها فى مقام بيان ان الدين بنفسه لا يكون مانعا عن وجوب الحج و لا ينافى تحقق الاستطاعه، غايه الأمر قد يقع التزاحم بين وجوبه و وجوب وفاء الدين كما مر، و به يظهر حال ما بعده.

مر أن الأقوى تقديم الدين على الحج و لا وجه للتخيير.

و لو مع عدم الوثوق بالتمكن من أداء الدين بعد ذلك حيث لا- يجب المبادرة إلى الأداء فيهما فيبقى وجوب الحج بلا مزاحم(١).

ففيه أنه لا وجه للتخير في الصورتين الأوليين و لا لتعيين تقديم الحج في الأخيرتين بعد كون الوجوب تخيرا أو تعيينا مشروطا بالاستطاعة الغير الصادقة في المقام خصوصا مع المطالبة و عدم الرضا بالتأخير(٢)، مع أن التخير فرع كون الواجبين مطلقين و في عرض واحد، و المفروض أن وجوب أداء الدين مطلق بخلاف وجوب الحج فإنه مشروط بالاستطاعة الشرعية(٣). نعم لو استقر عليه وجوب الحج سابقا فالظاهر التخير لأنهما مر أن المدين إذا لم يثق بالتمكن من الوفاء بالدين إذا حج لم يجز له انفاق ما لديه من المال في الحج على أساس ان ملاك وجوب الوفاء بالدين في ظرفه تام و منجز، فلا يجوز تفويته، و إذا انفق ماله لسفر الحج احتتمل تفويته، و معه احتتمل العقاب عليه، فيستقل العقل بعدم جواز الانفاق على الحج.

تقدم صدق الاستطاعة في تمام صور المسألة، و لا تنتفى إلا بصرف المال في وفاء الدين خارجا، فما يظهر منه قدس سره أن مجرد وجوب الوفاء بالدين رافع للاستطاعة غريب جدا.

الظاهر انه قدس سره أراد بها المعنى المساوق لعدم المانع الأعم من التكويني و التشريعي، و عليه فثبوت كل حكم شرعي و تنجزه يكون رافعا لموضوع وجوب الحج و وارد عليه على أساس انه مانع شرعي، و لكن من المعلوم أنه لا شاهد على اراده هذا المعنى من الاستطاعة في الآيه الشريفه و لا في غيرها، بل الشاهد متوفر على الخلاف، و هو أن الظاهر منها عرفا بلحاظ نفسها في الآيه القدره التكوينية، و بلحاظ تفسيرها في الروايات عباره عن العناصر المتقدمه آنفا، فما أفاده قدس سره من التفسير للاستطاعة غريب جدا، و لا يتطلب هذا التفسير

حينئذ في عرض واحد، وإن كان يحتمل تقديم الدين (١) إذا كان حالاً مع المطالبة أو مع عدم الرضا بالتأخير لأهميه حق الناس من حق الله (٢)، لكنه ممنوع و لذا لو فرض كونهما عليه بعد الموت يوزع المال عليهما (٣) و لا يقدم دين الناس، و يحتمل تقديم الأسبق منهما في الوجوب، لكنه أيضاً لا وجه له كما لا يخفى.

كونها شرعية، فإن المقصود من ذلك أنها بمعناها العرفي مأخوذة في لسان الدليل من قبل الشرع كسائر القيود الشرعية.

هذا هو الأظهر كما مر.

في إطلاقه اشكال بل منع، إذ ليس لذلك ضابط عام، بل هو يختلف باختلاف الموارد، فقد يكون حق الناس أهم من حق الله، و قد يكون العكس، و قد يكونا متساويين، و ليس لذلك ضبط عام في الشرع، و في المقام حيث أن التراحم بين وجوب وفاء الدين و وجوب الحج فلا بد من تقديم الأول على الثاني لأهميته، أو لا أقل من احتمالها، و تكشف عن ذلك الروايات التي تنص على أن مال المسلم كدمه و عرضه، بتقريب أن جعل ماله في عرض دمه و عرضه كاشف عن اهتمام الشارع به.

فيه ان التوزيع انما هو في فرض كفايه المال لهما معاً، و الألفمقتضى القاعده تقديم الدين على الحج كما مر، و لكن قد ورد نص خاص في المقام بتقديم الحج على الدين و هو صحيحه بريد العجلي قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل خرج حاجاً و معه جمل و نفقه و زاد، فمات في الطريق، قال: إن كان ضروره ثم مات في الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام، و إن كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم جعل جملته و زاده و نفقته و ما معه في حجه الإسلام فان فضل من ذلك شيء فهو للورثه إن لم يكن عليه دين - الحديث» (١) فانها ناصه

ص: ٩٩

١ - ١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

مسأله ١٨: لا فرق في كون الدين مانعا من وجوب الحج بين أن يكون سابقا على حصول المال بقدر الاستطاعه أو لا

[٣٠١٥] مسأله ١٨: لا فرق في كون الدين مانعا من وجوب الحج (١) بين أن يكون سابقا على حصول المال بقدر الاستطاعه أو لا كما إذا استطاع للحج ثم عرض عليه دين بأن أتلف مال الغير مثلا على وجه الضمان من دون تعمد (٢) قبل خروج الرفقه أو بعده قبل أن يخرج هو أو بعد خروجه قبل الشروع في الأعمال، فحاله حال تلف المال من دون دين (٣) فإنه يكشف عن عدم كونه مستطاعا.

على تقديم الحج على الدين، واما صحيحه معاويه بن عمار فبما أن موردها تقديم الحج على الزكاه فالتعدى منه الى غيره و هو تقديمه على الدين لا يخلو عن اشكال.

مر أن وجوب الوفاء بالدين لا يكون رافعا لوجوب الحج و واردا عليه، بل هو مزاحم له، و لكن بما أنه أهم منه، أو محتمل الأهميه فيقدم عليه بدون فرق بين أن يكون سابقا أو مقارنا أو لاحقا، فان وجوب الحج في الحقيقه مشروط بعدم الوفاء به على أساس الاشرط اللبى العام، و من هنا إذا عصى المكلف و ترك الوفاء بالدين و حج صح على القول بالترتب كما هو الحق.

فيه أنه لا وجه لهذا التقييد، إذ لا فرق في سببيه الاتلاف للضمان بين أن يكون عمديا أو خطئيا، و لعل نظره قدس سره في هذا التقييد إلى أن وجوب الحج قد استقر إذا كان الاتلاف عمديا، و لم يستقر إذا كان خطئيا، و لكن لا ثمره لهذا الفرق في المسأله أيضا، فان وجوب الوفاء بالدين يتقدم على وجوب الحج في مقام المزاحمه، سواء أ كان وجوبه مستقرا أم لا، و لا وجه لما ذكره قدس سره من الفرق بينهما و الحكم بعدم تقدمه عليه إذا كان مستقرا.

فيه ان قياس مع الفارق، فانه إذا أتلف مال غيره فقد اشتغلت ذمته ببطله مثلا أو قيمه و أنه مديون له، و قد مر أن وجوب الوفاء بالدين لا يمنع عن الاستطاعه التي هي عباره عن الامكانيه الماليه عنده و لا يكون رافعا لها، فان

مسألة ١٩: إذا كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده مقدار ما يكفيه للحج لو لا هما فحالهما حال الدين مع المطالبة

[٣٠١٦] مسألة ١٩: إذا كان عليه خمس أو زكاة و كان عنده مقدار ما يكفيه للحج لو لا هما فحالهما حال الدين مع المطالبة، لأن المستحقين لهما مطالبون فيجب صرفه فيهما و لا يكون مستطيعاً (١)، و ان كان الحج مستقراً عليه سابقاً تجيء الوجوه المذكورة من التخيير أو تقديم حق الناس أو تقديم الأسبق (٢)،

الرافع لها انما هو عمليه الوفاء به خارجاً لا صرف وجوبه، غاية الأمر يقع التراحم بينه و بين وجوب الحج، و بما أن الأول أهم منه أو محتمل الأهميه يقدم على الثانى كما مر، و اما إذا تلف ماله عنده فقد ارتفع وجوب الحج بارتفاع موضوعها و هو الاستطاعة، غاية الأمر إن كان تلفه غير مرتبط بتقصيره و تفريطه يكشف عن عدم استقرار وجوب الحج عليه، و إن كان مرتبطاً بتقصيره فيه كان كاشفاً عن استقراره عليه بدون فرق فى ذلك بين السنه الأولى و الثانى، فالمعيار انما هو بالتقصير و عدمه، فان قصر فى احدهما استقر و الآخر فلا شىء عليه.

بل هو مستطيع، فان وجوب الوفاء بالدين لا يمنع عن الاستطاعة - كما مر - و انما هو مانع عن وجوب الحج لأهميته أو احتمالها. تقدم أنه لا يتم شىء من هذه الوجوه،

أما الوجه الأول: و هو التخيير، فلما عرفت من أن وجوب الدين يتقدم على وجوب الحج فى مورد المزاحمه و إن كان مستقراً.

و اما الوجه الثانى: فقد مر أنه لا دليل على تقديم حق الناس على حق الله تعالى بشكل عام، بل هو يختلف باختلاف الموارد.

و اما الوجه الثالث: فقد سبق الإشاره إلى عدم مرجحيه الأسبق زماناً، هذا كله فيما إذا كان الخمس و الزكاة فى الذمه، و اما إذا كانا فى العين فلا بد من اخراجهما منها أولاً و حينئذ فان اتسع الباقي للحج فهو مستطيع و يجب انفاقه

هذا إذا كان الخمس أو الزكاه فى ذمته، و أما إذا كانا فى عين ماله فلا إشكال فى تقديمهما على الحج سواء كان مستقرا عليه أولا، كما أنهما يقدمان على ديون الناس أيضا، و لو حصلت الاستطاعه و الدين و الخمس و الزكاه معا (١) فكما لو سبق الدين.

مسأله ٢٠: إذا كان عليه دين مؤجل بأجل طويل جدا

[٣٠١٧] مسأله ٢٠: إذا كان عليه دين مؤجل بأجل طويل جدا كما بعد خمسين سنه فالظاهر عدم منعه عن الاستطاعه (٢)، و كذا إذا كان الدين مسامحا فى أصله كما فى مهور نساء أهل الهند فإنهم يجعلون المهر ما لا يقدر الزوج على أدائه كمائه ألف روبيه أو خمسين ألف لإظهار الجلاله و ليسوا مقيدين بالإعطاء و الأخذ، فمثل ذلك لا يمنع من الاستطاعه و وجوب الحج، و كالدين ممن بناؤه على الإبراء إذا لم يتمكن المديون من الأداء أو واعده بالإبراء بعد ذلك.

عليه و الأ سقط وجوب الحج بسقوط موضوعه و هو الاستطاعه المالىه كما هو المفروض فى المسأله.

لا- يخفى ان التعبير بحصولهما مع الخمس و الزكاه المتعلقين بالعين معا و فى آن واحد مبنى على التسامح اذ لا يمكن تصوير حصولهما معهما كذلك فى زمن واحد، فان تعلقهما بالعين كان رافعا لموضوع الاستطاعه، نعم لا مانع من تحقق الاستطاعه مع الدين، و يقع التراحم بينهما.

مر أن وجوب الوفاء بالدين لا- يمنع عن صدق الاستطاعه و لا- يكون رافعا لها و إن كان حالا و مطالبها به فعلا فضلا عن كونه مؤجلا بأمد بعيد، نعم انه يمنع عن وجوب الحج تطبيقا للترجيح بالأهميه و لو احتمالا، و على هذا فاذا كان الدين مؤجلا بأجل قريب أو بعيد، فان كان المدين واثقا بالتمكن من أدائه فى وقته و لدى حلول الأجل إذا انفق ما لديه من المال فى سفر

مسألة ٢١: إذا شك في مقدار ماله و أنه وصل إلى حد الاستطاعة أو لا هل يجب عليه الفحص أو لا؟

[٣٠١٨] مسألة ٢١: إذا شك في مقدار ماله و أنه وصل إلى حد الاستطاعة أو لا هل يجب عليه الفحص أو لا؟ وجهان أحوطهما ذلك (١)، و كذا إذا علم مقداره و شك في مقدار مصرف الحج و أنه يكفيه أو لا.

الحج واجب، و الأوجب الحفاظ عليه للدين، سواء أ كان واثقا بالعدم أم لا، و لا فرق في ذلك بين أن يكون أمد الدين قريبا أو بعيدا، فان المعيار انما هو بذلك لا يكون أمده قريبا أو بعيدا كالأمثله التي ذكرها الماتن قدس سرّه، و ان كان احتمال عدم التمكن من الأداء غالبا في طول هذه المده ضعيفا جدا على نحو لا يعتنى به، و لكن لو فرضنا في مورد أنه اطمأن بعدم التمكن منه لو حج تقع المزاحمه بينهما فيقدم الدين على الحج بنفس ما مر من الملاك، و قد تقدم عدم ثبوت الترجيح بالأسبق زمانا.

فالنتيجه: ان المعيار انما هو باطمئنان المدين بالتمكن من الأداء في المستقبل عند حلول الأجل إذا حج و عدم اطمئنانه بذلك لا يكون الأجل قريبا أو بعيدا، أو الزوجه تطالب بمهرها أو لا، فان ذلك إن أدى الى الاطمئنان و الوثوق بعدم المطالبه أو البراء نهائيا أو بالتمكن من الأداء في المستقبل فهو و الأ فلا قيمه لمجرد الاحتمال.

في الاحتياط اشكال بل منع، و الأظهر عدم وجوب الفحص، لأن الشبهه موضوعيه و لا مانع من الرجوع الى الأصول المؤمونه فيها من العقليه و الشرعيه. أو فقل: ان موضوع أدله الأصول هو الجاهل، فان كان جاهلا بالحكم و جب الفحص، و حينئذ فان ظل باقيا على الجهل بعده أيضا يرجع الى مقتضى تلك الأصول، و إن كان جاهلا بالموضوع لم يجب الفحص لعدم الدليل عليه و إن كان الفحص لا يتوقف على مؤنه زائده، هذا و لكن تحقق ذلك في المقام لا يخلو عن مجرد افتراض، لأن فرضه انه لم يرجع الى دفتر حساباته في تمام اشهر الحج و طول هذه الفتره أمر نادر لا يتفق إلا في حالات نادره، كما إذا كان

مسألة ٢٢: لو كان يسيده مقدار نفقه الذهاب و الإياب و كان له مال غائب لو كان باقيا يكفيه في رواج أمره بعد العود لكن لا يعلم بقاءه أو عدم بقاءه

[٣٠١٩] مسألة ٢٢: لو كان بيده مقدار نفقه الذهاب و الإياب و كان له مال غائب لو كان باقيا يكفيه في رواج أمره بعد العود لكن لا يعلم بقاءه أو عدم بقاءه فالظاهر وجوب الحج بهذا الذي بيده استصحابا لبقاء الغائب، فهو كما لو شك في أن أمواله الحاضره تبقى إلى ما بعد العود أو لا، فلا يعد من الأصل المثبت (١).

مسألة ٢٣: إذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج يجوز له قبل أن يتمكن من المسير أن يتصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعه

[٣٠٢٠] مسألة ٢٣: إذا حصل عنده مقدار ما يكفيه للحج يجوز له قبل أن يتمكن من المسير أن يتصرف فيه بما يخرج عن الاستطاعه (٢)، و أما بعد التمكن منه فلا يجوز و إن كان قبل خروج الرفقه، و لو تصرف بما يخرج في السفر أو كان مريضا أو ما شاكل ذلك، و لكن مع هذا إذا اتفق ذلك لا مانع من الرجوع الى الأصل المؤمن.

فيه: إن هذا الأصل و إن لم يكن مثبتا بالنسبه إلى اثبات بقاء ماله الغائب و ترتيب أثره عليه، إلا انه لا يثبت ما هو المطلوب في المقام الأعلى القول بالأصل المثبت، و هو تمكن المكلف بعد الرجوع من سفر الحج و الانفاق عليه من استئناف وضعه المعاشى الطبيعى بدون الوقوع في حرج بسبب الانفاق عليه، و من المعلوم ان استصحاب بقاء ماله الغائب في ملكه لا يثبت تمكنه من ذلك بعد الانفاق على الحج الا على نحو المثبت.

و إن شئت قلت: إن وجوب الحج مرتبط بالاستطاعه التى هى عباره عن الامكانيه المالىه لنفقات سفر الحج ذهابا و ايابا، و تمكنه من استعادته وضعه المعاشى المناسب لمكانته بدون الوقوع في حرج زائدا على صحه البدن و الأمن فى الطريق و حين الأعمال، و من الواضح أن تمكنه من استعادته وضعه المعاشى كذلك لا يترتب على الاستصحاب المذكور باعتبار أنه ليس بأثر شرعى.

فى إطلاقه اشكال بل منع، و الأظهر عدم جواز تفويتها بعد حصولها

عنها بقيت ذمته مشغوله به، و الظاهر صحه التصرف مثل الهبه و العتق و إن كان فعل حراما، لأن النهى متعلق بأمر خارج، نعم لو كان قصده فى ذلك التصرف الفرار من الحج لا لغرض شرعى أمكن أن يقال بعدم الصحه (١)، و الظاهر أن المناط فى عدم جواز التصرف المخرج هو التمكن فى تلك السنه، فلو لم يتمكن فيها و لكن سواء أ كان فى أشهر الحج أو قبلها شريطه أنه لا يكون واثقا و متأكدا بتمكنه من الحج فى السنه القادمه، و إلا فلا يبعد جوازه، و إن كان الأولى و الأجدر به تركه، و أما وجه عدم جوازه إذا لم يكن واثقا و مطمئنا بالتمكن منه فى المستقبل فلائن الظاهر من الآيه الشريفه و الروايات المفسره لها أن وجوب الحج يتحقق بتحقق الاستطاعه فى الخارج مشروطا بشرط متأخر زما و هو وصول يوم عرفه، فانه و إن كان من شروط الواجب و قيوده إلا أنا ذكرنا فى علم الأصول أن قيد الواجب إذا كان غير اختيارى فلا بد من أخذه قيذا للوجوب أيضا، إذ لو كان الوجوب مطلقا لزم كونه محركا للمكلف نحو الاثيان بالواجب المقيد بقيد غير اختيارى و هو لا يمكن.

و بكلمه: ان المبرر لأخذ شىء قيذا للوجوب أحد أمرين:

الأول: ان يكون ذلك الشىء دخيلا فى الملاك فى مرحله المبادئ و من شروط اتصاف الفعل به فى تلك مرحله، و حينئذ لا بد من أخذه قيذا للوجوب فى مرحله الجعل و الاعتبار.

الثانى: أن يكون قيذا للواجب و من شروط ترتب الملاك على وجوده فى الخارج، و لكن مع ذلك يكون غير اختيارى، فانه لا بد من أخذه قيذا للوجوب أيضا، و إلا لزم التكليف بغير المقدور. و نتيجة ذلك ان يوم عرفه لا بد أن يكون شرطا لوجوب الحج أيضا بنحو الشرط المتأخر.

فيه اشكال بل منع، لما ذكرناه فى علم الأصول من أن النهى عن المعاملات لا يستلزم فسادها و لا تنافى بين حرمتها تكليفا و صحتها وضعيا.

يتمكن في السنه الأخرى لم يمنع عن جواز التصرف (١)، فلا- يجب إبقاء المال إلى العام القابل إذا كان له مانع في هذه السنه، فليس حاله حال من يكون بلده بعيدا عن مكه بمسافه سنتين.

مسأله ٢٤: إذا كان له مال غائب بمقدار الاستطاعه وحده أو منضمًا إلى ماله الحاضر و تمكن من التصرف في ذلك المال الغائب

[٣٠٢١] مسأله ٢٤: إذا كان له مال غائب بمقدار الاستطاعه وحده أو منضمًا إلى ماله الحاضر و تمكن من التصرف في ذلك المال الغائب يكون مستطيعا و يجب عليه الحج، وإن لم يكن متمكنا من التصرف فيه و لو بتوكيل من يبيعه هناك فلا يكون مستطيعا إلا- بعد التمكن منه أو الوصول في يده، و على هذا فلو تلف في الصوره الأولى بقى وجوب الحج مستقرا عليه (٢) إن كان التمكن في حال تحقق سائر الشرائط، و لو تلف في الصوره الثانيه لم يستقر، و كذا إذا مات مورثه و هو في بلد آخر و تمكن من التصرف في حصته أو لم يتمكن فإنه على الأول يكون مستطيعا بخلافه على الثاني.

مسأله ٢٥: إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعه لكنه كان جاهلا به أو كان غافلا عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد أن تلف ذلك المال

[٣٠٢٢] مسأله ٢٥: إذا وصل ماله إلى حد الاستطاعه لكنه كان جاهلا به أو كان غافلا عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد أن تلف ذلك المال فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه (٣) إذا كان واجدا لسائر الشرائط حين وجوده، فيه انه لا وجه لتقييد جواز التصرف بعدم التمكن من الحج في السنه الأولى، بل هو غير بعيد مطلقا و إن كان متمكنا منه في السنه الأولى شريطه أن يكون واثقا و مطمئنا بالتمكن من الاتيان به في السنين القادمه لما مر من أنه لا يوجد دليل لفظي على وجوب الحج فورا غير حكم العقل به و هو لا يكون إلا إذا لم يكن الانسان واثقا و متأكدا بالتمكن منه في السنه الآتيه، و إلا فلا يحكم به و إن كان الأحوط و الأجدر به عدم الجواز.

هذا شريطه أن يكون التلف بتقصير و تسامح منه، و إلا فلا شئ عليه.

هذا شريطه أن تكون غفلته أو جهله بالموضوع مستنده إلى تقصيره

و الجهل و الغفله لا يمنعان عن الاستطاعه (١) غايه الأمر أنه معذور في ترك ما وجب عليه، و حينئذ فإذا مات قبل التلف أو بعده وجب الاستئجار عنه إن كانت له تركه بمقداره، و كذا إذا نقل ذلك المال إلى غيره بهبه أو صلح ثم علم بعد ذلك أنه بقدر الاستطاعه، فلا وجه لما ذكره المحقق القمي في أجوبه مسائله من عدم الوجوب لأنه لجهله لم يصبر موردا و بعد النقل و التذكر ليس عنده ما يكفيه فلم يستقر عليه، لأن عدم التمكن من جهه الجهل و الغفله لا ينافي الوجوب الواقعي، و القدره التي هي شرط في التكليف القدره من حيث هي و هي موجوده، و العلم شرط في التنجز (٢) لا في أصل التكليف.

و التسامح منه في التعلم، حيث ان ملاك وجوب الحج حينئذ يكون تاما و منجزا عليه و كان فوته مستندا إلى تقصيره فيه، فلذلك قد استقر ملاك وجوب الحج عليه الذي هو حقيقه الوجوب و روحه، و أما نفس جعل الوجوب و اعتباره للغافل أو الجاهل المركب فلا- يعقل لأنه لغو محض، فلا يمكن اعتباره من المولى الحكيم، و لكن بما أن تمام القيمه للملاك فمن أجل ذلك قد استقر الحج عليه ملاكا، و أما إذا لم تكن غفلته أو جهله مستنده الى تقصيره فلا مقتضى لاستقرار الحج عليه ملاكا أيضا، باعتبار أنه لا يكون مكلفا به أصلا.

فيه أنهما و إن كانا لا- يمنعان عنها بصفه أنها موجوده في الواقع، إلا أنهما يمنعان عنها بصفه أنها موضوعه للوجوب فعلا و من شروطه على أساس أن جعل وجوب الحج على الغافل عن استطاعته أو الجاهل المركب بها لغو صرف و لا مبرر له أصلا، ضروره أن الغرض من جعل التكليف و اعتباره انما هو امكان داعيته للمكلف و محركته له نحو الطاعه و الامتثال، و من المعلوم أن جعل وجوب الحج على المستطيع الغافل أو من بحكمه عن استطاعته لا- يمكن أن يكون داعيا و محركا له في مقام التطبيق لاستحاله فعليته.

هذا صحيح و لكن ليس معنى ذلك ان الغافل و الجاهل المركب

[٣٠٢٣] مسألة ٢٦: إذا اعتقد أنه غير مستطيع فحج ندبا فإن قصد امتثال الأمر المتعلق به فعلا و تخيل أنه الأمر الندبي أجزأ عن حجه الإسلام (١) لأنه حينئذ من باب الاشتباه في التطبيق، وإن قصد الأمر الندبي على وجه التقييد (٢)

بالموضوع قابل للتكليف، بل معناه ان المكلف إذا كان ملتفتا إلى موضوع حكم فانه ما لم يعلم بثبوتة له لم يتنجز.

هذا شريطه ان لا- يكون اعتقاده بعدم الاستطاعة اعتقادا جزميا على نحو لا- يحتمل الخلاف نهائيا، و الا لكان جهله بها جهلا مركبا، و قد مر أن حكمه حكم الغافل، فلا يكون قابلا للتكليف في الواقع، فاذن لا موضوع للإجزاء.

فيه ان التقييد في المقام غير معقول لأن التقييد انما يتصور في المعنى الكلى فانه إذا قيد بقيد صار مقيدا و مضيقا، فلا ينطبق الآ على ما يكون واجدا لهذا القيد دون الفاقد له، و اما الجزئي الحقيقي فانه غير قابل للتقييد بلا فرق بين أن يكون قاصدا له بعنوانه و اسمه المميز له شرعا، أو قاصدا له بعنوان آخر اشتباها و خطأ، و هذا ليس تضيقا و تقييدا له بل هو خطأ في التطبيق، أي تطبيق ذلك العنوان عليه، و المقام من هذا القبيل حيث ان الأمر فيه بما أنه أمر واحد شخصي في الواقع و هو الأمر الوجوبي دون الأعم منه و من الاستجابي فهو غير قابل للتقييد، و حيث ان المكلف جاهل به و معتقد بأن الأمر المتعلق بالحج ندبي يكون قاصدا لامثاله بهذا العنوان الذي لا- واقع له، فاذن بطبيعته الحال يكون الخطأ و الاشتباه في تطبيق ذلك العنوان على الأمر الموجود في الواقع لا- في امثاله خارجا لفرض انه قد أتى بالحج بداعي أمره الإلهي و مضافا إليه تعالى، و مجرد تخيله أنه ندب و كان هو الداعي الى الاتيان به لا يضر، لأن اتيانه كان بنيه أمره الواقعي و مطابقا للواقع، و الخطأ انما هو في العنوان الداعي اليه.

و بكلمه: ان صحه العباده متقومه بعنصرين: أحدهما محبوبيتها فى نفسها، و الآخر اتيانها مضافه الى المولى سبحانه و تعالى. و الفرض أن الحج واجد للعنصر الأول، فاذا أتى المكلف به مضافا إليه تعالى بأمل أن يقبل الله سبحانه منه كان واجدا لكلا العنصرين، فلذلك يحكم بصحته، سواء أ كان الداعى لذلك قصد أمره الوجوبى أو الندبى، فانه خارج عن العباده و واجباتها، فاذا اعتقد المكلف أن الأمر المتعلق به ندبى و قد دعاه الى الاتيان به مضافا إليه تعالى فاذا أتى به كذلك صحح و إن انكشف بعد ذلك ان الأمر المتعلق به فى الواقع وجوبى لا ندبى، فاذا لا شبهه فى صحه حجه بعنوان حجه الإسلام لانطباقها عليه على أساس أنها عباره عن الحجه الأولى للمستطيع، و الفرض انطباق هذا العنوان على هذه الحجه و إن لم يكن ملتفتا إليه حيث أنه عنوان عام لكل انواع الحج الواجب بالاستطاعه من التمتع و الأفراد و القران، و لا يجب على المتمتع قصد هذا العنوان.

هذا كله شريطه أن يقصد اسمه الخاص و هو حجه الإسلام و لو اجمالا أى بعنوان انه وظيفته الاسلاميه و إن ظن ان الأمر المتعلق به استحبابى، مع أنه فى الواقع وجوبى جهلا- منه بالحال. و أما إذا قصد بعنوان أنه مستحب لا- بعنوان أنه وظيفته الاسلاميه، فلا يصح لا بعنوان الحج المندوب لانتفاء الموضوع، باعتبار أنه مستطيع فى الواقع، و لا يكون الحج المندوب مشروعا فى حقه و لا بعنوان حجه الإسلام لانتفاء القصد، و لا يقاس المقام بالصلاه، فان من أتى بصلاتى الظهرين- مثلا- ندبا باعتقاد أنه غير بالغ، ثم بان أنه كان بالغاً حين الاتيان بهما صحّتا فريضه، و ذلك لأن الظهر أو العصر أو نحوه اسم للصلاه الواجبه و المستحبه، و هذا بخلاف حجه الإسلام، فانها اسم للحجه الأولى للمستطيع فقط دون الأعم منها و من الحجه المندوبه، و من هنا لا بد من الاتيان بها باسمها الخاص المميز لها شرعا، و الأ لم تقع حجه الإسلام، و به يظهر حال ما بعده.

لم يجزئ عنها(١) وإن كان حجه صحيحا، وكذا الحال إذا علم باستطاعته ثم غفل عن ذلك، وأما لو علم بذلك و تخيل عدم فوريتها فقصده الأمر الندبي فلا يجزئ لأنه يرجع إلى التقييد(٢).

مسألة ٢٧: هل تكفى فى الاستطاعه الملكيه المتزلزله للزاد و الراحله و غيرهما

[٣٠٢٤] مسألة ٢٧: هل تكفى فى الاستطاعه الملكيه المتزلزله للزاد و الراحله و غيرهما كما إذا صالحه شخص ما يكفيه للحج بشرط الخيار له إلى مده معينه أو باعه محاباه كذلك؟ وجهان أقواهما العدم(٣) ظهر أنه يجزئ و كان من باب الخطأ فى التطبيق لا من باب التقييد، هذا شريطه أن لا يكون غافلا عن الاستطاعه أو جاهلا بها جهلا مركبا، فانه حينئذ لا يعقل جعل وجوب حجه الإسلام عليه فى الواقع، و لا- يكون مأمورا بها نهائيا، فاذا لا- موضوع لل-جزاء و هو انطباق المأمور به على الفرد المأتى به، و الفرض انه لا يكون مأمورا بحجه الإسلام فى الواقع لكى تنطبق على الفرد المأتى به فى الخارج و هو الحج المندوب، و على هذا فلا بد من تخصيص المسأله بغير الغافل بالاستطاعه أو الجاهل المركب بها، و هو الذى يكون مكلفا بحجه الإسلام فى الواقع و إن كان واثقا و متأكدا بالخلاف.

مر أنه لا معنى للتقييد بمعنى التضييق فى أمثال المقام، بل هو من الخطأ فى التطبيق بتخيل ان الأمر المتعلق بالحج فى السنه الأولى ندبى باعتقاد عدم وجوبه فورا، مع أنه فى الواقع فورى، و عليه فاذا أتى به المكلف بداعى أمره ندبا ثم بان أنه وجوبى فقد اخطأ فى الداعى و اشتبه فى التطبيق و هذا لا يضر بالأتیان بالمأمور به بكل واجباته منها قصد اسمه الخاص اجمالا.

فى القوه اشكال بل منع، و الأظهر الكفايه، و ذلك لما تقدم من أن المستفاد من الآيه الشريفه بضميمه الروايات المفسره لها هو أن الاستطاعه تتكون من الأمور التاليه:

١- الامكانيه الماليه.

ص: ١١٠

لأنها فى معرض الزوال إلا إذا كان واثقا بأنه لا يفسخ، وكذا لو وهبه و أقبضه إذا لم يكن رحما فإنه ما دامت العين موجوده له الرجوع، و يمكن أن يقال بالوجوب هنا(١) حيث إن له التصرف فى الموهوب فتلزم الهبه.

مسأله ٢٨: يشترط فى وجوب الحج بعد حصول الزاد و الراحله بقاء المال إلى تمام الأعمال

[٣٠٢٥] مسأله ٢٨: يشترط فى وجوب الحج بعد حصول الزاد و الراحله بقاء المال إلى تمام الأعمال، فلو تلف بعد ذلك و لو فى أثناء الطريق كشف ٢-الأمن و السلامه فى الطريق ذهابا و إيابا و حين ممارسه الأعمال.

٣-وجود ما به الكفايه.

و وجوب الحج يتوقف على توفر هذه الأمور الثلاثه حدوثا و بقاء، فلذلك لا بد من احراز بقائها الى الانتهاء من أعمال الحج و واجباته، و مع عدم الاحراز لم يحرز وجوب الحج، و لا فرق فى احراز بقائها بين أن يكون المكلف عالما بذلك أو واثقا و متأكدا به أو محرزا له بالاستصحاب، كما إذا وصل اليه مال من شخص بعقد المصالحه بمقدار يكفى لعملية الحج مع جعل المصالح الخيار له فى فتره معينه، فانه و إن كان منشأ للشك فى بقاء امكانيته الماليه لنفقات سفر الحج باعتبار أنه إذا قام بأعمال الخيار ذهبت استطاعته الماليه، و الأ فهى باقيه، و فى مثل ذلك لا مانع من استصحاب بقائها و يترتب عليه وجوب الحج.

هذا هو الأظهر باعتبار أنه إذا صار مستطيعا بقبوله الهبه وجب عليه الحفاظ على استطاعته و امكانيته الماليه بالتصرف فى المال الموهوب حتى يؤدي الى ازاله سلطنه الواهب عنه و خروجه عن التزلزل، هذا من ناحيه و من ناحيه أخرى انه لا- يمكن القول بوجوب التصرف فى المال الموهوب على ضوء ما ذكره الماتن قدس سرّه من أن الاستطاعه لا تتحقق بقبول الهبه باعتبار أن ملكيه المال الموهوب مترزله بسبب تمكن الواهب من ارجاعه الى ملكه ثانيا، فانه حينئذ لا وجوب للحج لكى تجب مقدمته و هى التصرف فى المال الموهوب حفاظا على استطاعته.

عن عدم الاستطاعه، وكذا لو حصل عليه دين قهرا عليه (١) كما إذا أتلّف مال غيره خطأ، وأما لو أتلّفه عمدا فالظاهر كونه كإتلاف الزاد والراحله عمدا (٢) في عدم زوال استقرار الحج.

مسألة ٢٩: إذا تلف بعد تمام الأعمال مؤنه عوده إلى وطنه أو تلف ما به الكفايه من ماله في وطنه

[٣٠٢٦] مسألة ٢٩: إذا تلف بعد تمام الأعمال مؤنه عوده إلى وطنه أو تلف ما به الكفايه من ماله في وطنه بناء على اعتبار الرجوع إلى كفايه في الاستطاعه فهل يكفيه عن حجه الإسلام أو لا؟ وجهان، لا يبعد الإجزاء (٣) مر أن ثبوت الدين لا يكشف عن عدم الاستطاعه، ولا يكون رافعا لها، غاية الأمر تقع المزاحمه بين وجوب الوفاء به و وجوب الحج، ولا بد من تقديم الأول على الثاني لمكان أهميته، أو لا أقل من احتمالها على تفصيل تقدم في المسألة (١٧).

في الظهور اشكال بل منع، لما مر من أن الدين سواء أ كان بسبب عمدى أو خطئى لا يمنع من الاستطاعه و الامكانيه الماليه، و عليه فلا يكون اتلاف مال الغير عمدا كإتلاف الزاد والراحله، فان اتلافه في الفرض الأول يوجب اشتغال ذمه المتلف ببده من المثل أو قيمه بدون أن يؤدي الى ازاله الاستطاعه موضوعا، غاية الأمر يتقدم وجوب الوفاء بالدين على وجوب الحج تطبيقا لما تقدم، و هذا بخلاف اتلافه في الفرض الثاني، فانه يوجب ازاله الاستطاعه مباشره موضوعا، نعم انهما يشتركان في نقطه واحده و هي استقرار وجوب الحج عليه في كلا الفرضين اما في الفرض الأول، فباعتبار أن تفويته في نهايه المطاف كان مستندا إلى سوء اختياره، و كذلك الحال في الفرض الثاني، فانه قام باختياره و عالما بالحكم بتفويت الاستطاعه و الامكانيه الماليه الموجوده لديه، فلذلك استقر وجوب الحج عليه في كلا الفرضين.

بل هو بعيد، اما في فرض تلف مؤنه العود فلأنه يكشف عن عدم الاستطاعه و الإمكانيه الماليه لنفقات سفر الحج ذهابا و ايابا، مع أنها معتبره في

وجوب الحج، فاذاً يكون عدم الاجزاء على القاعده، واما فى فرض تلف ما به الكفايه فلأنه يكشف عن أنه لا- يتمكن من استئناف وضعه المعاشى الطبيعى بدون الوقوع فى حرج إذا انفق ما لديه فى نفقات سفر الحج، فاذاً يكون وجوب الحج حرجياً عليه فى الواقع، و هو مرفوع تطبيقاً للقاعده، و جهل المكلف بالضرر أو الحرج و اعتقاده بالعدم لا- يغير الواقع و لا يجعل الأمر الحرجى غير حرجى، و عليه فالحج المذكور حرجى، فاذا قام بالاتيان به و انفق ما لديه من المال فيه وقع فى حرج على أساس أنه بعد الانفاق لا يتمكن من اعاده وضعه المالى المعاشى بما يناسب مكانته بدون الوقوع فيه، و هو معتبر فى الاستطاعه، و عليه فلا يكون حجه حينئذ مصداقاً لحجه الإسلام بلحاظ أنها هى الحجه الأولى للمستطيع.

و دعوى أن قاعده نفى الحرج لا- تجرى فى المقام لأن جريانها فى كل مورد مرتبط بوجود الامتنان فيه، و بما أنه لا امتنان فى المقام فلا- تجرى، بل هو على خلاف الامتنان حيث ان الحكم بفساد الحج بعد الاتيان به يكون على خلافه، و من هنا إذا أتى بالوضوء أو الغسل الحرجى جاهلاً بكونه حرجياً ثم علم بالحال حكم بصحته دون فساده، فان الحكم بالفساد يكون على خلاف الامتنان.

مدفوعه: بأن مفاد القاعده نفى جعل الحكم الناشى من قبله الحرج، و بما أن وجوب الحج حرجى فى المقام فهو منتفى بالقاعده، و اعتقاد المكلف بعدم كونه حرجياً لا يمنع عن شمول القاعده له، باعتبار أن موضوعها الحرج الواقعى دون العلمى، غايه الأمر ان المكلف لما كان جاهلاً بالحال قام بعملية الحج و يواصل فيها الى أن يكملها ثم بان أن العملية كانت حرجيه و لا تكون واجبه عليه فى الواقع، فلذلك لا تكون مصداقاً لحجه الإسلام لانتفاء الاستطاعه.

و إن شئت قلت: ان موضوع القاعده هو الحرج الواقعى دون العلمى،

و يقربه ما ورد(١) من أن من مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاءه عن و هى تدور مداره سواء أ كان المكلف عالماً به أم جاهلاً، و بما أن وجوب الحج فى مفروض المسألة حرجى فى الواقع باعتبار انتفاء ما به الكفايه، فىكون مشمولاً للقاعده، لأن فيه امتناناً للأمة، غاية الأمر يكون المكلف جاهلاً به، و من الواضح أن جهله بالحال لا يكون مانعاً عن شمولها و لا يوجب اختصاصها بالعلم بالحرج، و حينئذ إذا أقدم المكلف عليه و أتى به وقع فاسداً لعدم انطباق الحج الواجب عليه، و لا يكون فساداً مستنداً إلى القاعده، لأن مفادها النفى دون الإثبات، بل هو مستند إلى عدم استطاعته، كما إذا أصر المكلف و أقدم عليه عامداً عالماً بالحال و أتى به، فإنه لا شبهه فى فسادة لعدم الأمر، و كذلك الحال فى صورته الجهل، فلا فرق بين الحالتين من هذه الناحية، و من هنا يظهر أن قياس المقام بالوضوء أو الغسل الحرجى فى غير محله، على أساس أن الحج الاستجابى لا يكون مصداقاً لحجه الإسلام، باعتبار أنها متمثلة فى الحجه الأولى للمستطيع، فإذا لم يكن المكلف مستطيعاً لم يكن حجه حجه الإسلام، و هذا بخلاف الوضوء أو الغسل الاستجابى فإنه عين الوجوبى باعتبار أن الوجوب الغيرى تعلق بنفس الوضوء أو الغسل المستحب الذى هو عباده.

فى التقريب اشكال بل منع، لأن قياس المقام بمورد الروايات قياس مع الفارق لأن الحكم فى موردها يكون على خلاف القاعده، حيث أن أجزاء الإحرام مع الدخول فى الحرم عن الحج بكامل اجزائه بحاجه الى دليل، و قد دل الدليل عليه إذا مات الحاج بعد الإحرام و دخول الحرم، و لا يمكن التعدى منه الى سائر الموارد لأنه بحاجه الى قرينه، و لا قرينه عليه، فاذن لا يمكن أن تكون تلك الروايات مقربه للحكم بالاجزاء و الصحه فى المقام و هو ما إذا أتى المكلف بكل أعمال الحج ثم انكشف انه ليس عنده ما به الكفايه، أو كان و لكنه تلف قبل الرجوع، فإنه لا يتمكن حينئذ من استئناف وضعه المعاشى الطبيعى

حجه الإسلام، بل يمكن أن يقال بذلك (١) إذا تلف في أثناء الحج أيضا.

مسألة ٣٠: الظاهر عدم اعتبار الملكية في الزاد والراحله

[٣٠٢٧] مسألة ٣٠: الظاهر عدم اعتبار الملكية في الزاد والراحله، فلو حصل بالإباحه اللازمه (٢) كفى في الوجوب لصدق الاستطاعه، و يؤيده الأخبار الواردة في البذل، فلو شرط أحد المتعاملين على الآخر في ضمن عقد لازم أن يكون له التصرف في ماله بما يعادل مائه ليره مثلا وجب عليه الحج و يكون كما لو كان مالكا له.

اللائق بحاله بدون الوقوع في حرج، و نتيجة ذلك أنه لا يكون مستطعا في الواقع، و من المعلوم أن حجه حينئذ لا يكون حجه الإسلام باعتبار أنه حج غير مستطع.

ظهر حاله مما مر من أن تلفه لما كان كاشفا عن عدم تحقق الاستطاعه في الواقع فلا يكون حجه مجزيا عن حجه الإسلام و مصداقا لها.

فيه انه لا وجه للتقييد بها لما تقدم من أن المراد من الاستطاعه حسب المتفاهم العرفي من الآيه الشريفه و الروايات المفسره لها الامكانيه الماليه لنفقات سفر الحج و متطلباته، و من المعلوم انه لا فرق بين أن يكون منشؤها الملك أو الاباحه اللازمه أو الجائزه، غايه الأمر إذا كانت الامكانيه الماليه جائزه كان شاكا في بقائها في المستقبل، فلا مانع من استصحاب بقائها فيه.

و دعوى ان ظاهر الروايات المفسره للاستطاعه بالزاد و الراحله هو الملك، و لازم ذلك عدم تحقق الاستطاعه بالاباحه و إن كانت لازمه فضلا عن الجائزه، مدفوعه بما ذكرناه من أن المتفاهم العرفي من هذه الروايات أنها في مقام بيان ما تتكون به الاستطاعه و الامكانيه الماليه، و من المعلوم أنه لا فرق في ذلك بين أن تكون اضافه الزاد و الراحله اليه اضافه ملك أو اباحه، فانه لا نظر لها من هذه الناحيه، و عليه فكما يصدق قوله عليه السلام: «له زاد و راحله» (١) إذا كان على

ص: ١١٥

١- ١) الوسائل باب: ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١٠.

مسألة ٣١: لو أوصى له بما يكفيه للحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى

[٣٠٢٨] مسألة ٣١: لو أوصى له بما يكفيه للحج فالظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى خصوصا إذا لم يعتبر القبول في ملكيه الموصى له (١) وقلنا بملكيتها ما لم يرد فإنه ليس له الرد حينئذ.

مسألة ٣٢: إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يزور الحسين عليه السلام في كل عرفه ثم حصلت لم يجب عليه الحج

[٣٠٢٩] مسألة ٣٢: إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يزور الحسين عليه السلام في كل عرفه ثم حصلت لم يجب عليه الحج (٢)، بل وكذا لو نذر إن جاء مسافره أن يعطى الفقير كذا مقدارا فحصل له ما يكفيه لأحدهما بعد حصول المعلق عليه، بل وكذا إذا نذر قبل حصول الاستطاعة أن يصرف مقدار مائه ليره مثلا في الزياره أو التعزیه أو نحو ذلك، فإن هذا كله مانع عن تعلق وجوب الحج به، وكذا إذا كان عليه واجب مطلق فوري قبل حصول الاستطاعة ولم يمكن الجمع بينه وبين الحج ثم حصلت الاستطاعة نحو الملك، فكذلك يصدق إذا كان على نحو الإباحه، باعتبار أنها ليست في مقام البيان من هذه الجهة لكي يكون ظاهرا في الأول، بل هي في مقام بيان ما تتكون به الامكانيه الماليه عنده لنفقات سفر الحج، ومن الواضح أنها كما تتكون بهما إذا كان على نحو الملك، كذلك إذا كان على نحو الإباحه.

هذا إذا كانت الوصيه التمليكيه من الايقاعات، فانه حينئذ تحصل الاستطاعة بمجرد الوصيه، وليس له الرد حينئذ، لأنه تفويت لها وهو غير جائز، وأما إذا كانت من العقود فلا يحصل إلا بالقبول، وهو غير واجب، لأنه تحصيل للاستطاعة.

فيه ان النذر بكل أقسامه لا يصلح أن يزاحم وجوب الحج، ويمكن تبرير ذلك بأحد الوجهين التاليين:

الأول: ان وجوب الحج أهم من وجوب الوفاء بالنذر وإن قلنا ان وجوب

الوفاء به مشروط بالقدره العقلية و يظل ملاكه ثابتا حتى في فرض الاشتغال بالحج و وجوب الحج مشروط بالقدره الشرعيه، فمع ذلك لا- بد من تقديم وجوب الحج على وجوب الوفاء به في مقام المزاحمه، و ذلك لأن الاستطاعه المأخوذه في لسان الآيه الشريفه المفسره في الروايات عبارته عن المعنى المساوق للتمكن التكويني في مقابل العجز التكويني الاضطراري، و ليست عبارته عن المعنى المساوق لعدم الاشتغال بواجب آخر، و لا المعنى المساوق لعدم المانع و إن كان مولويا، و على هذا الأساس فما دام المكلف متمكنا من الحج تكوينيا يعنى مالا- و بدنا و طريقا فهو واجب عليه، و ملاكه ثابت و إن كان في حال الاشتغال بالوفاء بالندر أو نحوه، باعتبار أن اطلاق وجوبه و إن قيد بعدم الاشتغال بصد واجب لا يقل عنه في الأهميه بملاك التقييد اللبي العام، إلا أنه لا دليل على تقييد اطلاقه بعدم الاشتغال بصد واجب اما أن يكون مساويا له أو أقل منه في الأهميه، و بما أن ملاك وجوب الوفاء بالندر أو نحوه اما أن يكون أقل أهميه من ملاك وجوب الحج، أو مساويا له، و على كلا التقديرين يكون ملاك وجوب الحج مطلقا و ثابتا لحال الاشتغال بالوفاء بالندر أو نحوه، و لا يكون مقيدا بعدم الاشتغال به، فاذن لا بد من تقديمه عليه في حال وقوع التضاحم بينهما.

و إن شئت قلت: انه لا شبهه في أن ملاك وجوب الحج أهم من ملاك وجوب الوفاء بالندر أو نحوه و يكشف عن ذلك تشديد اهتمام الشارع بالحج في ضمن الخطابات و النصوص التشريعيه بمختلف التعبيرات المؤكده، فمره بلسان الحكم بكفر تاركه، و أخرى بلسان أنه إما أن يموت يهوديا أو نصرانيا، و ثالثه بلسان انه ترك شريعته من شرائع الإسلام و هكذا، فان كل ذلك كاشف عن اهتمام الشارع به لما فيه من المصالح العامه و الخاصه، أو لا أقل من احتمال اهميته و اما العكس و هو احتمال أهميه ملاك وجوب الوفاء بالندر أو نحوه من ملاك وجوب الحج فهو غير محتمل، فالنتيجه انه لا بد من تقديم وجوب الحج

على وجوب الوفاء بالندر و إن كان موضوع وجوب الوفاء بالندر أسبق من موضوع وجوب الحج، اذ لا قيمة لذلك.

الثانى: ان وجوب الوفاء بالندر أو نحوه مشروط بالقدره الشرعيه، بمعنى عدم الأمر بالخلاف على أساس ان الظاهر من أدله وجوب الوفاء بالشرط أو نحوه التى جاء بهذا اللسان: «ان شرط الله قبل شرطكم» (١) أو قريب منه، و هو أن وجوده مقيد بعدم وجود شرط الله و حكمه فى المرتبه السابقه، و الأ فلا وجود له، و معنى هذا ان صرف وجود شرطه تعالى قبله رافع له بارتفاع موضوعه و وارد عليه، و نتيجته ذلك أن وجوب الوفاء بالندر أو العهد أو نحوه انما هو مجعول فى مورد لا يكون فيه شرط من شروطه تعالى، و الأ فلا يكون مجعولا، و على هذا فصرف وجوب الحج رافع لوجوب الوفاء بالندر أو نحوه و وارد عليه، فلا يعقل التزاحم بينهما، أو فقل: ان المتفاهم العرفى من صيغ تلك الأدله، ان الأمر بالوفاء بالندر أو الشرط مقيد بعدم الأمر الإلهى بالخلاف فى نفسه، اى بقطع النظر عنه، و على هذا فالأمر بالحج و إن قلنا بأنه مقيد بعدم الأمر بالخلاف الأ أنه مقيد بعدم الأمر به بالفعل، فمن أجل ذلك يتقدم عليه و يكون رافعا له حتى فى هذا الفرض.

و بكلمه انه لا- يتصور التزاحم بين وجوب الوفاء بالندر أو نحوه و وجوب الحج، لأن وجوب الوفاء به يرتفع بارتفاع موضوعه وجدانا بصرف تحقق وجوب الحج فى الشرع، فلا- يعقل تحقق كليهما معا حتى تقع المزامحه بينهما، بل و إن قلنا ان وجوب الحج مشروط بالقدره الشرعيه بمعنى عدم الأمر بالخلاف، فمع ذلك يتقدم على وجوب الوفاء بالندر أو نحوه على أساس أن المتفاهم العرفى من النص المتقدم ان كل التكاليف و الشروط المجعوله من قبل الله تعالى لا بد من أن تلاحظ قبل شروطكم و فى المرتبه السابقه، فاذا كانت ثابتة

ص: ١١٨

و إن لم يكن ذلك الواجب أهم من الحج، لأن العذر الشرعى كالعقلى (١) فى المنع من الوجوب، و أما لو حصلت الاستطاعة أولا ثم حصل واجب فى الشريعة المقدسه بنفسها فلا مجال لشروطكم و نتيجه ذلك ان وجوب الوفاء بالنذر أو نحوه مشروط بالقدره الشرعيه بمعنى عدم الأمر بالخلاف بنفسه و بقطع النظر عنه بمقتضى دليله دون وجوب الحج، فانه مشروط بعدم الأمر بالخلاف فعلا، فلذلك لا مناص من تقديمه عليه.

قد يقال- كما قيل- إن تقديم وجوب الحج على وجوب الوفاء بالنذر أو نحوه انما هو على أساس أن وجوب الوفاء بما أنه وجوب ثانوى فلا يمكن امضاؤه شرعا إذا استلزم ترك واجب كالحج أو نحوه، كما إذا نذر زياره الحسين عليه السلام فى يوم عرفه، فان الوفاء به بما أنه يستلزم ترك حج واجب عليه فهذا غير راجح قطعاً، فمن أجل ذلك لا يمكن الحكم بصحته.

و الجواب: ان المعتبر فى صحه النذر كون متعلقه راجحاً فى نفسه، و الفرض أن زياره الحسين عليه السلام راجحه فى نفسها، و استلزامها لترك الحج الواجب لا يوجب كونها مرجوحه إلا بالعرض، و أما فى نفسها فهى راجحه، فلا مانع من الحكم بصحته، غايه الأمر إذا فرض أن وجوب الحج مشروط بالقدره الشرعيه بمعنى عدم الأمر بالخلاف كان وجوب الوفاء وارداً عليه و رافعا لوجوبه بارتفاع موضوعه.

فالنتيجه: ان الصحيح هو ما ذكرناه فى وجه تقديم وجوب الحج على وجوب الوفاء بالنذر.

هذا بناء على أن يكون وجوب الحج مشروطاً بالقدره الشرعيه بمعنى عدم المانع الأعم من التكويني و التشريعي، و قد مر أن الأمر ليس كذلك و أنه مشروط بالقدره التكوينييه فى مقابل العجز التكويني الاضطرارى، و عليه فتقع المزاحمه بينهما شريطه أن يكون الواجب الآخر أيضاً مشروطاً بنفس تلك

فوري آخر لا- يمكن الجمع بينه و بين الحج يكون من باب المزاحمه (١) فيقدم الأهم منهما، فلو كان مثل إنقاذ الغريق قدم على الحج، و حينئذ فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجب الحج فيه، و إلا فلا إلا أن يكون الحج قد استقر عليه سابقا فإنه يجب عليه و لو متسكعا.

مسأله ٣٣:النذر المعلق على أمر قسمان:تاره يكون التعليق على وجه الشرطيه

[٣٠٣٠] مسأله ٣٣:النذر المعلق على أمر قسمان:تاره يكون التعليق على وجه الشرطيه كما إذا قال:«إن جاء مسافري فله على أن أزور الحسين عليه السلام في عرفه»، و تاره يكون على نحو الواجب المعلق كأن يقول:«لله على أن أزور الحسين عليه السلام في عرفه عند مجيء مسافري»، فعلى الأول يجب الحج القدره اما عقلا أو شرعا، و عندئذ فإن كان أحدهما أهم من الآخر أو محتمل الأهميه قدم عليه، و إلا فالحكم هو التخيير بينهما هذا إذا كان وجوب الحج مستقرا عليه، و اما إذا كان في السنه الأولى فان قلنا بوجوب الفوريه فالأمر فيه كذلك، و إن قلنا بعدم وجوبها و أنه مبني على الاحتياط إذا كان المكلف واثقا بعدم تفويته إذا أخر فقدم الواجب الآخر عليه.

فيه ان وجوب الحج إذا كان مشروطا بعدم الأمر بالخلاف كما بنى عليه قدس سره بدعوى ان الاستطاعه عباره عن ذلك، فلا يعقل التزام بينه و بين وجوب الواجب المشروط بالقدره العقلية لفرض ان وجوبه مانع و رافع لوجوبه بارتفاع موضوعه، و لا فرق في ذلك بين أن يكون تحقق وجوب الواجب الآخر قبل حصول الاستطاعه أو بعده، فكما أنه وارد عليه و رافع له إذا كان تحققه قبل حصول الاستطاعه فكذلك إذا كان بعد حصولها فانه يكشف عن عدم تحققها بداهه انه لا يمكن القول بأن حدوث وجوب الحج مشروط بعدم الأمر بالخلاف، و أما بقاؤه فلا فانه لو كان مشروطا به لكان مشروطا حدوثا و بقاء، فما في المتن من الفرق بين صورتين لا يرجع الى معنى محصل.

إذا حصلت الاستطاعة قبل مجيء مسافره، و على الثاني لا يجب (١) فيكون حكمه حكم النذر المنجز في أنه لو حصلت الاستطاعة و كان العمل بالنذر منافيا لها لم يجب الحج سواء حصل المعلق عليه قبلها أو بعدها، و كذا لو حصلها معاً لا يجب الحج من دون فرق بين الصورتين، و السر في ذلك أن وجوب الحج مشروط و النذر مطلق (٢) فوجوبه يمنع من تحقق الاستطاعة.

مسألة ٣٤: إذا لم يكن له زاد و راحله و لكن قيل له: «حج و على نفقتك و نفقه عيالك»

[٣٠٣١] مسألة ٣٤: إذا لم يكن له زاد و راحله و لكن قيل له: «حج و على نفقتك و نفقه عيالك» و يجب عليه، و كذا لو قال: «حج بهذا المال» و كان كافيا له ذهابا و إيابا و لعياله، فتحصل الاستطاعة ببذل النفقه كما تحصل بملكها من غير فرق بين أن يبسحها له أو يملكها إياه، و لا بين أن يبذل عينها أو ثمنها، و لا بين أن يكون البذل واجبا عليه بنذر أو يمين أو نحوهما أو لا، و لا بين كون الباذل موثوقا به أو لا على الأقوى، و القول بالاختصاص بصوره التمليك ضعيف، كالقول بالاختصاص بما إذا و جب عليه أو بأحد الأمرين، من التمليك أو الوجوب، و كذا القول بالاختصاص بما إذا كان موثوقا به، كل ذلك لصدق الاستطاعة و إطلاق المستفيضة من الأخبار (٣)،

ظهر حاله مما تقدم من أنه لا اشكال في تقديم وجوب الحج على وجوب النذر و إن كان منجزا فضلا عن كونه معلقا.

مر أن الأمر بالعكس يعني ان وجوب الحج مطلق و وجوب النذر مشروط بعدم ثبوته بنفسه في الشرع.

منها صحيحه العلاء، قال: «سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل:

وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ اِلَيْهِ سَبِيْلًا قَالَ: يكون له ما يحج به، قلت: فمن عرض عليه فاستحى، قال: هو ممن يستطيع...»
(١) فانها تنص على

ص: ١٢١

١- ١) الوسائل باب: ٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

و لو كان له بعض النفقه فبذل له البقيه وجب أيضا، و لو بذل له نفقه الذهاب فقط و لم يكن عنده نفقه العود لم يجب (١)، و كذا لو لم يبذل نفقه عياله (٢) إلا إذا كان عنده ما يكفيهم إلى أن يعود أو كان لا يتمكن من نفقتهم مع ترك الحج أيضا.

انه إذا عرض عليه ما يحج به فهو مستطيع، و مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين أن يكون ما عرض بنحو التمليك أو الإباحه، و كون البازل ثقه أو غير ثقه، و المال المبذول عينا أو قيمه، و كون البذل واجبا أو غير واجب، و مثلها غيرها من الروايات الواردة في المسأله.

هذا شريطه أن لا يكون عازما على عدم العود الى بلده، و إلا كفى في استطاعته و وجوب الحج عليه نفقه الذهاب فحسب، و لا فرق من هذه الناحيه بين الاستطاعه البذليه و غيرها، فان المعيار انما هو بوجود ما يحج به عنده و إن كان بالبذل، كما نصت عليه صحيحه العلاء المتقدمه و غيرها من النصوص، فاعتبار نفقه العود في الاستطاعه انما هو بملاك الحاجه اليها، و أما من كان عازما على عدم العود و البقاء في مكه فلا يحتاج اليها، و لا تكون معتبره في استطاعته.

في اطلاقه اشكال بل منع، و ذلك لما تقدم من أن المتفاهم العرفي من الآيه الشريفه و الروايات الواردة في تفسيرها، أن الاستطاعه تتكون من العناصر التاليه: الامكانيه الماليه لسد نفقات سفر الحج، و الأمن و السلامه في الطريق، و ما به الكفايه و هذه الأدله انما هي في مقام بيان ان وجوب الحج على كل أحد في الخارج مرتبط بوجود تلك العناصر فيه شريطه أن تتوفر فيه سائر شروطه العامه من العقل و البلوغ و الحرية، و لا - نظر لها الى اعتبار أمر آخر في وجوبه كعدم وجوب مزاحم أهم له أو نحو ذلك، و على هذا الأساس فان كان لاستجابته بذل البازل أثر بشأن نفقه عياله باعتبار أنه يشتغل كعامل مضارب و ينفق على عائلته في كل يوم من اجره ذلك اليوم، و إذا ذهب الى الحج لم يتمكن من الانفاق

عليهم، ففي مثل ذلك لا تجب عليه الاستجابة، لا لعدم تحقق الاستطاعة بذلا، بل من جهة أن وجوب الحج مزاحم بواجب أهم و هو وجوب الانفاق على عياله، وإن لم يكن لها أثر بشأن نفقتهم وجبت، ولا فرق في ذلك بين الاستطاعة البذليه وغيرها، فانهما بمعنى واحد و هو المتكون من الأمور التاليه: الامكانيه الماليه، و الأمن و سلامه البدن، و التمكن من استعادته وضعه المعاشي الطبيعي بدون الوقوع في حرج، فلو عرض عليه ما يحجج به، فان قبل و حجج به ثم رجع، فان لم يتمكن من استعادته وضعه المعاشي المناسب لمكانته بدون الوقوع في حرج انكشف عن عدم استطاعته به، و أن حجه هذا ليس بحجه الإسلام الواجبه، باعتبار استلزامه وقوعه في حرج، و لا- فرق في ذلك بين الاستطاعه البذليه وغيرها، و أما نفقه العيال فهي ليست جزءا من الاستطاعه لا البذليه و لا- غيرها، غاية الأمر إن كانت نفقه الزوجه فهي دين، و إن كانت نفقه غيرها فهي تكليف، و على كلا التقديرين فهي لا تمنع عن الاستطاعه، بل حينئذ يقع التزاحم بين وجوب الانفاق و بين وجوب الحج، و بما أن الأول أهم أو محتمل الأهميه فيقدم عليه.

نعم قد يستدل على أنها جزء من الاستطاعه غير البذليه بروايه ابى الربيع الشامي، قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز و جل: وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا- فقال: ما يقول الناس؟ قال: فقلت له: الزاد و الراحله... الى أن قال: فما السبيل؟ قال: فقال: السعه في المال إذا كان يحجج ببعض و يبقى بعضا لقوت عياله- الحديث» (1). بتقريب أن هذه الروايه قد فسرت السبيل بالسعه في المال الكافي لنفقه الحج و عياله معا، فتدل على أن نفقه العيال جزء من الاستطاعه.

و الجواب: إن الروايه و إن كانت ظاهره في ذلك إلا أنها ضعيفه سندا، فان في سندها خالد بن جرير، و هو لم يثبت توثيقه.

ص: ١٢٣

و مع الاغماض عن ذلك، و تسليم أنها تامه سندا و لكنها تدل على اعتبارها في مطلق الاستطاعه، بدون فرق بين البذليه و غيرها، بقرينه أنها وردت في تفسير السبيل في الآيه الشريفه بالسعه في المال، و من المعلوم أنها مشتركه بين الاستطاعه البذليه و غيرها، لوضوح أنه ليس للاستطاعه البذليه معنى آخر غير الامكانيه الماليه، مع أن هذه الكلمه قد وردت في روايات البذل أيضا، هذا اضافه الى أن صيغ التعبير في الروايات الوارده في اعتبار الاستطاعه في وجوب الحج و روايات البذل تدل على أن الاستطاعه في كلا الموردين بمعنى واحد، و لا يظهر منهما الاختلاف فيها اصلا، نعم قد تختلف في بعض اللوازم.

و بكلمه: ان روايات البذل ناظره إلى أن من بذل له ما يحج به فقد وجب عليه الحج شريطه أن تتوفر فيه الاستطاعه البدنيه و الامنيه على نفسه أو عرضه أو ماله في الطريق و عند الأعمال.

فالنتيجه: ان روايات البذل تدل على تحقق الاستطاعه الماليه به بدون فرق بين أن تكون على نحو الملك أو الاباحه، فان المعيار في وجوب الحج انما هو بوجود ما يحج به و إن كان على نحو الاباحه، غايه الأمر إن كانت عنده نفقه تكفى لعياله في فتره سفره الى الحج و جب عليه استجابته البذل و الأ لم تجب.

نعم إذا كان وجوده و عدمه على حد سواء بالنسبه إلى نفقتهم و لا أثر له بشأنها فتجب عليه استجابته.

لحد الآن قد ظهرت ان الانفاق على العيال كالوفاء بالدين خارج عن الاستطاعه موضوعا و انما يكون وجوب الانفاق كوجوب الوفاء بالدين مزاحم لوجوب الحج، و بما أن الأول أهم يتقدم على الثاني، و من أجل ذلك ان من كان لديه مالا لا يكفى للإنفاق على الحج و العيال معا قد يطلق عليه انه غير مستطيع، و لكن من المعلوم ان اطلاق عدم المستطيع عليه حكمي لا موضوعي باعتبار أن كلا منهما واجب مستقل في الشرع و لموضوع كذلك، و قد يقع التراحم بينهما إذا لم تتسع قدره المكلف على الجمع بينهما في مرحله الامتثال.

مسأله ٣٥: لا يمنع الدين من الوجوب في الاستطاعه البذليه

[٣٠٣٢] مسأله ٣٥: لا يمنع الدين من الوجوب في الاستطاعه البذليه (١)، نعم لو كان حالا و كان الديان مطالبا مع فرض تمكنه من أدائه لو لم يحج و لو تدريجا ففي كونه مانعا أو لا وجهان (٢).

مسأله ٣٦: لا يشترط الرجوع إلى كفايه في الاستطاعه البذليه

[٣٠٣٣] مسأله ٣٦: لا يشترط الرجوع إلى كفايه في الاستطاعه البذليه (٣).

فيه انه لا وجه لهذا التقييد لما مر من أن وجوب الوفاء بالدين لا يمنع عن الاستطاعه الماليه، غايه الأمر تقع المزامحه بينهما فيقدم وجوب الوفاء به على وجوب الحج، و اما إذا كانت الاستطاعه بذليه فلا موضوع لهذه المزامحه حيث لا يجوز له أن يفى دينه مما بذل له للحج، غايه الأمر إنه إذا كان متمكنا من الأداء و لو تدريجا إذا لم يذهب الى الحج و جب عليه ذلك تطبيقا لما تقدم، و أما إذا لم يكن لاستجاباه البذل أثر بشأن الوفاء بالدين فتجب.

الأظهر كونه مانعا كما مر.

هذا شريطه أن لا يكون سفر الحج مؤثرا في وضعه المعاشي، فانه في مثل هذه الحاله اذا بذل اليه ما يحج به و جب عليه استجابته باعتبار أنها لا تؤثر في شأن وضعه المعاشي، و لا يجوز له صرفه فيه. و اما إذا وصل اليه مال هديه أو من عمليه كسبه أو مهنته ما يكفي لنفقات سفر الحج فقط لم يجب، لمكان عدم استطاعته، فانه لو صرف المال في نفقات سفر الحج ثم رجع لم يتمكن من اعاده وضعه المعاشي العادي اللائق بمكانته بدون الوقوع في حرج بسبب ما انفق على الحج، و هذا التمكن معتبر في الاستطاعه بمقتضى حديث لا حرج باعتبار أن من عناصر الاستطاعه التمكن من استئناف وضعه المادي المناسب لشأنه بدون الوقوع في حرج بسبب الحج و ما أنفق عليه، فاذا توفر هذا العنصر في فرض توفر سائر عناصرها تمت الاستطاعه و الأ فلا، و أما إذا كان سفره الى الحج و انفاق ما لديه من المال في متطلباته مؤثرا في وضعه المعاشي، فاذا رجع الى بلده و لم يتمكن من اعادته بدون الوقوع في حرج لم يكن مستطيعا، و عليه

مسألة ٣٧: إذا وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج وجب عليه القبول على الأقوى

[٣٠٣٤] مسألة ٣٧: إذا وهبه ما يكفيه للحج لأن يحج وجب عليه القبول على الأقوى، بل وكذا لو وهبه وخيره بين أن يحج به أو لا (١)، وأما لو وهبه ولم يذكر الحج لا تعييناً ولا تخيراً فالظاهر عدم وجوب القبول كما عن المشهور.

مسألة ٣٨: لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك فبذل المتولى أو الوصى أو الناذر له وجب عليه

[٣٠٣٥] مسألة ٣٨: لو وقف شخص لمن يحج أو أوصى أو نذر كذلك فبذل المتولى أو الوصى أو الناذر له وجب عليه، لصدق الاستطاعة بل إطلاق الأخبار (٢)، وكذا لو أوصى له بما يكفيه للحج بشرط أن يحج فإنه يجب عليه بعد موت الموصى.

فلا يجب عليه الحج بدون فرق بين أن تكون استطاعته حينئذ ماله أو بذليه.

فالنتيجة: إن ما في المتن من عدم اعتبار الرجوع إلى ما به الكفاية في الاستطاعة البذلية لا يتم باطلاقه.

في وجوب القبول اشكال بل منع، لأن الظاهر من روايات البذل وجوب القبول في فرض عرض الحج عليه، أو ما يحج به، مثل أن يقول: خذ هذا المال و حج به، وفي المقام إنما عرض عليه الجامع لا خصوص الحج، فلا يكون مشمولاً لتلك الروايات.

هذا لعله لدفع توهم عدم شمول الأخبار للمسألة واختصاصها بما إذا كان البازل مالكا، ولكن لا وجه لهذا التوهم، لا لإطلاق الأخبار، فإنها ليست في مقام البيان من هذه الناحية، وإنما هي ناظرة إلى بيان وجوب الحج على من عرض عليه بلا نظر لها إلى أن العرض من المالك أو من غيره، بل من جهة أن موضوع الوجوب هو العرض، فإذا تحقق ترتب عليه حكمه، ومن المعلوم أنه لا فرق في تحققه بين أن يكون العرض من قبل المالك مباشرة، أو من غيره.

مسأله ٣٩: لو أعطاه ما يكفيه للحج خمسا أو زكاه و شرط عليه أن يحج به فالظاهر الصحة

[٣٠٣٦] مسألة ٣٩: لو أعطاه ما يكفيه للحج خمسا أو زكاه و شرط عليه أن يحج به فالظاهر الصحة (١) و وجوب الحج عليه إذا كان فقيرا أو كانت فى الظهور اشكال بل منع، والأظهر انه لا- يجب عليه العمل بهذا الشرط، فانه يرتبط بمدى ولايه المالك على الخمس و الزكاه، و قد تقدم فى ضمن بحثهما انه لا ولايه له إلا على عزلهما و تعيينهما فى مال معين و اعطاؤه للمستحق دون أكثر من ذلك، فلا- يحق للدافع أن يشترط على المستحق فى تصرفه فيها شروطا و قيودا، لأن كل ذلك خارج عن نطاق ولايته، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى، انه مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن للمالك ولايه على هذا فلا شبهه فى نفوذ هذا الشرط إذا كانت فيه مصلحه، و من هنا إذا كان ذلك الشرط من قبل الحاكم الشرعى حسب ما يراه كان نافذا لمكان ولايته، و عليه فلا وجه للقول بأن هذا الشرط لا يرجع الى معنى محصل، اذ كما لا يمكن أن يكون مرده إلى تعليق الاعطاء عليه بداهه ان الاعطاء فعل خارجى غير قابل للتعليق، كذلك لا يمكن أن يكون مرده الى تعليق الالتزام بالاعطاء عليه، فان مرجعه الى ثبوت الخيار لدى التخلف و امكان الاسترداد، و الفرض انه لا- موضوع له فى المقام، فاذن لا محاله يكون مرده الى التزام مقارن للإعطاء، و هو التزام ابتدائى و ليس شرطا، و لا- دليل على وجوب الوفاء به، و ذلك لما عرفت من أن نفوذه على المستحق و وجوبه عليه انما هو من باب ولايه المالك عليه لا من باب أن شرطه نافذ كشرط أحد المتعاملين على الآخر، و من هنا يكون وجوب العمل به تكليف محض، و لا يترتب على مخالفته أى أثر وضعى غير المعصيه و استحقاق الإدانه و العقوبه.

فالنتيجه: ان مرد هذا الشرط الى تعيين المصرف لهما، و حيثنذ فان كانت للدافع ولايه عليه و جب على المستحق العمل به كالحاكم الشرعى، فإن له الولايه على هذا، فاذا عتین و جب العمل على طبقه، و إذا خالف فقد عصى

الزكاة من سهم سبيل الله (١).

مسألة ٤٠: الحج البدلي مجزئ عن حجه الإسلام

[٣٠٣٧] مسألة ٤٠: الحج البدلي مجزئ عن حجه الإسلام، فلا يجب عليه إذا استطاع مالا بعد ذلك على الأقوى (٢).

و استحق العقوبة و الادائه، و لا يترتب على مخالفته شيء آخر كالخيار و امكان الاسترداد، نعم إذا استطاع المستحق بالقبض منهما بقدر مؤنه سنته حسب مكانته و شؤنه بمعنى انه كان كافيا لنفقات سفر الحج له و جب عليه ذلك و إن لم يشترط، شريطه أن لا يقع في حرج بعد العود.

الأمر كما أفاده قدس سره لما تقدم من انه لا يعتبر في صدقه أن تكون فيه مصلحه عامه على أساس انه يصدق على كل عمل قربي.

هذا هو الصحيح و هو المشهور بين الأصحاب، و تدل على ذلك روايات البذل، بتقريب أنها تنص على وجوب الحج على من عرض عليه ما يحج به بملاك أنه أصبح مستطيعا به، و من المعلوم أن الواجب على المستطيع بمقتضى الآية الشريفه و الروايات هو حجه الإسلام، و بما أنها واجبه في تمام مده عمر الإنسان مره واحده، فهو على يقين من عدم وجوبها عليه مره ثانيه و إن استطاع مالا و على هذا فلا بد من حمل صحيحه الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن رجل لم يكن له مال فحج به اناس من أصحابه أفضى حجه الإسلام؟ قال: نعم، فان أيسر بعد ذلك فعليه أن يحج، قلت: هل تكون حجته تلك تامه أو ناقصه إذا لم يكن حج من ماله، قال: نعم قضى عنه حجه الإسلام و تكون تامه و ليست بناقصه و إن أيسر فليحج - الحديث» (١) على الاستحباب، هذا اضافه الى وجود قرينه داخلية و خارجيه على ذلك، أما الأولى:

فلأن قوله عليه السلام في نفس تلك الصحيحه، «نعم قضى عنه حجه الإسلام و تكون

ص: ١٢٨

(١ - ١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٦.

مسألة ٤١: يجوز للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام

[٣٠٣٨] مسألة ٤١: يجوز للباذل الرجوع عن بذله قبل الدخول في الإحرام، وفي جواز رجوعه عنه بعده و جهان (١)، ولو وهبه للحج فقبل فالظاهر جريان حكم الهبة عليه في جواز الرجوع قبل الإقباض و عدمه بعده إذا كانت لذى رحم أو بعد تصرف الموهوب له.

تامه و ليست بناقصه» ناص في أداء حجه الإسلام و أنها تامه، فاذن يصلح أن يكون قرينه على حمل الأمر بالحج عند الاستطاعة الماليه على الاستحباب. و أما الثانيه: فهي صحيحه معاويه قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل لم يكن له مال فحج به رجل من اخوانه أ يجزيه ذلك عنه عن حجه الإسلام أم هي ناقصه؟ قال:

بل هي حجه تامه» (١) فان قوله عليه السلام: «بل هي حجه تامه» ناص في الإجزاء و الكفايه، و عليه فيصلح أن يكون قرينه عرفا على حمل الأمر بالحج على الاستحباب.

الأظهر هو الجواز شريطه أمرين:

أحدهما: أن يكون بذل المال المبدول الى المبدول له على نحو الاباحه، و هذا يعنى أنه باق في ملك الباذل.

الثاني: ان يكون المال المبدول قائما بعينه بدون وقوع التغيير أو التبدل عليه إذا كان على نحو الهبه، و الآخر لم يجز له الرجوع اليه، ثم انه إذا توفر شروط الرجوع و رجع اليه يكشف عن عدم استطاعته باعتبار أن وجوب الحج مشروط بالاستطاعه حدوثا و بقاء و مرتبطا بها ارتباط الحكم بالموضوع، هذا نظير ما إذا فقد ماله في الطريق بسبب من الأسباب، فانه يكشف عن عدم وجوب الحج عليه من الأول على أساس عدم توفر شروطه فيه.

و دعوى: أن الإحرام بما أنه كان باذن الباذل فلا يسوغ له الرجوع الى ما

ص: ١٢٩

١- ١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

مسألة ٤٢: إذا رجع البازل في أثناء الطريق ففي وجوب نفقه العود عليه أو لا وجهان

[٣٠٣٩] مسألة ٤٢: إذا رجع البازل في أثناء الطريق ففي وجوب نفقه العود عليه أو لا وجهان (١).

مسألة ٤٣: إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثة فالظاهر الوجوب عليهم كفايه

[٣٠٤٠] مسألة ٤٣: إذا بذل لأحد اثنين أو ثلاثة فالظاهر الوجوب عليهم كفايه (٢)، فلو ترك الجميع استقر عليهم الحج فيجب على الكل لصدق بذله و المنع عن الإتمام الواجب عليه، مدفوعه: بأن وجوبه عليه لا يمنع من رجوع البازل الى ماله إذا كانت شروطه متوفرة، حيث ان الإتمام انما هو واجب عليه شريطه أن يظل متمكنا منه، فإذا رجع البازل لم يبق متمكنا و كان معذورا عنه حينئذ، و عليه فهل على المبدول له تدارك ما صرفه من المال لحد الآن و ضمانه للبازل؟ فالظاهر العدم باعتبار ان الصرف كان باذنه و أمره.

لا- يبعد وجوبها عليه باعتبار أن السفر لما كان مستندا إلى أمره و إذنه فعليه أن يخسر كل ما يتطلبه من النفقه للذهاب و الاياب، فإذا رجع في أثناء الطريق كانت نفقه العود عليه.

فيه اشكال، و لا يبعد عدم الوجوب، و ذلك لأن روايات البذل ظاهره في عرض الحج على شخص معين في الخارج، و لا تعم ما إذا عرض على الجامع لا على التعيين، و ما نحن فيه من هذا القبيل فان البازل انما عرض ما يحج به على واحد منهما بدون تعيين على أساس أن العرض واحد فلا محاله يكون المأذون في الحج به واحد منهما لا بعينه، و لا أحدهما المعين، لأنه خلف الفرض، و الروايات لا تشمل العرض على الجامع.

و دعوى: ان العرض على كل واحد منهما بعينه مشروط بعدم أخذ الآخر باعتبار أن العرض أمر تكويني خارجي، فلا يمكن تعلقه بالجامع، بل لا بد أن يكون متعلقا بالشخص مشروطا، مدفوعه: بأن المقصود من عرض ما يحج به عليه ليس عرضه في الخارج، و الألف كما لا يمكن تعلقه بالجامع لا يمكن تعلقه

الاستطاعه بالنسبه إلى الكل، نظير ما إذا وجد المتيمون ماء يكفى لواحد منهم (١)

بكل واحد منهما بعينه مشروطا بعدم أخذ الآخر، لأن العرض الخارجى غير قابل للتقييد، بل المقصود منه ان البازل أباح ما يحج به لأحدهما، و من المعلوم أنه لا مانع من تعلق الاباحه بالجامع.

و إن شئت قلت: انه ليس هنا إباحات متعددة مشروطه بعدد الاشخاص، بل اباحه واحده متعلقه بواحد منهم لا على التعيين بدون خصوصيه، نظير ما ذكرناه فى الواجب التخييرى من أن هناك وجوب واحد متعلق بالجامع لا وجوبات متعددة مشروطه بعدد افراد الجامع، فان البازل مره يبيح ما يحج به لفرد معين، و أخرى يبيح لأحد فردين أو أفراد، فيكون متعلق الاباحه على الثانى الجامع دون الفرد بحده الفردى، و على هذا فروايات الباب لا تشمل الثانى على أساس أن موردها عرض ما يحج به على الفرد بحده الفردى، لا على الجامع بل لا معنى له إلا بمعنى جعل الاباحه عليه، و لكن على ذلك لا تجب الاستجاباه على كل واحد منهما لأن الاباحه مجعوله على الجامع لا- على كل منهما بحده الشخصى مشروطه لفرض أن الاباحه المجعوله اباحه واحده لا اباحات متعددة مشروطه.

فيه ان تنظيم المقام بهذه المسأله يكون فى غير محله لما عرفت من أن وجوب الحج على من عرض عليه المال ليحج به مرتبط بمدى دلالة الروايات و اطلاقها، و بما أنها لا تشمل ما إذا عرض ذلك على واحد من فردين أو أفراد لا بعينه فلا تجب الاستجاباه على أى منهما بحده الشخصى باعتبار أن إباحه المال انما هى مجعوله للجامع بينهما و هى لا تسرى الى أفراد، فلذلك لا تجب على كل فرد الاستجاباه، و لكن مع ذلك فالأحوط و الأجدر به أن يحج أحدهما به إذا ترك الآخر، و هذا بخلاف تلك المسأله فان موضوع وجوب

فإن تيمم الجميع يبطل (١).

مسألة ٤٤: الظاهر أن ثمن الهدى على البازل، و أما الكفارات فإن أتى بموجبها عمدا اختيارا فعليه

[٣٠٤١] مسأله ٤٤: الظاهر أن ثمن الهدى على البازل، و أما الكفارات فإن أتى بموجبها عمدا اختيارا فعليه، و إن أتى بها اضطرارا أو مع الجهل أو النسيان فيما لا فرق فيه بين العمد و غيره ففي كونه عليه أو على البازل وجهان (٢).

التيمم فاقد الماء و عدم تيسره، و موضوع وجوب الوضوء و الغسل واجد الماء و التيسر منه، و عليه فاذا وجد شخصان متيممان ماء يكفي لأحدهما فقط دون الآخر بطل تيممهما معا شريطه عدم التسابق بينهما فيه باعتبار ان كل واحد منهما متمكن حينئذ من استعمال الماء بدون مزاحم فلا محاله يبطل تيممه، و أما مع التسابق فيه فالباطل هو تيمم من سبقه الآخر في استعماله لأنه متمكن منه دونه.

هذا في فرض عدم التسابق إليه كما مر، و اما مع التسابق فقد عرفت ان الباطل هو تيمم من سبقه الآخر، و الا لم يبطل تيمم أى واحد منهم لعدم تمكن الكل من الاستعمال.

الظاهر هو الأول، اذ لا- موجب لكون الكفارات على البازل سواء أ كانت عمديه أم خطئيه على أساس أنها خارجه عن واجبات الحج من الأجزاء و الشروط، و البازل انما تعهد بما يتطلب الحج من النفقات و الكفارات انما هى تتبع موجباتها، و الفرض انها تصدر من المبدول له لا من البازل، و لا يقاس تلك الكفارات بثمن الهدى فانه من واجبات الحج و اجزائه، و ظاهر روايات البذل و العرض هو عرض ما يكفي للحج بكل واجباته، و لا- نظر لها الى ما يجب على المبدول له من الكفارات لممارسه محرمات الإحرام، فانها انما تجب على كل من مارس شيئا من هذه المحرمات مباشرة.

ص: ١٣٢

مسألة ٤٥: إنما يجب بالبذل الحج الذي هو وظيفته على تقدير الاستطاعة

[٣٠٤٢] مسألة ٤٥: إنما يجب بالبذل الحج الذي هو وظيفته على تقدير الاستطاعة فلو بذل للآفاقي بحج القران أو الإفراد أو لعمره مفردة لا يجب عليه، وكذا لو بذل للمكى لحج التمتع لا يجب عليه، ولو بذل لمن حج حجه الإسلام لم يجب عليه ثانياً، ولو بذل لمن استقر عليه حجه الإسلام و صار معسراً وجب عليه (١)، ولو كان عليه حجه النذر أو نحوه و لم يتمكن فبذل له باذل وجب عليه و إن قلنا بعدم الوجوب لو وهبه لا- للحج، لشمول الأخبار (٢) من حيث التعليل فيها بانه بالبذل صار مستطيعاً، و لصدق الاستطاعة عرفاً.

مسألة ٤٦: إذا قال له: «بذلت لك هذا المال مخيراً بين أن تحج به أو تزور الحسين عليه السلام»

[٣٠٤٣] مسألة ٤٦: إذا قال له: «بذلت لك هذا المال مخيراً بين أن تحج به أو تزور الحسين عليه السلام» وجب عليه الحج (٣).

هذا لا من جهة نصوص البذل لأنها لا تشمل المقام لاختصاصها بما إذا وجب الحج على المبدول له بالاستطاعة البذليه، و اما فى المقام فالحج واجب عليه بالاستطاعة المالىة فى زمن سابق، و لكن بما أنه كان عامداً و ملتفتاً إلى الحكم الشرعى تسامح و تساهل فيه، و آخر الاتيان به سنة بعد سنة الى أن فاتت الاستطاعة و الامكانيه المالىة منه، فيظل الحج باقياً و مستقراً فى ذمته، فيجب عليه الخروج حينئذ عن عهده بأيه وسيله أمكن و لو متسكعاً، و حيث انه كان معسراً فيجب عليه تحصيل قدره على الاتيان به مهما أمكن، فاذا بذل باذل و عرض عليه ما يحج به و جب عليه القبول تطبيقاً لما تقدم و هو وجوب تحصيل قدره عليه، و بذلك يظهر حال ما بعده.

الظاهر أن هذا من سهو القلم فى المسألة لأنها لا ترتبط بتلك الأخبار أصلاً، بل الأخبار مرتبطة بالمسألة الآتية.

مر الاشكال فيه، بل المنع فى المسألة (٣٧).

مسألة ٤٧: لو بذل له مالا ليحج بقدر ما يكفيه فسرق في أثناء الطريق سقط الوجوب

[٣٠٤٤] مسألة ٤٧: لو بذل له مالا ليحج بقدر ما يكفيه فسرق في أثناء الطريق سقط الوجوب.

مسألة ٤٨: لو رجع عن بذله في الأثناء و كان في ذلك المكان يتمكن من أن يأتي ببقية الأعمال

[٣٠٤٥] مسألة ٤٨: لو رجع عن بذله في الأثناء و كان في ذلك المكان يتمكن من أن يأتي ببقية الأعمال (١) من مال نفسه أو حدث له مال بقدر كفايته وجب عليه الإتمام و أجزاءه عن حجه الإسلام.

مسألة ٤٩: لا فرق في البازل بين أن يكون واحدا أو متعددا

[٣٠٤٦] مسألة ٤٩: لا فرق في البازل بين أن يكون واحدا أو متعددا، فلو قال له: حجّ و علينا نفقتك وجب عليه.

مسألة ٥٠: لو عين له مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها

[٣٠٤٧] مسألة ٥٠: لو عين له مقدارا ليحج به و اعتقد كفايته فبان عدمها وجب عليه الإتمام (٢) في الصورة التي لا يجوز له الرجوع، إلا إذا كان فيه ان ظاهر اطلاق كلامه جواز رجوع البازل حتى بعد الإحرام، و هو لا ينسجم مع ما ذكره في المسألة (٤١) من التردد في جواز الرجوع بعده، و أما بناء على ما ذكرناه من الجواز حتى بعده شريطه توفر أمرين فيه، فلا اشكال في أن حجه حجه الإسلام في مفروض المسألة، لأنه مستطيع حتى في فرض كونه واجدا للمال الوافي بمواصله الحج إلى أن يكمل مقارنة لرجوع البازل، إذ الاستطاعة التدريجية كافيها لوجوب حجه الإسلام، حيث انه كان مستطيعا بالبذل و بعد الرجوع بما أنه حدث عنده مال جديد بمقدار يفي لمؤنه سائر أعمال الحج فتستمر استطاعته الى أن يتم كل أعمال الحج و واجباته، و على هذا فلا وجه لدعوى أن رجوع البازل يكشف عن عدم استطاعه المبذول لأنه انما يكشف عن ذلك بذلا لا مطلقا، غايه الأمر أنها مركبة من جزئين: أحدهما بذلي، و الآخر مالي.

في الوجوب اشكال بل منع، لأنه مبني على عدم جواز رجوع البازل عن بذله بعد الاحرام و في الأثناء، و لكن قد مر أن الأظهر جوازه مطلقا حتى في

ذلك مقيدا بتقدير كفايته (١).

مسألة ٥١: إذا قال: «اقترض و حجّ و على دينك»

[٣٠٤٨] مسألة ٥١: إذا قال: «اقترض و حجّ و على دينك» ففي وجوب ذلك عليه نظر، لعدم صدق الاستطاعه عرفا، نعم لو قال: «اقترض لي و حج به» وجب (٢) مع وجود المقرض كذلك.

الأثناء و بعد الاحرام على ما تقدم في المسألة (٣٧) و على هذا فاذا رجع كشف ذلك عن عدم كونه مستطاعا من الأول.

بأن بذل مقدارا معيناً من المال مقيدا بتقدير كفايته بدون أن يلتزم بالإتمام لو لم يكف.

و بكلمه: إن الباذل مره: يكون بانيا على بذل ما يكفي للحج، و لكن عين مقدارا من المال باعتقاد أنه يكفي، ثم بان عدم كفايته، فانه من الخطأ في التطبيق، فعلى مسلك الماتن قدس سره يجب اتمامه، و أخرى: انه عين مقدارا من المال و بذله لشخص على تقدير كفايته للحج و بنى على عدم اتمامه لو لم يكف، ففي مثل ذلك إذا انكشف عدم كفايته لم يجب عليه الاتمام، و لكن قد مر عدم وجوبه في كلتا الصورتين بلا فرق بينهما.

في الوجوب اشكال بل منع، و الأظهر عدمه بدون فرق بين الفرضين في المسألة، و ذلك لما مر من أن المستفاد من الآيه الشريفه بضميمه الروايات الوارده في تفسيرها أن الاستطاعه عباره عن الامكانيه الماليه لنفقات سفر الحج و متطلباته، و الفرض عدم تحققها في كلا الفرضين، اما الاستطاعه الماليه فهي مفروضه العدم، و اما الاستطاعه البذليه فهي متمثله ببذل المال و عرض ما يحج به على شخص، و هو لا يتحقق بالأمر بالاقتراض و إن كان على ذمه الأمر، إذ لا يصدق انه عرض عليه ما يحج به ليكون مشمولاً لروايات البذل على أساس ان دلالتها على وجوب الحج على من عرض عليه ما يحج به ليست على خلاف القاعده، بل من جهه أنه بنفس ذلك

مسأله ٥٢: لو بذل له مالا ليحج به فتيين بعد الحج أنه كان مغضوبا ففي كفايته للمبذول له عن حجه الإسلام و عدمها وجهان

[٣٠٤٩] مسأله ٥٢: لو بذل له مالا ليحج به فتيين بعد الحج أنه كان مغضوبا ففي كفايته للمبذول له عن حجه الإسلام و عدمها وجهان أقواهما العدم (١)،

العرض صار مستطيعا فيكون وجوب الحج عليه حينئذ على القاعده، و أما في المقام فلا- يكون الأمر بالاقتراض موجبا لكونه مستطيعا، و انما يصير مستطيعا بعملية الاقتراض في الخارج، و من المعلوم أن تحصيل الاستطاعه بالقيام بهذه العمليه غير واجب.

في اطلاقه اشكال بل منع، و الأظهر هو التفصيل في المسأله بين ما إذا كان المبذول له غافلا عن كون المال المبذول مغضوبا، أو جاهلا به جهلا مركبا، و بين ما إذا لم يكن كذلك.

فعلى الأول، لا يبعد الاجزاء على أساس ان المعيار في وجوب الحج عليه انما هو استطاعته بالعرض و البذل، و قد مر ان الاستطاعه التي هي عباره عن الامكانيه الماليه كما تحصل بالعرض على نحو الملك، كذلك تحصل به على نحو الاباحه، ضروره ان العبره انما هي بالامكانيه الماليه عنده، سواء أ كانت مستنده الى الملك، أم إلى الاباحه و جواز التصرف فيه واقعا، و عليه فاذا كان المال المعروف مغضوبا في الواقع، و كان المبذول له غافلا عنه أو بحكمه، جاز تصرفه فيه واقعا، فاذا جاز كذلك كان مستطيعا فيجب عليه الحج و لا ضمان عليه لأنه مستقر على الباذل.

و على الثاني: لا- يجزئ عن حجه الإسلام، لعدم استطاعته ببذل مال غيره الذي لا يجوز له التصرف فيه واقعا و إن كان جائزا ظاهرا، لأنه غير مشمول لنصوص العرض و البذل، فان الظاهر منها هو عرض ما يجوز تصرف المبذول له فيه واقعا، بأن لا يكون محرما عليه كذلك، كما في الفرض الأول، و أما إذا كان حراما في الواقع فهو غير مشمول لها.

أما لو قال: «حج و علي نفقتك» ثم بذل له مالا فبان كونه مغضوبا فالظاهر صحة الحج و إجراؤه عن حجه الإسلام (١) لأنه استطاع بالبذل، و قرار الضمان على الباذل في صورتين عالما كان بكونه مال الغير أو جاهلا.

مسألة ٥٣: لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج بأجره يصير بها مستطعا وجب عليه الحج

[٣٠٥٠] مسألة ٥٣: لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج بأجره يصير بها مستطعا وجب عليه الحج، و لا ينافيه وجوب قطع الطريق عليه للغير لأن الواجب عليه في حج نفسه أفعال الحج و قطع الطريق مقدمه توصليه بأى وجه أتى بها كفى و لو على وجه الحرام أو لا- بنيه الحج، و لذا لو كان مستطعا قبل الإجاره جاز له إجاره نفسه للخدمة في الطريق، بل لو آجر نفسه لنفس المشى معه بحيث يكون العمل المستأجر عليه نفس المشى صح أيضا و لا يضر بحجه، نعم لو آجر نفسه لحج بلدى لم يجز له أن يؤجر نفسه لنفس المشى (٢) كإجارته لزياره بلديه أيضا، أما لو آجر للخدمة في فيه أنه لا فرق بين هذا الفرض و الفرض المتقدم حيث ان عرض ما يحج به عليه لا يصدق على قول الباذل: حج و علي نفقتك، ما دام لم يعرض عليه ما يحج به خارجا، فاذا عرض عليه و كان المال المعروض مغضوبا، فان كان المبذول له غافلا عن ذلك أو جاهلا به جهلا مركبا لم يبعد الاجزاء و الآفلا.

نعم لو تحقق العرض بقوله (حج و علي نفقتك) و استطاع المبذول له بذلك، فالأمر كما افاده قدس سرّه من صحة حجه و أن تصرفه في المال المغضوب واقعا لا- يضر بها، باعتبار أن الحرام لا- يكون متحدا مع الواجب، نعم إذا اشترى الهدى بالمال المغضوب شخصا كان تاركا للهدى، و أما الضمان فالمبذول له و إن كان ضامنا، إلا أن ضمانه غير مستقر، باعتبار أن المالك إذا رجع اليه و أخذ بدل المال المغضوب منه فهو يرجع الى الباذل.

الأمر كما افاده قدس سرّه، لأن المشى إذا كان مملوكا للمستأجر الأول فلا

الطريق فلا بأس و إن كان مشيه للمستأجر الأول، فالممنوع وقوع الاجاره على نفس ما وجب عليه أصلاً أو بالإجاره.

مسأله ٥٤: إذا استؤجر -أى طلب منه إجاره نفسه- للخدمه بما يصير به مستطيعا لا يجب عليه القبول و لا يستقر الحج عليه

[٣٠٥١] مسأله ٥٤: إذا استؤجر -أى طلب منه إجاره نفسه- للخدمه بما يصير به مستطيعا لا- يجب عليه القبول و لا- يستقر الحج عليه، فالوجوب عليه مقيّد بالقبول و وقوع الإجاره، و قد يقال بوجوبه إذا لم يكن حرجا عليه لصدق الاستطاعه و لأنه مالك لمنافعه فيكون مستطيعا قبل الإجاره كما إذا كان مالكا لمنفعه عبده أو دابته و كانت كافيه فى استطاعته، و هو كما ترى إذ نمنع صدق الاستطاعه بذلك، لكن لا ينبغى ترك الاحتياط فى بعض صوره كما إذا كان من عادته إجاره نفسه للأسفار(١).

يصح تمليكه للثانى لأنه تمليك مال غيره له بدون اذنه، نعم، يجوز له ان آجر نفسه للخصوصيات المقارنه للمشى كالمشى راجلا أو من طريق خاص أو نحو ذلك، فاذن يكون المملوك للمستأجر الثانى غير المملوك للمستأجر الأول.

فيه أنه لا فرق بين هذه الصوره و غيرها، فانه على كلا التقديرين لا تتحقق الاستطاعه إلا بإجاره نفسه للخدمه أو نحوها فى الطريق حتى يصير مستطيعا، و هى غير واجبه لأنها من تحصيل شروط الوجوب.

و بكلمه: ان المراد من الاستطاعه ليس هو القدره الفعلية على الحج و التمكّن منه و لو بواسطة تمكّنه من اجاره نفسه، بل المراد منها الامكانيه الماليه عنده فعلا، و هى تتوقف على قبوله لها، فمن أجل ذلك لا- يجب عليه القبول، على أساس أنه تحصيل للاستطاعه، و هو غير واجب، و من المعلوم أنه لا- فرق فى ذلك بين أن تكون اجاره نفسه للأسفار كعادته له أو لا- اذ على كلا الفرضين لا تجب عليه الاجاره لتحصيل الاستطاعه.

[٣٠٥٢] مسأله ٥٥: يجوز لغير المستطيع أن يؤجر نفسه للنيابة عن الغير، وإن حصلت الاستطاعه بمال الإجاره قدم الحج النيابة (١)، فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجب عليه لنفسه، وإلا فلا.

و دعوى: إن الشخص لما كان يملك منفعه كان بإمكانه تمليكها من شخص آخر لقاء أجره معينه تكفى لنفقات سفر الحج له ذهابا و ايابا، لما مر من أنه لا فرق في الاستطاعه المالىه بين أن تكون نقدا أو عينا أو منفعه، كما إذا كانت عنده ضيعه فله أن يقوم ببيعها و صرف ثمنها في نفقات الحج، و له أن يقوم باجارتها في فتره طويله تكفى أجرتها في نفقاته، مدفوعه: بأن قياس منفعه بمنافع ضيعته قياس مع الفارق، فإنه لا يملك ذاته لكى يملك منفعه بملكه اعتباريه كمنافع أمواله، فلذلك لا تترتب آثار الملك على منافع الحرّ إلا إذا كانت مملوكه لغيره باجاره أو نحوها.

هذا إذا كان مقيدا بعام الاجاره، و اما إذا كان مطلقا و غير مقيد به فيجب تقديم الحج عن نفسه عليه شريطه أن يكون واثقا و مطمئنا بالتمكن من الاتيان بالحج النيابة في السنين القادمه، فإنه حينئذ لا تراحم بينهما باعتبار أن أحدهما مضيق و الآخر موسع، و اما إذا لم يكن واثقا بذلك وجب تقديم الحج النيابة، فإن احتمال انه لو صرف مال الاجاره في حجه الإسلام عجز عن الحج النيابة كفى في التقديم، فإن وجوب حجه الإسلام فورا يعنى في السنه الأولى من الاستطاعه في هذه الحاله غير معلوم لكى يصلح أن يراحم وجوب الحج النيابة، و قد تقدم الأشكال في فوريه وجوبها إلا في حاله خاصه، و في المقام بما انه لم يكن مستطاعا من الأول و انما جاءت استطاعته من قبل مال الاجاره، فإذا احتمل انه لو صرفه في نفقات سفر حجه الإسلام عن نفسه عجز عن نفقات الحج النيابة وجب صرفه فيه أو حفظه له، إذ لا دليل على فوريه وجوبه في هذه الحاله.

مسألة ٥٦: إذا حج لنفسه أو عن غيره تبرعا أو بالإجاره مع عدم كونه مستطيعا لا يكفي عن حجه الإسلام

[٣٠٥٣] مسألة ٥٦: إذا حج لنفسه أو عن غيره تبرعا أو بالإجاره مع عدم كونه مستطيعا لا يكفي عن حجه الإسلام فيجب عليه الحج إذا استطاع بعد ذلك (١)، و ما فى بعض الأخبار من إجزائه عنها محمول على الإجزاء ما دام فقيرا كما صرح به فى بعضها الآخر، فالمستفاد منها أن حجه الإسلام هذا إذا حج لنفسه متسكعا، فإنه لا يجزئ عن حجه الإسلام، و إذا استطاع بعد ذلك وجب على أساس ما دل على وجوب الحج على من استطاع من الآيه الشريفه و الروايات، فإن مقتضى اطلاقه وجوبه عليه و ان حج قبل استطاعته، و أما إذا حج عن غيره تبرعا أو بالإجاره ففى وجوب الحج عليه إذا استطاع اشكال، و إن كان الوجوب هو الأحوط و الأجدر، و ذلك لدلاله مجموعه من الروايات على الاجزاء و عدم وجوب الحج عليه إذا استطاع.

منها: صحيحه معاويه بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: حج الصروره يجزى عنه و عمّن حج عنه» (١).

و منها: صحيحه الأخرى قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حج عن غيره يجزيه ذلك عن حجه الإسلام؟ قال: نعم - الحديث» (٢).

و منها: صحيحه جميل بن دراج عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى رجل ليس له مال حج عن رجل أو أحجّه غيره ثم أصاب مالا، هل عليه الحج؟ فقال: يجزى عنهما جميعا» (٣).

فان هذه الروايات ناصه فى الإجزاء عن حجه الإسلام و عدم وجوب الاتيان بها إذا استطاع مالا و بدنا و سربا، و لا معارض لها ما عدا روايتى آدم بن على و أبى بصير، و لكنهما ضعيفتان من ناحيه السند، فلا يمكن الاعتماد عليهما،

ص: ١٤٠

-
- ١- ١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.
 - ٢- ٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٤.
 - ٣- ٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٦.

هذا اضافته الى أن مقتضى الجمع العرفى الدلالى بين الطائفتين هو حمل الثانيه على الاستحباب.

و دعوى: ان الاصحاب بما أنهم قد اعرضوا عن الطائفة الأولى فهو يوجب سقوطها عن الحجية و الاعتبار، بل فى بعض الكلمات ان الحكم بالاجزاء و سقوط حجة الإسلام معلوم البطلان و لم يذهب اليه أحد من علماء الامامية، بل تسالموا على عدم الاجزاء و عدم العمل بالصحيحين، مدفوعه: بما ذكرناه فى محله من أن إعراض الأصحاب عن روايه و عدم عملهم بها رغم أنها بأيديهم انما يكشف عن سقوطها شريطه توفر أمرين فيها.

أحدهما: أن يكون هذا الإعراض من قدماء الأصحاب الذين يكون عصرهم متصلا بعصر أصحاب الأئمة عليهم السلام.

و الآخر: ان لا يكون فى المسألة ما يحتمل أن يكون مدركا لعدم عملهم بها، فاذا توفر هذان الأمران فيها كشف عن سقوطها و عدم صدورهما عن المعصومين عليهم السلام من الأول و انه وصل إلينا يدا بيد و طبقه بعد طبقه. و لكن كلا الأمرين غير متوفر.

أما الأمر الأول: فلا طريق لنا إلى إحراز ذلك بين القدماء جميعا، و مجرد اعراض المتأخرين و عدم عملهم بها لا يكشف عنه بين القدماء، اذ من المحتمل أن يكون اعراضهم عنها مستندا إلى أمر آخر.

و أما الثانى: فلأن من المحتمل ترجيح الطائفة الثانية على الأولى بسبب أو آخر. و من هنا ذكر صاحب المدارك لها محامل، و لم يقل بسقوطها عن الاعتبار باعراض الاصحاب عنها.

فالتنتيجة: ان الحكم بسقوطها عن الحجية و الاعتبار باعراض الاصحاب عنها فى غايه الاشكال بل المنع، فمن أجل ذلك لا يمكن طرح هذه الروايات و عدم العمل بها. و من هنا يظهر انه لا يبعد الالتزام نظريا بمدلول هذه الروايات و هو ان من حج عن غيره يجزى عن حجة الإسلام عنه أيضا، باعتبار أنه مصداق

مستحبه على الغير المستطيع (١) و واجبه على المستطيع، و يتحقق الأول بأى وجه أتى به و لو عن الغير تبرعا أو بالإجاره، و لا يتحقق الثانى إلا مع حصول شرائط الوجوب.

مسأله ٥٧: يشترط فى الاستطاعه مضافا إلى مؤونه الذهاب و الإياب وجود ما يمون به عياله حتى يرجع

[٣٠٥٤] مسأله ٥٧: يشترط فى الاستطاعه مضافا إلى مؤونه الذهاب و الإياب وجود ما يمون به عياله حتى يرجع، فمع عدمه لا يكون مستطيعا (٢)، و المراد بهم من يلزمه نفقته لزوما عرفيا و إن لم يكن ممن يجب عليه نفقته شرعا على الأقوى، فإذا كان له أخ صغير أو كبير فقير لا- يقدر على التكسب و هو ملتزم بالإنفاق عليه أو كان متكفلا- لإنفاق يتيم فى حجره و لو أجنبى يعد عيالا له، فالمدار على العيال العرفى.

للحجه الأولى للمستطيع، و لكن مع ذلك فالمسأله لا تخلو عن اشكال، و الاحتياط بالأتیان بحجه الإسلام إذا استطاع بعد ذلك لا يترك.

فيه ان حجه الإسلام واجبه على المستطيع، فانها عباره عن الحجه الأولى للمستطيع المميزه لها شرعا، و لا- تنطبق على الحج المستحب للفقير و لا- لغيره، و الأ- فمقتضى القاعده الا- جزاء باعتبار أنهما حقيقه واحده، و لا- فرق بينهما الأ- فى الوجوب و الاستحباب، لفرض عدم اعتبار قصدهما فى الصحه، و حينئذ هذا مثل حج الغنى بعد اتيانه بحجه الإسلام الواجبه عليه فانه مستحب و لا تصدق عليه حجه الإسلام.

بل يكون مستطيعا حتى فيما إذا كانت نفقه العائله دينا عليه كنفقه الزوجه، لما مر من أن الاستطاعه الماليه التى هى معتبره فى وجوب الحج عباره عن الامكانيه الماليه عنده فعلا لنفقات سفر الحج، فاذا حصلت تلك الامكانيه له بالهبه أو بالاكتساب فهو مستطيع سواء أ كانت عنده نفقه عياله فى فتره الحج أم لم تكن، غايه الأمر إذا لم تكن وقع التزاحم بين وجوب الحج و وجوب النفقه

مسأله ٥٨: الأقبى وفاقا لأكثر القاءاء اءبار الرجوع إلى كفايه

[٣٠٥٥] مسأله ٥٨: الأقبى وفاقا لأكثر القاءاء اءبار الرجوع إلى كفايه (١) من آجاره أو زراعه أو صناعه أو منفعه ملك له من بسان أو دكان أو نحو ذلك بحيث لا يحتاج إلى الكفف ولا يقع فى الشده و الحرج، و يكفى كونه قادرا على الكسب اللائق به أو الآجاره باءباره و وجاهته و إن لم يكن له رأس مال آآجر به، كما هو الحال فى سائر الاءيون، فلا يكون وحب اءاء الاءين رافعا للاستطاعه كما أقدم، فاذن لا بد من أقام وحب النفقه على وحب الحج بملاك الأهميه، أو لا أقل من اءمالها، هذا اءافه الى أن فوريه وحب الحج مطلقا محل اشكال كما سبق.

و من هنا يظهر الحال فيما إذا دار الأمر بين وحب الانفاق على الأولاء أو الأبوين و وحب الحج، فانه آتقدم الأول لمكان اءمال اهميته، هذا اءافه إلى الاشكال فى فوريه وحب.

و اما من لا آجب نفقته عليه شرعا كالأخ أو الأءة أو الاءيم الاءى فى آجره ممن لا يقدر على نفقته و لكنه ملتزم بالانفاق عليه بحيث يعد عرفا من عائلته، فان كان الاءاب الى الحج و صرف المال فيه و آرك الانفاق عليه آرجيا لم آجب، و كذلك إذا أءى آرك الانفاق عليه وقوعه فى مهانه أو آطر، و الأ وحب.

هذا هو الصآح شريطه أن بسبب اءم الكفايه بعء الانفاق على الحج وقوعه فى آرج من آهه ما انفقه عليه، فان آمكنه من اعاءه وضعه المعاشى الطبعى اللائق بحاله و آطلبات مكانته بعء الانفاق على سفر الحج بدون الوقوع فى آرج بسببه معآبر فى الاستطاعه الاءى هى الموضوع لوجب الحج و إن كان منشأ اءباره فيها الوقوع فى الحرج باءبار أنها آكونه من أمور منها آمكن من اسآناف وضعه المعاشى اللائق بحاله بعء الانفاق على الحج

نعم قد مرّ عدم اعتبار ذلك في الاستطاعه البذليه (١)، ولا يعد عدم اعتباره أيضا فيمن يمضى أمره (٢) بالوجوه اللائقه به كطلبه العلم من الساده و غيرهم فإذا حصل لهم مقدار مئونه الذهاب و الإياب و مئونه عيالهم إلى حال الرجوع و جب عليهم، بل و كذا الفقير الذي عادته و شغله أخذ الوجوه و لا يقدر على التكسب إذا حصل له مقدار مئونه الذهاب و الإياب له و لعiale، و كذا كل من لا يتفاوت حاله قبل الحج و بعده إذا صرف ما حصل له من مقدار مئونه الذهاب و الإياب من دون حرج عليه.

و الرجوع الى بلدته بدون الوقوع في الحرج بسبب ذلك، و اما إذا لم يتمكن من اعاده وضعه المعاشى بعد الرجوع و العوده الى بلدته و يقع في حرج فهو لا يكون مستطيعا.

و إن شئت قلت: إن المستفاد من الآيه الشريفة و الروايات الواردة في تفسيرها هو أن الاستطاعه و إن كانت عباره عن الامكانيه مالا و بدنا و سربا و لا يستفاد منهما اعتبار التمكّن من اعاده وضعه المعاشى الطبيعي اللائق بحاله بعد الانفاق على الحج و العوده الى بلدته بدون الوقوع في حرج بسبب ذلك الانفاق، و لكن يستفاد اعتباره من دليل لا حرج، لأنه لازم تطبيقه في المقام و نفى وجوبه في صورته عدم التمكّن منها بدون الوقوع فيه، و لا يقاس ذلك بوجوب الوفاء بالدين، أو بوجوب النفقه فانه وجوب آخر في مقابل وجوب الحج، فلذا تقع المزاحمه بينهما كما مر، فلا يكون التمكّن من الوفاء بالدين أو على النفقه جزء الاستطاعه التي هي شرط لوجوب الحج، بل هو شرط لوجوب آخر.

مر الاشكال في اطلاقه، بل المنع في المسأله (٣٦).

بل لا - موضوع له فيه، لأنه متمكّن من استيناف وضعه المعاشى الطبيعي بعد الرجوع من الحج و الانفاق عليه بدون الوقوع في حرج، و هذا يعنى أن الحج لا يؤثر في حاله، و لا فرق فيها بين ما قبل الاتيان به و ما بعده و ذهابه اليه و عدم ذهابه، و كذلك حال ما بعده.

[٣٠٥٦] مسأله ٥٩: لا يجوز للولد أن يأخذ من مال والده و يحج به، كما لا يجب على الوالد أن يبذل له، و كذا لا يجب على الولد بذل المال لوالده ليحج به.

و كذا لا يجوز للوالد الأخذ من مال ولده للحج، و القول بجواز ذلك أو وجوبه كما عن الشيخ ضعيف، و إن كان يدل عليه صحيح سعيد بن يسار «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يحج من مال ابنه و هو صغير؟ قال: نعم يحج منه حجه الإسلام، قال: و ينفق منه؟ قال: نعم، ثم قال: إن مال الولد لوالده، إن رجلا اختصم هو و والده إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فقضى أن المال و الولد للوالد» و ذلك لإعراض الأصحاب عنه (١) مع إمكان حمله لا للاعراض لما مر في المسأله (٥٦) من أنه لا أثر للاعراض، بل من جهة ان الروايات في المسأله متعارضه فان طائفه منها تنص على جواز تصرف الوالد في مال ولده في الحج و غيره، و طائفه أخرى منها تنص على عدم الجواز.

اما الطائفه الأولى:

فمنها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الرجل يحتاج الى مال ابنه، قال: يأكل منه ما شاء من غير سرف، و قال: في كتاب علي عليه السلام: ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً إلا باذنه، و الوالد يأخذ من ماله ابنه ما شاء، و له أن يقع على جاريه ابنه اذا لم يكن الابن وقع عليها، و ذكر أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال لرجل: أنت و مالك لأبيك» (١) فانها ناصه في جواز تصرف الوالد في مال ولده ما شاء، و مطلقه من ناحيه تصرفه فيه في الحج أو في غيره.

ص: ١٤٥

و منها: صحیحہ سعید بن یسار قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أ يحج الرجل من مال ابنه و هو صغير؟ قال: نعم، قلت: يحج حجّه الإسلام و ينفق منه؟ قال:

نعم بالمعروف، ثم قال: نعم يحج منه و ينفق منه، ان مال الولد للوالد و ليس للولد أن يأخذ من مال والده إلا باذنه» (1) فانها ناصه فى أن للوالد أن يحج من مال ولده.

و منها: صحیحہ على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام قال: «سألته عن الرجل يكون لولده الجارية أ يطأها؟ قال: إن أحب، و إن كان لولده مال و أحب أن يأخذ منه فليأخذ، و إن كانت الأم حيه فلا أحب أن تأخذ منه شيئاً إلا قرصاً» (2).

و اما الطائفه الثانيه:

فمنها: صحیحہ عبد الله بن سنان، قال: «سألته -يعنى أبا عبد الله عليه السّلام- ما ذا يحل للوالد من مال ولده؟ قال: أما إذا انفق عليه ولده بأحسن النفقه فليس له أن يأخذ من ماله شيئاً، و إن كان لوالده جاريه للولد فيها نصيب فليس له أن يطأها إلا أن يقومها قيمه تصير لولده قيمتها عليه» (3) فانها ناصه فى عدم الجواز فى فرض عدم الحاجه و انفاق الولد على الوالد بأحسن النفقه.

و منها: صحیحہ الحسين بن أبى العلاء، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: ما يحل للرجل من مال ولده؟ قال: قوته (قوت) بغير سرف اذا اضطر اليه، قال:

فقلت له: فقول رسول الله صلّى الله عليه و آله للرجل الذى أتاه فقدم أباه فقال له انت و مالك لأبيك: فقال: انما جاء بأبيه إلى النبى صلّى الله عليه و آله فقال: يا رسول الله هذا أبى و قد ظلمنى ميراثى عن أمى، فأخبره الأب انه قد انفق عليه و على نفسه، و قال: انت و مالك لأبيك، و لم يكن عند الرجل شىء، أو كان رسول الله صلّى الله عليه و آله يحبس الأب للابن؟» (4) فانها ناصه فى عدم جواز أخذ الوالد من مال ولده أكثر من مقدار قوته.

ص: ١٤٦

١- ١) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٤.

٢- ٢) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ١٠.

٣- ٣) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٣.

٤- ٤) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ما يكتسب به الحديث: ٨.

على الاقتراض (١) من ماله مع استطاعته من مال نفسه أو على ما إذا كان فقيرا و كانت نفقته على ولده و لم يكن نفقه السفر إلى الحج أزيد من نفقته في الحضر (٢) إذ الظاهر الوجوب حينئذ.

و على هذا فتقع المعارضه بين الطائفتين، و حينئذ ينظر الى امكان ترجيح احدهما على الأخرى، و بما أن الطائفة الثانيه موافقه لإطلاق الكتاب و السنه دون الأولى فتتقدم عليها.

فالنتيجه: عدم جواز تصرف الوالد في مال الولد في غير مقدار تدعو الضروره و الحاجه إلى التصرف فيه، أو في مقدار قوته.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم أن موافقه اطلاق الكتاب لا تصلح للمرجحيه، بدعوى انه ليس مدلول الكتاب و انما الحاكم به العقل، فلا تصدق على موافقته موافقه الكتاب، كما ذهب اليه السيد الاستاذ قدس سرّه، فتسقطان معا، و يرجع عندئذ إلى العام الفوقى، و هو اطلاق الكتاب و السنه، فاذن النتيجه هي نفس تلك النتيجه.

بقي هنا شىء: و هو ان المستفاد من الطائفة الثانيه أنه يحق للوالد أن يأخذ من مال ولده بمقدار نفقته و قوته، و هذا يكشف عن أن نفقه الوالد حق على الولد لا مجرد تكليف، و إلا فلا يحق له أن يأخذ من مال ولده نفقته اذا لم يعط الولد و عصى.

فيه انه لا يمكن هذا الحمل، و لا شاهد عليه في الروايات أصلا، بل الشاهد موجود على الخلاف، و هو ما في بعض تلك الروايات من أن الأم لا تأخذ من مال ولدها إلا قرضا دون الوالد، و مع هذا التفصيل كيف يمكن حمل أخذ الوالد من مال الولد على الاقتراض.

فيه أن هذا الحمل بعيد جدا و لا قرينه عليه لا من القريب و لا من البعيد.

[٣٠٥٧] مسأله ٦٠: إذا حصلت الاستطاعه لا يجب أن يحج من ماله، فلو حج في نفقه غيره لنفسه أجزاءه، وكذا لو حج متمسكاً، بل لو حج من مال الغير غصباً صح وأجزأه، نعم إذا كان ثوب إحرامه وطوافه وسعيه من المغصوب لم يصح (١)، وكذا إذا كان ثمن هديه غصباً (٢).

بل يصح في كل هذه الصور، أما في حال الاحرام فلأن ثوبه اذا كانا مغصوبين لا يضران بصحته على أن صحه الاحرام لا تكون مشروطه بلبس ثوبه، فانه صحيح وإن لم يكن لابسا لهما، لأن حقيقه الإحرام انما هي التلبيه، فاذا لبى ناويا القربه والخلوص تحقق الاحرام سواء أ كان لابسا ثوبه أم لا، فان لبسهما واجب تعبدى مستقل، فاذا كانا من المغصوب كان تاركهما واجبا مستقلا لا من واجبات الحج أو العمرة، فلا يكون تركه مؤديا الى بطلان الحج أو العمرة.

و اما الطواف، فلأن صحته وإن كانت مشروطه بالستر كالصلاه، الا انا ذكرنا في محله ان الستر بما أنه قيد للطواف فهو خارج عنه، وتقيده به داخل فيه، والتقيد بما أنه جزء معنوى تحليلى فلا واقع له في الخارج، فان ماله واقع فيه ذات المقيد والقيد، وعلى هذا فاذا كان الستر حراما لم يكن الحرام متحدا مع الواجب لفرض أنه ليس من أجزائه و واجباته، ومع عدم الاتحاد لا مانع من انطباق الواجب على الفرد المأتى به في الخارج، غايه الأمر انه ملازم لوجود الحرام فيه، فلذلك يستحق العقوبه والادانه على ايجاد الحرام فى ضمن ايجاد الواجب، ومن هنا فالأقوى صحه الطواف مع كون الساتر مغصوبا، كما كان الأمر كذلك فى الصلاه.

و أما السعى، فهو لا يكون مشروطا بالستر أصلا، ولذا يصح عريانا فضلا عن أن يكون مغصوبا. فالنتيجه: ان الحج صحيح فى كل هذه الصور.

هذا شريطه أن يكون الشراء بعين المال المغصوب خارجا، و حيثئذ

مسأله ٦١: يشترط في وجوب الحج الاستطاعه البدنيه

[٣٠٥٨] مسأله ٦١: يشترط في وجوب الحج الاستطاعه البدنيه، فلو كان مريضا لا يقدر على الركوب أو كان حرجا عليه و لو على المحمل أو الكنيسه لم يجب (١)، و كذا لو تمكن من الركوب على المحمل لكن لم يكن عنده مئونه؛ و كذا لو احتاج إلى خادم و لم يكن عنده مئونه.

مسأله ٦٢: و يشترط أيضا الاستطاعه الزمانيه

[٣٠٥٩] مسأله ٦٢: و يشترط أيضا الاستطاعه الزمانيه، فلو كان الوقت ضيقا لا- يمكنه الوصول إلى الحج أو أمكن لكن بمشقه شديده لم يجب، و حينئذ فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجب، و إلا فلا (٢).

فالباع بما أنه باطل فيظل الهدى باقيا في ملك مالكة، فيكون تاركا للهدى، و تركه اذا كان عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى كان مبطلا للحج، كما سوف نذكره في ضمن المسائل الآتية.

هذا شريطه أن يكون الشخص واثقا و مطمئنا باستمرار عذره ما دام في قيد الحياه، فانه حينئذ يجب عليه ارسال شخص ليحج نيابه عنه. نعم اذا كان عدم وجوب الحج عليه من جهه أنه لا يقدر على أجره الركوب في الطائره و إن كانت عنده أجره الركوب في السياره، إلا أنه لا يقدر على الركوب فيها، أو حرجي، أو بحاجه الى وجود خادم في سفر الحج و لكن ليس لديه الامكانيه الماليه لاستخدامه، و بدونه يقع في المشقه و الحرج، ففي أمثال هذه الحالات لا يكون مستطيعا لكي يجب عليه ارسال شخص ليحج عنه.

فيه ان الظاهر جوب الحفاظ على الاستطاعه الى العام القادم، و عدم جواز تفويتها لاستلزامه تفويت الملاك الملزم في ظرفه، و ذلك لأن المستفاد من الآيه الشريفه و الروايات الكثيره التي تنص على وجوب الحج مره بلسان: «من كان عنده ما يحج به»، و أخرى بلسان: «من كان عنده زاد و راحله»، و ثالثه بلسان:

«من كان عنده زاد و راحله و صحه البدن و تخليه السرب»، ان وجوب الحج يتحقق بتحقق الاستطاعه التي هي عباره عن الامكانيه الماليه، و الأمن في

[۳۰۶۰] مسأله ۶۳: و يشترط أيضا الاستطاعه السريه بأن لا يكون فى الطريق مانع لا يمكن معه الوصول إلى الميقات أو إلى تمام الأعمال و إلا- لم يجب، و كذا لو كان غير مأمون بأن يخاف على نفسه أو بدنه أو عرضه أو ماله و كان الطريق منحصرًا فيه أو كان جميع الطرق كذلك، و لو كان هناك طريقان أحدهما أقرب لكنه غير مأمون و جب الذهاب من الأبعد المأمون، و لو كان جميع الطرق مخوفًا إلا أنه يمكنه الوصول إلى الحج بالدوران فى البلاد مثل ما إذا كان من أهل العراق و لا يمكنه إلا أن يمشى إلى كرمان و منه الطريق، و السلامه فى البدن، و عدم الوقوع فى العسر و الحرج بعد الرجوع و الإنفاق على الحج، فإذا توفرت الاستطاعه بكل عناصرها اتصف الحج بالملاك فى مرحله المبادئ، و بالوجوب فى مرحله الاعتبار، و لكن ترتب الملاك عليه فى الخارج مشروط بشرط متأخر و هو مجيء وقته كيوم عرفه، فإنه قيد للواجب، و قد ذكرنا فى علم الأصول أن قيد الواجب إذا كان غير اختيارى فلا بد من أخذه قيدًا للوجوب أيضا إذا لا يمكن أن يكون الواجب مشروطًا بشرط غير مقدور، و الوجوب مطلقًا و فعليًا، و الآ لزم أن يكون محركا نحو الاتيان بالواجب المقيّد بقيد غير مقدور و هو تكليف بالمحال هذا، إضافة إلى أن ملاكها بما أنه لا يترتب عليه الآ بالاتيان به فى ذلك اليوم فلا معنى لأن يكون وجوبه مطلقًا، فلا محاله يكون مشروطًا به على نحو الشرط المتأخر، و لا- مانع من الالتزام به فى مرحله الاعتبار و الجعل، و على هذا الأساس يكون وجوب الحفاظ على الاستطاعه بعد حصولها و عدم جواز تفويتها على القاعده، باعتبار أن تفويتها يستلزم تفويت الملاك عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى.

فالتتيجه: ان الاستطاعه فى أى وقت تحققت و حصلت يجب الحفاظ عليها، و لا يجوز التساهل و التسامح فى التحفظ بها.

إلى خراسان و منه إلى بخارا و منه إلى الهند و منه إلى بوشهر و منه إلى جده مثلا و منه إلى المدينة و منها إلى مكة فهل يجب أو لا؟ و جهان أقواهما عدم الوجوب (١) لأنه يصدق عليه أنه لا يكون مخلى السرب (٢).

مسألة ٦٤: إذا استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له في بلده معتد به لم يجب

[٣٠٦١] مسألة ٦٤: إذا استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له في بلده معتد به لم يجب (٣)، و كذا إذا كان هناك مانع شرعى من استلزامه ترك واجب فورى سابق على حصول الاستطاعة (٤) أو لاحق مع كونه أهم من الحج بل الأقوى الوجوب، لإطلاق الأدلة، فان مقتضاه وجوب الحج على كل من كانت له الامكانيه الماليه و الأمن و السلامه فى الطريق و عدم الوقوع فى حرج بدون خصوصيه للطريق، نعم اذا كان ذهابه الى الحج بهذه الطريقه و الدوران فى البلاد حرجيا لم يجب.

فى عدم الصدق اشكال بل منع، نعم ان الذهاب الى الحج بهذا الطريق بما أنه غالبا يؤدي الى الوقوع فى المشقه و الحرج فى القرون القديمه بسبب أو آخر، فمن أجل ذلك يقال انه غير مخلى السرب، لأن الطريق الاعتيادى محفوظ بالمخاطر و غيره حرجى غالبا، و ألا فلا مانع منه، و أما فى العصر الحاضر و بالوسائل الحديثه فلا فرق.

هذا اذا أدى الى كون انفاقه على الحج حرجيا، و الأوجب، اذ مجرد كونه ضروريا أى موجبا لتلف مال له لا يمنع من الانفاق عليه اذا لم يصل الى حد الحرج، باعتبار أن الحج مبنى على الضرر المالى بدون تحديده بحد خاص إلا اذا وصل الى حد الاجحاف و الحرج.

فى كونه مانعا عن وجوب الحج اشكال بل منع، و الأظهر وقوع التراحم بينهما و الرجوع الى مرجحاته، و السبب فيه أن مانعيته عن وجوبه مبنيه على تماميه أحد أمرين:

كإنقاذ غريق أو حريق، وكذا إذا توقف على ارتكاب محرم (١) كما إذا توقف على ركوب دابه غضبيه أو المشى فى الأرض المغصوبه.

مسأله ٦٥: قد علم مما مر أنه يشترط فى وجوب الحج مضافا إلى البلوغ و العقل و الحره، الاستطاعه المالىه و البدنيه و الزمانيه و السريه

اشاره

[٣٠٦٢] مسأله ٦٥: قد علم مما مر أنه يشترط فى وجوب الحج مضافا إلى البلوغ و العقل و الحره، الاستطاعه المالىه و البدنيه و الزمانيه و السريه و عدم استلزامه الضرر أو ترك واجب أو فعل حرام (٢)، و مع فقد أحد هذه لا يجب،

فبقى الكلام فى أمرين

فبقى الكلام فى أمرين:

الأول: أن يكون المراد من الاستطاعه المعنى المساوق لعدم المانع الأعم من التكويني و التشريعى المولوى، فاذن يكون وجوب واجب آخر واردا على وجوب الحج و رافعا له بارتفاع موضوعه.

الثانى: أن يكون الأسبق زمانا أحد مرجحات باب التراحم.

و لكن كلا الأمرين غير تام.

أما الأمر الأول: فقد تقدم أن الاستطاعه بحسب المتفاهم العرفى من الآيه الشريفه و الروايات عباره عن القدره التكويني المتكونه من العناصر الثلاثه المتقدمه، فاذن لا محاله يقع التراحم بينهما و يرجع فيه الى مرجحاته.

و اما الثانى: فقد ذكرنا فى علم الأصول أن السبق الزمانى بعنوانه لا يكون من أحد مرجحات باب التراحم ما لم يرجع الى مرجح آخر، و تمام الكلام هناك.

فيه أن هذا المثال كالسابق يكون من موارد التراحم، فلا بد من لحاظ أن أيا منهما أهم من الآخر، أو محتمل الأهميه حتى يتقدم على الآخر.

هذا اذا كان الواجب او الحرام أهم من الحج، أو لا أقل من احتمال كونه أهم، فعندئذ يكون وجوب الحج مشروط بذلك لبا دون العكس، و اما اذا كان مساويا له فكل منهما مشروط بترك الاشتغال بالآخر، فالنتيجه هى التخيير بينهما، كما هو الحال فى كل مورد يكون التراحم فيه بين واجبين متساويين،

ص: ١٥٢

فقد بعضها و كان متحققا]

أحدهما: إذا اعتقد تحقق جميع هذه مع فقد بعضها واقعا أو اعتقد فقد بعضها و كان متحققا فنقول: إذا اعتقد كونه بالغاً أو حراً مع تحقق سائر الشرائط فحج ثم بان أنه كان صغيراً أو عبداً فالظاهر بل المقطوع عدم إجزائه عن حجه الإسلام (١)، وإن اعتقد كونه غير بالغ أو عبداً مع تحقق سائر الشرائط و أتى به أجزأه عن حجه الإسلام كما مر سابقاً (٢)، وإن تركه مع بقاء الشرائط إلى ذى الحجه (٣)

الآن يقال ان المراد من الاستطاعه القدره الشرعيه التي ترتفع بالاشتغال بكل واجب أو ترك كل حرام دون العكس.

و لكن قد مر أنه لا- أساس لهذا القول، و أن المراد من الاستطاعه هو القدره التكوينييه فى مقابل العجز التكويني الاضطرارى، و حينئذ فيصلح أن يزاحم اى واجب آخر، غايه الأمر إن كان أهم أو محتمل الأهميه قدم عليه، و يكون وجوبه حينئذ مشروطاً لبا بعدم الاشتغال به بمقتضى التقييد اللبى العام، و مع الاشتغال به يرتفع بارتفاع موضوعه.

الأمر كما افاده قدس سرّه على أساس ما مر من أن حجه الإسلام حجه خاصه، و لا تنطبق إلا على الحجه الأولى للمستطيع البالغ العاقل الحر، و على هذا فإذا لم يكن الشخص بالغاً أو حراً و إن كانت سائر الشروط متوفره فيه لم يكن حجه الإسلام، و لا تنطبق عليه و إن أتى به بهذا الاسم جاهلاً أو غافلاً، لأنه لا يغير الواقع، باعتبار ان نيه ما ليس بحجه الإسلام لا تجعله حجه الإسلام ما لم تتوفر شروطها.

قد مر تفصيل ذلك فى المسأله (٩) من فصل (شرائط حجه الإسلام) فلا نعيد.

فيه أنه لا وجه لهذا التحديد أصلاً، و لعله من سهو القلم، فان بقاء شروط وجوب الحج الى ذلك الحد لا أثر له للمكلف الملتفت الى وجوبه،

فالظاهر استقرار وجوب الحج عليه (١) فإن فقد بعض الشرائط بعد ذلك فضلا عما لا يكون ملتفتا إليه، لأن المستطيع الملتفت الى توفر كل شروطه فيه اذا دخل عليه شهر ذى الحجه ثم زالت عنه الاستطاعه بسبب أو آخر بدون تقصير و تفريط منه كشف عن عدمها من الأول، لا عن استقرار وجوب الحج عليه، بل لو تلف ماله فى أثناء اعمال الحج و لم يتمكن من اتمامه يكشف عن عدم استطاعته من الأول لا عن استقراره، و من هنا كان على الماتن قدس سره أن يحدّد بقاء مثل هذه الشروط الى نهايه اعمال الحج فى استقراره عليه شريطه أن يكون ذلك عن عمد و التفات لا مطلقا.

فيه اشكال بل منع، و الظاهر بل المقطوع به عدم الاستقرار فى المقام لأمرين:

أحدهما: ان بقاء الشروط عنده الى ذى الحجه مع علمه و التفاته اليها لا- يوجب استقرار الحج عليه، فضلا عن صورته اعتقاده بالخلاف.

و الآخر: أن ما يوجب استقراره انما هو ترك الحج عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى للتساهل و التسامح فيه طول فتره و قته مع تمكنه من الاتيان به فى ذلك الوقت بدون أى عائق فى البين، و اما اذا كان عن عذر فلا يوجب ذلك، و السبب فى هذا أن وجوب استقراره انما يستفاد من الروايات التى تنص على عدم جواز التسوية و الاهمال فيه، و أن من سوفّ الحج و تركه عامدا و ملتفتا، فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام و يموت اما يهوديا او نصرانيا، فانه يستفاد من هذه الروايات ان الحج يظل ثابتا فى ذمته و إن زالت استطاعته هذا اضافه الى أنه لما كان معتقدا بعدم بلوغه و حرته فهو كالعافل، و معه لا- يكون قابلا- لتوجيه التكليف اليه فى الواقع على أساس أن الغرض من جعله هو امكان داعيته للمكلف و محركيته له، و مع الغفله لا يمكن أن يكون داعيا و محركا، فاذن لا وجوب عليه فى الواقع حتى يستقر.

كما إذا تلف ماله وجب عليه الحج و لو متسكعا،و إن اعتقد كونه مستطيعا مالا و أن ما عنده يكفيه فبان الخلاف بعد الحج ففي إجزائه عن حجه الإسلام و عدمه و جهان(١)من فقد الشرط واقعا و من أن القدر المسلم من عدم أجزاء حج غير المستطيع عن حجه الإسلام غير هذه الصورة(٢)،و إن اعتقد عدم كفايه ما عنده من المال و كان في الواقع كافيا و ترك الحج فالظاهر الاستقرار عليه(٣)،و إن اعتقد عدم الضرر أو عدم الحرج فحج الظاهر عدم الاجزاء لما مر من أن حجه الإسلام عبارته عن الحجه الأولى للمستطيع و لا تنطبق على حج غيره،و لا يوجد دليل على أنه يجزى عنها.

هذا اذا كان الدليل على عدم الاجزاء دليلا ليا حتى يكون المتيقن منه غير هذه الصورة،بل الدليل عليه اطلاق الآيه الشريفه و الروايات التي تنص على وجوب الحج على المستطيع،و مقتضى اطلاقها وجوبه عليه مطلقا و ان حج قبل حصول الاستطاعه.

نعم قد مر في المسأله(٥٦)انه اذا حج عن غيره تبرعا أو إجاره لا يبعد أجزاءه عن حجه الإسلام عن نفسه أيضا نظريا،و إن كان الأحوط و الأجدر به وجوبا الاتيان بها اذا استطاع.

في الظهور اشكال بل منع،لما مر من أن استقرار وجوب الحج على المكلف مرتبط بأن يكون تركه في وقته مستندا إلى التساهل و التسامح منه عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى حتى يكون مشمو لا لنصوص التسويف و الإهمال، و من المعلوم ان تركه اذا كان من جهه اعتقاده بعدم الاستطاعه و الامكانيه الماليه له لا يكون مشمو لا لتلك النصوص،لعدم صدق التسويف و الإهمال فيه هذا اضافه الى أنه في حال الاعتقاد الجزمى بعدم الاستطاعه لا يمكن أن يكون مكلفا بالحج،لأن توجيه الخطاب به اليه في هذه الحاله لغو و جزاف،

فبان الخلاف فالظاهر كفايته (١)، وإن اعتقد المانع من العدو أو الضرر أو الحرج فترك الحج فبان الخلاف فهل يستقر عليه الحج أو لا؟ وجهان، والأقوى عدمه (٢) لأن المناط في الضرر الخوف (٣) وهو حاصل إلا إذا نعم إن ظلت استطاعته إلى ما بعد تطفئه بالحال وجب الحفاظ بها إلى العام القادم شريطه أن لا يكون واثقا بتمكّنه من الحج في المستقبل إن لم يحافظ عليها.

في الكفاية اشكال بل منع، لما مر في المسألة (٢٩) من أن التمكن مما به الكفاية بمعنى استعادته وضعه المعاشي بعد الحج، وعدم الوقوع في حرج بسببه معتبر في الاستطاعة فإنه نتيجة تطبيق القاعدة على من لم يكن لديه ما به الكفاية، وعلى أساس ذلك لا تنطبق حجة الإسلام على ما أتى به من الحج، فلذلك حكم بالفساد، ولا يكون الفساد مستندا إلى تطبيق القاعدة مباشرة، فإن مفادها النفي لا الإثبات، بل هو مستند إلى عدم انطباق الأمور به عليه وإن كان ذلك مستندا إلى تطبيقها في نهايه المطاف.

فالنتيجه: إن حجة الإسلام لا تنطبق على هذه الحجة لتكون كافيته، لأنه ليس بمستطيع في الواقع.

بل هو المتعين، لما مر من أن استقرار وجوب الحج مرتبط بالتسوية والاهمال فيه إلى أن فات بفوات وقته.

فيه اشكال بل منع، لأن العبره انما هي بوجود الضرر في الواقع لا بالخوف، فإن وجوده في النفس طريق إليه، ولا موضوعيه له حتى يكون مانعا عن وجوب الحج وإن لم يكن ضرر في الواقع، وذلك لأن المنع من العدو مره يكون من السير في الطريق، وأخرى يكون بايقاع الضرر على نفسه أو ماله أو عرضه فيه، وعلى كلا التقديرين فهو معتقد بعدم توفر الاستطاعة عنده بكل عناصرها، حيث أن منها تخليه السرب، ومنها الأمن في الطريق، والخوف في

كان اعتقاده على خلاف رويه العقلاء و بدون الفحص و التفتيش (١)، و إن اعتقد عدم مانع شرعى (٢) فحج فالظاهر الإجزاء (٣) إذا بان الخلاف، و ان كلا- الفرضين طريق، و لا موضوعيه له، و عليه فهو مستطيع فى الواقع، و لكن بما ان تركه الحج فى وقته كان مستندا الى غفلته و جهله بالحال فيكون معذورا فيه، و لا يوجب استقراره كما مر، فاذن حال هذا الفرض حال ما تقدم، فلا فرق بينهما، فالفرق مبنى على أن يكون الخوف ملحوظا على نحو الموضوعيه كما هو ظاهر المتن، و لكن الأمر ليس كذلك.

فيه ان اعتقاده بالضرر أو الحرج إن كان جزميا فهو حجه ذاتا، سواء أ كان حاصلًا من سبب بدون فحص و تأكيد، أم كان حاصلًا منه منع الفحص و التأكيد على أساس أن حجيه القطع ذاتيه، فالقاطع معذور، و إن كان قطعه حاصلًا من سبب لا يصلح لدى العقلاء أن يكون سببا له إلا- أنه غير ملتفت الى ذلك، فمن أجله يكون معذورا، و معه لا يمكن استقرار وجوب الحج عليه، لأن استقراره انما هو اذا كان تركه مستندا إلى التسوية و التأخير تسامحا و تساهلا عامدا و عالما بالحكم، و إن كان اطمئنانا فهو أيضا حجه ذاتا و إن كان منشؤه سببا غير عقلائي غير أنه لما لم يلتفت الى خصوصيته حصل له الاطمئنان بذلك، فاذا حصل له الاطمئنان بأنه حرجى من أى سبب كان فهو معذور فى تركه، و معه لا موجب لاستقراره عليه.

فالنتيجه: ان هذا الاستثناء لا يرجع الى معنى محصل.

مر أن وجوب واجب مضاد للحج لا يكون مانعا عن وجوبه، غايه الأمر يقع التزاحم بينهما و يرجع الى مرجحاته.

بل مطلقا حتى اذا علم المكلف بوجود واجب آخر مضاد للحج، فانه اذا قام بالاتيان به عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى صح، بناء على القول

اعتقد وجوده فتركه فيان الخلاف فالظاهر الاستقرار(١).

بالترتب- كما هو الصحيح- وإن كان الواجب الآخر أهم منه، واما في صورته الجهل به فلا شبهه في صحته الحج حتى على القول باستحاله الترتب، لما ذكرناه في علم الأصول من أنه لا تراحم بين الواجبين المتضادين اذا كان أحدهما مجهولا، فاذا فرضنا ان الواجب الأهم مجهول وغير واصل الى المكلف، و الواجب المهم معلوم و واصل اليه، فلا مانع من فعله وجوب الواجب المهم مطلقا حتى في صورته الاشتغال بالواجب الأهم جهلا- على أساس أنه لا مبرر للتقييد اللبي، و هو تقييد وجوبه بعدم الاشتغال بالأهم، فان المبرر لهذا التقييد هو ما اذا كان وجوب الأهم و اصلا و منجزا لكي يحرك المكلف و يبعث نحو ايجاد متعلقه و الاشتغال به، فعندئذ لا بد من تقييد وجوب المهم بعدم الاشتغال به حتى يخرج باب التراحم عن باب التعارض، و الأ وقع التعارض بين اطلاقى الخطابين، و اما اذا كان وجوب الأهم غير واصل و لا منجز فلا موجب لتقييد اطلاق وجوب المهم بعدم الاشتغال به على أساس أنه لا تنافى و لا تعارض بينهما في مرحله المبادئ، لعدم اجتماع المصلحه و المفسده في شىء واحد، و لا الحب و البغض، و لا الإراده و الكراهه، و اما التنافى بينهما في مرحله الفعلية و التحريك نحو الامتثال فهو مرتبط بفعله كلا التكليفين معا و تنجزهما كذلك، و اما اذا كان التكليف بأحدهما مجهولا- و غير منجز، و بالآخر معلوما و منجزا، فلا مانع من اطلاق التكليف المعلوم و عدم تقييده بعدم الاشتغال بالمجهول و إن كان أهم، حيث لا يلزم من ذلك التكليف بغير المقدور باعتبار أن التكليف المجهول لا يكون محركا و باعنا للمكلف نحو الاتيان بمتعلقه و امتثاله لكن يلزم التكليف بالمحال، و تمام الكلام هناك.

مر أن الاستقرار مرتبط بترك المستطيع الحج في وقته عن عمد و التفات و بدون أى مبرر، و المقام بما أنه ليس كذلك باعتبار ان تركه كان عن عذر فلا مقتضى للاستقرار.

ثانیهما: إذا ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمداً أو حج مع فقد بعضها كذلك

ثانیهما: إذا ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمداً أو حج مع فقد بعضها كذلك، أما الأول فلا إشكال في استقرار الحج عليه مع بقائها إلى ذی الحجہ (۱)، و أما الثانی فإن حج مع عدم البلوغ أو مع عدم الحریه فلا إشكال في عدم إجزائه إلا إذا بلغ أو انعتق قبل أحد الموقفين على إشكال في البلوغ قد مر (۲)، و إن حج مع عدم الاستطاعه الماليه فالظاهر مسلميه عدم الإجزاء و لا دليل عليه إلا الإجماع (۳)، و إلا فالظاهر أن حجه الإسلام في اطلاقه اشكال بل منع، فان بقاء سائر الشروط غير الاستطاعه الماليه الى ذی الحجہ لا- يكفي في استقراره، نعم اذا استمر بقاؤها فيه الى نهايه اعماله استقر عليه، و اما اذا ظلت هذه الشروط ثابتة فيه و لكن انتفت استطاعته الماليه بسرقة او تلف بسبب حادثه أرضيه أو سماويه، ففي هذه الحاله اذا كان انتفاؤها مستندا إلى امتناعه عن الحج عامداً و عالما استقر الحج عليه شريطه أنه لو حج و انفق ماله في سبيله لم يقع في ورطه التلف، و لكن بما أنه تسامح فيه و آخره عامداً و ملتفتا إلى أن وقع في ورطه التلف، فعندئذ لا يبعد استقراره عليه، و لا سيما إذا لم يكن واثقا بتمكّنه من الحج إذا آخر في السنين القادمه، و اما اذا لم يكن التلف مستندا الى تورطه فيه و تقصيره فلا موجب للاستقرار.

مرّ تفصيلا عدم الاجزاء فيه في المسأله (۷) من فصل (شرائط وجوب حجه الإسلام).

فيه مضافا إلى أنه لا- أثر للإجماع، ان الدليل على ذلك انما هو اطلاقات الأدله من الآيه الشريفه و الروايات، و مقتضى تلك الاطلاقات وجوب الحج على المستطيع و إن حج قبل الاستطاعه هذا، اضافه الى ما تقدم من أن حجه الإسلام عبارته عن الحجّه الأولى للمستطيع، فلا يكون حجه قبل الاستطاعه مصداقا لها.

هو الحج الأول و إذا أتى به كفى (١) و لو كان ندبا، كما إذا أتى الصبى صلاه الظهر مستحبا بناء على شرعيه عباداته فبلغ في أثناء الوقت فإن الأقوى عدم وجوب إعادتها (٢)، و دعوى أن المستحب لا- يجزئ عن الواجب ممنوعه بعد اتحاد ماهيه الواجب و المستحب، نعم لو ثبت تعدد ماهيه حج المتسكع و المستطيع (٣) تم ما ذكر، لا- لعدم أجزاء المستحب عن الواجب بل لتعدد ماهيه، و إن حج مع عدم أمن الطريق أو مع عدم صحه البدن مع كونه حرجا عليه أو مع ضيق الوقت كذلك فالمشهور بينهم عدم إجزائه عن الواجب (٤)،

في الكفايه اشكال بل منع، لما مر من أن حجه الإسلام لا تنطبق على الحج الندبي.

فيه ان الأمر و إن كان كذلك في باب الصلاه على أساس أن الصلاه باسمها الخاص المميز لها شرعا مستحبه للصبى، فتكون الصلاه المستحبه متحده مع الصلاه الواجبه، فلا فرق بينهما إلا في الوجوب و الاستحباب، و هذا الفرق لا يمنع من الصحه و انطباق الواجب على المستحب، إلا أن الأمر في باب الحج ليس كذلك، فان حجه الإسلام لا ينطبق على الحج الندبي، لأنها مع اسمها الخاص المميز لها شرعا مباينه له و متمثله في الحج الأول للمستطيع الواجب عليه.

هذا هو الصحيح لما مر من ان حجه الإسلام لا تنطبق على الحج الندبي المتسكع.

هذا هو الصحيح، اما مع عدم صحه البدن و سلامته أو أمن الطريق فالحكم واضح، لما تقدم من أن سلامه البدن أو أمن الطريق من أحد عناصر الاستطاعه و أركانها، و مع عدمه لا يكون الشخص مستطعا لكي يكون حجه

حجه الإسلام، وقد مر أنها متمثلة في الحج الأول للمستطيع، ولا تنطبق على غيره، واما مع توفر هذه الشروط و لكن كان الحج حرجيا بسبب أو آخر فلا- يجب تطبيقا لقاعده لا حرج، ومع عدم الوجوب لا تنطبق عليه حجه الإسلام، لما مر من اختصاصها بالحج الواجب على المستطيع في أول مره، ولا تعم الحج المستحب.

و دعوى: ان الواجب عليه هو حجه الإسلام، و لكن وجوبها قد ارتفع بالقاعده، فيبقى استحبابه، و عليه فما أتى به هو حجه الإسلام و إن ارتفع وجوبه بحديث لا حرج...

مدفوعه: أولا- بأننا لو سلمنا ذلك و قبلنا بأن المرفوع بها انما هو وجوبه دون استحبابه فانه يظل ثابتا، و لكن قد تقدم أن حجه الإسلام بما أنها متمثلة في الحج الأول للمستطيع فلا تنطبق عليه اذا كان وجوبه مرفوعا فعلا بالقاعده، و يظل استحبابه ثابتا باعتبار انه غير مستطيع.

و ثانيا: ان الوجوب أمر بسيط، فاذا كان مرفوعا بها كان استحبابه بحاجة الى دليل آخر، لأن الدليل الدال على الوجوب قد سقط بالقاعده، نعم بما أنه قد ثبت استحباب الحج استحبابا عاما حتى لمن يكون الحج حرجيا عليه فلا تنطبق حجه الإسلام عليه.

و ان شئت قلت: ان الحرج في باب الحج لا يخلو إما أن يكون من ناحيه المال، أو البدن، أو الطريق، أو العمل، فان كان الأول، كما اذا لم يكن عنده ما به الكفايه لدى الرجوع، أو كان و لكن الامكانيه الماليه عنده لا تكفى لنفقات سفر الحج و متطلباته اللائقه بمكائته، و الاكتفاء بما دونها حرجى عليه، فان كان كذلك فهو غير مستطيع مالا، و حينئذ فان حج متسكعا، و لا تنطبق عليه حجه الإسلام، و إن كان الثانى، فانه اما من جهه اصابته بشيخوخه أو مرض فهو غير مستطيع بدنا، و يكون حجه حينئذ حج المتسكع، و إن كان الثالث، فان كانت حرجيته من ناحيه عدم الأمن في الطريق على نفسه و عند اعمال الحج، فهو غير

و عن الدروس الأجزاء إلا إذا كان إلى حد الإضرار بالنفس (١) مستطيع، و لا يكون حجه حجه الإسلام، لأنه غير مخلى السرب، و إن كانت من جهه أخرى ككون الطريق طويلاً، أو عدم توفر الوسائل الأولى للحياه فيه، أو نحو ذلك، فهو مستطيع بكل عناصر الاستطاعه، و لكن بما أن طي المسافه يكون حرجاً عليه فلا يجب باعتبار أن منشأه لما كان وجوب الحج في نهايه الشوط فهو مرفوع تطبيقاً للقاعده، و نتيجة ذلك أن وجوب الحج على المستطيع مشروط بعدم كونه حرجياً، نعم حيث ان الحرج في المقام لما كان في المقدمه فحسب، و هي قطع المسافه بسبب آخر لا بسبب عدم الأمن، فإذا أقدم المكلف على قطعها متحملاً الحرج و وصل الى الميقات و أحرم منها و يواصل اعمال الحج صح، و يكون حجه حجه الإسلام باعتبار أن الحج لا يكون حرجياً، و الحرج انما هو في مقدمته، و هي قطع المسافه، فإذا قطعها رغم كونه حرجياً و وصل الى الميقات وجب البدء بالحج لاستطاعته و إن لم يكن واجباً قبل القطع. و إن كان الرابع، و هو ان يكون الحج باعماله حرجياً، فان بالاثبات به متحملاً حرجه لم يجزئ عن حجه الإسلام، لعدم انطباقها عليه.

فالتتيجه: ان الحرج إن كان ناتجاً من قله امكانيته مالا، أو تدهور صحته بدناً، أو عدم وجود طريق آمن، فمعناه انه غير مستطيع، و حينئذ فان حج كان متسكعاً، و لا- يجزى عن حجه الإسلام، و إن كان ناتجاً من سبب آخر مع توفر الاستطاعه فيه بكل أركانها، كما اذا كان ركوب السياره أو الطائر حرجياً عليه اذا كان الطريق بعيداً، فحينئذ و إن كان الحج غير واجب عليه، إلا أنه اذا ركب و تحمل هذا الحرج و وصل الى الميقات وجب باعتبار أنه استطاع عليه بدون الوقوع في حرج، فإذا حج عندئذ كان حجه حجه الإسلام.

فيه أنه مبني على أن مطلق الإضرار بالنفس حرام، و لكن لا دليل عليه

وقارن بعض المناسك فيحتمل عدم الإجزاء، ففرق بين حج المتسكع و حج هؤلاء (١)، و علل الإجزاء بأن ذلك من باب تحصيل الشرط فإنه لا يجب لكن إذا حصله وجب، وفيه أن مجرد البناء على ذلك لا يكفي في حصول الشرط مع أن غايه الأمر حصول المقدمه التي هو المشى إلى مكه و منى و عرفات و من المعلوم أن مجرد هذا لا يوجب حصول الشرط الذى هو عدم الضرر أو عدم الحرج (٢)، نعم لو كان الحرج أو الضرر فى المشى إلى الميقات فقط و لم يكونا حين الشروع فى الأعمال تم ما ذكر و لا قائل بعدم الإجزاء فى هذه الصوره، هذا و مع ذلك فالأقوى ما ذكره فى الدروس، لا لما ذكره بل لأن الضرر و الحرج إذا لم يصلا إلى حد الحرمة إنما يرفعان الوجوب و الإلزام لا أصل للطلب (٣) فإذا تحملهما و أتى بالمأمور به كفى.

كذلك، فان ما هو ثابت هو حرمة حصه خاصه منه، و هى القاء النفس فى التهلكه أو مما يتلو تلوها.

ظهر مما مر أنه لا فرق بينهما فى أكثر الصور و الفروض.

هذا اذا كان الضرر أو الحرج فى نفس عمليه الحج و مناسكه، و أما إذا كان فى مقدمتها كقطع المسافه شريطه أن لا يكون من جهه عدم الأمن و السلامه فى الطريق، بل من جهه أخرى لا ترتبط بعناصر الاستطاعه كما هو المفروض، فحينئذ اذا قطعها متحملا الضرر أو الحرج، ثم بدأ بأعمال الحج صح، و يكون حجه حجه الإسلام، باعتبار أنه لا حرج فى عمليه الحج، و يصدق عليه أنه الحجه الأولى للمستطيع.

فيه ان الوجوب بما أنه أمر اعتبارى بسيط محض، و لا يكون مركبا من طلب الفعل مع المنع من الترك، لأن المنع من الترك لازم للوجوب و عباره

مسأله ٦٦: إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم لم يجزئه عن حجه الإسلام

[٣٠٦٣] مسأله ٦٦: إذا حج مع استلزامه لترك واجب أو ارتكاب محرم لم يجزئه عن حجه الإسلام (١) و إن اجتمع سائر الشرائط، لا لأن الأمر بالشىء نهى عن ضده لمنعه أولاً- و منع بطلان العمل بهذا النهى ثانياً لأن النهى متعلق بأمر خارج (٢)، بل لأن الأمر مشروط بعدم المانع و وجوب ذلك الواجب مانع (٣) و كذلك النهى المتعلق بذلك المحرم مانع و معه لا أمر بالحج، أخرى عن النهى عن ضده العام، فإذا كان مرفوعاً فلا دليل على بقاء أصل الطلب.

فيه اشكال بل منع، و الأظهر الاجزاء مطلقاً حتى إذا كان ذلك الواجب أو الحرام أهم من الحج، بناء على ما هو الصحيح من القول بالترتب شريطه توفر سائر شروطه.

فيه أنه متعلق بنفس الضد العبادى و هو الحج على تقدير ثبوته لا بأمر خارج عنه، و لكن مع ذلك لا يقتضى الفساد، لما ذكرناه فى علم الأصول من أن صحه الضد الواجب تتوقف على ثبوت أحد أمرين:

الأول: إمكان القول بالترتب.

الثانى: احراز الملاك فيه.

اما الأول: فقد ذكرنا هناك أن هذا القول هو الصحيح، و يحكم على ضوئه بصحته و إن كان الواجب الآخر أهم منه، و لا فرق فيه بين القول باقتضاء الأمر بشىء النهى عن ضده، و القول بعدم الاقتضاء.

و اما الثانى: فلا- طريق لنا الى احراز الملاك فيه بدون فرق بين القولين فى المسأله، فاذن تصحيح الضد العبادى المهم مرتبط بالقول بإمكان الترتب فحسب، و الآفهو محكوم بالفساد، بلا فرق بين القول بكونه متعلقاً للنهى الغيرى أو لا.

مر أن وجوبه لا يصلح أن يكون مانعاً عن وجوب الحج، لأنه

نعم لو كان الحج مستقرا عليه و توقف الإتيان به على ترك واجب أو فعل حرام دخل فى تلك المسأله و أمكن أن يقال بالاجزاء (١)، لما ذكر من منع اقتضاء الأمر بشىء للنهى عن ضده و منع كون النهى المتعلق بأمر خارج (٢) موجبا للبطلان.

مشروط بالاستطاعه التى هى عباره عن القدره التكوينيّه المتمثله فى الأمور التاليه: الامكانيه الماليه، و الأمن و السلامه فى الطريق و حين ممارسه الأعمال، و التمكن من اعاده وضعه المعاشى بعد الرجوع بدون الوقوع فى حرج- كما تقدم- و ليس معنى الاستطاعه عدم المانع أعم من التكويني و التشريعى، و على هذا فيقع التزاحم بينهما، فان كان وجوب الحج أهم منه أو محتمل الأهميه قدم عليه، و إن كان غيره أهم منه جزما أو احتمالا فالأمر بالعكس، و إن كان متساويين فالتخير، و به يظهر حال ما بعده.

فالنتيجه: ان الحج صحيح، فانه ان كان أهم فالأمر به فعلى مطلقا، و إن كان غيره أهم فالأمر به فعلى على القول بالترتب، فما فى المتن من أنه لا أمر به مبنى على القول باستحاله الترتب.

بل الاجزاء هو المتعين، لا لما ذكره الماتن قدس سره، بل لما مر من صحه القول بالترتب، و قد عرفت أنه لا أثر للنهى الغيرى، لأنه على تقدير ثبوته لا يقتضى الفساد و إن تعلق بنفس العباده، فان الصحه تدور مدار امكان القول بالترتب، أو احراز اشتمالها على الملاك فى تلك الحاله، كما أن الفساد يدور مدار عدم امكان هذا القول من ناحيه، و عدم امكان احراز الملاك فيها من ناحيه أخرى، سواء فيه القول بثبوت النهى الغيرى أم بعدم ثبوته، و من هنا يظهر أنه لا فرق فى ذلك بين أن يكون الحج مستقرا أو لا.

مر أن النهى فى المقام على تقدير ثبوته تعلق بنفس الضد الخاص و هو الحج فى المثال لا بأمر خارج.

مسألة ٦٧: إذا كان في الطريق عدو لا يندفع إلا بالمال فهل يجب بذله و يجب الحج أو لا؟

[٣٠٦٤] مسألة ٦٧: إذا كان في الطريق عدو لا يندفع إلا بالمال فهل يجب بذله و يجب الحج أو لا؟ أقوال ثالثها الفرق بين المضر بحاله و عدمه (١) فيجب في الثاني دون الأول.

مسألة ٦٨: لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع ظن الغلبه عليه و السلامه

[٣٠٦٥] مسألة ٦٨: لو توقف الحج على قتال العدو لم يجب حتى مع ظن الغلبه عليه و السلامه، و قد يقال بالوجوب في هذه الصوره (٢).

مسألة ٦٩: لو انحصر الطريق في البحر و جب ركوبه إلا مع خوف الغرق أو المرض خوفا عقلايا

[٣٠٦٦] مسألة ٦٩: لو انحصر الطريق في البحر و جب ركوبه إلا- مع خوف الغرق أو المرض خوفا عقلايا (٣) تقدم في المسألة (٧) أن المعيار في عدم وجوب الحج انما هو بلزوم الحرج، فان بذل المال و الانفاق عليه اذا بلغ من الكثره حدا يكون حرجيا عليه لم يجب تطبيقا للقاعده، و الأوجب و إن كان الانفاق كثيرا، و لا مجال للتمسك بقاعده لا ضرر في المقام، باعتبار أن عمليه الحج بطبعها عمليه ضرريه، فلا- تكون مشموله لها، و بما أنها مرتبطه بالاستطاعه و الامكانيه الماليه بدون التحديد بحد خاص و معين فهي واجبه عليه ما دامت عنده الامكانيه الماليه و لم يبلغ حد الحرج، فاذا اتفق ارتفاع الاسعار و الأجور صدفه بسبب أو آخر مع أنه واثق و متأكد بأنه موقت، أو كان في الطريق من لا- يندفع الا- بالمال، فانه ما دامت لديه الامكانيه الماليه لنفقات الحج و إن كانت باسعار عاليه، أو لرفع المانع عن الطريق و جب ما لم يصل الى حد الحرج.

القول بالوجوب ضعيف جدا، فان المعترف في وجوب الحج هو الأيمن و السلامه على نفسه أو ماله أو عرضه في الطريق و عند ممارسه اعماله، و من المعلوم أنه لا يحصل ذلك الا أن يكون الانسان على يقين من دفع العدو، أو على ثقه و اطمئنان بذلك.

فيه انه لا وجه للتقييد بذلك، فان الضابط العام فيه أن يكون تحمله حرجيا، سواء أ كان عقلايا أم لا، فاذا خاف الغرق من الركوب او المرض و كان

أو استلزامه الإخلال بصلاته(١) أو إيجابه لأكل النجس أو شربه(٢)، و لو حج مع هذا صح حجه لأن ذلك في المقدمه و هي المشى إلى الميقات كما إذا ركب دابه غضبيه إلى الميقات.

مسأله ٧٠: إذا استقر عليه الحج و كان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجه وجب عليه أدائها

[٣٠٦٧]مسأله ٧٠: إذا استقر عليه الحج و كان عليه خمس أو زكاه أو غيرهما من الحقوق الواجه وجب عليه أدائها و لا يجوز له المشى إلى الحج قبلها، و لو تركها عصى و اما حجه فصحيح إذا كانت الحقوق في ذمته لا في عين ماله، و كذا إذا كانت في عين ماله و لكن كان ما يصرفه في مؤنته من المال الذى لا يكون فيه خمس أو زكاه أو غيرهما، أو كان مما تعلق به تحمله حرجيا لم يجب و إن كان الخوف غير عقلائي، فان المعيار في عدم وجوب الركوب للسفر الى الحج انما هو بكونه حرجيا عليه و إن كان مصدر الخوف منه غير عقلائي، كما انه لو كان عقلائيا و لكن لا يوجب خوفه بدرجه يكون حرجيا عليه وجب.

فيه ان الاخلال بواجبات الصلاه غير الركنيه كالصلاه في ثوب أو بدن متنجس، أو بدون طمأنينه و استقرار، أو جلوسا أو نحو ذلك لا يمنع من وجوب الحج، فاذا علم أنه اذا ركب السفينه للذهاب إلى الحج اضطر الى أن يصلى كذلك، فانه لا يمنع من الركوب فيها و الذهاب إلى الحج لمكان أهميته.

فيه ان اضطراره الى أكل النجس أو شربه لا يمنع من وجوب الحج لوضوح أن وجوبه أهم من حرمة، فلا تصلح أن تزاحمه.

فالتتيجه: انه لا شبهه في وجوب الحج في هذه الموارد، و ان الاخلال بواجبات الصلاه دون أصلها، أو الاضرار الى أكل النجس أو شربه لا يمنع من وجوبه، و على تقدير المنع اذا فعل صح حجه، لأن حرمة المقدمه لا تمنع عن صحته.

الحقوق و لكن كان ثوب إحرامه و طوافه و سعيه (١) و ثمن هديه من المال الذى ليس فيه حق (٢)، بل و كذا إذا كانا مما تعلق به الحق من الخمس و الزكاه إلا- أنه بقى عنده مقدار ما فيه منهما بناء على ما هو الأقوى من كونها فى العين على نحو الكلى فى المعين لا على وجه الإشاعه (٣).

مسألة ٧١: يجب على المستطيع الحج مباشرة، فلا يكفيه حج غيره عنه تبرعا أو بالإجاره

[٣٠٦٨] مسألة ٧١: يجب على المستطيع الحج مباشرة، فلا يكفيه حج غيره عنه تبرعا أو بالإجاره إذا كان متمكنا من المباشره بنفسه.

مسألة ٧٢: إذا استقر الحج عليه و لم يتمكن من المباشره لمرض لم يرج زواله

إشاره

[٣٠٦٩] مسألة ٧٢: إذا استقر الحج عليه و لم يتمكن من المباشره لمرض لم يرج زواله (٤) أو حصر كذلك أو هرم بحيث لا يقدر أو كان حرجا عليه تقدم فى المسأله (٦٠) أن غصبيه ثوبى الإ-حرام و الستر فى الطواف و السعى لا- تمنع عن صحه هذه الواجبات، أما فى الأول، فلأن صحه الإ-حرام لا- تكون مشروطه بلبس ثوبيه، بل هو واجب مستقل فى حال الإ-حرام، و اما فى الثانى، فلأن صحه الطواف و إن كانت مشروطه بوجود الساتر، إلا أن غصبيته لا تمنع عن صحته على الأظهر- كما مر- أما فى الثالث فلأن صحته غير مشروطه بالستر، بل يصح عريانا.

مر فى المسأله (٦٠) أنه اذا اشترى الهدى بعين الثمن المغصوب خارجا بطل الهدى و الآ فلا.

مر فى مسأله الخمس انه بتمام اصنافه متعلق بالعين على نحو الاشاعه لا- على نحو الكلى فى المعين، و اما الزكاه فهى مختلفه باختلاف اصنافها، اما زكاه الغلات الأربع فهى متعلقه بالعين على نحو الاشاعه فيها، لا على نحو الكلى فى المعين. و اما زكاه الغنم فهى متعلقه بالعين على نحو الكلى فى المعين لا- على نحو الاشاعه، و اما زكاه الإبل و البقر فهى متعلقه بالعين على نحو الشركه فى المالىه بكيفيه خاصه على تفصيل تقدم فى مبحث الزكاه.

فيه ان هذا القيد و إن لم يرد فى لسان شىء من روايات الباب، إلا انه

مستفاد من تلك الروايات بمناسبه الحكم و الموضوع، و نذكر عمدتها فيما يلي:

١- صحیحہ عبد اللہ بن سنان عن أبی عبد اللہ علیہ السّلام قال: «ان أمير المؤمنین صلوات اللّٰه علیہ أمر شیخا کبیرا لم یحج قط و لم یطق الحج لکبره أن یجهّز رجلا یحج عنه» (١) و لكن موردها الشیخ الکبیر دون المریض، و تنص علی أن وجوب الاستنابه علیہ مرتبط بأن لا یطیق الحج لإصابته بمرض الشیخوخه و الکبر، و مثلها صحیحہ معاویه بن عمار عن أبی عبد اللّٰه علیہ السّلام قال: «ان علیا رأى شیخا لم یحج قط و لم یطق الحج من کبره، فأمره أن یجهّز رجلا فیحج عنه» (٢).

٢- صحیحہ الحلبي عن أبی عبد اللّٰه علیہ السّلام فی حدیث قال: «و إن كان موسرا و حال بینه و بین الحج مرض أو حصر أو أمر یعذرہ اللّٰه فیہ، فان علیہ أن یحج عنه من ماله ضروره لا مال له» (٣) و موردها مطلق العائق كالمرض أو نحوه، و تدل علی أن من كان موسرا و لדיہ الامکانیہ المالیہ لنفقات سفر الحج اذا منعه عن القيام به مباشره مرض أو حصر أو أمر یعذرہ اللّٰه تعالی فیہ فعلیہ أن یجهز ضروره لا مال له لیحج عنه بدون تقييد ذلك بالیأس عن زوال العذر و انقطاع أمله فی التمكن من القيام المباشر به طول فتره عمره.

٣- صحیحہ محمد بن مسلم عن أبی جعفر علیہ السّلام قال: «كان علی علیہ السّلام یقول: لو أن رجلا أراد الحج فعرض له مرض أو خالطه سقم فلم یستطع الخروج فلیجهّز رجلا من ماله، ثم لیبعثه مکانه» (٤) فانها تنص علی أن المانع عن القيام بالحج مباشره انما هو عروض المرض علیہ بدون تقييد ذلك بصوره الیأس عن زواله و عدم رجاء برئه و استعادہ صحته فی النهایه، هذه هی عمدہ روايات الباب، نعم هنا روايات أخرى و لكنها غیر تامه من ناحیه السند.

ثم ان مقتضى الروایتین الأولیین وجوب الاستنابه علی الشیخ الکبیر الذی لا یطیق الحج مباشره و لا یقدر علیہ لإصابته بالشیخوخه المأیوس من زوالها و استعادہ قوته مره أخرى، فلو كنا نحن و هاتین الروایتین فلا بد من الاقتصار علی موردهما، و عدم التعدی الی اعذار أخرى كالمرض أو نحوه،

ص: ١٦٩

- ١- ١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحدیث: ٦.
- ٢- ٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحدیث: ١.
- ٣- ٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحدیث: ٢.
- ٤- ٤) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحدیث: ٥.

حتى فيما اذا كان مأبوسا من زوالها و واثقا و متأكدا باستمرارها طول فتره عمره، و ذلك لأن الحكم فى موردھما حيث يكون على خلاف القاعده فلا يمكن التعدى منه الى سائر الموارد بدون قرينه.

و أما مقتضى الروایتين الأخيرتين فهو تعميم الحكم لكل ذى عذر سواء أ كان مرضا أو حصرا أو أمرا آخر يعذره اللّٰه تعالى فيه، فان المعيار انما هو بعدم استطاعته للحج بدون خصوصيه لسبب أو آخر، فان قوله عليه السّلام فى الروايه الأولى:

«أو أمر يعذره اللّٰه فيه» و قوله عليه السّلام فى الروايه الثانيه «فلم يستطع الخروج» يدلان على هذا التعميم.

ص: ١٧٠

إيضاحا و تطبيقا لموارد الروايات نستعرض فيما يلي تسع حالات:

الحاله الأولى:

ان مشروعيه النياه و وجوبها على الشيخ الكبير مرتبط بأن لا يطبق ممارسه أعمال الحج مباشره و إن كان ذلك من جهه الحرج عليه، و اما وجوبها على من لديه الامكانيه الماليه لنفقات سفر الحج و لكن لا يطبق ممارسه اعماله مباشره بسبب مرض أو حصر أو غير ذلك، فهل هو مرتبط ببقاء العذر الى النهايه و انقطاع أمله من التمكن من القيام المباشر بها؟ أو لا، فيه و جهان: قد يقال بالثاني، بدعوى أنه مقتضى اطلاق الروايتين الأخيرتين. و لكن الصحيح هو الأول. فلنا دعويان: الأولى: بطلان الوجه الثاني. الثانيه: صحه الوجه الأول.

اما الدعوى الأولى؛ فيرد عليها:

أولا: انه على تقدير اطلاقهما، فلا يمكن الأخذ به، اذ لازم ذلك وجوب الاستتابة على المعذور و إن علم بزوال عذره و استعادته قوته في السنه القادمه، و هذا مقطوع البطلان، لوضوح ان الأمر لو كان كذلك لشاع بين الأصحاب و وصل إلينا يدا بيد، و طبقه بعد طبقه من زمن الأئمه عليهم السلام و ذلك لأمرين:

أحدهما: كثره الابتلاء بالمسأله في هذا الفرض.

و الآخر: اهتمام الناس بالحج من أى واجب آخر، مع أن الشائع بين الاصحاب عكس ذلك.

و ثانيا: انه لا اطلاق لهما، و السبب فيه ان وجوبه عليه بالاستتابة بما أنه بدل اضطرارى لوجوبه عليه بالأصله، فالمتفاهم العرفى من دليله المتمثل فى الروايتين المذكورتين بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو وجوبها عند تعذر المبدل، و حيث انه واجب فى طول فتره العمر مره واحده فالمعيار انما هو بتعذره فى طول تلك الفتره تماما، و اما اذا تعذر بين فتره و أخرى فلا يكون متعذرا، لفرض انه متمكن منه، و معه لا ينتقل الأمر الى بدله.

و ثالثاً: ان مقتضى اطلاقهما عكس هذه الدعوى، لأن قوله عليه السّلام في صحيحه الحلبي: «حال بينه و بين الحج مرض أو حصر أو أمر يعذره الله فيه» (١) مطلق و غير مقيد بفتره خاصه كالسنه الأولى من استطاعته مثلاً، و كذلك قوله عليه السّلام في صحيحه محمد بن مسلم: «فلم يستطع الخروج» (٢) فإنه مطلق و غير مقيد بزمن خاص، فاذن مقتضى اطلاق صحيحه الحلبي انه حال بينه و بين الحج في طول فتره عمره، اذ لو حال بينهما في فتره دون أخرى لم يصدق انه حال بينهما الآ- في تلك الفتره خاصه لا مطلقاً، فان الحج واجب على الإنسان المستطيع في طول زمن مده عمره مره واحده، و على هذا فمقتضى اطلاق قوله عليه السّلام في صحيحه الحلبي: «حال بينه و بين الحج مرض... الخ» انه حال بينهما في تمام هذه المده، و الآ لم تصدق الحيلوله اذا كان متمكناً منه في فتره من تلك المده، و كذلك الحال في قوله عليه السّلام في صحيحه محمد بن مسلم: «فلم يستطع الخروج» فإنه اذا استطاع الخروج الى الحج في طول تلك المده لم يصدق انه غير مستطيع، فان المعيار في وجوب الحج عليه مباشره انما هو باستطاعته و تمكنه منه في فتره من فترات طول عمره، لا في تمام فتراته، و من هنا اذا تمكن المكلف من الصلاه- مثلاً- في فتره من فترات وقتها كفى في وجوبها عليه، لصدق انه متمكن من الاتيان بها في وقتها.

و مع الاغماض عن ذلك و تسليم انه لا اطلاق لهما، الآ أنه لا شبهه في أنه لا اطلاق لهما أيضاً في جواز الاستنابه مطلقاً، بل تصبح الروايتان حينئذ مجملتين، فالقدر المتيقن منهما عدم جواز الاستنابه الآ- في فرض اليأس و انقطاع الأمل في التمكن من القيام المباشر بالحج، و من هنا يظهر حال الدعوى الثانيه، و انه لا مناص من الالتزام بها.

و إن شئت قلت: ان قوله عليه السّلام: «حال بينه و بين الحج مرض...» (٣) مطلق و غير مقيد بفتره خاصه كالسنه الأولى من الاستطاعه- مثلاً- و الفرض ان الحج واجب عليه طول عمره مره واحده لا في كل سنه، لأن الواجب في كل سنه انما

ص: ١٧٢

-
- ١- (١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.
 - ٢- (٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٥.
 - ٣- (٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

هو فوريته على المشهور، لا- أصل الحج، و المفروض ان المرض قد حال بينه و بين أصل وجوب الحج لا فوريته، و على هذا فالمراد من حيلولة المرض أو نحوه حيلولته عن ممارسه أعمال الحج مباشره فى تمام عمره، و الأ فلا يكون حائلا بينه و بين أصل الحج.

فالتتيجه: ان الانسان اذا كانت عنده الامكانيه الماليه لنفقات سفر الحج و لم يتح له أن يحج مباشره لمرض أو اى عائق آخر، أو اتيح له ذلك و لكنه تساهل فى التأخير سنه بعد أخرى الى أن ضعف عن الحج و عجز عنه لسبب من الأسباب و انقطع أمله فى التمكن من القيام المباشر به، فعليه أن يستتيب شخصا يحج عنه.

الحاله الثانيه:

اذا عرض على الموسر فى السنه الأولى من استطاعته مرض أو عائق آخر يمنعه عن القيام بالحج مباشره، فان كان على يقين من بقاء هذا العذر و استمراره الى تمام فترات عمره، و يجب عليه أن يرسل شخصا يحج عنه فى نفس تلك السنه، شريطه أن لا يكون واثقا و مطمئنا بعدم الفوت اذا آخر، و الا فلا يبعد جواز التأخير، على أساس ما ذكرناه من انه اذا استطاع و تمكن من الحج بنفسه و مباشره و جب عليه أن يحج فورا اذا لم يكن مطمئنا بعدم الفوت اذا آخر.

فالتتيجه: ان وجوب الفور فى كلا الموردين مبنى على ما مر من عدم الوثوق و الاطمئنان بعدم الفوت.

الحاله الثالثه:

ان الانسان المستطيع ماليا اذا لم تتح الفرصه له أن يحج بنفسه لمرض أو اى عذر آخر، و انقطع أمله جزما فى التمكن من القيام به مباشره، فعليه أن يجهز رجلا ليحج عنه، و كذلك الحال اذا كان واثقا و متأكدا باستمرار عذره و بقائه و عدم اتاحه الفرصه له للقيام بالحج بنفسه، بل الأمر كذلك اذا كان هذا مقتضى الاستصحاب. و اما اذا فرض انه استعاد قوته و نشاطه الصحى البدنى، فإن كان قبل قيام النائب بالحج فلا شبهه فى وجوبه عليه بنفسه، لكشف ذلك عن بطلان الاستتابه، و إن كان بعد قيام النائب به فهل يجب عليه كذلك، أو لا؟ الظاهر الوجوب، لما مر من ان المستفاد من الروايات ان موضوع

وجوب الاستنباه العذر المستمر فيه الى آخر عمره، واما اذا انكشف الخلاف و عدم استمراره فيه كشف ذلك عن عدم تحقق موضوع وجوب الاستنباه، و معه تكون النيباه باطله، فمن أجل ذلك يجب عليه بعد ان استعاد قوته و نشاطه الصحى أن يحج بنفسه، و حينئذ فلا- وجه للقول بإجزاء حج النائب عنه، و عدم وجوبه عليه، فانه مبنى على أن يكون اليأس و انقطاع الأمل نهائيا تمام الموضوع لوجوب الاستنباه، و لكن قد مر أنه غير مأخوذ فى لسان شىء من الروايات، و على تقدير أخذه فيه فالظاهر منه عرفا أنه مأخوذ على نحو الطريقيه دون الموضوعيه.

الحاله الرابعه:

هل يعتبر أن يكون النائب ضروره؟

المعروف و المشهور عدم اعتباره، بدعوى ان الروايات مطلقه، و مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين كون النائب ضروره أو لا.

و اما صحيحه الحلبي التى تدل على كون النائب ضروره، فلا- بد من حملها على الاستحباب، على أساس أن المشهور بين الأصحاب عدم اعتبار استنباه الضروره.

فيه: ان الصحيحه على تقدير ظهورها فى ذلك فرغ اليد عنه بحاجه الى قرينه، و لا قرينه عليه لا فى الداخل و لا من الخارج، و اما إعراض المشهور عن ظهورها و حملها على خلاف الظاهر، فلا يصلح ان يكون قرينه، فانه لو قلنا بأن اعراضهم عن روايه معتبره يوجب سقوطها عن الاعتبار، و لكن اعراضهم عن دلالتها لا يوجب سقوطها عن الحجيه، و مع هذا، فالصحيح ما ذهب اليه المشهور من عدم اعتبار الضروره فى النائب. و الوجه فيه: انه لا ظهور للصحيحه فى اعتبارها.

بيان ذلك: ان الوصف تاره يذكر مع موصوفه، فيقال- مثلا-: اكرم الرجل العالم. و أخرى يذكر مستقلا فيقال: اكرم العالم، اما على الأول فقد ذكرنا فى علم الأصول أنه لا بأس بدلاله الوصف على المفهوم فى الجملة، و هذا لا بملاك قاعده احترازيه القيد، فان هذه القاعده تقتضى ان الحكم الثابت فى القضية انما هو ثابت لحصه خاصه من الموضوع لا للطبيعى الجامع، و من المعلوم أن انتفائه

بانتفاء الحصة انما هو من باب انتفاء شخص الحكم بانتفاء موضوعه، وهذا ليس من المفهوم فى شىء، لأنه عبارته عن انتفاء طبيعى الحكم، بل بملاك أنه لو كان يجب اكرام الرجل العالم و الرجل الجاهل معا و إن كان ذلك بفردين من الوجوب، و بجعلين مستقلين لكان تقييد الرجل بالعالم لغوا و بلا فائده، فاذن بطبيعته الحال يدل انتفاؤه على انتفاء طبيعى الحكم فى الجملة، يعنى عن بعض حالات أخرى للموضوع، و تمام الكلام هناك.

و أما على الثانى: فبما أن الوصف تمام الموضوع للحكم المجعول فى القضية- كاللقب- فهو لا يدل الآعلى انتفاء شخص الحكم بانتفائه من باب انتفاء الحكم بانتفاء موضوعه. ضروره أن حديث اللغويه لا يأتى حينئذ، لأن ذكر الوصف لا يكون لغوا على أى حال ما دام الموصوف غير مذكور فى الكلام.

و ما نحن فيه من هذا القبيل، فان الوصف فى الصحيحه قد جعل موضوعا للحكم مستقلا، و هو (الصروره) بدون أن يذكر موصوفه فيها، باعتبار أنها جاءت بهذا النص «يحتج عنه من ماله ضروره لا مال له» (1) لا رجلا ضروره، و على هذا فالحكم المجعول فى الصحيحه مرتبط بشخص الوصف المذكور فيها من باب ارتباط الحكم بموضوعه، و من المعلوم ان انتفائه لا يدل الآعلى انتفاء شخص هذا الحكم المجعول فيها من دون الدلاله على انتفاء الطبيعى، و لا يكون ذكره لغوا اذا فرض ثبوت فرد آخر من الحكم المماثل له للموضوع فى حاله أخرى عند انتفائه فى هذه الحاله.

و بكلمه ثانيه: اذا قيل: اكرم الفقيه- مثلا- فانه يدل على أن الفقيه بعنوانه موضوع لوجوب الأكرام المجعول فى هذه القضية التى سيقى لإبرازه، و ينتفى بانتفائه قهرا، و لا يدل على نفى وجوب الإكرام عن طبيعى العالم الجامع بينه و بين غيره، لأن ملاك هذه الدلاله غير متوفر فى الوصف غير المعتمد على موصوفه فى القضية، على أساس ان ملاكها انه لو كان ثابتا للطبيعى الجامع دون حصه خاصه منه لكان ذكره لغوا، و من المعلوم أن هذا الملاك غير متوفر فيه،

ص: ١٧٥

باعتبار أنه يدل على أن شخص هذا الحكم ثابت لشخص هذا الوصف بلحاظ أنه بحده الفردي موضوع له، و بانتفائه ينتفى نفس هذا الحكم، و لا- يدل على انتفاء فرد آخر من الحكم عن حصه أخرى، و لا عن الطبيعي الجامع، نعم إن هذا الملاك إنما يكون متوفرا في الوصف الذي يذكر مع موصوفه، كما اذا قيل (اكرم العالم الفقيه) فانه يدل على أن الحكم المجعول في القضية غير ثابت لطبيعي العالم الجامع، و الآ- لكان تقييده به لغوا، كما أنه يدل على نفي فرد آخر من الحكم المماثل للفرد المجعول في القضية بجعل آخر في حال انتفاء الوصف في الجملة، و الآ لكان التقييد به بدون فائده.

فالتنتيجه: ان الوصف اذا كان يذكر مع موصوفه كالمثال المتقدم يدل على نفي ثبوته عن بعض حالات انتفاء الوصف، و من هنا قلنا في علم الأصول ان الوصف يدل على المفهوم بنحو السالبة الجزئية، و اذا كان يذكر مستقلا فلا يدل الا على ثبوت الحكم في مورده فيكون حاله حال اللقب، كقولنا «اكرم زيدا» و بما ان وصف الضروره في صحيحه الحلبي كان يذكر مستقلا لا مع موصوفه فلا- يدل على نفي الحكم و هو وجوب الاستنابه في حاله أخرى عند انتفائه، و مع عدم الدلاله فلا تكون الصحيحه معارضه للروايات المطلقه، فاذا كان يكون اطلاقها هو المرجع و الحاكم، و مقتضاه عدم الفرق بين الضروره و غيرها، و إن كان الأولى و الأجدر به أن يختار الضروره.

الحاله الخامسه:

هل يجوز له أن يستنيب امرأه و يجهّزها لكي تحج عنه، أو لا بد أن يكون النائب رجلا؟ فيه و جهان:

الظاهر هو الأول، فان ذكر الرجل في الروايات انما هو بلحاظ ان الغالب في الخارج و المتعارف فيه هو استنابه الرجل لا من جهه خصوصيه فيه، اذ لا- يحتمل عرفا أن تكون للرجل خصوصيه فيها، و من هنا لا يحتمل اختصاص هذا الحكم بكون المنوب عنه رجلا، مع أن مورد روايته الرجل.

فالتنتيجه: ان هذه الروايات انما هي في مقام بيان مشروعيه النيايه عن الحي العاجز و شروطها، و ذكر الرجل فيها انما هو من باب المثال و بملاك أنه أحد افراد المكلف، لا بملاك أنه في مقابل المرأه، فلا فرق بين الرجل و المرأه لا

فى النائب و لا فى المنوب عنه.

الحاله السادسه:

لا اشكال فى وجوب الاستنابه فى العذر الطارئ كالشيخوخه أو السقم أو عائق آخر شريطه أن يكون مأبوسا و منقطعاً أمله فى التمكن من القيام المباشر بالحج، و أما إذا كان العذر فيه خلقيا و عائقا عن القيام بالحج مباشرة، فهل يجب عليه أن يستناب شخصا ليحج عنه أو لا؟ لا يبعد عدم الوجوب لأن مورد أكثر روايات الباب العذر الطارئ كمرض الهرم أو السقام أو الحصر أو نحو ذلك، و إنما الكلام فى صحيحه الحلبي، فإنه قد يقال: إن قوله عليه السلام فيها: «و حال بينه و بين الحج مرض أو حصر أو أمر يعذره الله فيه» (١) مطلق، و باطلاقه يعم الحيلولة بالعائق خلقه و ذاتا، و لكنه بعيد جدا، فإن المتفاهم العرفى منه العذر الطارئ لا مطلق العذر و لو كان خلقه و ذاتا.

فالتتيجه: إن المنسبق من الحائل فى الصحيحه عرفا هو العذر الطارئ دون الأعم منه و من العذر الذاتى الخلقى، و لكن مع ذلك إذا كان موسرا فالأحوط و الأجدر به وجوبا أن يستناب شخصا ليحج عنه، و إذا مات بعد ذلك و كانت عنده تركه و جب اخراج الحج عنه من أصل التركة بمقتضى استصحاب بقاء اشتغال ذمته به و إن كان الأحوط و الأجدر الاستئذان من الورثه أيضا.

الحاله السابعه:

إذا لم يتمكن من الاستنابه لسبب من الاسباب، و لو من جهه ان النائب يطلب مالا- كثيرا يكون حرجيا عليه، و مات فى هذه الحاله، فهل يجب أن يستناب شخصا من قبله لأن يحج عنه؟ الظاهر انه لا اشكال فى الوجوب إذا كان الحج مستقرا عليه، و يخرج نفقاته من أصل تركته، إلا إذا أوصى باخراجها من الثلث، و اما إذا لم يكن مستقرا عليه، كما إذا كان فى أول سنه الاستطاعه، فلا تجب الاستنابه عنه، لأن التكليف فى زمن حياته لم يتنجز عليه لا مباشرة لعدم التمكن منه لهرم أو مرض أو أى عائق آخر، و لا استنابه، فاذن لم يفت منه شىء لكى يجب قضاؤه عليه.

فالتتيجه: إن مقتضى القاعده فى هذا الفرض عدم وجوب القضاء.

ص: ١٧٧

(١ - ١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

الحاله الثامنه:

هل يجب عليه أن يستناب شخصا من بلده، أو يكفى من الميقات؟

الظاهر هو الكفايه من الميقات، باعتبار أن الواجب عليه الحج، وهو يبدأ بالإحرام من الميقات، وبما انه لا يتمكن من القيام به مباشرة فتجب عليه الاستناب منه، ومن المعلوم ان البدل لا يزيد على المبدل، أو فقل: ان الاستناب انما تجب لتفريغ ذمته، و الفرض أن ذمته مشغوله بالحج لا بما له من المقدمات الخارجيه، و الفرض ان مبدأ الحج انما هو بالاحرام من الميقات.

و اما روايات الباب فهى أيضا لا تدل على وجوب الاستناب عليه من بلده، و لا نظر لها إلى امكان الإرسال، بل هى ناظره الى أن وظيفته أن يجهز رجلا و يرسله ليحج عنه، و اما كون الإرسال من بلده أو بلده أخرى، أو من الميقات، فلا نظر لها إلى شىء من هذه الجهات.

و اما قوله عليه السّلام فى صحيحه محمد بن مسلم: «ثم ليعتبه مكانه» (1) فلا- يكون ظاهرا فى وجوب البعث و الإرسال من مكان المنوب عنه، بل هو ظاهر فى أن وظيفته أن يجهز رجلا للحج عنه، ثم ارساله مكانه، أى نائبا عنه، من دون دلالة على تعيين مكان الإرسال.

فالتتيجه: انه لا شبهه فى كفايه الاستناب عن الميقات.

الحاله التاسعه:

لا- شبهه فى ان مورد اكثر روايات الباب هو حجه الإسلام الأصلية التى هى الحجه الأولى للمستطيع، كالروايات التى يكون موردها الشيخ الكبير، و صحيحه الحلبي باعتبار تعليق وجوب الحج فيها على اليسار و الامكانيه المالىه، و هو قرينه على أن المراد منه حجه الإسلام الأصلية.

و اما صحيحه محمد بن مسلم، فقد يقال: إنها مطلقه و باطلاقها تشمل حجه الإسلام و غيرها كالحج العقوبتى، باعتبار انه ليس فيها ما يدل على أن المراد من الحج فيها حجه الإسلام الأصلية.

و قد يجاب عن ذلك: ان مورد الصحيحه الحج التطوعى الإرادى، و لا يعم

ص: ١٧٨

فيه: ان هذا الجواب مبنى على أن يكون المراد من قوله عليه السّلام فى الصحيحه: «لو أن رجلاً أراد الحج» (١) ان أمره بيده، و لا يكون ملزماً باراده الاتيان به، و لكن هذا المعنى خلاف الظاهر من الروايه، فان الظاهر منها عرفاً هو أنه ملزم بارادته، نظير قوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ، و يؤكد ذلك قوله عليه السّلام فى ذيلها: «فليجّهز رجلاً- من ماله لبيعته مكانه» (٢) فانه ظاهر فى وجوب ذلك، فيكون قرينه على ان المراد من الحج هو الحج الواجب، و عندئذ فهل تشمل الصحيحه الحج العقوبتى؟ الظاهر عدم الشمول، فان المنساق منها عرفاً هو الحج الأصلى الواجب فى الشريعة المقدسه دون الأعم منه و اما الحج اذا كان مندوراً فبما أن طرّو الحائل بينه و بين الحج كاشف عن بطلانه، فلا يكون مشمولاً لها.

ص: ١٧٩

١- ١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٥.

٢- ٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٥.

فالمشهور وجوب الاستنابه عليه، بل ربما يقال بعدم الخلاف فيه و هو الأقوى و إن كان ربما يقال بعدم الوجوب، و ذلك لظهور جملة من الأخبار فى الوجوب، و أما إن كان موسرا من حيث المال و لم يتمكن من المباشره مع عدم استقراره عليه ففى وجوب الاستنابه و عدمه قولان لا- يخلو أولهما عن قوه، لإطلاق الأخبار المشار إليها، و هى و إن كانت مطلقه من حيث رجاء الزوال و عدمه (١) لكن المنساق من بعضها ذلك، مضافا إلى ظهور الإجماع على عدم الوجوب مع رجاء الزوال، و الظاهر فوريه الوجوب (٢) كما فى صورته المباشره، و مع بقاء العذر إلى أن مات يجزئه حج النائب فلا يجب القضاء عنه و إن كان مستقرا عليه، و إن اتفق ارتفاع العذر بعد ذلك فالمشهور أنه يجب عليه مباشره و إن كان بعد إتيان النائب، تقدم أن ما يتوهم اطلاقه من هذه الناحيه صحيحته الحلبي و محمد ابن مسلم، و لكن قد مر الاشكال بل المنع فى اطلاقهما، و أن المتفاهم العرفى منهما بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه وجوب الاستنابه عليه اذا كان واثقا و متأكدا ببقاء عذره ما دام فى قيد الحياه و انقطاع أمله فى التمكن من القيام بالحج مباشره، لا مطلقا.

فى الظهور اشكال اذا كان المعذور واثقا و مطمئنا بأنه اذا أخرج الاستنابه فى هذه السنه لم تفت منه فى السنه القادمه، و ذلك لأن روايات الباب الأمره بتجهيز الرجل و توفير مقدمات الحج لإرساله اليه اذا انقطع أمله فى التمكن منه مباشره غير ناظره الى وجوب ذلك فورا، فانها تدل على أن وظيفته استنابه رجل بديلا عنه اذا انقطع أمله فيه، اما انها واجبه عليه فورا و بصرف انقطاع الأمل و اليأس عن استئناف قوته ثانيا، فهى لا تدل عليه، لأنها ليست فى مقام البيان من هذه الناحيه، و انما هى فى مقام بيان وظيفته فى هذه الحاله، و قد ذكرنا فى أول

بل ربما يدعى عدم الخلاف فيه، لكن الأقوى عدم الوجوب (١) لأن ظاهر الأخبار أن حجج النائب هو الذي كان واجبا على المنوب عنه (٢) فإذا أتى به فقد حصل ما كان واجبا عليه و لا دليل على وجوبه مره أخرى، بل لو قلنا باستحباب الاستتابة فالظاهر كفايه فعل النائب بعد كون الظاهر الاستتابة فيما كان عليه، و معه لا وجه لدعوى أن المستحب لا يجزئ عن الواجب، إذ ذلك فيما إذا لم يكن المستحب نفس ما كان واجبا و المفروض في المقام أنه هو، بل يمكن أن يقال إذا ارتفع العذر في أثناء عمل النائب بأن كان الارتفاع بعد إحرام النائب إنه يجب عليه الإتمام و يكفي عن المنوب عنه (٣)، بل يحتمل ذلك و إن كان في أثناء الطريق قبل الدخول في بحث الحج انه لا دليل على وجوبه فورا فيما اذا كان الانسان مطمئنا بعدم فوته منه إذا أخر، و لكن مع ذلك فالأحوط و الأجدر به وجوبا عدم التأخير في كلا الموردین.

بل الأقوى الوجوب، لما مر من أن موضوع الاستتابة العذر الواقعي المستمر ما دام حيا، و لا موضوعيه لليأس و انقطاع الأمل، فانه طريق اليه، فاذا ارتفع العذر واقعا و تمكن من القيام بالحج مباشرة وجب عليه القيام به، لأنه يكشف عن بطلان الاستتابة على تفصيل تقدم.

هذا بناء على مسلكه قدس سرّه من صحه النيابة في هذا الفرض، و اما بناء على ما هو الصحيح من بطلانها فيه - كما مر - فلا يكون حج النائب هو الحج الواجب على المنوب عنه حتى يكون مجزيا عنه، بل عليه الاتيان به مباشرة، لأن ارتفاع العذر عنه كاشف عن تمكنه من القيام المباشر بالحج، و معه لا موضوع للنيابة.

مر أنه لا يكفي حتى اذا ارتفع العذر بعد العمل فضلا عما اذا ارتفع

الإحرام، و دعوى أن جواز النيايه مادامى (١) كما ترى بعد كون الاستنابه بأمر الشارع و كون الإجاره لازمه لا دليل على انفساخها خصوصا إذا لم يمكن إبلاغ النائب المؤجر ذلك (٢)، و لا- فرق فيما ذكرنا من وجوب فى أثناءه، بل و لو قلنا بالكفايه فى الفرض الأول لم نقل بها فى الفرض الثانى، لأن القول بالكفايه فى الأول مبنى على أن يكون موضوع وجوب الاستنابه اليأس و انقطاع الأمل دون العذر الواقعى، و على هذا فإذا تبدل اليأس و انقطاع الأمل بالرجاء و الوثوق باستعادته قوته مره ثانيه على الحج مباشره، فإن كان ذلك التبدل بعد عمل النائب و اتيانه بالحج، فلا يكشف عن بطلان عمله و عدم صحه النيايه، باعتبار انه من تبدل الموضوع بموضوع آخر، لا- من باب كشف الخلاف فى الواقع، و ان كان فى أثناء عمله فلا- يمكن الحكم بالصحه و وجوب اتمامه عليه، لأن الموضوع اذا تبدل فاصبح النائب اجنيا عن المنوب عنه و لا يكون مكلفا بالاتمام من قبله، فاذن لا محاله يكون المنوب عنه هو المكلف بتفريغ ذمته، على أساس أنها لا تزال مشغوله بالحج، و ما أتى به النائب من بعض أعمال الحج كالإحرام و نحوه فهو ملغى و لا قيمه له، و به يظهر حال ما بعده.

فى الدعوى اشكال بل منع، لا من جهه ما ذكره الماتن قدس سرّه من كون الاستنابه بأمر الشارع، و كون الإجاره لازمه... الخ... فإنه مبنى على أن يكون اليأس بارتفاع العذر و انقطاع الأمل حدوثا عله لوجوب الاستنابه حدوثا و بقاء، و هذا خلاف الضروره الفقهيه، بل من جهه ان موضوع جواز النيايه و مشروعيتها هو العذر المستمر فى الواقع و ما دام العمر، و اذا لم يستمر كشف ذلك عن بطلانها و عدم مشروعيتها من الأول، و لا يعقل أن تكون النيايه صحيحه ما دام العذر موجودا، و اذا ارتفع ارتفعت بارتفاع موضوعها، لأن لازم ذلك صحه الاستنابه مع العلم بارتفاع العذر فى المستقبل، و هو كما ترى.

فيه انه لا وجه لهذا التخصيص، اذ لا يحتمل أن يكون ابلاغ النائب

الاستنباه يبين من عرضه العذر من المرض وغيره وبين من كان معذورا خلقه(١)، والقول بعدم الوجوب في الثاني وإن قلنا بوجوبه في الأول ضعيف(٢)، وهل يختص الحكم بحجه الإسلام أو يجرى في الحج النذرى والإفسادى أيضا؟ قولان، والقدر المتيقن هو الأول(٣) بعد كون الحكم على خلاف القاعده، وإن لم يتمكن المعذور من الاستنباه ولو لعدم وجود النائب أو وجوده مع عدم رضاه إلا بأزيد من أجره المثل ولم يتمكن من الزيادة أو كانت مجحفه(٤) سقط الوجوب، وحينئذ فيجب القضاء عنه بعد بارتفاع العذر دخيلا في انفساخ الاجاره فانه على القول بأن ارتفاعه واستعاده المنوب عنه قوته دخيل في انفساخها، لا كاشف عن بطلانها من الأول، فهو دخيل فيه واقعا وإن لم يبلغ النائب به.

على الأحوط وجوبا كما مر في الحاله السادسة.

في الضعف اشكال، ولا- يبعد عدمه نظريا، لما مر من ان المتفاهم العرفى من الروايات هو العذر الطارئ، لا الأعم منه و من الذاتى، ولكن مع ذلك لا يترك الاحتياط على تفصيل تقدم في الحاله السادسة.

فيه اشكال من جهتين:

الأولى: انه يناهى ما ذكره قدس سرّه في الفصل الآتى فى المسأله(١١) من الجزم بعموم الحكم.

الثانيه: ان ذلك ليس من باب القدر المتيقن، فان دليل المسأله ليس دليلا لبيها، بل هو لفظى، ولا اجمال فيه، بل من باب ان مورد أكثر روايات المسأله حجه الإسلام، ولا اطلاق لها. واما صحيحه محمد بن مسلم التى قد يتوهم أنها مطلقه، فقد ذكرنا فى الحاله التاسعه أن المنصرف منها حجه الإسلام الأصلية دون الأعم.

هذا شريطه أن تكون الزيادة حرجيه عليه، واما اذا لم تصل الى حد الحرج فلا- تكون مانعه عن وجوب الاستنباه وإن كانت مجحفه و ضرريه.

موته إن كان مستقرا عليه، ولا يجب مع عدم الاستقرار، ولو ترك الاستنابه مع الإمكان عصى بناء على الوجوب ووجب القضاء عنه مع الاستقرار، و هل يجب مع عدم الاستقرار أيضا أو لا؟ وجهان أقواهما نعم لأنه استقر عليه بعد التمكن من الاستنابه، و لو استناب مع كون العذر مرجو الزوال لم يجزئ عن حجه الإسلام فيجب عليه بعد زوال العذر، و لو استناب مع رجاء الزوال و حصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر الكفايه، و عن صاحب المدارك عدمها و وجوب الإعادة لعدم الوجوب مع عدم اليأس فلا يجزئ عن الواجب، و هو كما ترى، و الظاهر كفايه حج المتبرع عنه (١) في الكفايه اشكال بل منع، و الأظهر عدمها، لأن سقوط الواجب عن ذمه فرد بفعل آخر بحاجه الى دليل، و مقتضى القاعده عدم السقوط، و الدليل في المقام انما هو روايات المسأله، و تلك الروايات تنص على أن من جهّز رجلا ليحج عنه، فإذا حج سقط عن ذمته، باعتبار أن فعله فعل له بالتسيب، و لا تدل على سقوطه عن ذمته بفعل المتبرع، و لا يوجد دليل آخر على ذلك، فاذن مقتضى القاعده عدم السقوط.

و دعوى: ان هذه الخصوصيه غير دخيله في ذلك، فان المسقط انما هو فعل النائب بما هو فعله، لا- بما أنه فعل للمنوب عنه بالتسيب، فاذن لا- فرق بين فعل المتبرع و فعل النائب، غايه الأمر أن المتبرع يأتي به نيابه عنه تبرعا، و النائب يأتي به نيابه عنه بأمره، و من هنا لا فرق بينهما في النيابة عن الميت، فانها مسقطه و إن كانت تبرعيه.

مدفوعه: بأن احتمال دخل هذه الخصوصيه في سقوط الواجب عن ذمه المنوب عنه موجود، و لا دافع له في المقام، باعتبار ان الحكم يكون على خلاف القاعده، فالتعميم و رفع اليد عن هذه الخصوصيه في مورد الروايات بحاجه الى

صوره وجوب الاستنابه، و هل يكفى الاستنابه من الميقات كما هو الأقوى فى القضاء عنه بعد موته؟ وجهان، لا- يبعد الجواز (١) حتى إذا أمكن ذلك فى مكه مع كون الواجب عليه هو التمتع، و لكن الأحوط خلافه لأن القدر المتيقن من الأخبار الاستنابه من مكانه، كما أن الأحوط عدم كفايه التبرع عنه لذلك أيضا.

مسألة ٧٣: إذا مات من استقر عليه الحج فى الطريق

[٣٠٧٠] مسألة ٧٣: إذا مات من استقر عليه الحج فى الطريق فإن مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاء عن حجه الإسلام فلا يجب القضاء عنه، و إن مات قبل ذلك وجب القضاء عنه و إن كان موته بعد الإحرام على المشهور الأقوى (٢)، خلافا لما عن الشيخ و ابن إدريس فقالا بالأجزاء حينئذ أيضا، دليل، و لا دليل عليه، فمع هذا الاحتمال لا يمكن الحكم بالسقوط عن ذمته بفعل المتبرع إذا أتى به نيابه عنه تبرعا، و حينئذ فمقتضى الأصل عدم السقوط و بقاءه فى ذمته، و لا يقاس المقام بالنيابه عن الميت تبرعا، فإن النيابه عنه كذلك ثبت استحبابها شرعا، فمن أجل ذلك يكون التبرع عنه مسقطا لذمته، و هذا بخلاف المقام، فإنه لا دليل على استحباب النيابه التبرعية عن الحى العاجز، فإن الدليل منحصر بالروايات المتقدمة، و هى لا تدل على كفايه التبرع، باعتبار أنه خارج عن موردها، و التعدى بحاجه الى دليل، لأن الحكم يكون على خلاف القاعده.

و إن شئت قلت: إن الواجب الثابت فى ذمه شخص لا يسقط إلا بفعله مباشرة، و اما سقوطه عن ذمته بفعل غيره فهو بحاجه إلى دليل و لا دليل عليه.

بل هو الظاهر، حيث ان مورد النيابه الحج، و هو يبدأ بالإحرام من الميقات، و أما مقدماته الموصلة فهى خارجة عن موردها، و قد تقدم فى الحاله الثامنه انه لا يوجد فى الروايات ما يدل على خلاف ذلك، و به يظهر حال ما بعده.

هذا هو الصحيح، فإنه مقتضى الجمع بين روايات الباب.

بيان ذلك: ان تلك الروايات تصنف الى ثلاثة أصناف:

الأول: صحيحه ضريس عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «فى رجل خرج حاجا حجه الإسلام فمات فى الطريق، فقال: إن مات فى الحرم فقد أجزأت عنه حجه الإسلام، وإن مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجه الإسلام» (١)، فانها تنص على أمرين: أحدهما: إن الحاج اذا مات فى الطريق فان كان بعد دخول الحرم فقد أجزأت عنه حجه الإسلام، وسقطت عن ذمته، ولا شىء عليه.

والآخر: إن كان دون الحرم فعلى وليه أن يقضى عنه حجه الإسلام، وهذا باطلاقه يعم ما اذا مات قبل الإحرام.

الثانى: صحيحه بريد العجلى قال: «سألت أبا جعفر عليه السّلام: عن رجل خرج حاجيا و معه جمل له و نفقه و زاد، فمات فى الطريق؟ قال: إن كان ضروره ثم مات فى الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام، وإن كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته و ما معه فى حجه الإسلام، فإن فضل من ذلك شىء فهو للورثه إن لم يكن عليه دين - الحديث» (٢) فانها تنص على أنه اذا مات فى الحرم أجزأ عنه حجه الإسلام، و اذا مات قبل أن يحرم لم يجزأ.

الثالث: صحيحه زواره عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «اذا احصر الرجل بعث بهديه... الى أن قال: قلت: فان مات و هو محرم قبل أن ينتهى الى مكه؟ قال: يحج عنه إن كان حجه الإسلام و يعتمر انما هو شىء عليه» (٣) فانها تنص على أنه اذا مات بعد الإحرام قبل أن ينتهى الى مكه لم يجزى عنه حجه الإسلام.

ثم ان قوله عليه السّلام فى الصحيحه الثانیه: «و إن كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة زاده و نفقته... الخ» يدل بمقتضى مفهومه انه اذا مات و هو ضروره بعد الإحرام كفى عنه حجه الإسلام، و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين أن

ص: ١٨٦

-
- ١- ١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.
 - ٢- ٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.
 - ٣- ٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٣.

يكون موته قبل دخول الحرم أو بعده، وحينئذ يكون منافيا لقوله عليه السّلام في الصحيحه الأولى: «وإن مات دون الحرم فليقض عنه وليه حجه الإسلام» فانه مطلق من جهه أن موته كان بعد الإحرام أو قبله، فاذاً تكون النسبه بينهما عموماً من وجه و مورد الالتقاء بينهما هو ما اذا كان موته بعد الإحرام و قبل الحرم، فان مقتضى اطلاق الأول الاجزاء عن حجه الإسلام، و مقتضى اطلاق الثاني عدم الاجزاء عنها، فيسقط الاطلاقان معا من جهه المعارضه، فاذاً لا دليل على الاجزاء اذا مات بعد الإحرام و قبل دخول الحرم. و اما صحيحه زراره فهي مطلقه من جهه أن موته كان قبل الحرم أو فيه و لكن قبل دخوله مكه، و تدل باطلاقها على عدم الاجزاء في كلا الفرضين، و لكن لا بد من رفع اليد عن هذا الإطلاق و تقييده بما قبل أن ينتهي الى الحرم بمقتضى نص قوله عليه السّلام في الصحيحه الأولى: «إن مات في الحرم فقد اجزأت عنه حجه الإسلام» و قوله عليه السّلام في الصحيحه الثانيه: «ان كان ضروره ثم مات في الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام».

و دعوى: انه مطلق من جهه انه مات في الحرم محرماً أو غير محرماً.

مدفوعه: بانه لا اطلاق له من هذه الناحيه، اذ لا شبهه في ظهوره عرفاً في انه مات في الحرم محرماً، لأنه مقتضى مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه، و الا فلا معنى للاجزاء بدون الإحرام.

فالنتيجه: ان من ذهب الى الحج و أحرم من احد المواقيت، ثم مات في الحرم، أجزأ عنه حجه الإسلام و إن لم يدخل مكه المكرمه، فاذاً لا محاله يكون المراد من قوله عليه السّلام في صحيحه زراره: «قبل أن ينتهي الى مكه» هو قبل أن ينتهي الى حرمها، باعتبار أنه من شئونها، فاذا دخل فيه صدق انه انتهى الى مكه.

أو فقل: انه قد ورد في الروايات ان مكه حرم الله، و على هذا فاذا دخل في الحرم فقد دخل في حرم الله و هو مكه، فالنتيجه: ان المعيار في الاجزاء انما هو بموته في الحرم بعد الإحرام.

ولا- دليل لهما على ذلك إلا- إشعار بعض الأخبار كصحيحه بريد العجلي حيث قال فيها بعد الحكم بالإجزاء إذا مات في الحرم: «و إن كان مات وهو ضروره قبل أن يحرم جعل جملة و زاده و نفقته في حجه الإسلام» فإن مفهومه الإجزاء إذا كان بعد أن يحرم، لكنه معارض بمفهوم صدرها و بصحيح ضريس و صحيح زراره و مرسل المقنعه، مع أنه يمكن أن يكون المراد من قوله: «قبل أن يحرم» قبل أن يدخل في الحرم كما يقال: «أنجد» أي دخل في نجد و «أيمن» أي دخل اليمن، فلا ينبغي الإشكال في عدم كفايه الدخول في الإحرام، كما لا- يكفي الدخول في الحرم بدون الإحرام كما إذا نسيه في الميقات و دخل الحرم ثم مات، لأن المنساق من اعتبار الدخول في الحرم كونه بعد الإحرام، ولا- يعتبر دخول مكة و إن كان الظاهر من بعض الأخبار ذلك، لإطلاق البقيه في كفايه دخول الحرم (١)، و الظاهر عدم الفرق بين كون الموت حال الإحرام أو بعد الإحلال كما إذا مات بين الإحرامين، و قد يقال بعدم الفرق أيضا بين كون الموت في الحل أو الحرم بعد كونه بعد الإحرام و دخول الحرم، و هو مشكل لظهور الأخبار في الموت في الحرم (٢)، و الظاهر عدم الفرق بين حج التمتع و القران و الإفراد، بل نصها في الكفايه، لإطلاقها الناشئ من السكوت في مقام البيان، فمن أجل هذا تتقدم على ما يكون ظاهره اعتبار دخول مكة تطبيقا لقاعده الجمع الدلالي العرفي، و هي حمل الظاهر على الأظهر.

فيه ان الأخبار و إن كانت ظاهره فيه، بل ناصه، إلا- ان المتفاهم العرفي منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه، ان هذا التقييد، أي تقييد الموت في الحرم، انما هو في مقابل ما اذا مات بعد الإحرام و قبل الدخول فيه، و اما اذا دخل فيه ثم خرج عنه لسبب من الاسباب، و مات في الخارج فلا يبعد الإجزاء لصدق

كما أن الظاهر أنه لو مات في أثناء عمره التمتع أجزاءه عن حجه أيضا، بل لا يبعد الإجزاء إذا مات في أثناء حج القران أو الأفراد عن عمرتهما و بالعكس، لكنه مشكل (١) لأن الحج و العمره فيهما عملان مستقلان بخلاف حج التمتع فإن العمره فيه داخله في الحج فهما عمل واحد، ثم الظاهر اختصاص حكم الإجزاء بحجه الإسلام (٢) فلا- يجرى الحكم في انه مات بعد الدخول في الحرم، فيكون قوله عليه السلام في الروايات: «مات في الحرم» (١) في مقابل من مات دونه، بقريته انه مات في الطريق، و من المعلوم ان موته فيه لا محاله اما أن يكون قبل الوصول الى الحرم، أو بعد الوصول اليه.

و بكلمه: إن الظاهر من هذا التقييد في الروايات هو أنه في مقابل ما اذا مات قبل دخوله الحرم، حيث فرض موته في الطريق الى مكه المكرمه، و هو لا- محاله اما أن يكون قبل الدخول فيه، أو بعده، فعلى الأول لم تسقط حجه الإسلام عنه، و على الثانى سقطت، و لا شىء عليه، و اما اذا فرض انه خرج عن الحرم بعد الدخول فيه لسبب من الاسباب، و مات اتفاقا فى الخارج، فلا يبعد سقوط الحج عنه لصدق انه مات بعد الدخول فيه.

فالنتيجه: ان الإجزاء و سقوط الحج عن ذمه من مات فى خارج الحرم بعد دخوله فيه غير بعيد، و إن كان الاحتياط بالقضاء عنه فى محله بل لا يترك.

الظاهر أنه لا اشكال فى عدم الإجزاء، و لا يقاس ذلك بحج التمتع، فان العمره فيه مرتبطه بالحج، فيكون المجموع عملا واحدا، و هذا بخلاف العمره فى حج القران او الأفراد، فانها واجبه مستقلة فى مقابل الحج، و عليه فاذا مات فى أثناء حج الافراد او القران لم يجرى عن عمرته، لأن روايات الباب لا تشمل ذلك، و لا يوجد دليل آخر عليه.

بل لا شبهه فى ذلك، لأن مورد الروايات المعتبره جميعا حجه

ص: ١٨٩

١- (١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

حج النذر و الإفساد إذا مات في الأثناء، بل لا يجرى في العمره المفردة أيضا و إن احتمله بعضهم.

و هل يجرى الحكم المذكور فيمن مات مع عدم استقرار الحج عليه فيجزئه عن حجه الإسلام إذا مات بعد الاحرام و دخول الحرم و يجب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك؟ وجهان (١) بل قولان من إطلاق الأخبار في الإسلام، و التعدى عنه الى سائر الموارد بحاجه الى دليل، باعتبار أن الحكم يكون على خلاف القاعده و لا يوجد دليل عليه.

لا- يبعد الوجه الاول، و ذلك لأن مقتضى القاعده و إن كان الوجه الثاني، باعتبار ان موته في الطريق، بل في أثناء العمل اذا كان في السنه الأولى من الاستطاعه كاشف عن عدم استطاعته البدنيه من الأول، و حينئذ فلا موضوع للإجزاء، إلا أن رفع اليد عن اطلاق الروايات الداله على أنه اذا مات في الحرم أجزأ عنه حجه الإسلام، و إذا مات دونه فعلى وليه القضاء، يتوقف على الوثوق و الاطمئنان بعدم خصوصيه للموت في المسأله، و أن حاله حال فقدان سائر الشروط كالاستطاعه الماليه و نحوها في الطريق أو الأثناء، و أما إذا احتمل الخصوصيه فيه فلا يمكن رفع اليد عن اطلاقها، و حملها على من استقر عليه الحج.

و بكلمه: ان احتمال خصوصيه في الموت، و عدم ارتباط وجوب الحج به، و ارتباطه بالاستطاعه الماليه عنده فحسب، فما دامت تلك الاستطاعه موجوده فهو ثابت في ذمته، فاذا جزم بعدم الفرق بين الموت و انتفاء سائر الشروط مشكل جدا، إذ لا دافع لاحتماله، باعتبار أن الاستطاعه الماليه في السنه الأولى إذا انتفت لم يتمكن من حجه الإسلام، لا بنفسه و مباشره، و لا بالاستتابه، و أما إذا انتفت الاستطاعه البدنيه عنه بالموت أو نحوه، دون الماليه، فيمكن أن يحج عنه بالاستتابه. و مع هذا الاحتمال لا يمكن رفع اليد عن اطلاق تلك

التفصيل المذكور و من أنه لا وجه لوجوب القضاء عمن لم يستقر عليه بعد كشف موته عن عدم الاستطاعة الزمانيه، ولذا لا يجب إذا مات في البلد قبل الذهاب أو إذا فقد بعض الشروط الأخر مع كونه موسراً، و من هنا ربما يجعل الأمر بالقضاء فيها قرينه على اختصاصها بمن استقر عليه، و ربما يحتمل اختصاصها بمن لم يستقر عليه و حمل الأمر بالقضاء على الندب، و كلاهما مناف للإطلاقها، مع أنه على الثاني يلزم بقاء الحكم فيمن استقر عليه بلا دليل مع أنه مسلم بينهم، و الأظهر الحكم بالإطلاق إما بالتزام وجوب القضاء في خصوص هذا المورد من الموت في الطريق كما عليه جماعه و إن لم يجب إذا مات مع فقد سائر الشروط أو الموت و هو في البلد و إما بحمل الأمر بالقضاء على القدر المشترك و استفاده الوجوب فيمن استقر عليه من الخارج، و هذا هو الأظهر (١) فالأقوى جريان الحكم الروايات، لأن دليل المقيد لا يكون لفظياً، بل لبي و هو العلم او الاطمئنان بعدم خصوصيه للموت، و الفرض عدم حصول العلم او الاطمئنان بذلك، فاذن يكون اطلاقها محكم، و مقتضاه عدم الفرق بين من استقر عليه الحج و من لم يستقر.

و من هنا يظهر انه لا وجه لحمل الأمر بالقضاء على الاستحباب، أو على الجامع بينه و بين الوجوب، فان ذلك بحاجة الى قرينه تدل عليه، و لا قرينه لا في نفس هذه الروايات، و لا من الخارج، و مجرد استبعاد وجوب القضاء عمن لم يستقر عليه الحج اذا مات في الطريق قبل دخول الحرم لا يصلح قرينه على حمل الأمر بالقضاء فيها على الاستحباب، و رفع اليد عن ظهوره في الوجوب.

فالنتيجه: ان وجوب الحج عمن مات في السنه الأولى من الاستطاعة في الطريق الى مكه غير بعيد، و لا أقل انه الأحوط.

فيه ان حمل الأمر بالقضاء على القدر المشترك بين الوجوب و الندب بحاجة إلى قرينه و لا قرينه عليه كما مر.

المذكور فيمن لم يستقر عليه أيضا فيحكم بالإجزاء إذا مات بعد الأمرين و استحباب القضاء عنه إذا مات قبل ذلك (١).

مسألة ٧٤: الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع

[٣٠٧١] مسألة ٧٤: الكافر يجب عليه الحج إذا استطاع لأنه مكلف بالفروع لشمول الخطابات له أيضا، و لكن لا يصح منه ما دام كافرا كسائر العبادات و إن كان معتقدا لوجوبه و آتيا به على وجهه مع قصد القربة لأن الإسلام شرط في الصحة (٢)، و لو مات لا يقضى عنه لعدم كونه أهلا للإكرام و الإبراء (٣)، و لو أسلم مع بقاء استطاعته و جب عليه، و كذا لو استطاع بعد إسلامه، و لو زالت استطاعته ثم أسلم لم يجب عليه على الأقوى لأن مرانه لا- وجه لهذا التفصيل، فان الموت في الطريق في السنة الأولى من الاستطاعة إن كان كاشفا عن عدم ثبوت الحج في ذمته من الأول فكما لا يكون موضوعا لوجوب القضاء لا يكون موضوعا للاجزاء أيضا، و إن لم يكن كاشفا فالموضوع لكليهما ثابت فلا وجه للتفصيل.

على الأحوط، لما تقدم من الاشكال في شرطيه الإسلام في صحه العباده، و ذكرنا في ضمن بعض البحوث السالفه أنه بناء على ما هو الصحيح من أن الكفار مكلفون بالفروع، لا يبعد صحه صدور العباده منهم، و لا يكون هناك شيء يمنعهم من نيه التقرب بها، لأن كفر الكافر لا يكون مانعا من هذه النيه، و انما هو مانع من التقرب الفعلي للكافر بها اليه سبحانه و تعالى، و هو غير معتبر في صحه العباده، لأن المعتبر فيها نيه القربه و قصدتها، و الكفر بما أن قبحه فاعلى لا فعلى، فلا يمنع من نيه القربه، لأن المانع منها انما هو القبح الفعلي لا القبح الفاعلى.

فيه ان الأهليه لذلك ليست تمام الملاك لوجوب القضاء عنه، بل هو تابع للدليل فان كان هناك دليل فلا بد من الأخذ به، و الآ فلا شيء عليه سواء أ كان أهلا للإكرام أم لا.

الإسلام يجب ما قبله (١)، كقضاء الصلاة و الصيام حيث إنه واجب عليه حال كفره كالأداء و إذا أسلم سقط عنه، و دعوى أنه لا يعقل الوجوب عليه إذ لا- يصح منه إذا أتى به و هو كافر (٢) و يسقط عنه إذا أسلم مدفوعه بأنه يمكن أن يكون الأمر به حال كفره أمرا تهكميا (٣) ليعاقب لا حقيقيا، لكنه هذا لا لحديث الجب، فانه لا أصل له، بل للسيرة القطعية من النبي الاكرم صلى الله عليه و آله الجارية في فترة زمنيته ممتده، و هي من أول بعثته صلى الله عليه و آله الى آخر حياته الكريمه على عدم أمر الكفار الذين يدخلون في الإسلام فوجا فوجا في تلك الفترة الممتده بقضاء العبادات، و لم ينقل منه صلى الله عليه و آله و لا في مورد واحد أمره بذلك.

فيه انه بناء على ما مر من انه لا يبعد صحة الاتيان بالعبادات من الكافر، لا موضوع لهذا الاشكال، و هو عدم تعقل الوجوب عليه.

فيه انه بناء على ما مر منا من أن صحة العباده من الكافر غير بعيدة، لا مبّرر لحمل الأمر بالقضاء المتوجه الى الكافر على الأمر التهكمي. و مع الاغماض عن ذلك و تسليم ان الإسلام شرط في صحة العباده، فأیضا لا مبرر لهذا الحمل و التوجيه، فان دليل وجوب القضاء دليل واحد يعم المسلم و الكافر، فلا يمكن حمل الأمر فيه بالنسبه إلى المسلم على الأمر الحقيقي، و بالنسبه إلى الكافر على الأمر الصوري، هذا، اضافة إلى أن مخالفه الأمر الصوري لا توجب استحقاق الإدانة و العقوبه، لما ذكرناه في محله من أن حقيقه الأمر و روحه ملا- كه، فاذا كان الفعل متصفا به في مرحله المبادى، كان الأمر المجعول له في مرحله الاعتبار أمرا حقيقيا، و موجبا لاستحقاق العقوبه على مخالفته، و من هنا قلنا ان استحقاقها في الحقيقه انما هو على تفويت الملا- ك الملزم المنجز، لا- على مخالفه الأمر بما هو. و أما الأمر الصوري، فبما أنه لا ينشأ من الملاك في مرحله المبادى فلا قيمه له، و لا توجب مخالفته استحقاق العقوبه، و على هذا فلو كان

مشكل بعد عدم إمكان إتيانه به لا كافرا ولا مسلما، والأظهر أن يقال: إنه حال استطاعته مأمور بالإتيان به مستطعا وإن تركه فمتسكعا (١)، وهو ممكن في حقه لإمكان إسلامه وإتيانه مع الاستطاعة ولا معها إن ترك فحال الاستطاعة مأمور به في ذلك الحال ومأمور على فرض تركه حالها بفعله بعدها، وكذا يدفع الإشكال في قضاء الفوائت فيقال: إنه في الوقت مكلف بالأداء ومع تركه بالقضاء وهو مقدور له بأن يسلم فيأتي بها أداء ومع تركها قضاء فتوجه الأمر بالقضاء إليه إنما هو في حال الأداء على نحو الأمر المعلق، فحاصل الإشكال أنه إذا لم يصح الإتيان به حال الكفر ولا يجب عليه إذا أسلم فكيف يكون مكلفا بالقضاء ويعاقب على تركه؟! وهو حاصل الجواب أنه يكون مكلفا بالقضاء في وقت الأداء على نحو الوجوب الأمر بالقضاء المتوجه إلى الكافر أمرا صوريا لم يصلح أن يوجب استحقاق العقوبة على مخالفته، هذا من ناحيه.

ومن ناحيه أخرى، انه لا مانع من أن يكون الأمر بالقضاء أمرا حقيقيا على أساس انه متمكن من الأداء من جهه تمكنه من الإسلام، فاذا تمكن منه تمكن من القضاء أيضا، لأنه إذا أسلم في الوقت وأدى الواجب فيه صح، والأفعليه قضاؤه خارج الوقت، غايه الأمر انه اذا لم يسلم - وإن لم يقدر عليه - إلا ان عدم قدرته مستند الى اختياره، وهو لا يمنع من استحقاقه العقوبه تطبيقا لقاعده الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار.

في وجوبه متسكعا على الكافر مطلقا اشكال بل منع، لما مر من أن وجوب الحج كذلك انما يستفاد من روايات التسوييف، وشمول تلك الروايات للكافر محل منع، لأن مناسبه الحكم والموضوع الارتكازيه تقتضى اختصاصها بموردها وهو المكلف الملتفت الى وجوب حجه الإسلام عليه، ولكنه مع ذلك

المعلق (١) و مع تركه الإسلام فى الوقت فوّت على نفسه الأءاء و القضاء فىستحق العقاب عليه، و بعبارة أخرى كان يمكنه الإتيان بالقضاء بالإسلام فى الوقت إذا ترك الأءاء، و حينئذ فإذا ترك الإسلام و مات كافرا يعاقب على مخالفه الأمر بالقضاء، و إذا أسلم يغفر له و إن خالف أيضا و استحق العقاب.

تساهل و تسامح فى أمرها و آخر سنة بعد أخرى تماهلا منه و بدون عذر مسوغ الى أن زالت استطاعته، و من المعلوم أنها لا تنطبق على الكافر، إلا من كان منه ملتفتا إلى أنه مكلف بالإسلام و أحكامه الإلهية، و لكنه لا يظهر الشهادتين عنادا.

فالنسبة: إن مورد هذه الروايات المكلف المقصر فى تأخير الحج و المتهاون فيه، و أما من لم يكن مقصرا فيه و متهاونا و متسوقا فلا- يكون مشمولا لها، على أساس أن مقتضى القاعده انتفاء وجوب الحج بانتفاء موضوعه، و هو الاستطاعة و ان كان انتفاؤه مستندا إلى تقصير المكلف و تسويفه، غايه الأمر عدم سقوطه عنه بسقوط موضوعه فى صورته التسوية على أساس تلك الروايات، و أما عدم سقوطه عنه بسقوط موضوعه فى صورته عدم التسوية و الإهمال فهو بحاجة الى دليل، و لا دليل عليه، فاذن وجوب الحج متسكعا منوط بأن يكون انتفاء الاستطاعة مستندا إلى التقصير و الإهمال لا مطلقا.

فيه إنا و إن بنينا فى علم الأصول على امكان الوجوب المعلق، و قلنا هناك أنه قسم من الوجوب المشروط بالشرط المتأخر، و ليس فى مقابله، و لا- مانع من الالتزام به فى مرحله الاعتبار، إلا- ان وقوعه خارجا بحاجة الى دليل، و لا دليل عليه فى المقام، لأن مقتضى دليل وجوب القضاء انه مجعول على المكلف الفئات منه الأءاء، و نتيجه ذلك أنه يتحقق بتحقيق الفوت خارجا تطبيقا لقاعده فعلية الحكم بفعلية موضوعه، و اما كونه فعليا مشروط بتحقيق الفوت فى المستقبل بنحو الشرط المتأخر فهو بحاجة الى دليل، و على هذا فوجوب القضاء هنا مجعول على الكافر الفئات منه الأءاء، فانه اذا اسلم وفات منه الواجب بعده صار وجوب قضائه فعليا عليه اعتبارا و ملاكا، و إن لم يسلم و قد

مسألة ٧٥: لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء لم يكفه و وجب عليه الإعادة من الميقات

[٣٠٧٢] مسألة ٧٥: لو أحرم الكافر ثم أسلم في الأثناء لم يكفه و وجب عليه الإعادة من الميقات (١)، و لو لم يتمكن من العود إلى الميقات أحرم من موضعه و لا يكفيه إدراك أحد الوقوفين مسلماً لأن إحرامه باطل (٢).

مسألة ٧٦: المرتد يجب عليه الحج

[٣٠٧٣] مسألة ٧٦: المرتد يجب عليه الحج سواء كانت استطاعته حال إسلامه السابق أو حال ارتداده، و لا يصح منه (٣)، فإن مات قبل أن يتوب يعاقب على تركه و لا- يقضى عنه على الأقوى (٤) لعدم أهليته للإكرام و تفرغ ذمته كالكافر الأصلي، و إن تاب وجب عليه و صح منه و إن كان فات عنه صار ملاكاً فعلياً في حقه دون حكمه فانه لغو، لأن الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار ملاكاً و عقوبه لا خطاباً، لأن توجيهه إلى العاجز غير المتمكن لغو و إن كان عجزه مستنداً إلى اختياره.

هذا بناء على المشهور من أن الإسلام شرط في صحة العبادة، و عليه فيما أنه أتى بالاحرام في حال الكفر فيكون باطلاً، و أما بناء على ما ذكرناه من الأشكال في ذلك، فلا- يبعد صحة الإحرام و إن كان الأحوط و الأجدر به الإعادة من الميقات إن أمكن الرجوع إليه، و إلا فمن أدنى الحل على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى في بحث المواقيت.

مر أنه لا- يبعد صحة إحرامه، و عليه فكفايه إدراكه أحد الموقفين كافراً غير بعينه، فضلاً عن كونه مسلماً، و إن كان الأحوط و الأجدر به أن يعيد الحج في العام القادم. نعم على المشهور من كون الإسلام شرطاً في صحة الحج لا يكفي، لأن إحرامه بما أنه وقع في حال الكفر يكون باطلاً، و على هذا فلا يمكن الحكم بصحة سائر أجزائه.

لا تبعد الصحة كما تقدم.

هذا مبني على أن الإسلام شرط في النيابة، و سيأتي تفصيل ذلك في مبحث النيابة.

فطريا على الأقوى من قبول توبته (١) سواء بقيت استطاعته أو زالت قبل هذا هو الصحيح، دون ما نسب الى المشهور من عدم قبول توبته، وقد تعرضنا لذلك فى ضمن البحوث الفقهييه موسعا.

و ملخصه: ان المرتد اذا تاب حقيقه فمعناه انه رجع الى الايمان به تعالى وحده، و برسالة رسوله صلى الله عليه و آله. و من المعلوم أن كل من آمن بهذين العنصرين الأساسيين فهو مؤمن واقعا و حقيقه، و اذا أقر بالشهادتين و أظهرهما فهو مسلم كذلك، و على هذا فاذا صنع المرتد الفطرى ذلك فقد تلبس بالايان الغيبى و الإسلام الحسى واقعا و تكويننا، بداهه ان التقابل بينهما اما من تقابل العدم و الملكه كما هو الصحيح، أو من تقابل التضاد، فان كان الكفر عباره عن عدم الإسلام، يعنى العدم الخاص و هو العدم النعتى الوصفى، و كان الكافر هو المتصف بهذا النعت و الوصف، فالتقابل بينهما من تقابل العدم و الملكه، و إن كان عباره عن الأمر الوجودى، و هو الجحد و الانكار كما يظهر من بعض الروايات، فالتقابل بينهما من تقابل التضاد، و على كلا التقديرين لا يصدق الكافر عليه، لأنه إن كان عنوانا للمتصف بعدم الايمان بالله و رسوله، فهو لا يصدق عليه، لأنه متصف بالايان بهما على الفرض، و إن كان عنوانا للجاحد و المنكر لهما أو لأحدهما، فالمفروض أنه مقر لهما معا ظاهرا و باطنا.

و على هذا فلا- يمكن ترتيب أحكام الكافر عليه، كعدم جواز تزويج امرأ مسلمه منه، و عدم ارثه من المسلم و نحوهما، و أما الأحكام الثلاثه الثابته للمرتد الفطرى بسبب ارتداده لا بعنوان أنه كافر، فهى تظل باقيه و لا ترتفع، و إن كان مليا ارتفعت أحكامه بارتفاع ارتداده بالتوبه.

و اما الروايات النافيه لتوبه المرتد الفطرى، كقوله عليه السلام فى صحيحه محمد ابن مسلم: «فلا توبه له و قد وجب قتله، و بان امرأته، و يقسم ما ترك على

توبته، فلا تجرى فيه قاعده جبّ الإسلام لأنها مختصه بالكافر الأصلي بحكم التبادر (١)، ولو أحرم في حال رده ثم تاب وجب عليه الإعادة (٢) ولده (١) وقوله عليه السّلام في موثقه عمار الساباطي: «و لا يستتبه» (٢) ونحوهما، فلا محاله يكون المراد منها نفي الأحكام التي تترتب عليه بسبب ارتداده، بداهه أن نفي التوبه بوجودها الواقعي الخارجى غير معقول، لأن النفي التشريعى لا يتعلق بالأمر التكوينى، والتوبه معناها رجوع التائب الى الايمان بالله و برسوله صلى الله عليه وآله و الإقرار بالشهادتين، وكلاهما أمر تكوينى، فلا يمكن ارتفاعه تشريعا.

و عليه، فان اريد من نفي التوبه عنه الاخبار عن عدم تحققها خارجا فهو كذب و إن اريد منه ان ايمانه كلا ايمان بالنسبه إلى الأحكام الثلاثه المترتبه عليه، و هى قتله، و تقسيم أمواله بين ورثته، و بينونه زوجته منه، فهو صحيح، لأنه بالتوبه و إن أصبح مسلما، إلا أن تلك الأحكام لا ترتفع عنه على الرغم من كونه مسلما فعلا، و يترتب عليه سائر أحكام الإسلام.

فالتبنيه: ان الروايات لو لم تكن ظاهره فى نفسها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه فى أن المراد من نفي التوبه فيها نفيها بالنسبه إلى أحكامها الثلاثه، فلا بد من حملها على ذلك بقريته أنه لا يمكن أن يكون المراد منه نفيها حقيقه و موضوعا، و على هذا فلا مانع من التمسك باطلاق الروايات التى تنص على أن من أقر بالشهادتين حققت به دماؤه و اعراضه و أمواله، و جرت به الموارىث، فانها تعم باطلاقها المرتد الفطرى أيضا اذا تاب و أقربهما.

فيه ان ذلك ليس من جهه التبادر، لأنه مبنى على أن يكون مدركها حديث الجب، و قد مر أنه ضعيف سندا، فلا يمكن الاعتماد عليه، بل من جهه ان القدر المتيقن من السيره النبويه الجاربه على ذلك هو الكافر الأصلي. مر أنه لا يبعد الصحه و عدم الاعاده، و ان كانت الاعاده أحوط.

ص: ١٩٨

١-١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أقسام الطلاق و أحكامه الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل باب: ١ من أبواب حد المرتد الحديث: ٣.

كالكافر الأصلي، و لو حج في حال إسلامه ثم ارتد لم يجب عليه الإعادة على الأقوى، ففي خير زراره (١) عن أبي جعفر عليه السلام: «من كان مؤمناً فحج ثم أصابته فتنة ثم تاب يحسب له كل عمل صالح عمله و لا يبطل منه شيء»، و آية الحبط مختصه بمن مات على كفره بقريته الآية الأخرى و هي قوله تعالى: وَ مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَ هُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ [البقره ٢:٢١٧]، و هذه الآية دليل على قبول توبه المرتد الفطرى (٢)، فما ذكره بعضهم من عدم قبولها منه لا وجه له.

مسألة ٧٧: لو أحرم مسلماً ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح

[٣٠٧٤] مسألة ٧٧: لو أحرم مسلماً ثم ارتد ثم تاب لم يبطل إحرامه على الأصح، كما هو كذلك لو ارتد في أثناء الغسل ثم تاب، و كذا لو ارتد في أثناء الأذان أو الإقامة أو الوضوء ثم تاب قبل فوات المولاه، بل و كذا لو ارتد في أثناء الصلاة ثم تاب قبل أن يأتي بشيء أو يفوت المولاه على الأقوى من عدم كون الهيئة الاتصاليه جزءاً فيها، نعم لو ارتد في أثناء الصوم بطل (٣) و إن تاب بلا فصل.

مسألة ٧٨: إذا حج المخالف ثم استبصر لا يجب عليه الإعادة

[٣٠٧٥] مسألة ٧٨: إذا حج المخالف ثم استبصر لا يجب عليه الإعادة بل صحيح زراره.

فيه ان الآية مطلقة و تعم باطلاقها المرتد بكلا نوعيه، و حينئذ لو تمت دلالة الروايات المتقدمه على عدم قبول توبه المرتد الفطرى لكانت مقيدة لإطلاق الآية الشريفه بغير الفطرى، هذا.

اضافه الى أن دلالتها على قبول التوبه مبنيه على مفهوم الوصف، و قد ذكرنا في علم الأصول ان الوصف لا يدل على المفهوم المصطلح لدى الأصوليين، و هو انتفاء طبيعى الحكم بانتفائه بنحو السالبة الكليه، نعم لا بأس بدلالته بنحو السالبة الجزئيه، و هي لا تجدى.

لا تبعد الصحه كما مر، و ان كانت الاعاده أحوط و أجدر.

بشروط أن يكون صحيحاً في مذهبه (١) وإن لم يكن صحيحاً في مذهبه من غير فرق بين الفرق لإطلاق الأخبار، وما دل على الإعادة من الأخبار محمول على الاستحباب بقريته بعضها الآخر من حيث التعبير بقوله عليه السلام:

«يقضى أحب إليّ» وقوله عليه السلام: «والحج أحب إليّ».

مسألة ٧٩: لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إذا كانت مستطيعه و لا يجوز له منعها منه

[٣٠٧٦] مسألة ٧٩: لا يشترط إذن الزوج للزوجة في الحج إذا كانت مستطيعه و لا يجوز له منعها منه، وكذا في الحج الواجب بالنذر (٢) ونحوه بل الأمر كذلك إذا كان صحيحاً في مذهب الحق و ان لم يكن صحيحاً في مذهبه على تفصيل ذكرناه في المسألة (٥) من (فصل في صلاة القضاء).

فيه اشكال بل منع، والأظهر عدم انعقاده بدون إذن الزوج، وذلك لأن مورد الروايات التي تنص على عدم اعتبار إذن الزوج للزوجة في الحج إنما هو حجه الإسلام، والتعدى منه إلى سائر أقسام الحج الواجب بحاجته إلى قرينه، ولا قرينه على ذلك لا في نفس الروايات، ولا من الخارج.

و اما مقتضى القاعده فلما ذكرناه غير مره، من ان وجوب الوفاء بالنذر أو العهد أو اليمين لا يصلح أن يزاحم أى حكم الزامى ثابت فى الشرع من قبل الله تعالى، كما هو مقتضى ما ورد فى لسان أدله وجوب الوفاء بالشرط من «ان شرط الله قبل شرطكم» (١) حيث أن مفاده عرفاً ان وجوب الوفاء بالنذر أو نحوه مشروط بالقدره الشرعيه، بمعنى عدم أمر شرعى بالخلاف فى نفسه، و بقطع النظر عنه على أساس ان المتفاهم العرفى من قبله فى قوله عليه السلام: «شرط الله قبل شرطكم» (٢) انه لا بد ان يلحظ شرطه تعالى الذى هو عبارته عن التكليف و الالتزامات الشرعيه المفروضه من قبله سبحانه عز و جل فى المرتبه السابقه على شرطكم، و بقطع النظر عنه، فاذا كانت ثابتة فى الشرع فى نفسها فلا تصل

ص: ٢٠٠

١-١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب المهور الحديث: ٦.

٢-٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب المهور الحديث: ٦.

إذا كان مضيقاً، وأما في الحج المندوب فيشترط إذنه (١)، وكذا في الواجب النوبه الى شروطكم و التزاماتكم، و على هذا الأساس فاذا نذرت المرأة الحج لم ينعقد، باعتبار أن وجوب الوفاء به لا يصلح أن يزاحم حرمه خروجها من بيت زوجها بدون إذنه و إن لم يكن منافياً لحقه فضلاً عما اذا كان منافياً له، و ذلك لما مر من ان مقتضى دليل وجوب الوفاء به، ان الحرمة بصرف وجودها و ثبوتها في الشرع في المرتبه السابقه و بقطع النظر عنه رافع له، و أما إذا آجرت نفسها للحج من غيرها، فان كانت الاجاره منافيه لحق الزوج فهي باطله، لأنها لا- تتمكن من تسليم العمل، و إن لم تكن منافيه له فتقع المزامحه بين وجوب الوفاء بالاجاره، و بين حرمه خروجها من بيت زوجها، و حينئذ فلا بد من الرجوع إلى قواعد باب المزامحه. نعم لو كانت الإجاره قبل تزويجها و تكون ذمتها مشغوله بها، و جب تقديمها على حق زوجها و الوفاء بها و إن كانت منافيه له، لأن العمل المستأجر عليه بما أنه دين في ذمتها و ملك للمستأجر، فيجب عليها الوفاء به، و لا يحق لزوجها أن يمنعها عنه تطبيقاً لقاعده «انه لا طاعه لمخلوق في معصيه الخالق».

هذا لا من جهه أنه منهي عنه بدون إذنه، بل من جهه أن خروجها من بيتها بدون إذن محرم، و تدل عليه مجموعه من الروايات،

منها: صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: «جاءت امرأه إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا حَقَّ الزَّوْجُ عَلَيَّ الْمَرْأَةَ؟ فَقَالَ لَهَا: أَنْ تَطِيعَهُ وَ لَا تَعْصِيَهُ، وَ لَا تَصْدُقَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَ لَا تَصُومَ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَ لَا تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا وَ إِنْ كَانَتْ عَلَى ظَهْرِ قَتَبٍ، وَ لَا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ.. الْحَدِيثُ» (١). فان قوله عليه السلام فيها: «و لا تخرج من بيتها إلا بإذنه» ظاهر في حرمه الخروج منه بدون إذنه و إن لم يكن منافياً لحقه، كالاتمتاع أو نحوه، كما هو مقتضى اطلاقه، و على هذا فلا- يجوز لها الخروج من بيتها بدون الإذن لغير العمل الواجب عليها كحججه الإسلام أو نحوها، و اما إذا خرجت للحج المندوب بدون ذلك، فهي و إن

ص: ٢٠١

١- (١) الوسائل باب: ٧٩ من أبواب مقدمه النكاح و آدابه الحديث: ١.

الموسع قبل تضييقه على الأقوى (١)، بل في حجه الإسلام يجوز له منعها من الخروج مع أول الرفقه مع وجود الرفقه الأخرى قبل تضييق الوقت، و المطلقه الرجعيه كالزوجه في اشتراط إذن الزوج ما دامت في العده بخلاف البائنه لانقطاع عصمتها منه، وكذا المعتده للوفاه فيجوز لها الحج واجبا كان أو مندوبا، والظاهر أن المنقطعه كالدائمه في اشتراط الإذن، ولا فرق في اشتراط الإذن بين أن يكون ممنوعا من الاستمتاع بها لمرض أو سفر أو لا.

ارتكبت محرما، إلا أنها اذا حجت فالظاهر صحته، لأن الحرام انما هو خروجها من البيت بدون الإذن، لا صدور الفعل منها، فاذن لا مانع من الحكم بالصحه.

و إن شئت قلت: ان حجها المندوب لا يكون مصداقا للحرام حتى يكون مانعا عن صحته، بل هو مستلزم له، وعليه فبناء على ما هو الصحيح من القول بالترتب لا مانع من الحكم بصحه حجها، و من هنا يظهر انه لو منعها عن الحج المندوب أو نحوه لم يجب فساده أيضا، لأن حق المنع و إن كان ثابتا له، وقد نصت عليه موثقه اسحاق بن عمار عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن المرأه الموسره قد حجت حجه الإسلام، تقول لزوجها: أحجني من مالي، أله أن يمنعها من ذلك؟ قال: نعم، و يقول لها: حقى عليك أعظم من حقك على في هذا» (١) إلا أنه انما هو بملاك أن قيامها بالحج يستلزم نفويت حقه، و هو لا يوجب فساده، لأنه انما يوجب ذلك اذا كان مصداقا له لا مطلقا.

الأمر كما أفاده قدس سره، لأن حكمه حكم الحج المندوب باعتبار عدم وجوبه قبل تضييق وقته، وعليه فاذا أتت به بدون إذن زوجها فقد ارتكبت خطأ، و هو خروجها من بيت زوجها بدون إذن منه، و عصمت، و لكن حجها محكوم بالصحه تطبيقا لقاعده الترتب. و به يظهر حال ما بعده.

ص: ٢٠٢

مسألة ٨٠: لا يشترط وجود المحرم في حج المرأة إذا كانت مأمونه على نفسها و بضعها

[٣٠٧٧] مسألة ٨٠: لا يشترط وجود المحرم في حج المرأة إذا كانت مأمونه على نفسها و بضعها كما دلت عليه جملة من الأخبار، و لا فرق بين كونها ذات بعل أو لا، و مع عدم أمنها يجب عليها استصحاب المحرم و لو بالأجره مع تمكنها منها، و مع عدمه لا تكون مستطيعه، و هل يجب عليها التزويج تحصيلاً للمحرم؟ وجهان (١) و لو كانت ذات زوج و ادعى عدم الأمن عليها و أنكرت قدم قولها مع عدم اليقين أو القرائن الشاهده (٢)، الظاهر هو الوجوب، شريطه أن لا يكون ذلك حرجياً عليه، لما تقدم من أن من عناصر الاستطاعة الأمن و السلامه على نفسه و عرضه و ماله في الطريق، فإذا كان الشخص متمكناً من إيجاد الأمن في الطريق بإيجار مركبه مأمونه، أو إيجار شخص يذهب معه، أو استصحاب محرم و جب عليه ذلك إذا لم يكن حرجياً، كما إذا توقف سفره الى الحج على إيجاد وسيله، فإنه إذا كان متمكناً منه لزم، و كذلك إذا تمكنت المرأة من إيجاد الأمن و السلامه على نفسها و عرضها و ماله في الطريق و لو بتزويج نفسها من شخص و جب إذا لم يكن ذلك حرجياً عليه.

فيه ان الزوج ان ادعى خوفه عليها و عدم الأمن، فلا أثر له و إن علم به بالبينه بل بالعلم الوجداني ما لم ترجع دعواه الخوف الى دعوى وجود الخطر في الطريق، أو عند ممارسه اعمال الحج، فان خوفه لا يكون موضوعاً للأثر الشرعى. و عليه فلا ترتبط المسأله بمسأله المدعى و المنكر، على أساس أن المرأة إذا كانت واثقه و متأكده بالأمن و السلامه على نفسها و عرضها و ماله في الطريق و عند ممارسه اعمال الحج، و جب عليها الحج و ان كان زوجها خائفاً عليها، فإنه لا قيمه له و لا موضوع لأثر شرعى. نعم إذا كانت خائفه على نفسها أو عرضها أو ماله في الواقع لم تكن مستطيعه، فان من عناصر الاستطاعة الأمن و السلامه في الطريق و عند ممارسه الأعمال و إن لم يكن زوجها خائفاً عليها، بأن

يعلم بأن خوفها نشأ من الجهل بالحال، و تخيل عدم الأمن في الطريق او عند ممارسه الاعمال، و لكن من المعلوم أنه لا قيمه لعدم خوف زوجها عليها في الواقع. نعم اذا علم زوجها بأنها كاذبه في دعواها الأمن، أو أنها في خطأ و اشتباه و لا تعلم بالحال و وضع الطرق، فله أن يمنعها من الذهاب الى الحج و لو بالرجوع الى الحاكم الشرعى لإثبات ان الطرق غير مأمونه لها حتى يحكم الحاكم بمنعها من الذهاب الى الحج، باعتبار أنه مفوت لحق زوجها، و لكن مع ذلك اذا ذهبت الى الحج، فان كان اعتقاد الزوج مطابقا للواقع سقطت نفقتها في أيام الحج و عصت إذا كانت كاذبه في دعواها الأمن، و اما إذا كانت مشتبهه فلا عصيان، و أما حجها فعلى كلا التقديرين لا يكون حجه الإسلام، لعدم كونها مستطيعه في الواقع، هذا بحسب الواقع، و اما بحسب الظاهر فلها أن تطالب زوجها بالنفقه في فتره الحج في الفرض الثاني، و حينئذ فهل الزوجه مدعيه و الزوج منكر؟ او الأمر بالعكس. الظاهر ان الأمر بالعكس، لأن الضابط في تشخيص المدعى عن المنكر، هو أن كل من يدعى شيئا يكون اثباته بحاجه الى دليل و إن كان ذلك الشيء أمرا عدميا، فهو مدعى، و كل من يدعى شيئا لا يتوقف اثباته على دليل و إن كان ذلك الشيء أمرا وجوديا فهو منكر، و بما أن المرأة تدعى استحقاق النفقه فلا يتوقف اثبات دعواها على دليل خاص ما عدا اطلاقات أدلتها، و أما دعوى الزوج وجود الخطر في الطريق أو أثناء ممارسه اعمال و كذلك الحال اذا ادعى الزوج وجود الخطر في الطريق أو أثناء ممارسه اعمال الحج، و ادعت الزوجه العدم، فاذن تكون المسأله من باب المدعى و المنكر، فانه ان كان اعتقاد الزوج مخالفا للواقع و كانت المرأة صادقه في دعواها فتستحق النفقه عليه في الواقع و الا فلا. و اما بحسب الظاهر فتدخل المسأله في المدعى و المنكر فتدعى المرأة استحقاق النفقه في فتره الحج و الزوج ينكر استحقاقها.

فالتتيجه: ان المرأة اذا ادعت أنها واثقه و مطمئنه بالأمن على نفسها

و الظاهر عدم استحقاقه اليمين عليها(١) إلا أن ترجع الدعوى إلى ثبوت حق الاستمتاع له عليها بدعوى أن حجها حينئذ مفوت لحقه مع عدم وجوبه عليها فحينئذ عليها اليمين على نفي الخوف(٢)، و هل للزوج مع هذه الحالة منعها عن الحج باطنا إذا أمكنه ذلك؟ وجهان(٣) في صورته و عرضها و مالها في الطريق و عند ممارسته أعمال الحج، و الزوج ادعى خوفه عليها فلا ترتبط المسألة حينئذ بمسألة المدعى و المنكر، إذ لا قيمة لخوف الزوج عليها، و لا يكون موضوعاً للأثر. و أما إذا ادعى الزوج وجود الخطر عليها في الطريق أو عند ممارسته أعمال الحج، فتدخل المسألة في المدعى و المنكر، باعتبار أن لدعوى الزوج أثراً شرعياً إذا ثبتت.

لحد الآن قد ظهر أن المرأة إذا كانت واثقة و مطمئنة على نفسها و عرضها و مالها في الطريق و عند ممارسته أعمال الحج فعليها الحج و لا- يمنعها منه دعوى زوجها وجود الخطر في الطريق أو عند ممارسته الأعمال، و أنها كاذبه، إلا إذا ثبت دعواه لها و اقنعها بذلك أو لدى الحاكم الشرعي، حتى يمنعها من الذهاب إلى الحج باعتبار أنه مفوت لحق زوجها.

ظهر حاله مما مر.

فيه اشكال بل منع، لما مر من أنه لا أثر لدعوى الزوج كذب زوجته في دعواها الأمن و السلامه في الطريق و عند ممارسته أعمال الحج، إلا أن ترجع إلى دعوى تفويت حقه، و هو الاستمتاع بسفرها إلى الحج، و عندئذ فله إحلافها على نفي حق الاستمتاع له في تلك المدة، و إذا مارست المرأة السفر إليه و كان باعتقاد زوجها أنها غير مستطيعه، فله الامتناع عن نفقتها أيام الحج إلى أن ترجع إلى بيتها، كما أن لها مطالبته بها، و حينئذ ترفع الدعوى إلى الحاكم الشرعي.

مر أن له المنع عن السفر إلى الحج إذا كان واثقاً و متأكداً بكذبها في دعواها الأمن و عدم الخوف على نفسها، أو أنها مشتبهه و لا تعلم بالحال.

عدم تحليفها، وأما معه فالظاهر سقوط حقه (١)، ولو حجت بلا محرم مع عدم الأمن صح حجها إن حصل الأمن قبل الشروع في الإحرام، وإلا ففي الصحة إشكال وإن كان الأقوى الصحة (٢).

مسألة ٨١: إذا استقر عليه الحج بأن استكملت الشرائط وأهمل حتى زالت أو زال بعضها صار ديناً عليه

[٣٠٧٨] مسألة ٨١: إذا استقر عليه الحج بأن استكملت الشرائط وأهمل حتى زالت أو زال بعضها صار ديناً عليه ووجب الإتيان به بأى وجه تمكن (٣) وإن مات فيجب أن يقضى عنه إن كانت له تركه، ويصح التبرع عنه، واختلفوا فيما به يتحقق الاستقرار على أقوال: فالمشهور مضي زمان يمكن فيه الإتيان بجميع أفعاله مستجمعا للشرائط وهو إلى اليوم الثانى تقدم أن له احلافها على نفى حق الاستمتاع له فى فتره أيام الحج، أو على استحقاقها النفقه عليه فى هذه الفتره، وأما احلافها على نفى الخوف و أنها صادقه فى دعواها، فإن رجع الى الأول فهو، والآ فلا يحق له هذا الإحلاف، لأنه فى نفسه لا أثر له، ولا يثبت لوازمه و هى عدم حق الاستمتاع له عليها فى أيام سفر الحج، واستحقاق النفقه عليه فى تلك الأيام.

بل الأقوى البطلان، لما تقدم من أن الأمن والسلامه فى الطريق و عند ممارسه اعمال الحج على نفسه و عرضه و ماله من أحد عناصر الاستطاعه، و على هذا فان كان الخوف لديها فى الطريق قبل الميقات و لا خوف بعد الوصول اليه و عند ممارسه الأعمال فلا شبهه فى صحه حجها، لأنها بعد الوصول الى الميقات اصبحت مستطيعه بالكامل، فتجب عليها حجه الإسلام. نعم لا تكون مستطيعه فى هذا الفرض من البلد، و لا يجب عليها السفر الى الحج، و إن كان الخوف عندها فى الطريق و عند ممارسه أعمال الحج معاً، أو عند ممارسه اعماله فقط، فلا يكون حجها حجه الإسلام.

أى و إن كان حرجياً، فإن بقاء الحج فى الذمه بعد زوال الاستطاعه انما

هو بمقتضى روايات التسوية و الإهمال فيه، حيث أنها تنص على أن من سَوَّف الحج و تماهل فيه و أخره سنه بعد أخرى بدون مبرر شرعى الى أن مات فقد ترك شريعته من شرائع الإسلام، و فى بعضها: «فليمت يهوديا أو نصرانيا» (١) و يستفاد من هذا التعبير أن الحج واجب عليه الى زمن موته، و مقتضى اطلاقها أنه ثابت فى ذمته و إن زالت الاستطاعة عنه، و لو لا هذه الروايات لم نقل بأنه لا يزال باقيا فى ذمته، فان بقاء الحكم بعد زوال موضوعه بحاجه إلى دليل، باعتبار أن مقتضى اطلاق أدله شرطيه الاستطاعة كونها شرطا لوجوب الحج حدوثا و بقاء، و لكن هذه الروايات تدل على أن انتفاءها اذا كان بتسوية من المكلف و اهماله لا يوجب انتفاءه، و نتيجة ذلك ان الاستطاعة فى هذه الحالة شرط له حدوثا لا بقاء، و هذا يعنى أنها جهه تعليليه لا تقييديه، فيكون الناتج حينئذ من ضم تلك الروايات الى دليل شرطيه الاستطاعة تقييد اطلاق شرطيتها بغير هذه الحالة، و ان وجوب الحج فيها ليس مشروطا بالاستطاعة بقاء.

و على هذا الأساس فالعقل يستقل بالخروج عن عهده بأى طريق ممكن و متاح له و إن كان ذلك الطريق حرجيا عليه لكى لا يموت يهوديا أو نصرانيا أو تاركا شريعته من شرائع الإسلام.

و إن شئت قلت: ان مقتضى اطلاق تلك الروايات بقاء وجوب الحج عليه و إن كان حرجيا، و دعوى: ان الوجوب المستفاد من هذه الروايات وجوب جديد فى هذه الحالة لا بقاء للوجوب الأول، مدفوعه: بأنه لا ظهور لها فى ذلك، بل ظاهرها بمناسبه الحكم و الموضوع هو بقاء نفس حجه الإسلام فى ذمته من الأول، لا أنها سقطت عنها بسقوط شرطها و موضوعها، و إلا فلازمه أن لا يكون مجزيا عن حجه الإسلام، و هو خلاف المفروض، لأن المفروض أنه أتى بحجه الإسلام متسكعا لا بحجه أخرى، كما هو ظاهر الروايات.

ص: ٢٠٧

١- (١) الوسائل باب: ٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

عشر من ذى الحجه، وقيل باعتبار مضى زمان يمكن فيه الإتيان بالأركان جامعا للشرائط فيكفى بقاؤها إلى مضى جزء من يوم النحر يمكن فيه الطوافان والسعى، وربما يقال باعتبار بقائها إلى عود الرفقه، وقد يحتمل كفايه بقائها إلى زمان يمكن فيه الإحرام و دخول الحرم، وقد يقال بكفايه وجودها حين خروج الرفقه فلو أهمل استقر عليه و إن فقدت بعض ذلك لأنه كان مأمورا بالخروج معهم، والأقوى اعتبار بقائها إلى زمان يمكن فيه العود إلى وطنه(١) بالنسبه إلى الاستطاعه الماليه و البدنيه و السرييه، و أما بالنسبه إلى مثل العقل فيكفى بقاؤه إلى آخر الأعمال، و ذلك لأن فقد بعض هذه الشرائط يكشف عن عدم الوجوب عليه واقعا و أن وجوب الخروج مع الرفقه كان ظاهريا، و لذا لو علم من الأول أن الشرائط لا تبقى إلى الآخر لم يجب عليه، هذا شريطه أن يكون متمكنا بعد العود اليه من استئناف وضعه المعاشى الطبيعى بدون الوقوع فى حرج بسبب ما أنفقته على سفر الحج، و الأ- فلا- يكون مستطيعا من الأول، مثال ذلك: إذا اعتقد شخص أنه مستطيع و ذهب الى الحج، و اصل ممارسه أعماله، و بعد الانتهاء منها إذا تبين عدم وجود ما به الكفايه عنده، أى ما يتمكن به من استئناف وضعه المعاشى الطبيعى بدون أن يقع فى حرج بسبب ما انفقته من المال عنده على الحج يكشف عن عدم استطاعته من الأول، و لا- يكون حجه حينئذ حجه الإسلام، و كذلك إذا تبين أنه لا يتمكن من العود الى وطنه لعدم امكانيته الماليه لنفقات سفر الحج اياها، او لعدم الأمن فى الطريق كذلك. و من هنا إذا علم من الأول ان ما عنده لا يكفى لنفقات العود الى بلده لم تجب عليه حجه الإسلام لعدم استطاعته، فان من عناصرها نفقه الاياب و وجود ما به الكفايه بعد الرجوع الى بلده، فاذا لم تكن عنده نفقه

نعم لو فرض تحقق الموت بعد تمام الأعمال كفى بقاء تلك الشروط إلى آخر الأعمال لعدم الحاجة حينئذ إلى نفقه العود و الرجوع إلى كفايه و تخليه السرب و نحوها، و لو علم من الأول بأنه يموت بعد ذلك فإن كان قبل تمام الأعمال لم يجب عليه المشى، و إن كان بعده وجب عليه، هذا إذا لم يكن فقد الشروط مستندا إلى ترك المشى، و إلا استقر عليه كما إذا علم أنه لو مشى إلى الحج لم يمت أو لم يقتل أو لم يسرق ماله مثلا فإنه حينئذ يستقر عليه الوجوب لأنه بمنزلة تفويت الشروط على نفسه، و أما لو شك العود أو وجود ما به الكفايه لم يكن مستطعا، و الاعتقاد بوجودها لا قيمه له إذا لم يكن مطابقا للواقع.

و بكلمه ان الاستطاعه التى تتكون من العناصر التالى:

١- الامكانيه المالىه لنفقات سفر الحج ذهابا و ايابا.

٢- الأمن و السلامه فى الطريق و عند ممارسه اعمال الحج.

٣- وجود ما به الكفايه، بمعنى تمكنه بعد الانفاق على الحج لاستئناف معاشه بعد العود بدون الوقوع فى حرج.

فاذا توفرت هذه العناصر الثلاثه فى شخص أصبح مستطعا، و جبت عليه حجه الإسلام شريطه توفر سائر شروطه العامه فيه أيضا كالعقل و البلوغ و الحريره. و اما اذا كانت لديه الامكانيه المالىه فقط دون الأمن و السلامه، أو وجود ما به الكفايه بعد الرجوع، لم يكن مستطعا، و كذلك الحال اذا كانت عنده الامكانيه المالىه لنفقات سفر الحج ذهابا دون ايابا، أو كان مأمونا فى الطريق ذهابا لا ايابا.

فالنتيجه: ان استقرار الحج على ذمه المكلف يتوقف على بقاء الاستطاعه الى زمان الرجوع الى بلده مع وجود ما به الكفايه، و بذلك يظهر حال سائر الأقوال فى المسأله.

فى أن الفقد مستند إلى ترك المشى أو لا فالظاهر عدم الاستقرار(١) للشك فى تحقق الوجوب و عدمه واقعا، هذا بالنسبة إلى استقرار الحج لو تركه، و أما لو كان واجدا للشرائط حين المسير فسار ثم زال بعض الشرائط فى الأثناء فأتى الحج على ذلك الحال كفى حجه عن حجه الإسلام(٢) إذا لم يكن المفقود مثل العقل بل كان هو الاستطاعة البدنيه أو المالىه أو السريه و نحوها على الأقوى.

فى الظهور اشكال بل منع، و الأظهر استقرار الحج عليه فى هذه الحاله، لاستصحاب بقاء الشروط فيه، و عدم فقدها، و به يحرز موضوع وجوب المشى عليه، و لا- يكون معذورا فى تركه، فلو تركه و الحال هذه استقر فى ذمته، و على الجملة فكما لا يجوز مخالفه التكليف الواقعى، كذلك لا تجوز مخالفه التكليف الظاهرى الثابت بالاستصحاب، و عليه فلو ترك المشى و الحال هذه و فقدت الشرائط لم يكن معذورا لاحتمال أنه لو ذهب إلى الحج و مارس أعماله لم تفقد، و إن فقدانها مستند إلى ترك الذهاب و المشى إليه، كما إذا سرق ماله سارق و ذهبت استطاعته، فانه لو مشى إلى الحج لم يسرق، و فى مثل هذه الحاله مقتضى الاستصحاب بقاء تلك الشروط فيه و وجوب المشى عليه، و مع ذلك لو ترك المشى كان مقصرا إذ لم يتبين أنه غير متمكن من اتمام اعمال الحج و اكمالها واجدا للشروط، فاذا كان تركه فى السنه الأولى مستندا إلى تقصيره استقر عليه.

الظاهر عدم الكفايه، لأن حجه الإسلام اسم خاص لأول حجه واجبه على المستطيع، فاذا زالت استطاعته فى الأثناء كشف زوالها عن عدم وجوبها عليه من الأول، سواء أ كان الزائل الامكانيه المالىه، أم الأمن و السلامه على نفسه و ماله و عرضه فى الطريق و عند ممارسه اعمال الحج، أم التمكن بعد الانفاق على سفر الحج من استئناف وضعه المعاشى اللائق بحاله و مكانته بدون

اما الأول: كما اذا فقد ما لديه من الامكانيه الماليه عند ممارسه اعمال الحج، و لا يتمكن من اتمامها بعده الا متسكعا، فان ذلك يكشف عن عدم استطاعته الماليه من الأول، و معه لا يكون الحج واجبا عليه في الواقع، غايه الأمر أنه لا يعلم بالحال و جاهل بها و كان معتقدا وجوبه عليه من جهه اعتقاده باستطاعته، و من المعلوم أن هذا الاعتقاد الخاطئ لا يغير الواقع، و لا يجعل غير الواجب واجبا، فاذن لا يجب عليه أن يواصل حجه متسكعا الى أن أكمل فانه لا يقع حجه الإسلام، و لا مستحبه، اما الأول فهو واضح، و اما الثاني فلأنه غير آت به بنيه الاستحباب، و انما أتى به باسم حجه الإسلام، و هي لا تنطبق الآ على الحجه الأولى للمستطيع، فاذا لم تنطبق عليها بطلت.

و اما الثاني: كما اذا مرض في الأثناء، و لم يتمكن بعده من مواصله اعمال حجه بدون الوقوع في حرج و مشقه، فان ذلك يكشف عن عدم استطاعته البدنيه من الأول، و لكن مع ذلك اذا أصر على مواصله العمل و تحمل الحرج و المشاق الى أن اكمل الحج لم يصح، و لا يجزئ عن حجه الإسلام و لا يقع مستحبا، تطبيقا لنفس ما تقدم. و كذلك اذا اتفق ان في استمراره لأعمال الحج و مواصلتها خطر على نفسه أو عرضه أو ماله، فانه لا يجب عليه الاستمرار فيها، لأنه كاشف عن عدم استطاعته سربا من الأول، و لكن مع ذلك اذا أصر على مواصله اعماله الخطره فيواصلها الى أن تمت لم تصح حجه الإسلام و لا حجه مستحبه، تطبيقا لعين ما مر من الملاك.

و اما الثالث: كما اذا تبين في أثناء أعمال الحج، أو بعد الانتهاء منها، عدم وجود ما به الكفايه عنده، و هذا يعني أنه بعد الرجوع من الحج لا يتمكن من استعادته وضعه المعاشي الطبيعي بدون الوقوع في حرج، فان ذلك يكشف عن عدم وجوب الحج عليه من الأول، باعتبار أن انفاق ما لديه من المال على سفر الحج يؤدي إلى وقوعه في حرج، و معه لا يكون واجبا، أو قفل ان وجوب هذا

مسأله ٨٢: إذا استقر عليه العمره فقط أو الحج فقط

[٣٠٧٩] مسأله ٨٢: إذا استقر عليه العمره فقط أو الحج فقط كما فيمن وظيفته حج الأفراد و القران ثم زالت استطاعته فكما مر يجب عليه أيضا بأى وجه تمكن (١)، وإن مات يقضى عنه.

مسأله ٨٣: تقضى حجه الإسلام من أصل التركه إذا لم يوص بها

[٣٠٨٠] مسأله ٨٣: تقضى حجه الإسلام من أصل التركه إذا لم يوص بها سواء كانت حج التمتع أو القران أو الأفراد (٢)، وكذا إذا كان عليه الانفاق عليه بما أنه حرجى فهو مرفوع، تطبيقا لقاعده لا حرج، وقد تقدم تفصيل ذلك فى المسأله (٢٩).

هذا هو الصحيح، فإنه مقتضى اطلاق روايات التسويف و الإهمال فى الحج، على أساس أن موردها حجه الإسلام، و هى اسم للحجه الأولى للمستطيع، بدون فرق بين حجه التمتع و الأفراد و القران، غاية الأمر ان المستطيع اذا كانت بلدته تبعد عن مكه أكثر من سته و ثمانين كيلومترا تقريبا فوظيفته حجه التمتع بادئا بالعمره و خاتما بالحج، و اذا كانت أقرب من ذلك فوظيفته حجه الأفراد او القران بادئا بالحج و منتهايا بالعمره، و تعتبر العمره فيها عملا مستقلا عن الحج، و بما أن حجه الإسلام اسم لكل من هذه الأقسام الثلاثه فالروايات تشمل الكل بما فيها من العمره، حتى العمره المفرده، فإنها و إن كانت عملا مستقلا، إلا أن حجه الافراد فى مقابل حج التمتع تطلق على الأعم منها و من عمرتها، و تدل تلك الروايات باطلاقتها على أنها لا تسقط عن الذمه بالتسويف و الإهمال و التأخير و إن زالت الاستطاعه. و فى ضوء ذلك يحكم العقل بالخروج عن عهده بأى طريق ميسور و متاح له و ان كان حرجيا، بملاك لزوم التخلص عن العقوبه و الإدانه عليه، كما مر تفصيله فى المسأله (٨١).

لإطلاق نصوص الباب، باعتبار أن موردها حجه الإسلام، و هى تعم كل اقسام الحج كما مر.

عمرتها(١)،و إن أوصى بها من غير تعيين كونها من الأصل أو الثلث فكذلك أيضا(٢)،و أما إن أوصى بإخراجها من الثلث وجب إخراجها منه و تقدم على الوصايا المستحبه و إن كانت متأخره عنها في الذكر(٣)، مر أن حجه الإفراد في مقابل حجه التمتع تطلق في الروايات على الأعم من العمره المفرده.

للنص،و هو صحيحه معاويه بن عمار قال:«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات،فأوصى أن يحج عنه؟قال:ان كان ضروره فمن جميع المال،و إن كان تطوعا فمن ثلثه...»(١).

للنص الخاص،و هو صحيحه معاويه بن عمار،قال:«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأه أوصت بمال في الصدقه و الحج و العتق؟فقال:ابده بالحج، فإنه مفروض،فان بقى شىء فاجعل في العتق طائفه و فى الصدقه طائفه»(٢)و مثلها صحيحته الأخرى(٣).

ثم ان مقتضى القاعده-مع الاغماض عن النص-هل هو تقديم الحج أيضا،أو التوزيع على الكل بنسبه واحده؟الظاهر هو الثانى لسببين:

أحدهما:ان نسبه الوصيه الى الكل نسبه واحده،و المفروض ان وجوب العمل بالكل انما جاء من قبل الوصيه،و الأ فمقتضى القاعده عدم وجوب العمل بشىء منها بقطع النظر عنها،لأن الحج انما كان واجبا عليه فى حال حياته،و بعد الموت سقط وجوبه عنه بسقوط موضوعه،و الوجوب الجائى من قبل الوصيه بالنسبه إلى الكل على حد سواء،فلا يكون وجوب العمل بالحج أقوى و أهم بسبب الوصيه من وجوب العمل بالعتق و الصدقه بها.نعم اذا كان الوصى واثقا و مطمئنا بأن غرض الموصى تقديم الواجب على المستحب فى مقام المزاحمه

ص: ٢١٣

١-١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

١-٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

٢-٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

و عدم كفايه الثلث للكل، و جب عليه أن يقدم الواجب على غيره، و لكن مرد ذلك الى أن الوصيه حينئذ ترتيبه لا عرضيه، و هو خلف الفرض.

و الآخر: ان ذلك لو تم فانما يتم فيما اذا لم يكن الواجب مما يخرج من الأصل، فانه عندئذ تقع المزاحمه بينه و بين المستحب اذا لم يكف الثلث للجميع، و اما اذا كان الواجب مما يخرج من الأصل كالحج في المثال، فانه لا يزاحم المستحب، فان اتسع الثلث لنفقه الكل فلا- تراحم، و إن لم يتسع الأ- لنصف النفقه التي تتطلبها كل منها اخرج نصف نفقه الحج من الثلث، و اخرج النصف الأ- خر من باقى التركة على أساس أنه قد أوصى بصرف ثلث الثلث في نفقات الحج، فاذا لم يكن وافيا الا بنصف نفقته أخذ النصف الباقي من الأصل لا من الثلث، لأنه يؤدي إلى تفويت العمل بالوصيه بالنسبه الى المستحب، و هو بلا مبرر شرعى.

فالنتيجه: انه لا فرق بين هذه الصوره و بين ما إذا كان الموصى به منحصرًا بالحج فقط، فانه اذا لم يكف الثلث لكل نفقاته اخرج الباقي من أصل التركة، هذا هو مقتضى القاعده، و لكن النص يمنعنا من العمل بها، و يدل على تقديم الواجب على المستحب، و صرف الثلث في الأول اذا لم يتسع للجميع.

ثم إن مورد النص بما انه الواجب المالى كالحج الذى يخرج من أصل التركة شريطه عدم الوصيه، فهل يمكن التعدى عن مورده الى كل واجب شرعى و إن لم يخرج من الأصل، كالصلاه و الصيام و نحوهما، أو لا؟ فيه وجهان: الظاهر هو الأول دون الثانى، لأن التعليل فيه بقوله عليه السّلام: «فانه مفروض» ظاهر فى أن ملاك التقديم هو كونه فريضه، لا كونه مما يخرج من أصل التركة، لأنه لا يصلح أن يكون مبررا للتقديم، باعتبار أن ثلث الثلث أو نصفه اذا لم يكف لنفقات الحج أخذ الباقي من أصل التركة، لا من الثلث، بعد ما كان متاحا له أن يكملها من الأصل، لأنه لو أخذ من الثلث أدى إلى تفويت الوصيه، و عدم امكان تنفيذها

و إن لم يف الثلث بها أخذت البقيه من الأصل، و الأقوى أن حج النذر أيضا كذلك (١) بمعنى أنه يخرج من الأصل كما سيأتى الإشاره إليه، و لو كان عليه دين أو خمس أو زكاه و قصرت التركه فإن كان المال المتعلق به الخمس أو الزكاه موجودا قدم لتعلقهما بالعين فلا- يجوز صرفه فى غيرهما، و إن كانا فى الذمه فالأقوى أن التركه توزع على الجميع بالنسبه كما فى غرماء المفلس، و قد يقال يقدم الحج على غيره (٢) و إن كان دين الناس بالكامل، و هو بلا عذر شرعى.

فى القوه اشكال بل منع، و الأظهر انه يخرج من الثلث لا- من الأصل، و ذلك لأن مفاد النذر بحسب الارتكاز العرفى هو التزام الناذر بالعمل المنذور على نفسه لله تعالى، و لا يكون مفاده تملكه له تعالى، لوضوح أن صيغه النذر لا تدل عليه، و انما تدل على أن تعهده و التزامه به على نفسه لله، فمن أجل ذلك يجب الوفاء به.

و مع الاغماض عن ذلك، و تسليم أنها تدل على الملك، إلا أن معنى هذا الملك هو كون المكلف مديونا لله تعالى بالعمل فى ذمته لا بالمال، كما هو الحال فى جميع الواجبات التكمليه كالصلاه و الصيام و نحوهما، و لا دليل على أن مطلق الدين يخرج من الأصل، فان الدليل انما قام على أن الدين يخرج منه اذا كان ماليا، سواء أ كان شرعيا كالخمس و الزكاه، أم كان عرفيا كالقروض و الضمانات و الأعمال المستأجر عليها المملوكه للمستأجر، و اما اذا لم يكن ماليا كالصلاه و الصيام و العمل المنذور و المشروط فى ضمن عقد و نحوها، فلا دليل على خروجه من الاصل.

هذا هو الأظهر، و ذلك لصحيحه معاويه بن عمار، قال: «قلت له: رجل يموت و عليه خمسمائه درهم من الزكاه، و عليه حجه الإسلام، و ترك ثلاثمائه درهم، فأوصى بحجه الإسلام، و أن يقضى عنه دين الزكاه، قال: يحج عنه من

لخبر معاويه بن عمار الدال على تقديمه على الزكاه و نحوه خير آخر، لكنهما موهونان بإعراض الأصحاب (١) مع أنهما فى خصوص الزكاه، أقرب ما يكون، و تخرج البقيه من الزكاه» (١) فإنها ناصه فى التقديم. و مثلها صحيحته الأخرى.

فالتتيجه: ان مقتضى القاعده و إن كان التوزيع على الكل بالنسبه، إلا أن مقتضى الروايات تقديم الحج على غيره من الواجبات و إن كانت ماليه، و لكن لا أثر لذلك فى مفروض المسأله، لأن نفقات الحج بما أنها تخرج من أصل التركه فاذا فرضنا عدم وفاء ما يخص الحج من المال بعد التوزيع لنفقاته، فلا فائده فيه، و حينئذ إما أن يصرف تمام المال فى الحج، أو فى الدين، و بما أن مقتضى الروايات تقديم الحج على الدين، فيصرف فى الحج.

ثم إن موردها و إن كان الزكاه، إلا أن العرف لا يفهم خصوصيه لها، بل يفهم منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه، أن تقديمه عليها بما أنها دين لا بما أنه زكاه، و عليه فلا فرق بينها و بين الخمس، بل بينها و بين سائر الديون.

قد مر فى ضمن البحوث السالفه ان الاعراض انما يؤثر فى ذلك شريطه توفر أمرين فيه:

أحدهما: ان يكون ذلك الاعراض من الفقهاء المتقدمين الذين يكون عصرهم فى نهايه الشوط متصلا بعصر أصحاب الأئمه عليهم السلام، لكى يكون بإمكانهم تلقي الاعراض منهم يدا بيد و طبقه بعد طبقه.

و الآخر: ان لا يكون فى المسأله ما يحتمل أن يكون سببا لاعراضهم.

و كلا الأمرين غير متوفر فيه.

أما الأول: فلا طريق لنا الى احراز أنهم قد أعرضوا عنها رغم صحتهما

ص: ٢١٤

١- ١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب المستحقين للزكاه الحديث: ٢.

و ربما يحتمل تقديم دين الناس (١) لأهميته (٢)، و الأقوى ما ذكر من و تماميتهما سندا.

و اما الثانى: فلأن من المحتمل أن يكون اعراضهم عنهما، و عدم عملهم بهما، مستندا إلى جهات أخرى، ككونهما مخالفتين للقاعده، أو غير ذلك.

فبالنتيجه: انه لا يمكن الوثوق و الاطمئنان باعراضهم عنهما تعبدا، و مما يؤكد ذلك أن الإعراض عنهما لو كان و اصلا اليهم يدا بيد و طبقه بعد طبقه من زمن الأئمه عليهم السّلام لأشاروا الى ذلك فى كتب أحاديثهم و رواياتهم، مع أنه ليس لذلك فيها عين و لا أثر.

فيه انه لا وجه لهذا الاحتمال، اذ مضافا إلى ما مر من أن المتفاهم العرفى من صحيحه معاويه بن عمار، أن تقديم الحج على الزكاه بما أنها دين لا بما أنها زكاه، تدل عليه صحيحه بريد العجلي، قال: «سألت أبا جعفر عليه السّلام: عن رجل خرج حاجا و معه جمل له و نفقه و زاد، فمات فى الطريق؟ قال: إن كان ضروره ثم مات فى الحرم فقد أجزأ عنه حجه الإسلام، و إن كان مات و هو ضروره قبل أن يحرم، جعل جملة و زاده و نفقته و ما معه فى حجه الإسلام، فان فضل من ذلك شىء فهو للورثه إن لم يكن عليه دين. قلت: أ رأيت ان كانت الحجّه تطوعا ثم مات فى الطريق قبل أن يحرم، لمن يكون جملة و نفقته و ما معه؟ قال: يكون جميع ما معه و ما ترك للورثه، إلا أن يكون عليه دين فيقضى عنه، أو يكون أوصى بوصيه، فينفذ ذلك لمن أوصى له، و يجعل ذلك من ثلثه...» (١).

هذا يتم فى المستطيع الحى، فانه اذا كان مديونا، و حان وقت وفائه، و الدائن يطالب به، فهو ملزم شرعا بصرف ما لديه من المال فى وفاء الدين، لأنه واجب أهم، و أما فى الميت اذا كان عليه دين و حج، فأهميه الأول عن الثانى غير

ص: ٢١٧

١- (١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

التحصيل (١)، وحينئذ فإن وقت حصه الحج به فهو، وإلا فإن لم تف إلا ببعض الأفعال كالطواف فقط أو هو مع السعى فالظاهر سقوطه و صرف حصته في الدين أو الخمس أو الزكاه، ومع وجود الجميع توزع عليها، وإن وقت بالحج فقط أو العمره فقط ففي مثل حج القران و الأفراد تصرف فيهما مخيرا بينهما، والأحوط تقديم الحج (٢)، وفي حج التمتع الأقوى السقوط و صرفها في الدين و غيره، وربما يحتمل فيه أيضا التخيير أو ترجيح الحج لأهميته أو العمره لتقدمها، لكن لا وجه لها بعد كونهما في التمتع عملا معلوما، بل مقتضى هذه الصحيحه و الصحيحه المتقدمه أن الثاني أهم من الأول.

مر أن القوه ممنوعه، والأظهر تقديم الحج اذا لم يف التركه لكل لا التحصيل و التوزيع.

في التقديم اشكال، بل منع، والأظهر التخيير و إن فرض أن الحج أهم من العمره، فإن ذلك انما يوجب تقديمه عليها بالنسبه إلى من يكون مكلفا بهما مباشره، فإنه اذا لم تتسع قدرته على الجمع بينهما، تعين عليه صرفها في الأهم، أو ما يحتمل أهميته، و سقط المهم عنه، إما مطلقا، أو على تقدير الاتيان بالأهم، و اما من لا يكون مكلفا بهما مباشره كالولى أو الوصى، و انما هو مأمور بصرف التركه في النيايه عنه فيهما، و حينئذ فإن لم تف التركه إلا لأحدهما، فلا يجب عليه صرفها في النيايه للأهم فقط، لأن ذمه الميت كما هي مشغوله به مشغوله بالمهم أيضا، لعدم المزاحمه بينهما، و انما المزاحمه بين الخطابين المتوجهين الى الولي أو الوصى بصرف التركه في النيايه عنه، باعتبار أنها لا تفي إلا للنيايه في أحدهما، و بما أنه لا يكون أحد هذين الخطابين أهم من الآخر في نفسه، أو لا أقل من احتمال أهميته فتكون النتيجة التخيير و ان كان الاولى و الاجدر صرفها في النيايه للأهم.

واحداً، وقاعده الميسور لا جابر لها في المقام (١).

مسألة ٨٤: لا يجوز للورثة التصرف في التركة قبل استئجار الحج إذا كان مصرفه مستغرقا لها بل مطلقا على الأحوط

[٣٠٨١] مسألة ٨٤: لا يجوز للورثة التصرف في التركة قبل استئجار الحج إذا كان مصرفه مستغرقا لها بل مطلقا على الأحوط (٢) إلا إذا كانت واسعها من الأشكال فيه بل المنع.

في الإطلاق اشكال بل منع، والأظهر جواز التصرف في التركة إذا كانت زائده على نفقات الحج أو الدين شريطه التزام الوارث بتهيئه الحججه النيايه المطلوبه، وعدم خوف فوتها، وتدل على ذلك موثقه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام قال: «سألته عن رجل يموت ويترك عيالا، وعليه دين، أينفق عليهم من ماله؟ قال: إن كان يستيقن أن الذي ترك يحيط بجميع دينه فلا ينفق، وإن لم يكن يستيقن فلينفق عليهم من وسط المال...» (١) فانها وإن كانت واضحة الدلالة على جواز التصرف في التركة إذا كانت زائده، إلا أن مناسبه الحكم والموضوع الارتكازيه تتطلب ان جواز التصرف فيها منوط بالتزام الورثه بتهيئه الحج النيايه له لا مطلقا.

ثم إن الموثقه وإن لم تدل على أن ما يوازي الدين من التركة يظل باقيا في ملك الميت، وإنما تدل على عدم جواز التصرف فيه، وهو أعم من أن يكون باقيا في ملكه أو ينتقل إلى الورثه متعلقا لحق الغير، إلا أن الآية الشريفه التي تنص على أن الارث بعد الدين والوصيه ظاهره في أنه باق في ملكه، وكذلك الروايات التي تنص على ذلك، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى انه لا اشكال في ظهور الآية الشريفه و الروايات في أن مقدار الدين من التركة يظل باقيا في ملك الميت، ولا ينتقل إلى الورثه و كذلك نفقه حججه الإسلام بمقتضى الروايات، وإنما الكلام في نسبة هذا المقدار إلى

ص: ٢١٩

مجموع التركة، و هل أنها بنحو الكلى فى المعين، أو بنحو الاشاعه؟!

مقتضى القاعده و إن كان الثانى، لظهور نسبه الدين أو مقدار نفقات أعمال الحج الى التركة فى الاشاعه دون الكلى فى المعين، فانه بحاجه الى عنايه زائده كنسبه صاع الى صبره أو ما شاكلها، إلا أنه لا بد من رفع اليد عن هذا الظهور و حمل النسبه على نسبه الكلى فى المعين.

و قد استدل على ذلك بأمور:

الأول: موثقه اسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى رجل مات، فأقر بعض ورثته لرجل بدين، قال: يلزم ذلك فى حصته...» (١) بتقريب أنها ظاهره فى أن المقر ملزم باخراج تمام الدين من حصته، وهذا، ولكن هذا الظهور لا يخلو عن اشكال، لأن الظاهر منها أنه ملزم بما يخص حصته، فانه ثابت فيها بقريته كلمه (فى) فى قوله عليه السلام: «يلزم ذلك فى حصته» يعنى أنه ملزم بما فيها لا- بما فى تمام التركة، نعم لو كان بدل كلمه (فى) كلمه (من) لكان ظاهرا فى المعنى الأول، يعنى أنه ملزم بالدين من حصته، وهذا لا ينافى كون نسبه مقدار الدين الباقى فى ملك الميت من التركة الى مجموعها نسبه الكلى فى المعين، لأن هذه النسبه محفوظه بعينها فيما يخص من الدين حصته كل من الورثه، أو فقل كما أنّ نسبه مجموع الدين الى مجموع التركة نسبه الكلى فى المعين، كذلك نسبه ما يخص منه حصه كل من الورثه اليها، لأن كلاً منهم مخير فى تطبيقه على أى جزء من أجزاء حصته شاء.

الثانى: انه اذا تلف بعض التركة بعد الموت، أو غصب غاصب منها، لم يضر بالدين و لا- بنفقه حجه الإسلام، فإنها تخرج من الباقى، وهذا شاهد قطعى على أن النسبه نسبه الكلى فى المعين لا الإشاعه، وهذا الوجه هو الصحيح، و هو بعينه ينطبق على ما يخص حصّه كل من الورثه.

ص: ٢٢٠

جد(١)فلهم التصرف فى بعضها حينئذ مع البناء على إخراج الحج من بعضها الآخر كما فى الدين،فحاله حال الدين.

مسأله ٨٥:إذا أقر بعض الورثه بوجوب الحج على المورث و أنكره الآخرون لم يجب عليه

[٣٠٨٢]مسأله ٨٥:إذا أقر بعض الورثه بوجوب الحج على المورث و أنكره الآخرون لم يجب عليه إلا- دفع ما يخص حصته بعد التوزيع(٢)، الثالث:ان موثقه عبد الرحمن بن الحجاج (١)المتقدمه التى تدل على جواز تصرف الورثه فى التركه اذا كانت زائده على الدين قرينه على أنه بنحو الكلى فى المعين لا الاشاعه،و الآ لم يجز تصرفهم فيها.

و لكن هذا الوجه قابل للمناقشه لاحتمال أن يكون جواز تصرفهم فى التركه فى هذه الصوره من باب الولايه اذا كانوا ملتزمين بأداء الدين من الباقي،لا من باب انه من قبيل الكلى فى المعين.

فالنتيجه:فى نهايه المطاف ان نسبه الدين و نفقه الحج الى التركه نسبه الكلى فى المعين.

ظهر مما مر أنه لا منشأ لهذا التقييد،فان مقتضى اطلاق النص عدم الفرق بين كون التركه واسعه أو لا،فالمعيار فى جواز التصرف فيما اذا كانت التركه زائده على الدين او نفقات الحج انما هو بالتزام الورثه باخراج الدين،أو بالحجه النيبه لا مطلقا.

هذا هو الأظهر كما مرت الاشاره اليه اجمالا،و سوف يأتى توضيحه فى المسأله (١٠١)،هذا.

و ذهب جماعه منهم السيد الاستاذ قدس سرّه الى أن على المقر من الورثه بالدين أو الحج أن يؤدى تمام الدين من حصته،أو كل نفقات الحج منها،شريطه أن تكون وافيّه،و الآ فلا شىء عليه،ثم يرجع الى الآخر و يطالبه بحصته من الإرث،

ص:٢٢١

لأنه أخذ من حصته دون حصه الميت، باعتبار أن حصته على نحو الكلى فى المعين، و لا يرد عليها النقص، و حينئذ فان كان الآخر متمردا عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى، فان امتنع فله أخذ حقه منه بأى وسيلة و طريقه متاحه له و لو بالمقاصه، و إن كان مشتبهها و معتقدا بأنه لا دين على المورث، فحينئذ إن تمكن من اثباته بينه أو نحوها فهو، و إن لم يتمكن من ذلك فهل يجوز له المقاصه؟! الظاهر الجواز شريطه أن يكون المقر عالما بأن المنكر فى اشتباه و خطأ، و حينئذ يجوز له المقاصه، باعتبار أنها مشروعه فى حاله عدم تمكن صاحب الحق انقاذ حقه بوسيله أخرى، و المقام من هذا القبيل.

فالتتيجه: ان تمام الدين فى حصه المقر، و عليه الوفاء به منها.

و يمكن تخريج ذلك فنيا بأحد وجهين:

الأول: ان من المسلم كبرويا أن أحد فردى الواجب التخييرى اذا تعذر تعين الآخر، و هذه الكبرى تنطبق على المقام، باعتبار أن الورثه كانوا مخيرين فى تطبيق حق الميت على أى حصه من حصص التركة شاءوا، فاذا تعذر تطبيقه على بعض حصصها و لو من جهه تمرد بعض الورثه أو انكاره حق الميت تعين تطبيقه على بعضها الآخر.

و الجواب: ان تلك الكبرى و إن انطبقت على مجموع التركة اذا تلف بعضها، أو غصبه غاصب من الخارج، فانه حينئذ يتعين على الورثه تطبيق حق الميت على الباقي منها، و لا- تنطبق على حصه المقر فقط، فان المقر لا- يكون مخيرا من الأول بين تطبيقه على حصته و حصص الآخرين حتى يكون عند تعذر تطبيقه على حصص الآخرين بسبب التمرد أو الانكار متعينا تطبيقه على حصته فحسب، فاذن لا يكون المقام من صغريات تلك الكبرى.

و دعوى: ان المتمرد من الورثه كالغاصب من الخارج.

مدفوعه: بان ذلك قياس مع الفارق، فان الغاصب اذا غصب من التركة و جب على الورثه تطبيق حق الميت على الباقي منها، باعتبار أنه كلى، فلا يرد

عليه نقص، وهذا بخلاف ما اذا غصب منها المتمرد منهم في ضمن أخذ حقه منها، فانه لا يجب على المقر تطبيقه على حصته خاصة.

الثانى: ان حق الميت بما أنه كلى فهو لا يقسم بتقسيم التركة بين الورثة لكى يكون الواجب على كل منهم ما يخص منه حصته فحسب دون تمام حقه، وعندئذ فبطبيعته الحال يجب على كل منهم أن يقوم بالوفاء بتمام دين الميت من حصته، أو بالحجه النيابيه المطلوبه منها على نحو الوجوبات المشروطه، فاذا قام واحد منهم بذلك رجع الى الآخرين لأخذ ما يكون عندهم من حصته.

و بكلمه: ان الوفاء بتمام حق الميت واجب على كل من الورثه مستقلا بوجوبات مشروطه من التركة إن امكن، و إلا فمن حصته، لا أنه واجب على مجموعهم بوجوب واحد حتى يكون لازمه سقوطه عن المقر عند انكار الآخرين أو تمردهم.

و الجواب: ان حق الميت و إن كان كليا، إلا- انه قابل للتوزيع و التقسيم بتوزيع التركة و تقسيمها، فكما أن نسبه تمام الحق إلى مجموع التركة نسبه الكلى فى المعين، فكذلك نسبه جزء منه الى حصه منها، فاذا قسمت التركة بين الورثه وزع الحق أيضا بين حصصهم، فيخص حصه كل منهم من ذلك الحق بنفس النسبه، و هى نسبه الكلى فى المعين لا الاشاعه، مثلا: اذا اشترى أحد من شخصين عشره أصواع- مثلا- من صبره مشتركه بينهما بالنصف- مثلا- فبطبيعته الحال اشترى من حصه كل منهما خمس أصواع، و عليه فاذا قاما بتقسيمها نصفين، فبطبيعته الحال وزع ملك المشتري أيضا بينهما بنفس النسبه، فاذا فرضنا أن مجموع الصبره خمسون صاعا كانت نسبه العشره الى الخمسين نسبه الخمس بنحو الكلى فى المعين، و اذا قسم الخمسين الى نصفين وزعت العشره عليهما بنفس تلك النسبه، و هى نسبه الخمس، و نتيجة ذلك ان ملك المشتري خمس أصواع فى هذه الحصه، و خمس أصواع فى تلك الحصه، و لا يمكن القول بأن ما ملكه المشتري لم يوزع عليهما، فان لازم ذلك أن يجب على كل

و إن لم يف ذلك بالحج(١) لا- يجب عليه تميمه من حصته، كما إذا أقر بدين و أنكره غيره من الورثة فإنه لا يجب عليه دفع الأزيد، فمسأله الإقرار بالحج أو الدين مع إنكار الآخرين نظير مسأله الإقرار بالنسب(٢) حيث إنه منهما تسليم تمام ما ملكه المشتري من حصته بنحو الوجوب المشروط، مع أنه غير واجب جزماً، ضروره ان الواجب على كليهما معا تسليم ما للمشتري من المجموع، و من هنا اذا أخذ احدهما حصته من الصبره، و تمرد من دفع ما للمشتري لم يجب على الآخر دفع تمام ما له من حصته، بل عليه دفع ما يخص حصته منه دون أكثر.

فيه ان الوفاء على ضوء نظريه التوزيع غير متصور، فان نفقات الحج اذا وزعت بين الورثة تبعا لتوزيع التركة، فمن المعلوم أنه لا يكفي ما يخص من تلك النفقات حصه المقر، لأنه جزؤها، فلا يتصور أن يفى بتمامها و الا لزم خلف الفرض.

في اطلاقه اشكال بل منع، فان مسألتنا هذه نظير هذه المسأله من جهه، و لا تكون نظيرها من جهه أخرى، اما من الجهه الأولى، فلأنه لا- يجب على المقر في كلتا المسألتين الا- دفع ما يخص حصته فحسب دون الأ-كثر. و اما من الجهه الثانيه فلما مر في المسأله الأولى من أن حق الميت الذي تكون نسبته الى التركة نسبه الكلى في المعين اذا وزع بتوزيع التركة على الورثة كانت نسبه ما يخص منه حصه كل منهم نفس تلك النسبه، و هي نسبه الكلى في المعين، و اما في هذه المسأله و هي مسأله الإقرار فيكون توزيع حق المقر له على المقر و المنكر على نحو الإشاعه دون الكلى في المعين، باعتبار أن نسبه المقر و المقر له و المنكر الى التركة نسبه واحده، و هي نسبه الثلث بطريقه الاشاعه، و على هذا فاذا كان الوارث أخوين و قاما بتقسيم التركة بينهما نصفين، ثم أقر أحدهما بأخ ثالث لهما و انكره الآخر، فمعنى ذلك أن المقر له شريك معهما في التركة اثلاثا

إذا أقر أحد الأخوين بأخ آخر و أنكره الآخر لا يجب عليه إلا دفع الزائد عن حصته فيكفي دفع ثلث ما في يده و لا ينزل إقراره على الإشاعه على خلاف القاعده للنص (١).

مسألة ٨٦: إذا كان على الميت الحج و لم تكن تركته وافيته به و لم يكن دين

[٣٠٨٣] مسألة ٨٦: إذا كان على الميت الحج و لم تكن تركته وافيته به و لم يكن دين فالظاهر كونها للورثه و لا يجب صرفها في وجوه البر عن الميت، لكن الأحوط التصديق عنه (٢)، للخبر عن الصادق عليه السلام: «عن رجل مات و أوصى بتركته أن أحج بها فنظرت في ذلك فلم يكفه للحج فسألت من عندنا من الفقهاء فقالوا: تصدق بها، فقال عليه السلام: ما صنعت بها؟ قلت:

بالاشاعه، و عليه فبطبيعة الحال يكون ثلث حصته عند المقر، و ثلثها عند المنكر، و لا- يكون المقر ضامنا لحصه المقر له، لعدم الموجب له، كما لا يجب عليه تقسيم حصته بينهما نصفين، لفرض انه لم يقر بذلك، و انما أقر بأنه أخ لهما و شريك معهما في التركة، و تظهر الثمره بينهما فيما اذا ورد نقص، فانه إن ورد على حصه كل من المقر أو المنكر في هذه المسألة، فقد ورد على حصه المقر له أيضا بنفس النسبه تطبيقا لقاعده الاشتراك بنحو الاشاعه، و إن ورد على حصه كل من الورثه في المسألة الأولى لم يرد على حصه الميت فيها، لأنها على نحو الكلى في المعين، فالنتيجه أن مسألتنا هذه ليست كمسألة الاقرار بالنسب مطلقا.

فيه ان النص و هو خبر ابي البختري و هب بن وهب ضعيف، فلا يمكن الاعتماد عليه، و لكن الحكم بأن المقر له شريك في ثلث حصه كل منهما يكون على القاعده، و لا مبرر لتنزيل اقراره على الإشاعه في حصته فقط، لأنه قد أقر باشتراكه معهما في أصل التركة لا في خصوص حصته.

الاحتياط ضعيف جدا، و لا منشأ له، لعدم ثبوت الخبر سندا أولا، و كون مورده الوصيه ثانيا، و محل الكلام في المقام انما هو في غير مورد الوصيه،

تصدقت بها؛ فقال عليه السلام: ضمنت إلا أن لا يكون يبلغ ما يحج به من مكة، فإن كان لا يبلغ ما يحج به من مكة فليس عليك ضمان» نعم لو احتمل كفايتها للحج بعد ذلك أو وجود متبرع بدفع التتمه لمصرف الحج وجب إبقاؤها(١).

و هو ما اذا كانت على الميت حجه الإسلام، فانه حينئذ اذا لم تكن التركة وافيه للحد الأدنى من نفقات الحج سقط الحج، وكانت التركة للورثه، لأن المانع من انتقالها اليهم انما هو الحج، و بعد سقوطه فلا مانع منه، و لذلك لا موضوع لصرفها في وجوه البر، أو التصديق بها من قبل الميت، و هذا بخلاف ما اذا أوصى بالحج من الثلث، فانه اذا لم يكن وافيا بنفقاته و لو للحد الأدنى منها يصرف في وجوه البر، و الإحسان له، أو الصلاة و الصيام اذا كانت ذمته مشغوله بهما، باعتبار أن الثلث يظل باقيا في ملك الميت و إن لم يكن وافيا بالحج، فإذن لا بد من صرفه في شئونه و ما يتعلق به.

في الوجوب اشكال بل منع، لأنه مبنى على أن مردّ هذا الشك في المقام الى الشك في القدره، و المرجع فيه أصاله الاشتغال دون البراءه.

و لكن يرد عليه: أولاً: ان الشك في المقام لا يرجع الى الشك في القدره العقليه، بل يرجع الى الشك في كفايه التركة لنفقات الحج من جهه احتمال وجود متبرع للتتمه لها، أو احتمال كفايتها في السنه القادمه و إن لم تكف في هذه السنه لسبب أو آخر، و في مثل ذلك لا مانع من الرجوع الى استصحاب عدم الكفايه في السنه القادمه أيضاً، أو عدم وجود متبرع لها، بناء على ما هو الصحيح من عدم الفرق في جريانه بين أن يكون المتيقن سابقا و المشكوك لاحقاً، و بين العكس.

و ثانياً: مع الاغماض عن ذلك، و تسليم ان الشك في المقام انما هو في وجوب الحج من ناحيه الشك في القدره، إلا أن الصحيح عدم الفرق بين أن

[٣٠٨٤] مسألة ٨٧: إذا تبرع متبرع بالحج عن الميت رجعت أجره الاستئجار إلى الورثة سواء عينها الميت أو لا (١)، والأحوط صرفها في يكون الشك في التكليف من ناحية الشك في قدره، أو من ناحية أخرى، فعلى كلا التقديرين فالمرجع هو أصله البراءة بدون فرق بينهما، لأن الفرق مبني على نقطه خاطئه، وهي تخيل ان الشك في التكليف اذا كان من ناحية الشك في قدره، فالملاك محرز على أساس أن قدره شرط للتكليف فحسب بحكم العقل، من جهة قبح تكليف العاجز، دون الملا-ك، فيظل الملا-ك ثابتا و مطلقا حتى في حال العجز، و مع بقاء الملا-ك لا يمكن الرجوع الى أصله البراءة، لاستلزامها تفويت الملاك الملزم، و هو غير جائز، باعتبار أنه حقيقه الحكم و روحه.

أما خطأ هذه النقطة، فلأن قدره و إن كانت شرطا للتكليف عقلا في مرحله الاعتبار بملاك استحاله تكليف العاجز، و لا تكون شرطا للملاك في مرحله المبادئ، إلا أن معنى هذا ليس أن الملاك مطلق و ثابت حتى في حال العجز، بل معناه أن العقل بما أنه لا- طريق له إلى الملاكات الواقعيه في مرحله المبادئ، فلا- يتمكن من ادراك أنها دخيله فيها في تلك المرحله أيضا، و هذا هو الفارق بين قدره العقليه و قدره الشرعيه، فان الأولى غير دخيله في الملاك، و الثانيه دخيله فيه، و على هذا فبما أنه لا طريق لنا الى ملاكات الأحكام الشرعيه في مرحله المبادئ، لا من طريق إدراك العقل لها، و لا من جهة اطلاق الماده، و لا بالدلاله الالتزاميه كما حققناه في علم الأصول، فلا يمكن احراز الملاك في مقام الشك في التكليف من ناحية الشك في قدره، فإذا لا مانع من الرجوع الى أصله البراءة عنه، اذ لا يلزم منه تفويت الملاك الملزم، لفرض أنه مشكوك فيه كالتكليف.

في اطلاقه اشكال بل منع، لأن الأجره انما ترجع الى الورثة اذا لم

وجوه البر أو التصدق عنه خصوصا فيما إذا عينها الميت للخبر المتقدم.

مسألة ٨٨: هل الواجب الاستئجار عن الميت من الميقات أو البلد؟

[٣٠٨٥] مسألة ٨٨: هل الواجب الاستئجار عن الميت من الميقات أو البلد؟ المشهور وجوبه من أقرب المواقيت إلى مكة إن أمكن، وإلا - فمن الأقرب إليه فالأقرب، وذهب جماعة إلى وجوبه من البلد مع سعة المال وإلا فمن الأقرب إليه فالأقرب، وربما يحتمل قول ثالث وهو الوجوب من البلد مع سعة المال وإلا فمن الميقات وإن أمكن من الأقرب إلى البلد فالأقرب، والأقوى هو القول الأول (١) وإن كان الأحوط القول الثاني لكن يعينها الميت من الثلث، وأما إذا عينها منه، فحينئذ إذا وجد متبرع بالحج عنه، فهي تبقى في ملكه، ولا تنتقل إلى ورثته، فلا بد عندئذ من صرفها في وجوه البر له - كما مر -.

هذا هو الصحيح، لأن المستثنى في الروايات إنما هو نفقات حجه الإسلام من صلب المال، والحج بما أنه اسم لنفس الأعمال والواجبات التي يكون أولها الإحرام من الميقات، فمقتضى ذلك أن المستثنى إنما هو نفقات تلك الأعمال دون مقدماتها التي هي خارجة عنها، وعليه فالواجب هو الاستئجار من الميقات.

فالتيجة: إن من وجب عليه الحج بسبب الاستطاعة، ولم يحج إلى أن توفي، ولم يوص به، فلا حق له إلا في نفقات الحجه الميقاتية فقط، دون الأكثر.

نعم، قد يتوهم أن صحيحه بريد العجلي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن رجل استودعني مالا، وهلك، وليس لولده شيء، ولم يحج حجه الإسلام؟ قال: حج عنه، وما فضل فاعطهم» (١) تدل على وجوب الحجه البلديه عنه.

والجواب: إن الصحيحه ليست في مقام البيان من هذه الناحية، بل هي

ص: ٢٢٨

(١ - ١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب النياحة في الحج الحديث: ١.

لا- يحسب الزائد عن أجره الميقاتيه على الصغار من الورثه، ولو أوصى بالاستئجار من البلد وجب و يحسب الزائد عن أجره الميقاتيه من الثلث(١)، ناظره الى أن وظيفته أن يحج به عنه بالمباشره أو بالتسيب، وعدم رده الى ورثته إلا ما فضل من مصارف الحج، بدون النظر الى أنه من الميقات أو من البلد.

بل من الأصل شريطه عدم تقييد الحج من الميقات في الوصيه، و تدل عليه موثقه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله: «إنه سئل عن رجل أوصى بماله في الحج، فكان لا يبلغ ما يحج به من بلاده؟ قال: فيعطى في الموضع الذي يحج به عنه» (١) فانها ظاهره في أن الامام عليه السلام لم يردع ما كان مرتكزا في ذهن السائل، و هو أن ما تركه من المال اذا كان وافيا بنفقات الحج من البلد، ووجب أن يحج عنه من بلده، و اذا لم يكن وافيا بنفقاته منه ووجب أن يحج عنه من المكان الذي كان وافيا بها، و إن كان ذلك المكان دون الميقات. و قريب منها صحيحه على بن رثاب (٢).

و منها: صحيحه معاويه بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات، فأوصى أن يحج عنه؟ قال: إن كان ضروره فمن جميع المال، و إن كان تطوعا فمن ثلثه» (٣) بتقريب أنها في مقام البيان، أن الحج الموصى به إن كان حجه الإسلام فهي من جميع المال، و إن كان تطوعا فمن الثلث، و بما أن نفقات حج التطوع التي جعلتها من الثلث بلديه، فيكون ذلك قرينه بملاك المقابله بينهما، أن نفقات حجه الإسلام التي جعلتها من الأصل بلديه أيضا، و إلا لكان اللازم تقييدها بالميقات.

و منها: صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن رجل مات، فأوصى أن

ص: ٢٢٩

١- ١) الوسائل باب: ٢ من أبواب النيايه في الحج الحديث: ٢.

٢- ٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب النيايه في الحج الحديث: ١.

٣- ٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

و لو أوصى و لم يعين شيئاً كفت الميقاتيه (١) إلا إذا كان هناك انصراف إلى البلديه أو كانت قرينه على إرادتها كما إذا عين مقدارا يناسب البلديه.

يحيج عنه؟ قال: إن كان ضروره فمن جميع المال، و إن كان تطوعاً فمن ثلثه، فان أوصى أن يحيج عنه رجل فليحيج ذلك الرجل» (١) فان هذا الذيل يدل على أن الواجب هو أن يحيج عنه ذلك الرجل المعين، فان كان الحج تطوعاً فمن ثلثه، و إن كان واجبا فمن الأصل، و من المعلوم أن الظاهر منه هو أن جميع مصارفه من الأصل، لا خصوص مصارفه من الميقات فحسب، تطبيقاً لقرينه المقابله بينهما، و الألبين ذلك.

و منها: صحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل توفي، و أوصى أن يحيج عنه. قال: إن كان ضروره فمن جميع المال، انه بمنزله الدين الواجب، و إن كان قد حج فمن ثلثه - الحديث» (٢).

فالتتيجه: ان هذه الروايات بقرينه المقابله بين حج التطوع الذي جعله من الثلث، و بين الحج الواجب الذي جعله من الأصل، تدل على أنه بلدى، و من هنا يختلف حكم ما اذا أوصى الميت بحجه الإسلام، و ما اذا لم يوص بها، فعلى الأول تخرج نفقات الحجه البلديه المطلوبه من الأصل، و على الثانى تخرج نفقات الحجه الميقاتيه منه - كما مر -.

هذا لا كلام فيه بالنسبه الى سقوط الحج عن ذمه الميت، و انما الكلام بالنسبه الى الوصيه، فالظاهر عدم العمل بها، لما مر من أن الواجب فى صوره الوصيه هو الاستيجار من البلد، و بما أن الخارج من التركه فى هذه الصوره هو نفقات الحجه البلديه، فاذا خالف الوصيه و استأجر من الميقات فعليه ان يصرف نفقات ما بين البلد و الميقات فى وجوه البر للميت.

ص: ٢٣٠

١- ١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

٢- ٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٤.

مسألة ٨٩: لو لم يمكن الاستئجار إلا من البلد وجب و كان جميع المصرف من الأصل

[٣٠٨٦] مسألة ٨٩: لو لم يمكن الاستئجار إلا من البلد وجب و كان جميع المصرف من الأصل (١).

مسألة ٩٠: إذا أوصى بالبلديه أو قلنا بوجوبها مطلقا فخولف و استؤجر من الميقات أو تبرع عنه متبرع منه برأت ذمته و سقط الوجوب من البلد

[٣٠٨٧] مسألة ٩٠: إذا أوصى بالبلديه أو قلنا بوجوبها مطلقا فخولف و استؤجر من الميقات أو تبرع عنه متبرع منه برأت ذمته و سقط الوجوب من البلد (٢)، و كذا لو لم يسع المال إلا من الميقات.

هذا هو الصحيح، أما في صورة الوصيه فقد مر أن الواجب في هذه الصورة هو الحججه البلديه و إن أمكنت الميقاتيه، و أما في صورة عدم الوصيه، فإن قلنا بأن الواجب فيها أيضا الحججه البلديه دون الميقاتيه، فلا اشكال في المسأله، و أما إذا قلنا بأن الواجب فيها الحججه الميقاتيه دون البلديه - كما هو الظاهر - فأيضاً الأمر كذلك، لأن الاستئجار من الميقات اذا تعذر، و يجب أن يكون من البلد، و يخرج تمام نفقاته من الأصل، لفرض أن تعذره من الميقات لا يوجب سقوطه عن ذمته.

هذا مما لا اشكال فيه، فان الوصى أو الوارث اذا خالف و استأجر شخصاً لحججه ميقاتيه من أجل أنها أرخص برئت ذمه الميت، و لا - تجب اعاده الحج، و انما الكلام في صحه الاجاره و فسادها، و حيثئذ فنقول: ان الوصيه بالحججه البلديه إن كان معناها وقوع الاجاره على مقدمات الحج و أعماله معاً، فالإجاره فاسده، لأن ما وقعت الإجاره عليه و هو نفس الأعمال فقط لم يكن مورداً للوصيه، و ما هو مورد لها لم تقع الإجاره عليه، فمن أجل ذلك تكون باطله، و إن كان الغرض منها أن الحججه البلديه أكثر ثواباً و أجراً من الحججه الميقاتيه، باعتبار أنها تتوقف على مقدمات متعبه من دون كون تلك المقدمات مورداً للإجاره، بل هي شرط خارجي، فالإجاره صحيحه، لأن موردها نفس الاعمال، غايه الأمر أنها مشروطه بكونها مسبوقة بالمقدمات و على هذا فإذا أوقع الوصى أو الوارث الاجاره على الحججه الميقاتيه فقد خالف الشرط، و هو لا

مسأله ٩١: الظاهر أن المراد من البلد هو البلد الذي مات فيه

[٣٠٨٨] مسأله ٩١: الظاهر أن المراد من البلد (١) هو البلد الذي مات فيه (٢)، كما يشعر به خبر زكريا بن آدم - رحمهما الله - : «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل مات و أوصى بحجه أ يجزئه أن يحج عنه من غير البلد الذي مات فيه؟ فقال عليه السلام: ما كان دون الميقات فلا بأس به» مع أنه آخر مكان كان مكلفا فيه بالحج، وربما يقال: إنه بلد الاستيطان لأنه المنساق من النص و الفتوى، و هو كما ترى، و قد يحتمل البلد الذي صار مستطيعا فيه، و يحتمل التخيير بين البلدان التي كان فيها بعد الاستطاعه، و الأقوى ما ذكرنا يوجب البطلان، هذا، اضافة الى أن الوصيه لو كانت بالحجه البلديه فمن المحتمل أن يكون ذلك بنحو تعدد المطلوب، فان مطلوبه الأصلي هو فراغ ذمته عن الحج، و أما الاتيان بالمقدمات بقصد الحج فهو مطلوب آخر، باعتبار ما فيه من الثواب و الأجر، و على هذا فاذا أوقع الاجاره على المطلوب الأول صحت، و إن كان آثما بالنسبه إلى عدم العمل بالوصيه في المطلوب الثاني.

فالنتيجه: ان الوصى أو الولي اذا خالف و استأجر على الحج الميقاتيه فلا شبهه في فراغ ذمه الميت بها، و سقوطها عن ذمته باتيان المستأجر لها، و أما صحه الاجاره فهي غير بعيدة - كما مر.

تقدم أن الواجب هو الحج الميقاتيه اذا لم يوص الميت بالحج، و هي الحج التي لا تكلف النائب السفر إلا من الميقات الذي يجب الاحرام منه، و هو بمثابة تكبيره الإحرام في الصلاة، و لذا تكون نفقاتها أقل من نفقات الحج البلديه التي تكلف النائب السفر من البلد الذي كان المنوب عنه يعيش فيه، نعم اذا أوصى بالحج فقد مر أن الأظهر وجوب الحج البلديه عنه، و أنها تخرج من جميع التركه.

فيه أن المراد منه البلد الذي كان المنوب عنه يعيش فيه و إن كان موته.

وفاقا لسيد المدارك قدس سره و نسبه إلى ابن ادريس رحمه الله أيضا، وإن كان الاحتمال الأخير و هو التخيير قويا جدًا.

مسألة ٩٢: لو عين بلدة غير بلدة

[٣٠٨٩] مسألة ٩٢: لو عين بلدة غير بلدة كما لو قال: استأجروا من النجف أو من كربلاء؛ تعين (١).

مسألة ٩٣: على المختار من كفايه الميقاتيه لا يلزم أن يكون من الميقات أو الأقرب إليه

[٣٠٩٠] مسألة ٩٣: على المختار من كفايه الميقاتيه لا يلزم أن يكون من الميقات أو الأقرب إليه فالأقرب بل يكفي كل بلد دون الميقات، لكن الأجره الزائده على الميقات مع إمكان الاستئجار منه لا يخرج في بلد آخر، لأنه المتفاهم العرفي من البلد.

هذا صحيح حتى على القول بأن الواجب على الوارث الاستئجار من البلد، وذلك لأن الحج الواجب على الميت في زمن حياته هو الحج الميقاتيه، و اذا مات و كانت عليه حجه الإسلام و جب الاستئجار من بلدة الذي كان يعيش فيه، على أساس أن نفقات الحج الميقاتيه تظل باقيه في ملك الميت، و حينئذ فعلى الوارث أن يقوم باخراج نفقات الحج الميقاتيه من أصل التركة، و استئجار من يأتي بها عنه، لأن ذلك حقه عليه، و على ضوء ذلك، فإذا أوصى الميت بالحج عنه من البلد الفلاني، أو من الميقات، فالوصيه نافذه باعتبار أن ذلك حقه و له تعيين ذلك، كما أن له تعيين من يحج عنه، كما اذا أوصى أن يحج عنه من ثلثه، فان الوصيه نافذه، مع أن الواجب هو الحج من أصل التركة، فلا تكون هذه الوصيه على خلاف السنه، فما في بعض الكلمات من أن الحج الواجب اذا كان الحج البلدي كانت هذه الوصيه على خلاف السنه، غريب جدا، فان وجوب الاستئجار على الوارث أو الوصى من البلد انما هو على أساس حق الميت عليه، و إذا عين الميت حقه في مال خاص، أو شخص مخصوص أو بلدة معينه، تعينت تلك الكيفيه، و لا تجوز مخالفتها.

فالتتيجه: ان وجوب الاستئجار من الأصل انما هو في فرض عدم تعيين

من الأصل (١) و لا من الثلث (٢) إذا لم يوص بالاستئجار من ذلك البلد إلا إذا أوصى بإخراج الثلث من دون أن يعين مصرفه و من دون أن يزاحم واجبا ماليا (٣) عليه.

مسألة ٩٤: إذا لم يمكن الاستئجار من الميقات و أمكن من البلد وجب

[٣٠٩١] مسألة ٩٤: إذا لم يمكن الاستئجار من الميقات و أمكن من البلد وجب (٤) و إن كان عليه دين الناس أو الخمس أو الزكاة، فيزاحم الدين إن لم تف التركة بهما بمعنى أنها توزع عليهما بالنسبة (٥).

مسألة ٩٥: إذا لم تف التركة بالاستئجار من الميقات لكن أمكن الاستئجار من الميقات الاضطراري كملكه أو ادنى الحل وجب

[٣٠٩٢] مسألة ٩٥: إذا لم تف التركة بالاستئجار من الميقات لكن أمكن الاستئجار من الميقات الاضطراري كملكه أو ادنى الحل وجب (٦)، نعم لو دار الأمر بين الاستئجار من البلد أو الميقات الاضطراري قدم الاستئجار من البلد، و يخرج من أصل التركة لأنه لا اضطرار للميت مع سعه ماله.

الميت كيفية خاصه، و مع التعيين لا بد أن يعمل على طبقها، فاذن كيف يكون ذلك على خلاف السنه؟!

هذا في غير الوصيه، و أما فيها فيخرج من الأصل، كما مر.

بل من حصته اذا زادت اجره الاستئجار من دون الميقات عن الاستئجار منه، إلا اذا أوصى بذلك، فانه حينئذ تخرج الزيادة من الأصل.

الظاهر أنه قدس سره أراد من الواجب المالي ما يصرف بازائه المال كالصلاه و الصيام و نحوهما.

الأمر كما أفاده قدس سره، و يظهر وجهه مما مر في المسأله (٨٩).

مر أن الحج مقدم على الدين للنص، و لا معنى للتوزيع في فرض عدم الكفايه للكل، كما تقدم في المسأله (٨٣).

في اطلاقه اشكال بل منع، فانه انما يتم لو كان أدنى الحل من أحد

مسألة ٩٦: بناء على المختار من كفايه الميقاتيه لا فرق بين الاستئجار عنه و هو حي أو ميت

[٣٠٩٣] مسألة ٩٦: بناء على المختار من كفايه الميقاتيه لا- فرق بين الاستئجار عنه و هو حي أو ميت (١)، فيجوز لمن هو معذور بعذر لا يرجى زواله أن يجهز رجلا من الميقات كما ذكرنا سابقا أيضا، فلا يلزم أن المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله كسائر المواقيت، فعندئذ يجوز الإحرام منه اختيارا، أى و إن كان متمكنا من الذهاب الى ميقات أهل أرضه، و على هذا فيجوز الاستئجار من مكة، أو أدنى الحل. و أما بناء على ما هو الصحيح من أن أدنى الحل ليس من أحد المواقيت المعروفة، و إنما هو ميقات لحج الأفراد و القران لأهل مكة، و للعمرة المفردة لمن مر على ميقات بدون قصدتها، ثم بالرجوع بدا له أن يأتى بها، و لمن كان فيها، على تفصيل يأتى فى محله إن شاء الله تعالى، فإذا احرم منه اختيارا على الرغم من تمكنه من الذهاب الى ميقات أهله و الاحرام منه بطل، و عليه فلو استوجر فى مكة للإحرام منها، أو من أدنى الحل نيابة عن الميت لم يصح، لأن صحه الإحرام منها أو من أدنى الحل إنما هى مرتبطة بمن دخل فى مكة بدون احرام غفله أو جهلا بالحكم، أو عامدا و ملتفتا، فان وظيفته أن يحرم منها أو من أدنى الحل، شريطه أن لا- يتمكن من الرجوع الى ميقات أهل بلده، و الإحرام منه، و أما مشروعيه هذا العمل للنائب فهى بحاجه الى دليل آخر، لأن مورد نصوص الباب هو من مر على ميقات بدون احرام الى أن دخل مكة و إن كان عن علم و عمد، و من الواضح انه لا- يعم المقام، و هو الاستئجار من مكة أو من أدنى الحل لحج التمتع من قبل الميت، فانه ليس مشمولاً لها، و لا يوجد دليل آخر على الصحه، و على هذا فيما أن التركة بمجموعها لا تتسع للحد الأدنى من نفقات الحج، و هو نفقاته من الميقات سقط، و كانت التركة للورثة، و لكن مع ذلك فالأحوط و الأجدر به اذا لم تتسع التركة للاستئجار من الميقات استأجر من أدنى الحل، أو من مكة شريطه أن يكون الورثة راضين بذلك.

هذا اذا لم تكن وصيته بالحج، و إلا فلا بد أن يكون من البلد، كما تقدم

يستأجر من بلده على الأقوى، وإن كان الأحوط ذلك.

مسألة ٩٧: الظاهر وجوب المبادرة إلى الاستئجار في سنة الموت

[٣٠٩٤] مسألة ٩٧: الظاهر وجوب المبادرة إلى الاستئجار في سنة الموت (١) خصوصا إذا كان الفوت عن تقصير من الميت، وحينئذ فلو لم يمكن إلا- من البلد وجب و خرج من الأصل، ولا- يجوز التأخير إلى السنة الأخرى و لو مع العلم بإمكان الاستئجار من الميقات توفيراً على الورثة، كما أنه لو لم يمكن من الميقات إلا- بأزيد من الأجر المتعارفه في سنة الموت وجب و لا يجوز التأخير إلى السنة الأخرى توفيراً عليهم.

مسألة ٩٨: إذا أهمل الوصى أو الوارث الاستئجار فتلفت التركة أو نقصت قيمتها فلم تف بالاستئجار ضمن

[٣٠٩٥] مسألة ٩٨: إذا أهمل الوصى أو الوارث الاستئجار فتلفت التركة أو نقصت قيمتها فلم تف بالاستئجار ضمن (٢)، كما أنه لو كان على الميت في المسألة (٨٨).

الأمر كما أفاده قدس سرّه على أساس أن مصارف حجه الإسلام تظل ثابتة في ملك الميت، ولا تنتقل إلى الورثة فتكون أمانه في يد الوارث أو الوصى، وعليه فتجب المبادرة إلى الاستئجار عنه في سنة موته إن أمكن، ولا يجوز التأجيل إلى سنة آتية، ولا يبرر التأخير أن لا يجد الوارث أو الوصى في سنة الموت من يقبل بأجر الحجه الميقاتية، بل يجب عليه دفع أجر الحجه البلديه من تركته في هذه الحالة- كما مر-. وكذلك الحال إذا اقترح الأجير أجره أكبر مما هو متعارف عادة للنيابه في الحج، ولم يوجد من يقبل باقل من ذلك، فإن الواجب عليه تلبية اقتراحه، ولا يجوز التأخير إلى سنة أخرى توفيراً على الورثة.

هذا في صورته التلف، و أما في صورته نقص القيمة و تنزلها لأسباب خارجيه بدون ورود النقص على العين لا- ذاتا و لا صفه، فالظاهر عدم الضمان لعدم الموجب له، فإن الموجب اما اليد، و الفرض ان اليد انما هي على العين و ما لها من الصفات الخارجيه دون القيمة التي لا واقع موضوعي لها في الخارج، و انما هي اعتبار من العقلاء مرتبطين بقانون العرض و الطلب أو سبب آخر، و من

دين و كانت التركة وافيه و تلفت بالإهمال ضمن.

مسألة ٩٩: على القول بوجوب البلديه و كون المراد بالبلد الوطن إذا كان له و طنان الظاهر و جوب اختيار الأقرب إلى مكة

[٣٠٩٦] مسألة ٩٩: على القول بوجوب البلديه و كون المراد بالبلد الوطن إذا كان له و طنان الظاهر و جوب اختيار الأقرب إلى مكة (١) إلا مع رضا الورثة بالاستتجار من الأبعد، نعم مع عدم تفاوت الأجره الحكم التخيير.

مسألة ١٠٠: بناء على البلديه الظاهر عدم الفرق بين أقسام الحج الواجب

[٣٠٩٧] مسألة ١٠٠: بناء على البلديه الظاهر عدم الفرق بين أقسام الحج الواجب فلا اختصاص بحجه الإسلام، فلو كان عليه حج نذرى لم يقيد بالبلد و لا بالميقات يجب الاستتجار من البلد (٢) بل و كذا لو أوصى بالحج ندبا اللازم الاستتجار من البلد (٣) إذا خرج من الثلث.

مسألة ١٠١: إذا اختلف تقليد الميت و الوارث في اعتبار البلديه

[٣٠٩٨] مسألة ١٠١: إذا اختلف تقليد الميت و الوارث في اعتبار البلديه أو هنا اذا غضب فرد دار غيره—مثلا—و اتفق بسبب أو آخر نقص قيمتها في يد الغاصب لم يضمن، و لا يجب عليه الأ رد الدار الى مالكها دون ما نقص من قيمتها.

الأمر كما أفاده قدس سره لأن الخارج من التركة نفقات الحج تماما، فإذا دار أمرها بين الأقل و الأكثر، فبطبيعته الحال يكون الواجب هو الأقل.

فيه ان النذر يتبع نيه الناذر، فان نوى الحج من الميقات و جب الاستتجار منه، و إن نواه من البلد و جب من البلد، و ان نوى الجامع بدون خصوصيه كونه من الميقات أو من البلد، فعندئذ على القول بأن الحج الواجب بالنذر يخرج من الأصل يجب الاستتجار من الميقات، تطبيقا لما تقدم في المسألة السابقه، من أن أجور الحج اذا دارت بين الأقل و الأكثر تعين الأقل، و على القول بأنه يخرج من الثلث—كما هو الصحيح—يجوز الاستتجار من البلد، باعتبار أن الثلث كله ملك للميت، فللوصى أو الوارث أن يصرفه في شئونه و وجوه الخير منها الاستتجار للحج الواجب بالنذر.

هذا شريطه أن تكون الوصيه ظاهره في ذلك، و الأ فيجوز الاستتجار

الميقاتيّه فالمدار على تقليد الميت (١)، و إذا علم أن الميت لم يكن مقلدا من الميقات، و هذا يعنى أن الوصيه إن كانت ظاهره فى الحج البلدى و جب الاستئجار منه، و إن كانت ظاهره فى الأعم فالتخيير بين الاستئجار منه و الاستئجار من الميقات، و إن كانت مجمله فالأمر أيضا كذلك، و بذلك يظهر الفرق بين حجه الإسلام و غيرها من الحج النذرى او الندبى الموصى به، فان الوصيه إن كانت بحجه الإسلام و جب الاستئجار من البلد بمقتضى الروايات المتقدمه فى المسأله (٨٨) التى يكون موردها حجه الإسلام، و لا تعم سائر أقسام الحج الواجب، فاذن يكون المتبع فى تلك الأقسام ظهور الوصيه و لو بقرائن حاله أو مقالیه.

فيه أنه مبنى على أن تكون حجه فتوى المجتهد من باب السببيه و الموضوعيه، اذ على هذا لا مناص للوارث من العمل على طبق تقليد الميت او اجتهاده، و أما بناء على ما هو الصحيح من أن حجيتها من باب الطريقيه و الكاشفيه فلا قيمه لنظر الميت اجتهادا أو تقليدا إذا كان نظر الوارث كذلك على خلافه، بأن يرى بطلان نظره فى الشريعه، و عدم ثبوته فيها من الأول. مثلا إذا كان الميت يرى وجوب الحج البلدى اجتهادا أو تقليدا، و يرى الوارث وجوب الحج الميقاتى كذلك، كان الثابت بنظر الوارث فى ذمه الميت الحج الميقاتى فى الشريعه المقدسه دون البلدى، و كذلك الحال اذا كان الأمر بالعكس، بأن يرى الميت اجتهادا أو تقليدا وجوب الحج الميقاتى، و يرى الوارث وجوب البلدى، و معنى ذلك أن الوارث يرى خطأ ما اعتقده الميت، و عدم مطابقته للواقع، و لكن مع ذلك لا تظهر الثمره فى مثل هذه الموارد، فان الوارث لو عمل على خلاف وظيفته، بان استأجر شخصا يسكن فى الميقات، أو كان على مقربه منه كالمدينه المنوره برئت ذمه الميت، و لكن لا بد حينئذ من صرف ما به التفاوت بين أجرتى البلديه و الميقاتيه فى وجوه البر و الإحسان، و اما إذا كان الاختلاف بينهما على

فى هذه المسأله فهل المدار على تقليد الوارث(١)أو الوصى(٢) نحو يرى الوارث بطلان الحج بنظر الميت اجتهادا أو تقليدا و بالعكس،فتظهر الثمره بينهما.

مثال ذلك:إذا كان الميت يرى أن من أدرك الوقوف الاضطرارى بالمشعر فحسب كان حجه صحيحا،و الوارث يرى بطلانه و عدم كفايته،و على هذا فاذا حج الرجل و لم يدرك اتفاقا الآ الوقوف الاضطرارى بالمشعر فحسب،و كان هذا الحج صحيحا بنظره اجتهادا أو تقليدا،أو يرى فراغ ذمته عنه ثم مات،و لكنه باطل بنظر الوارث،و يرى عدم فراغ ذمته عنه،ففى مثل ذلك يجب عليه اخراج الحج من التركه باعتبار أنه يرى ذمته مشغوله به.و اما اذا كان الأمر بالعكس،بأن يرى الميت بطلان الحج المذكور و يرى الوارث صحته،ففى مثل ذلك لا يجب عليه الاستئجار،باعتبار أن الوارث يرى بطلان ما اعتقده الميت اجتهادا أو تقليدا،فمن أجل ذلك لا يرى استحقاق الميت بشىء من التركه.نعم اذا كان تقليد الميت أو اجتهاده موافقا للاحتياط فى المسأله دون تقليد الوارث أو اجتهاده،فانه كان مخالفا للاحتياط فيها و مبني على الأصل العملى المؤمن كأصالة البراءه دون الدليل الاجتهادى،ففى مثل ذلك فالأحوط و الأجدر به وجوبا أن يعمل على طبق تقليد الميت او اجتهاده،باعتبار أن الأصل العملى لا يكون كاشفا عن الواقع،و انما هو معذر فى مقام الظاهر فحسب.

نعم المدار انما هو على تقليده،باعتبار أنه لا يرى اشتغال ذمه المورث باكثر مما يراه اجتهادا أو تقليدا،فيجوز له حينئذ الاكتفاء به،الآ اذا كان تقليد الميت موافقا للاحتياط،دون الوارث و كان مبني على الأصل العملى كما مر.

فيه ان الوصى ليس كالوارث مطلقا،لأن على الوصى تنفيذ الوصيه حرفيا،و لا يجوز له تبديلها الآ اذا علم الوصى عدم مشروعيه العمل الموصى

به شرعا، كما اذا أوصى بالحج شريطه أن يكون السعى بين الصفا و المروه من الطابق الثاني، أو الطواف من خلف المقام، أو نحو ذلك، و فرضنا أن كل ذلك غير مشروع بنظر الوصى، فإنه لا يرى مشروع السعى بين الصفا و المروه من الطابق الثاني، و لا الطواف من خلف المقام، فإن الوصيه اذا كانت كذلك لم تكن نافذه بنظر الوصى، نعم اذا أوصى بالحج من دون شروط عمل الوصى على طبق نظره دون نظر الموصى، فلا يسعى بين الصفا و المروه من الطابق الثاني، و لا يطوف من خلف المقام، و هكذا و إن كان ذلك جائزا بنظر الموصى.

و بكلمه: ان الوصيه إن كانت فى الأمور الخيره و المشاريع الدينيه و جب على الوصى تنفيذ الوصيه فيها حرفيا، و لا يجوز تبديلها و تغييرها كما و كيفا، و أما إذا كانت الوصيه فى العبادات كالصلاه و الصيام و الحج و نحو ذلك، فإن كان نظر الوصى موافقا لنظر الموصى اجتهادا أو تقليدا فهو، و إن كان مخالفا لنظره، و عندئذ فالمخالفه إن كانت بنحو زياده أو نقيصه، كما إذا رأى الوصى اجتهادا أو تقليدا و جب السوره فى الصلاه، و الموصى لا يرى وجوبها أو بالعكس، فعلى الأول فيما أن الوصى لا يرى مشروعيه الصلاه بلا سوره و وجوبها فى الشرع المقدس، فلا يمكن أن يعمل على طبق نظر الموصى اجتهادا أو تقليدا، بل وظيفته أن يعمل على طبق نظره كذلك، و على الثانى فيما أنه متمكن من العمل على طبق نظر الموصى فيجب عليه ذلك تطبيقا للوصيه، بأن يصلى مع السوره رجاء و احتياطاً، و إن كان يرى بطلان نظر الموصى و عدم ثبوته فى الشرع ظاهرا، و لا فرق فى ذلك بين أن يكون دليله على عدم وجوب السوره دليلا-اجتهاديا أو أصلا عمليا، فإنه على كلا التقديرين لما كان متمكنا من العمل بالوصيه و جب العمل بها، و هذا بخلاف الوارث فإنه لا يجب عليه فى هذا الفرض أن يعمل على طبق نظر الميت بأن يأتى بالصلاه مع السوره، بل له أن يكتفى بالصلاه بدونها، حيث أنه لا يرى اشتغال ذمته بأكثر منها، إلا اذا كان نظره

أو العمل على طبق فتوى المجتهد الذى كان يجب عليه تقليده إن كان متعينا و التخيير مع تعدد المجتهدين و مساواتهم؟ وجوه (١)، و على الأول فمع اختلاف الورثه فى التقليد يعمل كل على تقليده، فمن يعتقد البلديه يؤخذ من حصته بمقدارها بالنسبه فيستأجر مع الوفاء بالبلديه بالأقرب فالأقرب إلى البلد، و يحتمل الرجوع إلى الحاكم (٢) لرفع النزاع فيحكم بمقتضى مذهبه نظير ما إذا اختلف الولد الأكبر مع الورثه فى الجبوه، و إذا فى ذلك مبني على الأصل العملى كأصالة البراءه، دون الاجتهادى - كما تقدم - و إن كانت على نحو التباين، كما إذا فرض أن نظر الوصى اجتهادا أو تقليدا وجوب الجهر بالقراءه فى الصلاه فى يوم الجمعة، و نظر الموصى كذلك وجوب الاخفات بالقراءه فيها، ففى مثل ذلك، فيما أنه لا يتمكن من أن يعمل على طبق نظر الموصى فيجب عليه أن يعمل على طبق نظره، و يأتى بها فى يوم الجمع جهرًا على أساس أنه يرى بطلان نظر الموصى فى المسأله، هذا كله اذا كان للموصى نظرا اجتهادا أو تقليدا، و أما إذا لم يكن له نظر أصلا لا اجتهادا و لا تقليدا - كما هو المفروض فى المقام - فلا يبعد أن يكون مقتضى الوصيه وجوب العمل على الوصى بما هو أقرب إلى الواقع، فاذا كان نظره اجتهادا أو تقليدا عدم وجوب السوره فى الصلاه أو الاكتفاء بتسيحه واحده فى الركعتين الأخيرتين، فعليه أن يأتى بالصلاه مع السوره، أو مع ثلاث تسيحات و هكذا، و أما فى فرض عدم الوصيه فلا يجب على الوارث العمل بما هو أقرب الى الواقع، بل له أن يكتفى بما يراه اجتهادا أو تقليدا.

ظهر حالها مما مر، كما ظهر الفرق بين الوارث و الوصى فى بعض فروض المسأله.

الاحتمال ضعيف، و الاقوى هو الأول و إن قلنا بأن نسبه ما يظل باقيا من التركه فى ملك الميت الى مجموعها نسبه الكلى فى المعين، إلا أن الواجب

على كل الورثة اخراج الحج من التركة، و تقسيم الباقي بينهم إرثاً، و أما إذا قسم التركة بينهم فيجب على كل واحد منهم اخراجه من حصته بالنسبه، فإذا كانت الورثة ممتثله في ثلاثه اشخاص، فعلى كل واحد منهم أن يبذل بثلث نفقته، باعتبار أن الواجب و إن كان كلياً، إلا أن نسبه الى الكل على حد سواء، فإذا تمرد بعضهم أو أنكر و لم يبذل ما عليه من الحصة، لم يجب على الباقي أن يبذل الكل، فان الواجب على الورثة هو تطبيق الكلى على مجموع التركة، و لا يجب على كل منهم تطبيقه على حصته خاصة اذا تمرد الآخرون أو انكروا، بل الواجب عليه تطبيق ما أصيب منه فيها خارجاً، هذا نظير ما إذا اشترى شخص عشره أصواع من صبره مشتركه بين شخصين، فإذا قاما بتقسيم الصبره بينهما نصفين، فبطبيعته الحال وزع ملك المشتري عليهما بنفس النسبه، فإذن يجب على كل منهما اخراج ما أصيب منه فى حصته، و لا يجب عليه اخراج الكل من حصته اذا تمرد الآخر، باعتبار أن تطبيق الكلى واجب على كلا الشريكين على المجموع، و لا يجب على كل منهما تطبيقه على حصته خاصة، فان الواجب على كل منهما تطبيق ما يخصه من الكلى فيها خارجاً، باعتبار أن نسبه الى حصته أيضا نسبه الكلى فى المعين.

فالنتيجه أنه إذا أقر بعض الورثة بأن على الميت حجه الإسلام، و أنكر الآخر، فانه لا يجب على المقر أن يسدّد كل نفقات الحج من حصته، بل عليه تسديد ما اصيب منها فى حصته من أجل الحج، فإذا أخذ المنكر نصف التركة أو المتمرد، لم يجب على المقر تسديد تمام نفقات الحج من حصته، لأن الورثة و إن كانوا مخيرين فى تطبيق ملك الميت على أى حصه من حصص التركة شاءوا إذا كانت وافية به، إلا ان كل واحد منهم لا يكون ملزماً بتطبيقه على حصته فحسب اذا تمرد الآخرون أو انكروا، لأن التخيير انما ثبت للجميع لا- لكل منهم لكى يقال: إنه اذا تعذر أحد طرفى التخيير تعين الآخر، فان هذه الكبرى انما تنطبق على جميع الورثة لا على كل واحد منهم.

اختلف تقليد الميت و الوارث فى أصل وجوب الحج عليه و عدمه بأن يكون الميت مقلدا لمن يقول بعدم اشتراط الرجوع إلى كفايه فكان يجب عليه الحج و الوارث مقلدا لمن يشترط ذلك فلم يكن واجبا عليه أو بالعكس فالمدار على تقليد الميت(١).

مسألة ١٠٢: الأحوط فى صورته تعدد من يمكن استنجاره استنجار من أقلهم أجره مع إحراز صحه عمله

[٣٠٩٩] مسألة ١٠٢: الأ-حوط فى صورته تعدد من يمكن استنجاره استنجار من أقلهم أجره مع إحراز صحه عمله مع عدم رضا الورثه أو وجود قاصر فيهم سواء قلنا بالبلديه أو الميقاتيه، و إن كان لا- يبعد جواز استنجار المناسب لحال الميت(٢) من حيث الفضل و الأوثقيه مع عدم قبوله إلا- و بكلمه أخرى: ان نسبه ملك الميت من التركه الى مجموعها اذا كانت بنحو الكلى فى المعين، فهى تتطلب أن تكون نسبه ما يخص حصه كل من الورثه إليها أيضا كذلك، و تفصيل ذلك قد تقدم فى المسأله(٨٥).

و على هذا فان كان هناك متبرع بسائر نفقات الحج و جب على المقر أن يؤدي من حصته ما يخصه منها، كما إذا فرض أن نفقه الحج بقدر ثلث التركه، و عندئذ فلا- يجب على المقر إلا أن يبذل ثلث ما عنده من أجل الحج اذا كانت الورثه منحصره فى ثلاثه، و إن لم يوجد متبرع بسائر النفقه تصرف المقر فى كامل حصته، و لا شىء عليه، لأنه ليس من قبيل الثلث كما تقدم.

ظهر مما مر تفصيلا أن المدار انما هو على تقليد الوارث، فانه اذا رأى عدم وجوب الحج عليه شرعا فى الواقع اجتهادا أو تقليدا، فمعناه أنه يرى انتقال كل التركه اليه، فاذن لا مقتضى لاستنابه الحج من قبله الا فى بعض الفروض كما تقدم.

هذا هو الظاهر من الروايات التى تنص على ذلك، على ضوء مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه، و أما الاستنجار بالأقل الذى لا يناسب مكانه

بالأزيد و خروجه من الأصل، كما لا يبعد عدم وجوب المبالغه فى الفحص عن أقلهم أجره و إن كانت أحوط.

مسألة ١٠٣: قد عرفت أن الأقوى كفايه الميقاتيه

[٣١٠٠] مسألة ١٠٣: قد عرفت أن الأقوى كفايه الميقاتيه، لكن الأحوط الاستجار من البلد بالنسبه إلى الكبار (١) من الورثه بمعنى عدم احتساب الزائد عن أجره الميقاتيه على القصر إن كان فيهم قاصر.

مسألة ١٠٤: إذا علم أنه كان مقلدا و لكن لم يعلم فتوى مجتهده فى هذه المسأله فهل يجب الاحتياط

[٣١٠١] مسألة ١٠٤: إذا علم أنه كان مقلدا و لكن لم يعلم فتوى مجتهده فى هذه المسأله فهل يجب الاحتياط (٢) أو المدار على تقليد الوصى (٣) الميت بدرجه يعد نقصا و هدرا لكرامته فهو غير جائز، فان استجاره كذلك فالاجاره و إن كانت صحيحه، إلا أن عليه أن يصرف ما به التفاوت بين اجرتة و اجره الاجاره المتعارفه فى وجوه البر للميت.

فيه أن هذا الاحتياط لا ينسجم مع ما ذكره قدس سره فى المسأله (١٠١)، فان مقتضى ما ذكره هناك أن يبذل الكبار من حصتهم ما به التفاوت بين الميقاتيه و البلديه بالنسبه، لإتمام ما به التفاوت حتى ما يتعلق بحصه الصغار، كما هو مقتضى ما ذكره قدس سره من الاحتياط فى هذه المسأله.

الظاهر وجوبه اذا لم يعلم أن نظر الميت اجتهادا أو تقليدا مطابق للاحتياط فى اعمال الحج و واجباته أو لا، بدون الفرق بين أن يكون نظر الوصى اجتهادا أو تقليدا موافقا للاحتياط فيها أو مخالفا له، كما إذا رأى كفايه الطواف من خلف المقام، أو رأى جواز الرمي من الطابق الثانى، أو غير ذلك، و السبب فيه أن الظاهر من الوصيه بالحج بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه هو الحج الموافق للاحتياط، حتى يكون على يقين من براءه ذمته بالاتيان به.

هذا شريطه أن يكون تقليده موافقا للاحتياط، و الأفعليه الاتيان بما يوافق الاحتياط بمقتضى الوصيه.

أو الوارث(١)؟ وجهان(٢) أيضا.

مسألة ١٠٥: إذا علم استطاعه الميت مالا و لم يعلم تحقق سائر الشرائط في حقه فلا يجب القضاء عنه

[٣١٠٢] مسألة ١٠٥: إذا علم استطاعه الميت مالا- و لم يعلم تحقق سائر الشرائط في حقه فلا- يجب القضاء عنه(٣)، لعدم العلم بوجود الحج عليه لاحتمال فقد بعض الشرائط.

تقدم أن للوارث أن يعمل على طبق نظره اجتهادا أو تقليدا، سواء أ كان موافقا للاحتياط أم لا، فإذا جاز الطواف عنده من خلف المقام جاز الاستتجار عليه، و كان مبرءا للذمه عنده و لا يجب عليه أكثر من ذلك، و لا مقتضى لأن يمارس اعمال الحج نيابه عنه بما يوافق الاحتياط، على الرغم من أن نظره كفايه خلافا له الا في بعض الفروض كما مر.

ظهر أنه ليس في المسألة وجهان، لا بالنسبة إلى الوصى و لا الوارث.

في اطلاقه اشكال بل منع، و ذلك لما مر من أن وجوب الحج مشروط بالاستطاعة و هي تتكون من العناصر التاليه:

١- الامكانيه الماليه لنفقات الحج.

٢- الأمن و السلامه في الطريق، و عند ممارسه اعمال الحج على نفسه و عرضه و ماله.

٣- التمكّن من استعادته وضعه المعاشى العادى بعد الانفاق على الحج.

و على هذا، فإن كانت هذه العناصر متوفره في الميت، و مع ذلك ترك الحج الى أن مات فلا شبهه في وجوب القضاء عنه، و اما إذا كان العنصر الأول موجودا فيه- مثلا- و شك في العنصر الثانى، فان علم بوجوده فيه قبل وجود العنصر الأول و شك في بقاءه بعده، فلا- مانع من استصحابه، و به يحرز وجوده فيه، فاذن يكون تمام الشروط متوفرا فيه، غايه الأمر يكون بعضها بالوجدان، و بعضها بالاستصحاب، و يترتب عليه وجوب القضاء عنه، و إن لم يعلم بوجوده فيه من الأول، فلا طريق الى احرازه، و كذلك الحال في الشرط الثالث.

ص: ٢٤٥

مسأله ١٠٦: إذا علم استقرار الحج عليه و لم يعلم أنه أتى به أم لا فالظاهر وجوب القضاء عنه

[٣١٠٣] مسأله ١٠٦: إذا علم استقرار الحج عليه و لم يعلم أنه أتى به أم لا- فالظاهر وجوب القضاء عنه لأصاله بقاءه في ذمته، و يحتمل عدم وجوبه عملاً بظاهر حال المسلم (١) و أنه لا يترك ما وجب عليه فوراً، و كذا الكلام فالنتيجة: انه يمكن للوارث احراز الشرط المشكوك بالاستصحاب اذا كانت له حاله سابقه، و به يظهر حال ما بعده.

لا قيمه لهذا الظهور، و لا دليل على حجيته، الا اذا كان موجبا للوثوق و الاطمئنان بالأداء، فاذن العبره انما هي به لا بظهور الحال.

و دعوى: أن الحج دين- كما في جملة من النصوص- و الدين على الميت لا- يثبت باستصحاب عدم الاتيان به الأ بضم اليمين اليه، فما دل على ضمها يكون مخصصاً لإطلاق دليل الاستصحاب في المقام، كما أنه مخصص لإطلاق دليل الشهاده فيه. مدفوعه: أولاً: ان مورد دليل ضم اليمين انما هو الدين المالي، فلا يعم الحج، و التعدى بحاجه الى دليل، و لا يوجد دليل لا من الداخل و لا من الخارج، و مجرد اطلاق الدين على الحج لا يكون دليلاً، لأنه اطلاق تنزيلي بلحاظ أنه ثابت في الذمه، و لذا يطلق الدين على الصلاه و الصيام و نحوهما أيضاً بنفس الملاك، غايه الأمر ان الحج يشترك مع الدين المالي في الخروج من أصل التركه قبل الإرث، و هذا ثابت بالنص، و لا دليل على اشتراكه معه في كل الأحكام.

و ثانياً: إن مورد دعوى ثبوت الدين على الميت، و هي لا- تثبت بالبينه الأ- بعد ضم اليمين اليها، و أما في المقام فأصل الدين ثابت، و الشك انما هو في الأداء، و في مثل ذلك لا- مانع من استصحاب بقاءه في الذمه و عدم ادائه، لأنه خارج عن مورد النص، فإن مورد دعوى ثبوت الدين على الميت لا بقاءه عليه.

و من هنا اذا كان الدين ثابتاً على ذمه الميت و شك في أدائه، فلا مانع من استصحاب بقاءه فيها، و يترتب عليه وجوب اخراجه من أصل التركه.

إذا علم أنه تعلق به خمس أو زكاه أو قضاء صلوات أو صيام و لم يعلم أنه أداها أو لا(١).

مسألة ١٠٧: لا يكفى الاستئجار فى براءة ذمه الميت و الوارث

[٣١٠٤] مسألة ١٠٧: لا- يكفى الاستئجار فى براءة ذمه الميت و الوارث بل يتوقف على الأداء، و لو علم أن الأجير لم يؤد و جب الاستئجار ثانيا، و يخرج من الأصل (٢) ان لم يمكن استرداد الأجره من الأجير.

و ثالثا: إن المقام لو كان مشمولا للنص فلازمه الغاء الاستصحاب فيه نهائيا، لأن البيه إن كانت موجوده فهى تثبت الدين بضم اليمين اليها، و إن لم تكن موجوده فلا قيمه للاستصحاب، لأنه لا يثبت الدين بضم اليمين اليه أيضا.

فى اطلاقه اشكال بل منع بالنسبه إلى الواجبات الماليه كالخمس و الزكاه، فان الشك فى الأداء إن كان من الأعيان الموجوده فى الخارج عند المالك، فمقتضى الاستصحاب عدم الأداء و بقائهما فيها الى أن مات، و نتيجة ذلك أن على الوارث اخراج الزكاه عنها، و أما اخراج الخمس فهو مبنى على الاحتياط، على تفصيل تقدم فى كتاب الخمس. و إن كان الشك فيه من الأعيان التالفه عنده، كما اذا شك فى أن مالها قد أدى زكاتها، أو أتلها قبل أن يؤدي زكاتها، ففى مثل ذلك لا أثر للاستصحاب، لأنه لا يثبت الضمان الآلى نحو مثبت، و أما بالنسبه الى الواجبات البدنيه كالصلاه و الصيام، فالأمر فيها كما أفاده قدس سره، لأنه إذا علم باشتغال ذمته بقضائهما، و شك فى خروجه عن عهده، فمقتضى الاستصحاب بقاؤه على ذمته و عدم فراغها منه.

نعم اذا شك فى أصل الإتيان بهما فى الوقت لم يجر الاستصحاب الآلى- على القول بالأصل المثبت، باعتبار أن موضوع وجوب القضاء عنوان الفوت، و لا يمكن اثباته باستصحاب عدم الاتيان فى الوقت.

الأمر كما أفاده قدس سره، لأن المستأجر لما لم يأت بالحج، فمعناه أنه قد أخذ الأجره من تركه غضبا، و من المعلوم أنه لا يحسب على الميت، و انما

مسألة ١٠٨: إذا استأجر الوصى أو الوارث من البلد غفله عن كفايه الميقاتيه ضمن ما زاد عن أجره الميقاتيه

[٣١٠٥] مسألة ١٠٨: إذا استأجر الوصى أو الوارث من البلد غفله عن كفايه الميقاتيه ضمن ما زاد عن أجره الميقاتيه (١) للورثه أو لبقيتهم.

مسألة ١٠٩: إذا لم يكن للميت تركه و كان عليه الحج لم يجب على الورثه شىء

[٣١٠٦] مسألة ١٠٩: إذا لم يكن للميت تركه و كان عليه الحج لم يجب على الورثه شىء (٢) وإن كان يستحب على وليه، بل قد يقال بوجوبه للأمر به فى بعض الأخبار.

يحسب على الورثه، على أساس أن الحج لما ظل باقيا فى ذمه الميت، فلا بد من خروجه من الأصل ثانيا، باعتبار أن نسبه ما للميت الى مجموع التركة نسبه الكلى فى المعين، و لا يرد عليه نقص.

فى اطلاقه اشكال بل منع، للفرق بين أن يكون الاستئجار من الوارث، أو من الوصى، فإن كان من الوارث سواء أ كان غفله أو عامدا و ملتفتا ضمن ما زاد عن الأجره الميقاتيه، باعتبار أن المستثنى فى صورته عدم الوصيه بالحج هو نفقات الحجه الميقاتيه فحسب - كما مر - وإن كان من الوصى فلا ضمان عليه، لما تقدم من أن المستثنى فى فرض الوصيه هو نفقات الحجه البلديه.

الأمر كما أفاده قدس سرّه، لأن الروايات التى تنص على وجوب الحجه النيايه المطلوبه للميت على الوارث أو الوصى، تنص على أنها من صلب التركة، و على هذا فإن كانت له تركه تكفى و لو للحد الأدنى من نفقات الحج، و جب صرفها فيها، و الأ سقط الوجوب عنه، و لا شىء عليه، إذ لا يجب على الورثه بذل نفقه الحج من ماله الخاص، بدون فرق بين أن يوصى به أو لا، بل لا يجب عليهم تكميل النفقه من مالهم الخاص، و أما ما ورد فى صحيحه ضريس عن أبى جعفر عليه السلام قال: «فى رجل خرج حاجا حججه الإسلام، فمات فى الطريق، فقال: إن مات فى الحرم فقد أجزأت عنه حججه الإسلام، و إن مات دون الحرم

مسأله ١١٠: من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بإجاره

[٣١٠٧] مسأله ١١٠: من استقر عليه الحج و تمكن من أدائه ليس له أن يحج عن غيره تبرعا أو بإجاره، و كذا ليس له أن يحج تطوعا، و لو خالف فالمشهور البطلان بل ادعى بعضهم عدم الخلاف فيه و بعضهم الإجماع عليه، و لكن عن سيد المدارك التردد فى البطلان، و مقتضى القاعدة الصحه و إن كان عاصيا فى ترك ما وجب عليه كما فى مسأله الصلاه مع فوريه و وجوب إزاله النجاسه عن المسجد، إذ لا وجه للبطلان إلا دعوى أن الأمر بالشىء نهى عن ضده، و هى محل منع، و على تقديره لا يقتضى البطلان لأنه نهى تبعى، و دعوى أنه يكفى فى عدم الصحه عدم الأمر مدفوعه بكفايه المحبوبيه فى حد نفسه فى الصحه (١) كما فى مسأله ترك الأهم فليقتضى عنه وليه حج الإسلام (١) فهو و إن دل باطلاقها على وجوب الحج على الولى و إن لم تبق للميت تركه تتسع للحد الأدنى من نفقات الحج، و لكن لا بد من تقييد اطلاقها بالروايات التى تنص على اناطه و وجوب الحج عليه بوجود التركه له، فلا وجوب بدونها.

فيه ان المحبوبيه و إن كانت كافيه فى صحه العباده، بل هى من أركانها المقومه لها، فان الأمر بما هو اعتبار لا قيمه له الآ بلحاظ أنه كاشف عنها و مبرز لها، و على ضوء هذا الأساس، فاذا لم يكن أمر به فى المقام، لا من جهه أن الأمر بشىء يقتضى النهى عن ضده، لكى يقال أنه لا يقتضى، بل من جهه أن الأمر بالضدين معا لا يمكن، فلا طريق الى كونه محبوبا فى هذه الحاله، و اما اطلاق ماده، أو الدلاله الالتزاميه، فقد ذكرنا فى علم الأصول أنها لا تصلح أن تكون طريقا الى ملاكات الأحكام الشرعيه فى مرحله المبادئ، فاذن لا يمكن الحكم بصحه الحج فى المقام الآ على القول بالترتب.

ص: ٢٤٩

و دعوى: إن الترتب انما يمكن بين الواجبين المتزامين المشروطين بالقدره العقليه، و بما أن الحج من الواجب المشروط بالقدره الشرعيه، فلا يجرى الترتب فيه، فاذن لا مناص من الحكم بالفساد.

مدفوعه: أما أولاً- فبما ذكرناه غير مره من أن وجوب الحج و إن كان مشروطا بالقدره الشرعيه بمقتضى الآيه الشريفه و الروايات، إلا- أن المراد منها القدره التكوينييه فى مقابل العجز التكويني، و ليس المراد منها عدم المانع الأعم من التكويني و التشريعي، و قد تقدم ان الفرق بين القدره الشرعيه و القدره العقليه هو: أن الأولى كما أنها تكون من شروط الحكم فى مرحله الاعتبار و الجعل، كذلك تكون من شروط الاتصاف فى مرحله المبادئ و الملاكات، و أما الثانيه، فهى من شروط الحكم فى مرحله الاعتبار فحسب، بملاك قبح تكليف العاجز. و من هنا قلنا ان الاستطاعه المستفاده من الآيه الشريفه و الروايات المفسره لها متكونه من مجموعه من العناصر، و هى الامكانيه المالىه، و الأمن و سلامه البدن فى الطريق و عند ممارسه الأعمال، و التمكن مما به الكفايه بعد الحج، و على هذا فلا شبهه فى وقوع التراحم بين الأمر بالحج عن نفسه، و الأمر بالحج النيابى أو التبرعى لبا، على أساس التقييد اللبى العام بعدم الاشتغال بالحج عن نفسه.

و ثانيا: مع الإغماض عن ذلك، و تسليم ان الحج مشروط بالقدره الشرعيه، بمعنى عدم المانع، و لكن ذلك انما هو فى حجه الإسلام، لا- فى الحج النيابى أو التبرعى، فان الأمر المتوجه الى المنوب عنه الساقط فعلا- مشروط بالقدره الشرعيه، دون الأمر المتوجه الى النائب، و كذلك الأمر الاستجابى المتوجه الى المتبرع فى الحج التبرعى، و على هذا فصحة الحج النيابى ليست مبنيه على الترتب، باعتبار أن الأمر المتوجه الى النائب رافع بصرف وجوده لوجوب حجه الإسلام بارتفاع موضوعه، على أساس أنه مشروط بعدم المانع، و هو مانع عنه، و أما صحة الحج التبرعى فهى مبنيه على القول بالترتب باعتبار أن

و الإتيان بغير الأهم من الواجبين المتزاحمين أو دعوى أن الزمان مختص بحجته عن نفسه فلا- يقبل لغيره، و هي أيضا مدفوعه بالمنع إذ مجرد الفوريه لا- يوجب الاختصاص، فليس المقام من قبيل شهر رمضان حيث إنه غير قابل لصوم آخر (١)، و ربما يتمسك للبطلان في المقام بخبر سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن موسى عليه السلام: عن الرجل الصروره يحج عن الميت، قال عليه السلام: «نعم إذا لم يجد الصروره ما يحج به عن نفسه، فإن كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزئ عنه حتى يحج من ماله، و هي تجزئ عن الميت إن كان للصروره مال و إن لم يكن له مال» و قريب منه صحيح سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام، و هما كما ترى بالدلاله على الصحه أولى فإن غايه ما يدلان عليه أنه لا يجوز له ترك حج نفسه و إتيانه عن غيره و أما عدم الصحه فلا (٢)، الأمر الاستحبابي لا يكون رافعا لوجوب حجه الإسلام، و عليه فبطبيعته الحال يكون الأمر الاستحبابي مقيدا بعدم الاشتغال بحجه الإسلام.

فالتتيجه: ان من استقر عليه الحج يجب عليه الاتيان به، و لا يجوز له تأخيره بنحو يصدق عليه التسامح و التساهل في أمره، و حينئذ فاذا ترك و اشتغل بالحج النيابي أو التبرعي، فلا شبهه في عصيانه و استحقاقه الإدانه و العقوبه تكليفا، و أما وضعه فالظاهر صحته على القول بالترتب.

تقدم في أول كتاب الصوم أن شهر رمضان في نفسه يصلح لصوم آخر، و انما لا يصلح أن يزاحم صومه فيه صوم آخر، و أما إذا لم يكن صومه واجبا، كما في حال السفر فالظاهر انه لا مانع من أن يصوم فيه صوما آخر، كصوم نذري شريطه أن يكون نذره مقيدا بالسفر، و لم يكن مقيدا بغير شهر رمضان.

بل تدلان على صحه الحج عن المنوب عنه، و عدم صحته عن

نعم يستفاد منهما عدم إجرائه عن نفسه فتردد صاحب المدارك في محله، بل لا- يبعد الفتوى بالصحة لكن لا- يترك الاحتياط، هذا كله لو تمكن من حج نفسه، و أما إذا لم يتمكن فلا إشكال في الجواز و الصحة عن غيره، بل لا ينبغي الإشكال في الصحة إذا كان لا يعلم بوجود الحج عليه لعدم علمه باستطاعته مالا أو لا يعلم بفوريه وجوب الحج عن نفسه (١) النائب، إلا أن يحج من ماله، فان قوله عليه السلام: «فان كان له ما يحج به عن نفسه، فليس يجزى عنه» (١) يدل على أنه إذا كان للنائب الضروره مال يستطيع أن يحج به فلا يجزى هذا الحج عنه، حتى يحج هو من ماله، و قوله عليه السلام: «و هي تجزى عن الميت» (٢) ناص في اجزاء هذه الحججه عنه، لأن الضمائر من قوله عليه السلام: «ما يحج به» الى قوله عليه السلام: «حتى يحج من ماله» كلها ترجع الى النائب.

فالتتيجه: ان الصحيحتين ظاهرتان في صحة الحج للمنوب عنه.

هذا شريطه توفر أحد أمرين فيه:

الأول: أن يكون جهله به جهلا مركبا على نحو يكون قاطعا جزميا بعدم وجوب الحج، أو بعدم فوريته، و عندئذ فلا يكون مكلفا به واقعا، باعتبار أنه كالعافل، فيكون توجيه الخطاب اليه لغوا، فاذن يبقى اطلاق خطاب الواجب المهم الواصل اليه بحاله، و لا موجب لرفع اليد عنه، و حينئذ تكون صحته على القاعده، و لا تتوقف على القول بالترتب.

الثاني: أن يكون جهله به بسيطا، و لكنه معذور فيه، و عندئذ فالتكليف بالأهم و إن كان ثابتا في الواقع، إلا أنه لما لم يكن منجزا لم يصلح للتحريك و البعث فعلا، و معه لا- موجب لرفع اليد عن اطلاق الخطاب الواصل الى المكلف، و هو المهم، اذ مجرد كون الخطاب الأهم في الواقع صالحا للداعويه لا

ص: ٢٥٢

١-١) الوسائل باب: ٥ من أبواب النيايه في الحج الحديث: ١.

٢-٢) المصدر السابق.

فحج عن غيره أو تطوعاً، ثم على فرض صحه الحج عن الغير و لو مع التمكن و العلم بوجود الفوريه لو آجر نفسه لذلك فهل الإجاره أيضا صحيحه أو باطله مع كون حجه صحيحا عن الغير؟ الظاهر بطلانها(١)، و ذلك لعدم قدرته شرعا على العمل المستأجر عليه لأن المفروض وجوبه عن نفسه فورا، و كونه صحيحا على تقدير المخالفه لا ينفع في صحه الإجاره، خصوصا على القول بأن الأمر بالشىء نهى عن ضده، لأن الله إذا حرم شيئا حرم ثمنه و إن كانت الحرمة تبعيه، يكفى لرفع اليد عن اطلاق الخطاب المهم ما لم تبلغ داعويته الى مرتبه الفعلية و التنجز، و من المعلوم أنها لا تبلغ هذه المرتبه ما دام يكون مجهولا، فلذلك لا يصلح أن يكون رافعا لإطلاق الخطاب المهم و تقييده بعدم الاشتغال بالأهم لبا، لما ذكرناه فى علم الأصول من أن المقيد اللبى للخطاب الشرعى ليس هو عدم الاشتغال بصد واجب واقعا، بل عدم الاشتغال بصد واجب منجز، و عليه فإذا فرض عدم تنجز وجوب الضد الأهم كان وجوب المهم فعليا و مطلقا، لأنه لا يصلح أن يزاحمه حتى يوجب تقييد اطلاقه بعدم الاشتغال به لبا. و من هنا قلنا إن أحكام التزاحم لا تجرى بين الخطابين إذا كان أحدهما مجهولا، و انما تجرى بينهما إذا كانا واصلين منجزين، و تمام الكلام هناك.

و على هذا فبما أن المكلف جاهل بوجود الحج أو فوريته، و كان معذورا فيه، فلا يكون منجزا، و مع عدم تنجزه لا يصلح أن يزاحم وجوب الحج النيابة، فاذاً يكون وجوبه و اصلا اليه و منجزا، و لا يكون اطلاقه مقيدا لبا بعدم الاشتغال به.

هذا هو الصحيح شريطه أن يكون الشخص الأجير عالما بوجود حجه الإسلام على نفسه و ملتفتا اليه، فانه حينئذ لا يمكن الحكم بصحه الإجاره، لأن صحتها مشروطه بالقدره على التسليم، و بما أنه مأمور بحجه الإسلام عن

فإن قلت: ما الفرق بين المقام وبين المخالفه للشرط في ضمن العقد؟ مع قولكم بالصحه هناك كما إذا باعه عبدا و شرط عليه أن يعتقه فباعه حيث تقولون بصحه البيع و يكون للبائع خيار تخلف الشرط. قلت: الفرق أن في ذلك المقام معامله على تقدير صحتها مفوته لوجوب العمل بالشرط، فلا يكون العتق واجبا بعد البيع لعدم كونه مملوكا له، بخلاف المقام حيث إنا لو قلنا بصحه الإجاره لا يسقط وجوب الحج عن نفسه فورا فيلزم اجتماع أمرين متنافيين فعلا فلا يمكن أن تكون الإجاره صحيحه و إن قلنا إن النهى التبعي لا- يوجب البطلان، فالبطلان من جهه عدم القدره على العمل لا لأجل النهى عن الإجاره، نعم لو لم يكن متمكنا من الحج عن نفسه يجوز له أن يؤجر نفسه للحج عن غيره، و إن تمكن بعد الإجاره عن الحج (١) عن نفسه لا- تبطل إجارته بل لا يبعد صحتها لو لم يعلم باستطاعته نفسه و وجوب صرف قدرته فيها فيكون عاجزا عن العمل بالإجاره، و غير قادر على تسليمه شرعا، على أساس أن القدره الواحده لا تتسع للضدين، فإذا وجب شرعا اعمالها في الأهم عجز عن المهم، فاذن تكون الاجاره عليه باطله، و لكن اذا وقعت الاجاره في هذه الحاله و أدى الأ-جير الحج نيابه عن الميت، أو الحى العاجز، فهل يستحق الأجره على المستأجر؟ الظاهر أنه يستحق باعتبار أن الإجاره و إن كانت فاسده، الا ان الحج صحيح- كما مر- و بما أنه كان بأمر المستأجر فيستحق الأجره المتعارفه التى يتقاضاها الأجراء عاده للقيام بمثل ذلك العمل، و هى أجره المثل دون الاجره المحدده المسماه، و عليه فان كانت الأ-جره المحدده أكثر من ذلك لم يكن له المطالبه بالزائد، لأن الإجاره باطله، و إن كانت الأقل فله المطالبه بالناقص.

كما إذا وصل اليه مال يارث أو هبه أو نحو ذلك بقدر يوجب

أو لم يعلم بفوريه الحج(١) عن نفسه فأجر نفسه للنيابه و لم يتذكر إلى أن فات محل استدراك الحج عن نفسه كما بعد الفراغ أو فى أثناء الأعمال. ثم لا إشكال فى أن حجه عن الغير لا يكفيه عن نفسه بل إما باطل كما عن المشهور أو صحيح عن نوى عنه كما قويناه، وكذا لو حج تطوعاً لا يجزئه عن حجه الإسلام(٢) فى الصورة المفروضه بل إما باطل أو صحيح و يبقى عليه حجه الإسلام، فما عن الشيخ من أنه يقع عن حجه الإسلام لا وجه له، إذ الانقلاب القهرى لا دليل عليه، و دعوى أن حقيقه الحج واحده و المفروض إثباته بقصد القربه فهو منطبق على ما عليه من حجه الإسلام مدفوعه بأن وحده الحقيقه لا تجدى بعد كون المطلوب هو الإتيان الاستطاعه و الامكانيه المالىه له، و كان فى وقت يسع للقيام بما يتوقف عليه سفره الى الحج، و فى مثل هذه الحاله اذا كان واثقاً و متأكداً بأن لا يفوت عنه الحج فى العام القادم اذا أخر، لم يبعد صحه الإجاره، باعتبار أن الدليل اللفظى على وجوب الحج فوراً غير موجود، و الحاكم به انما هو العقل، و من المعلوم انه انما يحكم بعدم جواز التسامح و التساهل فيه لا مطلقاً، نعم اذا لم يكن واثقاً و متأكداً بأنه لا يفوت منه اذا أخر لم يجز، و كشف ذلك عن بطلان الإجاره.

بل لا اشكال فى الصحه اذا كان جهله بها مركباً، أو بسيطاً و لكن كان معذوراً فيه، و الآ فالصحه محل اشكال، بل منع شريطه أن لا يكون واثقاً و متأكداً بعدم الفوت اذا أخر.

لا يبعد الكفايه، و ذلك لأن حجه الإسلام هى الحجه الأولى للمستطيع الواجد لسائر الشروط العامه، من البلوغ، و العقل، و الحريره، و على هذا فاذا حج المستطيع الذى لم يحج لحد الآن ناوياً به التطوع و الاستحباب جاهلاً

بقصد ما عليه، و ليس المقام من باب التداخل بالإجماع، كيف و إلا لزم كفايه الحج عن الغير أيضا عن حجه الإسلام، بل لا بد من تعدد الامتثال مع تعدد الأمر وجوبا و ندبا أو مع تعدد الواجبين، و كذا ليس المراد من حجه الإسلام الحج الأول بأى عنوان كان كما فى صلاه التحيه و صوم الاعتكاف، فلا وجه لما قاله الشيخ قدس سرّه أصلا، نعم لو نوى الأمر المتوجه إليه فعلا و تخيل أنه أمر ندبى غفله عن كونه مستطيعا أمكن القول بكفايته عن حجه الإسلام لكنه خارج عما قاله الشيخ، ثم إذا كان الواجب عليه حجا نذريا أو غيره و كان وجوبه فوريا فحاله ما ذكرنا فى حجه الإسلام من عدم جواز حج غيره و أنه لو حج صح أولا و غير ذلك من التفاصيل المذكوره بحسب القاعده.

بالحال، فالحكم بانطباق حجه الإسلام عليه مبنى على عدم اعتبار أمرين فيه:

أحدهما: نيه الوجوب.

و الآخر: قصد الاسم الخاص لها.

أما الأول: فهو غير معتبر، لأن المعتبر فى صحه العباده هو الاتيان بها مضافا إلى المولى سبحانه، و بأمل التقرب اليه، و لا موضوعيه لقصد الوجوب أو الندب، نعم قد يجعله المكلف عنوانا مشيرا إلى اتيان العباده كذلك، من دون دخله فى صحتها، و من هنا قد يقع الخطأ فى التطبيق، فيجعل الوجوب عنوانا مشيرا إلى الواقع، مع أنه لا وجوب فيه، و قد يكون العكس، مع ان العباده صحيحه فى كلا الفرضين.

فالتتيجه: أن المعتبر فى صحه العباده أمور:

أحدها: محبوبه العمل فى نفسه.

و الآخر: نيه القربه و الاخلاص.

و الثالث:قصد اسمها الخاص المميز لها شرعا.

و اما الثانى:فالظاهر اعتبار قصد حجه الإسلام باسمها الخاص المميز لها شرعا فى صحتها،و على هذا،فان نواه باسمه الخاص و هو حجه الإسلام و لكن ظنا منه ان الأمر المتعلق به استجابى لا و جوبى جهلا بالحال صح،و تنطبق عليه حجه الإسلام،و إن نواه ندبا و تطوعا معتقدا بأنه ليس بحجه الإسلام لم يصح لا- بعنوان الحج المندوب و لا- حجه الإسلام،اما الأول فلأنه غير مشروع للمستطيع، و اما الثانى فلانتفاء القصد.

ص:٢٥٧

فصل فى الحج الواجب بالنذر و العهد و اليمين و يشترط فى انعقادها البلوغ و العقل و القصد و الاختيار، فلا تنعقد من الصبى و إن بلغ عشرا و قلنا بصحة عباداته و شرعيتها، لرفع قلم الوجوب عنه، و كذا لا تصح من المجنون و الغافل و الساهى و السكران و المكروه، و الأقوى صحتها من الكافر وفاقا للمشهور فى اليمين خلافا لبعض و خلافا للمشهور فى النذر وفاقا لبعض، و ذكروا فى وجه الفرق عدم اعتبار قصد القربة فى اليمين و اعتباره فى النذر و لا- تتحقق القربة فى الكافر، و فيه أولا أن القربة لا تعتبر فى النذر بل هو مكروه و إنما تعتبر فى متعلقه حيث إن اللازم كونه راجحا شرعا، و ثانيا أن متعلق اليمين أيضا قد يكون من العبادات، و ثالثا أنه يمكن قصد القربة من الكافر أيضا، و دعوى عدم إمكان إتيانه للعبادات لاشتراطها بالإسلام (١)، مدفوعه بإمكان إسلامه ثم إتيانه فهو مقدور لمقدوريه مقدمته فيجب عليه حال كفره كسائر الواجبات و يعاقب على مخالفته و يترتب عليها وجوب الكفاره فيعاقب على تركها أيضا، و إن أسلم صح إن أتى به و يجب عليه الكفاره لو خالف و لا يجرى فيه قاعده جب الإسلام لانصرافها عن المقام (٢)، تقدم الاشكال فى شرطيه الإسلام فى صحة العبادات.

هذا لا من جهه الانصراف، فان حديث: «إن الإسلام يجب ما قبله» لم

نعم لو خالف و هو كافر و تعلق به الكفار فأسلم لا يبعد دعوى سقوطها عنه كما قيل.

مسألة ١: ذهب جماعة إلى أنه يشترط في انعقاد اليمين من المملوك إذن المولى

[٣١٠٨] مسألة ١: ذهب جماعة (١) إلى أنه يشترط في انعقاد اليمين من يثبت حتى يدعى انصرافه، بل من جهة أن السيره النبويه قد جرت على ذلك، فإنه مع كثره اعتناق الكفار بالاسلام و دخولهم فيه لم يرد منه صَلَّى الله عليه و آله في طول تاريخ حياته الشريفه، و لا في مورد واحد أمر الكافر بعد اسلامه بقضاء ما فات منه في زمن كفره، ثم ان مناسبة الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن ذلك نوع مكافئه لهم من الرسول الا-كرم صَلَّى الله عليه و آله، و من الواضح أن ذلك يستدعى اختصاص الجب بالأحكام المجعوله من قبل الله تعالى عليهم تأسيساً، و لا يعم الأحكام العقلانيه الممضاه شرعاً.

هذا هو الظاهر من صحيحه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام:

«قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: لا يمين للولد مع والده، و لا لمملوك مع مولاه، و لا للمرأة مع زوجها» (١). بتقريب أن المتفاهم العرفى منها أن يمين الولد لا يتحقق مع وجود والده إلا إذا أذن به، و يمين المملوك لا يتحقق مع وجود مالكة كذلك، و كذا الحال في يمين الزوجه مع زوجها، و لا يكون المتفاهم منها عرفاً أن يمين الولد لا يتحقق مع منع الوالد، و يمين المملوك مع منع المالك، و يمين الزوجه مع منع الزوج، فإنه بحاجه إلى تقدير كلمه (منع) فيها، و هو خلاف الظاهر و بحاجه إلى قرينه.

و إن شئت قلت: إن كلمه (لا-) في الصحيحه ظاهره في نفي وجود يمين الولد مع وجود الوالد، و نفي وجود يمين المملوك مع وجود المالك، و هكذا، و بما أن النفي نفي شرعى فمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى ان

ص: ٢٥٩

(١-١) الوسائل باب: ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع الحديث: ١.

المملوك إذن المولى، و في انعقاده من الزوجه إذن الزوج، و في انعقاده من الولد إذن الوالد، لقوله عليه السّلام: «لا يمين للولد مع والده و لا للزوجه مع زوجها و لا للمملوك مع مولاه» فلو حلف أحد هؤلاء بدون الإذن لم ينعقد، و ظاهرهم اعتبار الإذن السابق فلا تكفى الإجازة بعده (١) المنفى وجود اليمين الذى هو موضوع للأثر الشرعى، و هو اليمين الصحيح، لا مطلق اليمين، فمن أجل ذلك يكون الظاهر منها عرفاً عدم انعقاد يمين الولد مع وجود الوالد ما دام لم يأذن به، و كذلك الحال فى الفتره الثانيه و الثالثه، و من هنا يظهر انه لا- يمكن أن يراد من اليمين فى قوله عليه السّلام: «لا- يمين» الجامع بين اليمين الصحيح المنحل بالمنع المتأخر، و اليمين الباطل بدون الإذن فى كل فقرات الصحيحه، أما فى الفقره الأولى فلأن الولد ما دام والده موجودا لا ينعقد يمينه من الأول، و الآ فلا يبطل له. و اما فى الفقره الثانيه، فالأمر فيها أيضاً كذلك، لأن المملوك ما دام مملوكاً لمالك لا ينعقد يمينه و اذا تحرر فلا يبطل لها. و اما فى الفقره الثالثه، فاذا حلفت المرأه قبل تزويجها ثم تزوجت، فان كان تزويجها بعد الوفاء بنذرها فهو خارج عن محل الكلام، و إن كان قبل الوفاء به، فهل يمكن الحكم بصحة نذرها و إن لم يأذن زوجها به، أو أن صحته مرتبطه باذنه، فإن أذن صح، و الآ بطل بانتفاء شرطه؟! الظاهر هو الثانى، فان قوله عليه السّلام فى صحيحه منصور المتقدمه: «لا يمين للمرأه مع زوجها» (١) يشمل باطلاقه المقام، و تفصيل ذلك يأتى فى المسأله (٦) الآتيه.

الظاهر هو الكفايه، لا من جهة اطلاق النص حيث انه لا اطلاق له من هذه الناحيه، لأنه ناظر الى نفى صحه يمين الولد مع وجود الوالد، و نفى صحه يمين المملوك مع وجود المالك، و يمين الزوجه مع وجود الزوج، و لا نظر له

ص: ٢٦٠

١- ١) الوسائل باب: ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع الحديث: ١.

الى أن الاجازة المتأخره كافيه فى صحته، بل من جهه أن صحته بها تكون على القاعده، فلا تحتاج الى دليل خاص، و السبب فيه أن حقيقه اليمين عباره عن الترام الشخص بشىء فعلا- أو تركا على نفسه بصيغه اليمين، فاذا كان هذا الالتزام من الولد-مثلا- فنفوذه مرتبط باذن والده، فان كان مسبقا به فلا شبهه فى صحته و إن كان ملحوقا به، فالظاهر ان الأمر أيضا كذلك، باعتبار أنه تعلق بنفس ذلك الالتزام، فاذا تعلق به صار الالتزام مجازا، فيكون نافذا و موضوعا للأثر، لأن المستفاد من النص أن يمين الولد اذا كان مجازا من قبل الوالد ترتب عليه الأثر، و لا فرق بين أن يكون مجازا بالإذن السابق او اللاحق.

و دعوى: ان اليمين من الايقاعات، و لا تجرى الفضوليه فيها... مدفوعه: اما اولاً: فلأن مقتضى القاعده جريان الفضوليه فى الايقاعات أيضا كالعقود، على أساس أن ملاك صحه العقد الفضولى بالاجازة انما هو صحه استناده الى المجيز من حينها، و اذا صح استناده اليه كان مشمولاً لإطلاقات أدله الامضاء، و هذا الملاك بعينه متوفر فى الايقاعات، فاذا صدر إيقاع من غير أهله و كان واجدا لكل ما هو معتبر فى صحته من الشروط ما عدا صدوره من أهله، فبطبيعته الحال تتوقف صحته على اجازته، فاذا أجازته صح، لاستناده اليه حقيقه، فيكون مشمولاً لإطلاق دليل الامضاء.

و أمّا الإجماع المدعى على عدم جريان الفضولى فى الايقاع، فلا يمكن الاعتماد عليه، لما ذكرناه غير مره، من أنه ليس بوسعنا اثبات الاجماع الكاشف عن ثبوت حكم المسأله فى زمن المعصومين عليهم السلام و وصوله إلينا يدا بيد و طبقه بعد طبقه.

و ثانياً: مع الاغماض عن ذلك، و تسليم ان الاجماع ثابت فى المسأله إلا أن القدر المتيقن منه عدم جريانه فى الايقاع الواقع فضولياً على مال غيره، لا فى مثل المقام، فان الايقاع فيه قد صدر من الفضولى على فعل نفسه متعلقا بماله أو حقه، غايه الأمر ان صحته تتوقف على اذن غيره، و من المعلوم انه لا فرق بين أن

مع أنه من الإيقاعات، وادّعى الاتفاق على عدم جريان الفضوليه فيها و إن كان يمكن دعوى أن القدر المتيقن من الاتفاق ما إذا وقع الإيقاع على مال الغير مثل الطلاق و العتق و نحوهما لا مثل المقام مما كان فى مال نفسه غايه الأمر اعتبار رضا الغير فيه و لا فرق فيه بين الرضا السابق و اللاحق خصوصا إذا قلنا إن الفضولى على القاعده.

و ذهب جماعه إلى أنه لا يشترط الإذن فى الانعقاد لكن للمذكورين حلّ يمين الجماعه إذا لم يكن مسبقا بنهى أو إذن، بدعوى أن المنساق من الخبر المذكور و نحوه أنه ليس للجماعه المذكوره يمين مع معارضه المولى أو الأب أو الزوج و لازمه جواز حلهم له و عدم وجوب العمل به مع عدم رضاهم به، و على هذا فمع النهى السابق لا ينعقد و مع الإذن يلزم و مع عدمهما ينعقد و لهم حله.

و لا يبعد قوه هذا القول (١)، مع أن المقدّر (٢) كما يمكن أن يكون هو الوجود يمكن أن يكون هو المنع و المعارضه أى لا يمين مع منع يكون اذنه مقارنا له أو متأخرا، نظير عتق المفلس عبده المتعلق لحق الديان، فانه يصح اذا أجازوه، أو عتق عبده المرتهن، فان صحته مرتبطه باجازه المرتهن، فاذا صح العتق بالاجازه المتأخره صح غيره من الايقاعات أيضا بها، و بذلك يظهر حال ما فى المتن.

مر أن هذا القول بعيد، و الصحيح هو القول الأول.

تقدم ان الأمر لا يدور بين أن يكون المقدر فى قوله عليه السّلام: «لا يمين للولد مع والده... الخ» الوجود أو المنع، بل الوجود هو المتفاهم العرفى من الروايه، و انما الكلام فى تقدير المنع زائدا على الوجود، و قد مر أنه لا قرينه على هذا التقدير.

المولى مثلاً، فمع عدم الظهور فى الثانى لا- أقل من الإجمال و القدر المتيقن هو عدم الصحه مع المعارضه و النهى بعد كون مقتضى العمومات الصحه و اللزوم.

ثم ان جواز الحل او التوقف على الإذن ليس فى اليمين بما هو يمين مطلقاً كما هو ظاهر كلماتهم بل إنما هو فيما كان المتعلق منافياً لحق المولى أو الزوج و كان مما يجب فيه طاعه الوالد إذا أمر أو نهى (١)، و أما ما لم يكن كذلك فلا، كما إذا حلف المملوك أن يحج إذا أعتقه المولى أو حلفت الزوجه أن تحج إذا مات زوجها أو طلقها أو حلفاً أن يصلحاً صلاه الليل مع عدم كونها منافيه لحق المولى أو حق الاستمتاع من الزوجه أو حلف الولد أن يقرأ كل يوم جزءاً من القرآن أو نحو ذلك مما لا يجب طاعتهم فيها للمذكورين فلا مانع من انعقاده، وهذا هو المنساق من الأخبار (٢) فلو الظاهر عدم صحه يمين الولد مع الوالد، و العبد مع المولى، و الزوجه مع الزوج مطلقاً و إن لم يكن منافياً لحق هؤلاء، لإطلاق النص، فلو اختص عدم الصحه بالمنافى للحق فلا- خصوصيه لهم، إذ كل يمين اذا كان منافياً لحق الغير لم يصح، فاذا حلف الزوج على شىء و كان مخالفاً لحق زوجته بطل، و من هذا القبيل اذا حلف الراهن على بيع العين المرتهنه بدون اذن المرتهن لم يصح، باعتبار أنه تضييع لحق الغير.

و بكلمه: ان عدم صحه يمين الولد اذا انيط بكونه منافياً لحق والده و ان كان ذلك الحق من الحقوق الراجحه، لم يكن عندئذ للوالد خصوصيه، إذ كل يمين اذا كان متعلقه مرجوحاً بسبب أو آخر فهو باطل.

مر أن المنساق منها عدم انعقاد يمين الولد بدون اذن الوالد، و كذلك الحال بالنسبه إلى المملوك و الزوجه.

حلف الولد أن يحج إذا استصحبه الوالد إلى مكة مثلا لا مانع من انعقاده (١) وهكذا بالنسبة إلى المملوك و الزوجه، فالمراد من الأخبار أنه ليس لهم أن يوجبوا على أنفسهم باليمين ما يكون منافيا لحق المذكورين، ولذا استثنى بعضهم الحلف على فعل الواجب أو ترك القبيح (٢) و حكم بالانعقاد فيهما، و لو كان المراد اليمين بما هو يمين لم يكن وجه لهذا الاستثناء.

هذا كله في اليمين و أما النذر فالمشهور بينهم أنه كاليمين في المملوك و الزوجه، و ألحق بعضهم بهما الولد أيضا، و هو مشكل لعدم الدليل عليه (٣) خصوصا في الولد إلا القياس على اليمين بدعوى تنقيح المناط و هو ممنوع، أو بدعوى أن المراد من اليمين في الأخبار ما يشمل النذر لإطلاقه عليه في جملة من الأخبار منها خبران في كلام الإمام عليه السّلام و منها أخبار في كلام الراوى و تقرير الإمام عليه السّلام له، و هو أيضا كما ترى، فيه ان انعقاده انما هو بملاك أن أخذه الولد معه الى مكة يدل على اذنه فيه، لا من جهه أنه لا يكون منافيا لحقه.

تقدم أن مقتضى النص عدم صحه يمين هؤلاء بدون الإذن مطلقا، حتى اذا كان على فعل الواجب أو ترك الحرام.

بل لا اشكال في التعدى على ما بنى عليه الماتن قدّس سرّه، من أن عدم صحه يمين الولد مع الوالد منوط بكونه منافيا لحقه، و كذلك يمين المملوك و الزوجه، و ذلك لأن اللاحق حينئذ يكون على القاعده، على أساس أن صحه النذر مشروطه برجحان متعلقه، فاذا كان نذر الولد منافيا لحق الوالد فبطلانه يكون على القاعده، و لا يحتاج الى دليل. نعم بناء على ما قويناه من أن بطلانه منوط بعدم اذن الوالد، فاللاحق بحاجه الى دليل.

فالأقوى في الولد عدم الإلحاق، نعم في الزوجه و المملوك لا يبعد الإلحاق باليمين (١) لخبر قرب الإسناد عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام: «أن عليا عليه السلام كان فيه ان هذا ليس من باب الإلحاق، بل هو منصوص، اما في المملوك فهو قوله عليه السلام في معتبره الحسين بن علوان: «ليس على المملوك نذر إلا أن يأذن له سيده» (١) و أمّا في الزوجه فقوله عليه السلام في صحيحه عبد الله بن سنان: «ليس للمرأة مع زوجها أمر في عتق و لا صدقه، و لا تدبير، و لا هبه، و لا نذر في مالها إلا باذن زوجها، إلا في حج أو زكاه أو برّ والديها، أو صلّه رحمها...» (٢) وقد نوقش في الثاني بأمرين:

أحدهما: ان مورده عدم صحه نذر الزوجه في مالها بدون إذن زوجها، و لا يدل على عدم صحته في غير مالها.

و الجواب: ان ذكر المال انما هو بلحاظ الصدقه و التدبير و الهبه فيه دون النذر، حيث ان العرف لا يفهم منه خصوصيه للمال بالنسبه إلى نذرها، و لا يحتمل دخله في عدم صحته بدون إذن زوجها.

و الآخر: ان الصحيحه مشتمله على ما لا يمكن القول به، بل هو على خلاف الضروره الفقيهيه، و هو الصدقه و الهبه و التدبير من مالها، اذ من الواضح أن لها أن تتصرف في أموالها متى شاءت، و لا تكون ممنوعه عن التصرف فيها بدون اذن زوجها.

و الجواب: انه لا شبهه في أن قوله عليه السلام: «ليس للمرأة مع زوجها أمر» ظاهر في نفي الأمر لها بدون اذنه، غايه الأمر نرفع اليد عن هذا الظهور بالنسبه إلى بعض هذه الأمور فيه، كالصدقه أو الهبه من أموالها، و هذا لا لدليل خاص، بل للسيره القطعيه الجاريه بين الناس، اذ لو لم تكن جائزه بدون اذن زوجها

ص: ٢٤٥

١-١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب النذر و العهد الحديث: ٢.

٢-٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب النذر و العهد الحديث: ١.

يقول: ليس على المملوك نذر إلا بإذن مولاه» و صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام: «ليس للمرأة مع زوجها أمر في عتق و لا صدقه و لا تدبير و لا هبه و لا نذر في مالها إلا بإذن زوجها إلا في حج أو زكاه أو بر والديها أو صلة قرابتها» و ضعف الأول منجبر بالشهره (١)، و اشتمال الثاني على ما لا نقول به لا يضر.

ثم هل الزوجه تشمل المنقطعه أو لا؟ وجهان (٢)، و هل الولد يشمل ولد الولد أو لا؟ كذلك وجهان.

لشاعت المسأله و اشتهرت بينهم، لكثرة الابتلاء بها في تمام البلاد و بقاع الأرض. و أما بالنسبه إلى النذر او العتق فلا مانع من الالتزام بالظهور.

فالنتيجه: ان الأخذ باطلاق قوله عليه السلام: «ليس للمرأة مع زوجها أمر...» لا يمكن، و لا بد من رفع اليد عنه، و تقييده بغير الصدقه و الهبه، و ليس معنى ذلك أنه متضمن لحكم أخلاقي و الزامى معاً، و الأول بالنسبه إلى الهبه و الصدقه، و الثاني بالنسبه إلى النذر و نحوه لكي يقال: ان الدليل الواحد لا يمكن أن يتضمن كلا الحكمين معاً، بل هو متضمن لحكم واحد، و هو عدم الصحه بدون الإذن، و هذا الحكم الواحد ينحل بانحلال افراد موضوعه في الخارج، و لا مانع من تقييد اطلاقه ببعضها دون بعضها الآخر اذا قامت قرينه عليه.

قد تقدم في غير مورد أن الشهره لا تصلح أن تكون جابره لا نظريه و لا تطبيقيه.

الأظهر عدم الشمول، باعتبار أن الوارد في لسان النص انما هو عنوان الوالد، و هو لا يصدق عرفاً على الجد الآ بالعنايه، و عليه فلو أمكن الحاق النذر باليمين لكانت صحته مشروطه باذن الوالد فقط دون الأعم منه و من الجد.

و الأمه المزوجه عليها الاستئذان من الزوج و المولى بناء على اعتبار الإذن (١).

و إذا أذن المولى للمملوك أن يحلف أو ينذر الحج لا يجب عليه إعطاء ما زاد عن نفقته الواجبه عليه من مصارف الحج، و هل عليه تخليه سبيله لتحصيلها أو لا؟ وجهان (٢).

ثم على القول بأن لهم الحل هل يجوز مع حلف الجماعه التماس المذكورين فى حل حلفهم أم لا؟ وجهان (٣).

مسأله ٢: إذا كان الوالد كافراً ففي شمول الحكم له وجهان

[٣١٠٩] مسأله ٢: إذا كان الوالد كافراً ففي شمول الحكم له وجهان، أو جههما العدم للانصراف (٤)

مر أن هذا هو الأظهر.

الأقوى هو الثانى، لأن اذن المولى عبده بالحلف او النذر على أن يحج لا يكون إذنا له بالتكسب لتحصيل نفقات الحج، لأن معنى ذلك أنه مأذون بالنذر أو الحلف، فإذا حلف أو نذر الحج و تمكن منه فى موسمهما إما ببذل أحد نفقه الحج له، أو يستصحبه معه، و يجب عليه الوفاء به و الا فلا شىء عليه.

فالتتيجه: ان الإذن فى التكسب لنفقات الحج ليس من لوازم الإذن بالحلف أو النذر للحج، لعدم الملازمه بينهما، بل لازمه أنه إذا نذر ثم تمكن بسبب من الأسباب و جب الوفاء به.

الظاهر هو الوجه الأول إذ لا دليل على عدم جواز التماس الحل منهم بعد ما كان أمره بيدهم. مثلاً اذا نذر أو حلف العبد باذن المولى و جب الوفاء به، و اذا رجع المولى عن اذنه انحل نذره أو حلفه، و من الواضح أنه لا مانع له من هذا الرجوع، لأن أمره بيده، و عليه فلا مانع من التماس العبد الحل من المولى.

هذا لا من جهه الانصراف، لعدم المنشأ له بعد استعمال لفظ الوالد

مسألة ٣: هل المملوك المبعوض حكمه حكم القنّ أو لا؟

[٣١١٠] مسألة ٣: هل المملوك المبعوض حكمه حكم القنّ أو لا؟ وجهان (٢)، لا يبعد الشمول، و يحتمل عدم توقف حلفه على الإذن في نوبته في صورته المهيايه خصوصا إذا كان وقوع المتعلق في نوبته.

مسألة ٤: الظاهر عدم الفرق في الولد بين الذكر والأنثى، وكذا في المملوك والمالك

[٣١١١] مسألة ٤: الظاهر عدم الفرق في الولد بين الذكر والأنثى، وكذا في المملوك والمالك (٣)، لكن لا تلحق الأم بالأب.

في الجامع، بل من جهة أن مناسبات الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن يكون المراد من الوالد في النص خصوصا من تكون له مكانه و احترام في الشرع، دون الأعم منه و ممن لا مكانه له و لا احترام كالكافر.

فيه ان الظاهر منه بمناسبه ما تقدم عليه من الآيات الشريفة نفى الحجج للكافرين على المؤمنين يوم القيامة، و عند الحساب، و لا يرتبط بالمقام أصلا.

الأظهر هو الوجه الثاني، فان الوارد في لسان النص بما انه عنوان المملوك، فهو لا يصدق على المبعوض، كما لا يصدق عليه عنوان الحر، فاذن مقتضى القاعده فيه صحه نذره و يمينه، و عدم توقفها على اذن من ملك بعضه، لأن الخارج من عموم القاعده بالنص هو ما اذا كان كله مملوكا، و الا فمقتضى عمومها صحه نذره أو يمينه، و به يظهر حال ما في المتن.

فيه ان المملوك و المالك ليس كالولد، حيث أنه يعم الذكر و الانثى، كما في قوله تعالى: **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ... (١)** دون المملوك، فانه لا يعمهما ضروره صحه قولنا: زيد مملوك و هند مملوكه، و لا يصح أن يقال: هند مملوك، فاذن ليس عدم الفرق من جهة اطلاق المالك و المملوك على الذكر و الأنثى، بل من جهة أن مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تقتضى أن

مسألة ٥: إذا نذر أو حلف المملوك بإذن المالك ثم انتقل إلى غيره بالإرث أو البيع أو نحوه بقى على لزومه

[٣١١٢] مسألة ٥: إذا نذر أو حلف المملوك بإذن المالك ثم انتقل إلى غيره بالإرث أو البيع أو نحوه بقى على لزومه (١).

عدم صحه يمين المملوك و نذره بدون اذن المالك انما هو بلحاظ انه مملوك له، و لا اختيار له في مقابله، لا بلحاظ خصوصيه فيه، و هذا الملاك مشترك فيه بين الكل، و لذلك لا يرى العرف خصوصيه للمملوك و لا للمالك، بل يرى أن أخذهما في لسان الدليل انما هو من باب المثال، لا من باب أن لهما خصوصيه، و من هنا لا يرى الفرق بين المملوك لمالك و المملوك لمالكه، او بالعكس.

في البقاء اشكال، بل منع، بناء على ما هو الصحيح من أن صحه نذر المملوك حدوثا و بقاء مرتبطه باذن المالك كذلك، فاذا أذن فيه ثم نذر حكم بصحته، و اذا رجع عن اذنه انحل نذره و ارتفع وجوب الوفاء به بارتفاع موضوعه، و قد مر أنه لا مانع من رجوع المالك عن اذنه، و لا فرق في ذلك بين المالك الأول و الثاني، فاذا اذن الأول بالنذر و نذر صح، شريطه أن يبقى على اذنه، و في هذه الحاله اذا انتقل الى الثاني فان رضى بنذره بقى عليه، و الا انحل.

و إن شئت قلت: انه لا فرق من هذه الناحيه بين أن يكون العبد مملوكا لمالك - واحد أو متعدد، فكما أن صحه نذره أو حلفه على الأول مشروطه حدوثا و بقاء باذنه، فإن رجع عن اذنه بقاء انحلّ و لو بعد دخول وقته اذا كان موسعا، فكذلك على الثاني، فان بقاء صحته مشروطه باذن الثاني و رضاه، و الا انحل، و هذا المعنى هو المستفاد من النص في المسأله، لأن قوله عليه السلام في معتبره الحسين بن علوان: «ليس على المملوك نذر الا أن يأذن له سيده» (١) ظاهر في أن ثبوت النذر على ذمه المملوك مرتبط باذن السيد حدوثا و بقاء، و كذلك قوله عليه السلام في صحيحه منصور بن حازم المتقدمه: «لا يمين للولد مع والده، و لا للمملوك مع مولاه، و لا للمرأة مع زوجها» (٢) فان المتفاهم العرفي منهما بمناسبه

ص: ٢٦٩

١- ١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب النذر و العهد الحديث: ٢.

٢- ٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب ما يحرم بالرضاع الحديث: ١.

الحكم و الموضوع، أن صحه النذر أو الحلف مرتبطه بالإذن حدوثا و بقاء، باعتبار أنه موضوع لها، و من المعلوم أن الحكم يدور مدار موضوعه كذلك و من هنا يظهر أن بطلان نذره إذا انتقل الى المولى الثانى لا يختص بما اذا كان منافيا لحقه، بل صحته بقاء مشروطه باذنه أيضا و إن لم يكن منافيا لحقه.

و على الجملة فلا يجب الوفاء بالنذر أو الحلف الآ فى وقت العمل، فإذا كان العمل المنذور فيه واجدا للشرط، و راجحا فى نفسه فى وقته، و جب الوفاء به، و الآ- فلا و عليه فإذا كان فى وقت العمل مملوكا لمالك آخر فوجب الوفاء به مرتبط باذنه، فإن اذن و جب الوفاء، و الآ انحل، و لا شىء عليه، و هذا هو مقتضى قوله عليه السلام: «ليس على المملوك نذر الآ أن يأذن سيده».

فالنتيجه: ان اذن المولى بما أنه شرط فى صحه نذر المملوك و وجوب الوفاء به، فتدور صحته مدار اذنه حدوثا و بقاء، بدون فرق فى ذلك بين المالك الأول و الثانى.

و ما عن الماتن قدس سره من بقاء نذره على اللزوم مبنى على تماميه أحد أمرين:

الأول: ان صحه نذره مشروطه بالإذن منه حدوثا فقط لا حدوثا و بقاء.

و الآخر: ان نذره اذا انعقد بالإذن و جب عليه الوفاء به، و حينئذ فلا يحق لمالكه أن يمنعه عنه حيث: «لا طاعه لمخلوق فى معصيه الخالق» (١) بدون فرق فى ذلك بين مالكة الأول و الثانى.

و لكن كلا الأمرين غير تام، اما الأمر الأول: فقد مر أنها مشروطه به حدوثا و بقاء، باعتبار أنه موضوع لها.

و اما الأمر الثانى: فلأن المالك على هذا اذا لم يأذن به بقاء، و منع عن العمل به، انحل نذره، و عندئذ يرتفع وجوب الوفاء به بارتفاع موضوعه، و ليس هذا من عناصر تلك الكبرى، و لا- يمكن تطبيقها على المقام، على أساس أنه لا وجوب عندئذ حتى تكون مخالفته معصيه لله تعالى.

ص: ٢٧٠

مسألة ٤: لو نذرت المرأة أو حلفت حال عدم الزوجية ثم تزوجت وجب عليها العمل به

[٣١١٣] مسألة ٤: لو نذرت المرأة أو حلفت حال عدم الزوجية ثم تزوجت وجب عليها العمل به و إن كان منافيا للاستمتاع بها (١)،
الظاهر عدم وجوب العمل عليها، وذلك لأمرين:

أحدهما: إن وجوب الوفاء بالنذر أو نحوه لا يصلح أن يزاحم أي وجوب آخر مجعول في الشرع من قبل الله تعالى، لما ذكرناه في علم الأصول من أن التعليل الوارد في صحيحه محمد بن قيس: «إن شرط الله قبل شرطكم» (١) يدل على أن كل شرط من شروطه تعالى المفروضه في الشريعة المقدسه لا بد و أن يلحظ في المرتبه السابقه على شروطكم و التزاماتكم، و بقطع النظر عنها، فإن كان ثابتا كذلك فلا تصل النوبه الى شروطكم، و نتيجة ذلك أن ثبوت كل حكم شرعى الزامى فى الشرع فى نفسه مانع عن وجوب الوفاء بالنذر، و رافع له.

و الآخر: إن وجوب الوفاء بالنذر انما هو فعلى و منجز فى وقت العمل، و بما أنها فى ذلك الوقت متزوجه، فوجوب الوفاء به مرتبط باذن زوجها، و يدل على ذلك قوله عليه السلام فى صحيحه عبد الله بن سنان: «و لا نذر فى مالها الا باذن زوجها» (٢) بتقريب أن المتفاهم العرفى منه أنه لا يجب عليها الوفاء بالنذر الا باذنه، و من المعلوم أن وجوب الوفاء به عليها انما هو فى وقت العمل، و المفروض أنها فى ذلك الوقت متزوجه.

و إن شئت قلت: إن المرأة إذا نذرت قبل تزويجها فإن كان وقت الوفاء و العمل به قبله، فهو خارج عن محل الكلام، إذ لا نذر عليها حينما تزوجت. و إن كان وقت الوفاء و العمل به بعده، فوجوب الوفاء به منوط باذن زوجها، باعتبار أنه لا وجوب قبل بلوغ وقت العمل، و بعده أصبحت متزوجه، فإذا أصبحت

ص: ٢٧١

١- ١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب المهور الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب كتاب الوقوف و الصدقات الحديث: ١.

و ليس للزوج منعها من ذلك الفعل كالحج و نحوه، بل و كذا لو نذرت أنها لو تزوجت بزید مثلا صامت كل خميس و كان المفروض أن زيدا أيضا حلف أن يواقعها كل خميس إذا تزوجها فإن حلفها أو نذرها مقدم على حلفه (١) متزوجه كان وجوب الوفاء به عليها مرتبطا بأذن زوجها، فإن اذن وجب الوفاء عليها، و إلا انكشف عن بطلان نذرها من الأول، و من هذا القبيل ما اذا نذرت عملا مستمرا في كل اسبوع أو سنة، كما اذا نذرت صوم كل يوم جمعه من كل اسبوع، أو نذرت صوم شهر رجب -مثلا- في كل سنة، و هكذا، فانها ما دامت لم تتزوج فعليها الوفاء بالنذر، و اذا تزوجت لم يجب عليها الوفاء به ما لم يأذن به زوجها، فان أذن فهو، و إلا -انكشف عن بطلان نذرها بعد تزويجها. ثم إن زوجها اذا أذن لها بالعمل بنذرها وجب عليها العمل به، و إن كان منافيا لحقه.

و دعوى: أن نذرها اذا كان منافيا لحق زوجها لا يصح في نفسه، باعتبار أن صحته مشروطة بكون متعلقه راجحا، فاذا كان منافيا له كان مرجوحا، فاذا لا يمكن الحكم بصحة نذرها في هذا الفرض و إن أذن زوجها بذلك، فان إذنه إنما يؤثر في النذر المشروع في نفسه الواجد للشروط ما عدا اذنه لا مطلقا.

مدفوعه: بأن صحة النذر مشروطة بكون متعلقه راجحا في نفسه، و المفروض أن متعلقه في المقام كصوم يوم الجمعة، أو صوم شهر رجب راجح كذلك، و مجرد كونه مزاحما لحق الزوج لا يوجب مرجوحيته، فان الموجب لها إنما هو انطباق عنوان المرجوح عليه، كعنوان المحرم أو المكروه، دون المزاحمة، فاذا مقتضى لصحة النذر موجود فيه، و المانع إنما هو عدم إذن زوجها، فاذا أذن صح و إن كان موجبا لتفويت حقه، فانه لا يمنع باعتبار أن معنى إذنه انه رفع اليد عن حقه.

فالنتيجة: ان بطلان نذرها في صوره عدم الإذن ليس من جهه أن متعلقه مرجوح، بل من جهه وجود المانع له، أو فقد شرطه و هو الإذن.

بل الأمر بالعكس، لا من جهه ان حلفه أو نذره بما هو مقدم على

و إن كان متأخرا فى الإيقاع لأن حلفه لا يؤثر شيئا فى تكليفها بخلاف نذرها فإنه يوجب الصوم عليها لأنه متعلق بعمل نفسها فوجوبه عليها يمنع من العمل بحلف الرجل.

مسألة ٧: إذا نذر الحج من مكان معين قبله أو بلد آخر معين فحج من غير ذلك المكان لم تبرأ ذمته

[٣١١٤] مسألة ٧: إذا نذر الحج من مكان معين قبله أو بلد آخر معين فحج من غير ذلك المكان لم تبرأ ذمته و وجب عليه ثانيا، نعم لو عينه فى سنة فحج فى تلك السنة من غير ذلك المكان وجب عليه الكفاره لعدم إمكان التدارك، و لو نذر أن يحج من غير تقييد بمكان ثم نذر نذرا آخر أن يكون ذلك الحج من مكان كذا (١) و خالف فحج من غير ذلك المكان برئ من النذر الأول و وجب عليه الكفاره لخلف النذر الثانى، كما أنه لو نذر أن يحج حجه الإسلام من بلد كذا فخالف فإنه يجزئه عن حجه الإسلام و وجب عليه الكفاره لخلف النذر.

حلفها أو نذرها كذلك، بل من جهه أن وجوب الوفاء بالنذر أو الحلف لا يصلح أن يزاحم وجوب المطاوعه عليها تطبيقا لما مر، و بذلك يظهر حال ما فى المتن.

هذا شريطه أن يكون الحج من ذلك المكان راجحا بالنسبه إلى غيره، و أما اذا كان مساويا و لم يكن فرق بينه و بين غيره فلا ينعقد النذر، هذا نظير ما اذا نذر أنه متى أراد أن يصلى فى المسجد الفلانى يصلى فى نقطه خاصه منه، مع أنه لا فرق بينها و بين سائر النقاط فى الفضيله، و حيث أن السفر الى الحج مقدمه له، فلا فرق بين أن يكون من النجف الأشرف، أو كربلاء، أو بغداد، أو الحله، أو البصره، أو نحوها، لأنه بما هو سفر اليه فلا فرق بين هذه البلدان، و لا يكون السفر اليه بما هو سفر من النجف أفضل و أرجح من السفر اليه من بغداد أو البصره، نعم لو نذر الصلاه بدون التقييد بمكان خاص، ثم نذر أن يصلى تلك الصلاه فى المسجد أو الحرم الشريف أو الجماعه انعقد.

فالتتيجه: ان صحه النذر الثانى المتعلق بتقييد متعلق النذر الأول بقيد خاص و فرد مخصوص منوطه بكون ذلك التقييد راجحا فى نفسه، و إلا فلا يكون صحيحا.

ثم إن هنا اشكالا آخر فى هذا التقييد، و هو ان مرده الى حصر الحج من ذلك البلد الخاص فحسب، بدعوى أن قول الناذر (لله على أن أحج حجه الإسلام من بلد كذا) يرجع الى قوله (لله على أن لا أحج إلا من ذلك البلد الخاص) و على هذا فيجب الحفاظ على قيد المنذور، بأن يحج من البلد المذكور، باعتبار أن هذا التقييد يؤدي الى عجزه عن الاتيان بالمنذور من غير ذلك البلد، و عليه فاذا حج حجه الإسلام من غيره فقد فوت الواجب عليه بتعجيز نفسه عنه، و هو حجه الإسلام من البلد المنذور، و هذا التعجيز بما أنه حرام عقلا- و تجريا على المولى، فلا يصح التقرب بحجه الإسلام من غير ذلك البلد، على أساس ان الاتيان بها من غيره معجز عن الواجب، فاذا لم يصح التقرب بها بطلت، و ظل الواجب المنذور ثابتا، فيجب عليه الاتيان به.

و الجواب: إن هنا مسألتين:

الأولى: اذا نذر أن يحج حجه الإسلام من البلده الفلانيه، و بنينا على أن هذا النذر صحيح، و فى هذه الحاله اذا حج من تلك البلده فقد أتى بحجه الإسلام، و وفى بالنذر معا، و اذا حج من بلده أخرى فقد أتى بحجه الإسلام فقط، و لم يف بالنذر، و عليه حينئذ الإثم و الكفاره، و من الواضح ان تقييد حجه الإسلام بكونها من بلده معينه بالنذر لا يقتضى كونها من بلده أخرى مبغوضه حتى تقع فاسده، لأن اقتضاء ذلك اما أن يكون بملا-ك أن الأمر بالاتيان بها من البلده المعينه يقتضى النهى عنه من بلده أخرى غيرها، على أساس اقتضاء الأمر بالشىء النهى عن ضده، أو بملاك أنه اذا كان مأمورا بالاتيان بها من تلك البلده بمقتضى النذر فهو معجز مولوى عن الاتيان بها من بلده أخرى، أو بملاك أنه اذا أتى بها من بلده أخرى غير البلده المعينه فهو مفوت للواجب، و هو حجه

ص: ٢٧٤

الإسلام من تلك البلده و سبب لتعجيزه عن الاتيان بها، و هذا التعجيز بما أنه حرام عقلا و تجريا، فلا يمكن التقرب بالاتيان بها من بلده أخرى.

و لكن كل هذه الوجوه مما لا أساس لها.

اما الوجه الأول: فقد تحقق في محله ان الأمر بشيء لا يقتضى النهى عن ضده، و على تقدير الاقتضاء فالنهي بما أنه غيرى لا ينافى محبوبيه متعلقه في نفسه، و لذلك لا مانع من الحكم بصحته على القول بالترتب - كما هو الصحيح -.

و اما الوجه الثانى: فلا - قيمه للتعجيز المولوى و المانع التشريعى، إلا أن يكون الأمر المتعلق بحجه الإسلام مشروطا بعدم المانع الأعم من التكويني و التشريعى، و الفرض أنه غير مشروط به، كما تقدم فى ضمن البحوث السالفه.

و اما الوجه الثالث: فلأن الاتيان بحجه الإسلام من بلده أخرى و إن أدى الى تفويت الواجب بالنذر، و هو الحجه من البلده المعينه، إلا أن قبحه لا يسرى اليها، لأن قبح أحد المتلازمين لا يسرى الى الملازم الآخر، فلا يكون الاتيان بها من بلده أخرى قبيحا حتى لا يمكن التقرب به، و حينئذ فلا مانع من الحكم بصحتها، او فقل ان الحجه من غير البلده المعينه و إن كانت توجب تعجيز نفسه عن الحجه من البلده المعينه، إلا أن ذلك انما هو على أساس أن قدرته لا تتسع للجمع بينهما معا، فانه اذا صرفها فى احدهما عجز عن الاخرى، و يكون تركها مستندا الى عجزه، و من المعلوم أن صرف قدرته فى الحجه من غير البلده المنذوره لا يكون قبيحا، فان القبيح انما هو ترك الحجه من البلده المنذوره، و من الواضح أن قبحه لا يسرى الى ما هو لازمه، و هو الحجه من غير تلك البلده حتى لا يمكن التقرب بها، هذا، اضافة الى أن حجه الإسلام من غير تلك البلده انما توجب تعجيزه عنها من البلده المعينه، و انتفاء وجوب الوفاء بالنذر بها بانتفاء موضوعه اذا كانت صحيحه، و اما اذا كانت باطله فلا توجب تعجيزه عن الاتيان بها من البلده المعينه، لفرض ان حجه الإسلام المنذوره من تلك البلده

مسألة ٨: إذا نذر أن يحج و لم يقيده بزمان فالظاهر جواز التأخير إلى ظن الموت أو الفوت

[٣١١٥] مسألة ٨: إذا نذر أن يحج و لم يقيده بزمان فالظاهر جواز التأخير إلى ظن الموت أو الفوت (١)، فلا يجب عليه المبادرة إلا إذا كان هناك انصراف، فلو مات قبل الإتيان به في صورة جواز التأخير لا يكون عاصياً، والقول بعصيانه مع تمكنه في بعض تلك الأزمته و إن جاز التأخير لا- وجه له، و إذا قيده بسنه معينه لم يجز التأخير مع فرض تمكنه في تلك السنه، فلو باقيه في ذمته، فعليه الاتيان بها، فاذن لا يعقل أن يكون تعجيزه سبباً لبطلانها، و إلا لزم من فرض وجود التعجيز عدمه.

الثانيه: إذا نذر أن يحج بلا تقييد من بلد خاص، ثم نذر نذراً آخر أن يأتي بذلك الحج من بلد خاص شريطه أن يكون الحج من ذلك البلد راجحاً، و في هذه الحاله اذا حج من ذلك البلد الخاص فقد و في بكلا النذرين، و اذا حج من بلد آخر غيره فقد و في بالنذر الأول و صح حجه و خالف النذر الثاني و عليه الإثم و الكفاره، و مخالفته لا توجب بطلان الحج الأول إلا بناء على تماميه أحد الوجوه المتقدمه، و قد مر عدم تماميه شيء منها.

لا- أثر للظن و لا قيمه له، فان المعيار انما هو بالوثوق و الاطمئنان، فان كان واثقاً و مطمئناً بعدم الفوت اذا أخر جاز، و إلا فلا و إن كان ظاناً بعدم الفوت.

و السبب فيه ان ذمته مشغوله بالحج، و العقل يحكم بالخروج عن عهده و عدم التسامح و التساهل فيه، و على هذا فان كان مطمئناً بعدم الفوت اذا أخر جاز، و حينئذ فاذا فات اتفاقاً لم يصدق أنه تسامح فيه، و لذلك يكون معذوراً، و إن لم يكن مطمئناً به لم يجز، و حينئذ اذا أخر وفات و الحال هذه لم يكن معذوراً.

و دعوى: ان الظن و إن لم يكن حجه، إلا أنه لا مانع في المقام من التمسك باستصحاب بقاء قدره عليه و التمكن منه الى السنه القادمه.

مدفوعه: بأن الاستصحاب لا يجري إلا على نحو مثبت، حيث ان الأثر

آخر عصى و عليه القضاء(١)و الكفاره و إذا مات وجب قضاؤه عنه، كما أن في صورته الإطلاق إذا مات بعد تمكنه منه قبل إتيانه وجب القضاء عنه، و القول بعدم وجوبه بدعوى أن القضاء بفرض جديد، ضعيف لما يأتي.

و هل الواجب القضاء من أصل التركه أو من الثلث؟قولان.

فذهب جماعه إلى القول بأنه من الأصل لأن الحج واجب مالى و إجماعهم قائم على أن الواجبات المالىه تخرج من الأصل.

و ربما يورد عليه بمنع كونه واجبا ماليا و إنما هو أفعال مخصوصه بدنيه و إن كان قد يحتاج إلى بذل المال فى مقدماته كما أن الصلاه أيضا قد تحتاج إلى بذل المال فى تحصيل الماء و الساتر و المكان و نحو ذلك.

و فيه أن الحج فى الغالب محتاج إلى بذل المال بخلاف الصلاه و سائر العبادات البدنيه فإن كان هناك إجماع أو غيره على أن الواجبات المالىه من الأصل يشمل الحج قطعا.

و أجاب صاحب الجواهر رحمه الله بأن المناط فى الخروج من الأصل كون الشرعى لا يترتب عليه، فان لازم بقاء القدره الى السنه القادمه جواز التأخير عقلا و هو لا يثبت هذا اللازم.

فى القضاء اشكال بل منع، لأنه بحاجه الى دليل، و لا دليل عليه إلا فى نذر صوم يوم معين، و أما فى غيره من النذور، كنذر الحج فى سنه معينه، أو نذر صلاه الليل أو غيرها، فلا دليل على وجوب القضاء فيها.

و دعوى: ان الواجبات الشرعيه الثابته فى الذمه كالديون المالىه، و لا تفرغ الذمه عنها إلا بالاتيان بها، سواء أ كان بنفسه و مباشره أم كان بالنيابه، فاذن يكون وجوب القضاء على القاعده، فلا يحتاج الى دليل، و يؤيد ذلك ما ورد فى روايه الخثعميه: «إن دين الله أحق أن يقضى».

مدفوعه: بأن الدين و إن أطلق على الواجبات الإلهيه فى الروايات، إلا أن من الواضح ان هذا الاطلاق انما هو بلحاظ أنها ثابتة فى عهدہ المكلف، و يجب عليه الخروج عن عهدها بالاتيان بها فى أوقاتها الخاصه المحدوده، و أما إذا لم يقم بذلك فى أوقاتها و فاتت تلك الواجبات عنه، فعندئذ ثبوت بديلها فى ذمته فى خارج تلك الأوقات بحاجه الى دليل. و فى كل مورد قام دليل على وجوب البديل و القضاء فى خارج الوقت كما فى أبواب الصلاه و الصيام و الحج و نحوها نأخذ به و نعمل على طبقه، و فى كل مورد لم يقم دليل على ذلك فلا شىء فى ذمته، لان ثبوت أصل الواجب فى الذمه محدود فى وقته الخاص و يسقط بسقوط وقته و لا يعقل بقاؤه فيها، و أما ثبوت بديله و قضائه فيها عوضا عنه فى خارج الوقت فلا دليل عليه.

و إن شئت قلت: إنها و إن كانت ديون إلهيه، إلا أنها مؤقتة بأوقات خاصه المعينه و مطلوبه من الله تعالى فى تلك الأوقات لا مطلقا، و بانتهاؤها تنتهى تلك الديون و لا تبقى، و حينئذ إذا ثبت بديلها بعنوان القضاء فهو بأمر جديد و بديل آخر، و من هنا يكون القضاء على خلاف القاعده، فاذن يكون سقوط هذه الديون عن الذمه إما أن يكون بالامثال، أو بانتهاء أمدها و وقتها، سواء أ كان عامدا و ملتفتا أم كان جاهلا أو غافلا، و عليه فىكون القضاء دين إلهي آخر غير الأول و ثابت فى الذمه اذا دل عليه دليل.

و أما روايه الخثعميه، فهى ضعيفه سندا، فلا يمكن الاعتماد عليه، و على تقدير تماميتها سندا فلا دلالة لها، لأنها تدل على أن الواجبات الإلهيه دين، و لا بد من الاتيان بها، و من المعلوم أنه لا كلام فى ذلك، و انما الكلام فى ثبوت البديل لها فى الذمه كالدين فى خارج أوقاتها بعد سقوطها بسقوط تلك الأوقات، و الروايه لا تدل على ذلك.

و بكلمه: ان المراد من كون الواجبات الإلهيه ديونا لله تعالى على الناس، هو أنها ثابتة فى ذمتهم بجعل منه سبحانه، فان كان ثبوتها فى العهده مؤقتة

سقطت بانتهاؤها وقتها على أساس سقوط الحكم بسقوط موضوعه، وحينئذ فان قام دليل على وجوب الاتيان بالبديل لها خارج الوقت فهو ثابت في الذمه، و إلا فلا شيء عليه، ولا فرق في ذلك بين الواجبات الأوليه و الواجبات الثانويه كالنذر و نحوه، نعم قد ورد في صحيحه ضريس الكناسي قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل عليه حجه الإسلام، نذر نذرا في شكر ليحجن به رجلا الى مكة، فمات الذي نذر قبل أن يحج عنه حجه الإسلام و من قبل أن يفى بنذره الذي نذر، قال: إن ترك ما لا يحج عنه حجه الإسلام من جميع المال، و اخرج من ثلثه ما يحج به رجلا لنذره، و قد و في بالنذر، و إن لم يكن ترك ما لا يقدر ما يحج به حجه الإسلام حج عنه بما ترك، و يحج عنه وليه حجه النذر، إنما هو مثل دين عليه» (1)، تدل على وجوب القضاء في نذر الاحجاج، و لكن لا بد من الاقتصار على موردها، و هو نذر الاحجاج، و لا يمكن التعدى عنه الى سائر الموارد، فانه بحاجة الى قرينه، ثم انه يخرج من الثلث لا من الأصل، لأن الخارج من الأصل أمران:

أحدهما: الدين المالي أعم من الشرعى و العرفى.

و الآخر: حجه الإسلام. و لا دليل على خروج غيرهما من الأصل، و أما تشبيهه بالدين كما في الصحيحه فانما هو بلحاظ وجوب قضائه بدلا عنه، و أنه لا يسقط عن ذمته الا بالاتيان به عنه، هذا اضافه الى أنه قد صرح في نفس الصحيحه على أنه يخرج من الثلث، في مقابل حجه الإسلام التي تخرج من الأصل، و قد نص على ذلك أيضا في صحيحه عبد الله بن أبي يعفور قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: رجل نذر لله إن عافى الله ابنه من وجعه ليحجنه الى بيت الله الحرام، فعافى الله الابن و مات الأب، فقال: الحججه على الأب يؤديها عنه بعض ولده، قلت: هي واجبه على ابنه الذي نذر فيه، فقال: هي واجبه على الأب من

ص: ٢٧٩

١- (١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

الواجب ديناً والحج كذلك فليس تكليفاً صرفاً كما في الصلاة والصوم بل للأمر به جهة وضعيه فوجوبه على نحو الدينيه بخلاف سائر العبادات البدنيه فلذا يخرج من الأصل كما يشير إليه بعض الأخبار الناطقه بأنه دين أو بمنزله الدين.

قلت: التحقيق أن جميع الواجبات الإلهيه ديون الله تعالى سواء كانت مالا أو عملاً مالياً أو عملاً غير مالياً، فالصلاه والصوم أيضاً ديون لله ولهما جهة وضع فذمه المكلف مشغوله بهما ولذا يجب قضاءهما فإن القاضى يفرغ ذمه نفسه أو ذمه الميت، وليس القضاء من باب التوبه أو من باب الكفار به بل هو إتيان لما كانت الذمه مشغوله به ولا فرق بين كون الاشتغال بالمال أو بالعمل، بل مثل قوله: «لله على أن أعطى زيدا درهما» دين إلهى لا خلقى فلا يكون الناذر مديوناً لزيد بل هو مديون لله بدفع الدرهم لزيد، ولا فرق بينه وبين أن يقول: «لله على أن أحج» أو «أن أصلى ركعتين» فالكل ثلثه، أو يتطوع ابنه فيحج عن أبيه...» (١) وأما ما فى ذيل الصحيحه الأولى من أنه إذا لم يترك مالا إلا بقدر ما يحج به حجه الإسلام يحج عنه وليه حجه النذر، فهو وإن كان ظاهراً فى وجوب القضاء على الولى من ماله الخاص، إلا أنه خلاف الضروره الفقهيّه، فلا بد من حمليه على الاستحباب.

و دعوى: إن أعراض الأصحاب عنهما فى موردهما، وعدم العمل بهما موجب لو هنتهما و سقوطهما عن الاعتبار.

مدفوعه: لما ذكرناه غير مره من أنه لا قيمه لهذه الدعوى لا نظريه ولا تطبيقيه، وبذلك يظهر حال ما ذكره الماتن قدس سرّه فى المسأله.

ص: ٢٨٠

دين الله ودين الله أحق أن يقضى كما في بعض الأخبار، ولازم هذا كون الجميع من الأصل، نعم إذا كان الوجوب على وجه لا يقبل بقاء شغل الذمه به بعد فوته لا يجب قضاؤه لا بالنسبة إلى نفس من وجب عليه ولا بعد موته سواء كان مالا أو عملا مثل وجوب إعطاء الطعام لمن يموت من الجوع عام المجاعة، فإنه لو لم يعطه حتى مات لا- يجب عليه ولا على وارثه القضاء لأن الواجب إنما هو حفظ النفس المحترمة وهذا لا- يقبل البقاء بعد فوته، وكما في نفقه الأرحام فإنه لو ترك الإنفاق عليهم مع تمكنه لا يصير دينا عليه لأن الواجب سدّ الخلة وإذا فات لا يتدارك.

فتحصل أن مقتضى القاعدة في الحج النذري إذا تمكن و ترك حتى مات وجوب قضائه من الأصل لأنه دين إلهي، إلا أن يقال بانصراف الدين عن مثل هذه الواجبات، وهو محل منع، بل دين الله أحق أن يقضى.

و أما الجماعة القائلون بوجوب قضائه من الثلث فاستدلوا بصحيحه ضريس و صحيحه ابن أبي يعفور الدالتين على أن من نذر الإحجاج و مات قبله يخرج من ثلثه، وإذا كان نذر الإحجاج كذلك مع كونه ماليا قطعا فنذر الحج بنفسه أولى بعدم الخروج من الأصل.

و فيه أن الأصحاب لم يعملوا بهذين الخبرين في مورد هما (١) فكيف يعمل بهما في غيره.

مر أنه لا مناص من العمل بهما في مورد هما. نعم لا يمكن التعدي عنه إلى سائر الموارد و الحكم بوجوب القضاء فيها.

و أما الجواب عنهما بالحمل على صورته كون النذر في حال المرض بناء على خروج المنجزات من الثلث فلا وجه له بعد كون الأقوى خروجها من الأصل.

و ربما يجاب عنهما بالحمل على صورته عدم إجراء الصيغ، أو على صورته عدم التمكن من الوفاء حتى مات، وفيهما ما لا يخفى خصوصا الأول.

مسألة ٩: إذا نذر الحج مطلقا أو مقيدا بسنه معينه و لم يتمكن من الإتيان به حتى مات

[٣١١٦] مسألة ٩: إذا نذر الحج مطلقا أو مقيدا بسنه معينه و لم يتمكن من الإتيان به حتى مات لم يجب القضاء عنه (١)، لعدم وجوب الأداء عليه حتى يجب القضاء عنه، فيكشف ذلك عن عدم انعقاد نذره.

مسألة ١٠: إذا نذر الحج معلقا على أمر كشفاء مريضه أو مجيء مسافره فمات قبل حصول المعلق عليه هل يجب القضاء عنه أم لا؟

[٣١١٧] مسألة ١٠: إذا نذر الحج معلقا على أمر كشفاء مريضه أو مجيء مسافره فمات قبل حصول المعلق عليه هل يجب القضاء عنه أم لا؟ (٢) فيه ان عدم وجوب القضاء ليس من جهه ان الأداء غير واجب عليه، بل من جهه بطلان النذر و عدم الموضوع لوجوب القضاء، على أساس أن صحه النذر مشروطه بالقدره على العمل المندور فيه في وقته، فاذا لم يقدر كشف عن بطلانه من الأول.

الظاهر أنه لا اشكال في عدم وجوب القضاء عنه، فان موته لما كان قبل تحقق شرط وجوب الوفاء به فهو كاشف عن بطلانه، اذ قبل الموت لم يتحقق شرطه، و بعده فلا قدره عليه.

و دعوى: ان وجوب الوفاء فعلى، و الواجب متأخر، كالواجب المعلق، فاذا كان الموت في زمن الوجوب لا قبله.

مدفوعه، اما أولا: فلأن كونه من الواجب المعلق الذي ذكرنا في علم الأصول أنه قسم من الشرط المتأخر، و ليس في مقابله، و إن كان ممكنا، لما

المسألة مبنيه على أن التعليق من باب الشرط أو من قبيل الوجوب المعلق (١)، فعلى الأول لا يجب لعدم الوجوب عليه بعد فرض موته قبل حصول الشرط و إن كان متمكنا من حيث المال و سائر الشرائط، و على الثاني يمكن أن يقال بالوجوب لكشف حصول الشرط عن كونه واجبا عليه من الأول، إلا أن يكون نذره منصرفا إلى بقاء حياته حين حصول الشرط.

مسألة ١١: إذا نذر الحج و هو متمكن منه فاستقر عليه ثم صار معضوبا لمرض أو نحوه أو مصدودا بعدو أو نحوه

[٣١١٨] مسألة ١١: إذا نذر الحج و هو متمكن منه فاستقر عليه ثم صار معضوبا لمرض أو نحوه أو مصدودا بعدو أو نحوه فالظاهر وجوب استنابته ذكرناه هناك من أن الشرط المتأخر في مرحله المبادى و الاتصاف و إن كان مستحيلا، إلا أنه لا مانع منه في مرحله الاعتبار، و لكن وقوعه في الخارج بحاجه الى دليل، و لا يكفى مجرد تعليق النذر على أمر غير اختياري، كشفاء المريض و نحوه، لأن مقصود الناذر من هذا التعليق ارتكازا هو أن الوجوب يتحقق بعد تحقق الشرط، لا- أنه متحقق من حين النذر بنحو الشرط المتأخر.

و ثانيا: مع الاغماض عن ذلك، و تسليم انه بنحو الوجوب المعلق، إلا أن هذا الوجوب كما أنه مشروط بالشرط المذكور مشروط بالقدره أيضا، فإذا مات الناذر قبل تحقق الشرط يكشف عن عدم القدره على المنذور في وقت العمل، فإذا لم يكن قادرا عليه في ذلك الوقت كان كاشفا عن بطلانه من الأول، و عدم الوجوب في الواقع و إن قلنا بأنه مشروط بالقدره في ظرف العمل بنحو الشرط المتأخر.

مر أنه لا وجوب للوفاء بالنذر في الواقع و إن قلنا أنه من باب الوجوب المعلق، باعتبار أن موت الناذر يكشف عن عدم قدرته عليه في ظرف العمل، و هو يكشف عن بطلانه من الأول.

حال حياته (١) لما مر من الأخبار سابقا في وجوبها، و دعوى اختصاصها بحجه الإسلام ممنوعه كما مر سابقا (٢)، و إذا مات وجب القضاء عنه (٣)، و إذا صار معضوبا أو مصدودا قبل تمكنه و استقرار الحج عليه أو نذر و هو معضوب أو مصدود حال النذر مع فرض تمكنه من حيث المال ففي وجوب الاستنابه و عدمه حال حياته و وجوب القضاء عنه بعد موته قولان، أقواهما العدم و إن قلنا بالوجوب بالنسبه إلى حجه الإسلام (٤) إلا أن يكون قصده من قوله: «لله على أن أحج» الاستنابه.

في الظهور اشكال بل منع، و الأقوى عدم وجوب الاستنابه عليه، لعدم الدليل، فان الروايات التي تنص على وجوبها لا تعم الحج النذري، بل الظاهر منها اختصاصها بحجه الإسلام، و قد تقدم منه قدس سره في الفصل السابق في المسأله (٧٢) عدم وجوب الاستنابه في الحج النذري و الإفسادى، و أن القدر المتيقن منها هو حجه الإسلام.

قد سبق منه قدس سره خلافه في المسأله (٧٢) من الفصل السابق.

مر في المسأله (٨) أنه لا دليل على وجوب القضاء عنه إلا في نذر الاحجاج.

الظاهر وجوب الاستنابه على من عنده الامكانيه الماليه لحجه الإسلام اذا منعه عن ممارستها مباشره مرض أو حصر أو غيرهما مما يعذره الله تعالى فيه، لإطلاق النص و هو صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: اذا قدر الرجل على ما يحج به، ثم دفع ذلك، و ليس له شغل يعذره به، فقد ترك شريعته من شرايع الإسلام، و إن كان موسرا و حال بينه و بين الحج مرض أو حصر أو أمر يعذره الله فيه فان عليه أن يحج عنه من ماله ضروره لا مال له...» (١)

ص: ٢٨٤

مسأله ١٢: لو نذر أن يحج رجلا في سنة معينه فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء

[٣١١٩] مسأله ١٢: لو نذر أن يحج رجلا في سنة معينه فخالف مع تمكنه وجب عليه القضاء (١) والكفار، وإن مات قبل إتيانها يقضيان من أصل فانه باطلاقه يشمل ما اذا طرأ المانع في سنة الاستطاعه، وأما الحج النذرى فالظاهر أنه غير منعقد في المقام، على أساس أن صحته مشروطه بالتمكن و القدره على الوفاء به في ظرفه، والفرض عدمه، فاذن لا مجال للبحث عن وجوب الاستنابه عنه.

في وجوب القضاء اشكال بل منع، لعدم الدليل عليه، فان الدليل على وجوب قضاء نذر الاحجاج مختص بالصحيحين المتقدمين، هما صحيحه ضريس (١) و صحيحه ابن أبي يعفور (٢)، و بما أن موردهما نذر الإحجاج بدون التقييد بسنه معينه و وقت خاص، فلا يمكن التعدى عنه الى نذر الاحجاج المقيّد بسنه معينه، فانه بحاجة الى قرينه، باعتبار أن الحكم و هو وجوب القضاء يكون على خلاف القاعده، و الفرض أنه لا قرينه عليه لا في الداخل و لا من الخارج.

و دعوى: أن صحيحه ضريس باطلاقها تعم نذر الاحجاج المقيّد بسنه خاصه.

مدفوعه: فان قوله عليه السلام: «و من قبل أن يفى بنذره...» (٣) يدل على أنه مطلق، على أساس أن الظاهر منه أنه مأمور بالوفاء بالنذر الى حين الموت، وهذا لا يمكن إلا أن يكون النذر مطلقا، اذ لو كان مقيدا بسنه خاصه، فان مات قبل تلك السنه أو فيها كان كاشفا عن بطلان النذر لمكان عدم القدره، و إن مات بعدها فقد سقط عنه الأمر بالوفاء به بسقوط موضوعه و هو الوقت، غايه الأمر إن كان تاركا الوفاء به عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى كان آثما، و عليه الكفار،

ص: ٢٨٥

١- ١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

٢- ٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٣.

٣- ٣) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

التركة (١) لأنهما واجبان ماليان بلا إشكال، والصحيحان المشار إليهما سابقا الدالتان على الخروج من الثلث معرض عنهما (٢) كما قيل أو محمولتان على بعض المحامل، وكذا إذا نذر الإحجاج من غير تقييد بسنه معينه مطلقا أو معلقا على شرط و قد حصل و تمكن منه و ترك حتى مات فإنه يقضى عنه من أصل التركة (٣)، و أما لو نذر الإحجاج بأحد الوجوه و لم يتمكن منه حتى مات ففي وجوب قضائه و عدمه وجهان، أوجهما و الآ فلا شيء عليه.

فالتنتيجه: انه لا يتصور كونه مأمورا فعلا بالوفاء و العمل بذلك النذر الموقت، فان موته ان كان قبل الوقت أو فيه فهو كاشف عن بطلانه من الأول و عدم انعقاده، و إن كان بعده فقد سقط عنه بسقوط موضوعه، فمن أجل ذلك لا يكون مشمولاً للصحيحه.

بل من الثلث على تقدير تسليم وجوب القضاء في هذا الفرض، لما مر من أنه لا دليل على أن كل واجب مالي يخرج من الأصل كالكفاره و نحوها، فان الثابت بالنص انما هو الدين المالي الأعم من العرفي و الشرعي، كالخمس و الزكاه و نحوهما اذا كانت في الذمه، و حجه الإسلام، و لا دليل على ما عدا ذلك، هذا اضافه الى نص الصحيحتين المذكورتين على أن قضاء نذر الاحجاج يخرج من الثلث.

هذا لا من جهه الاعراض عنهما، بل من جهه ما مر من أن الصحيحتين في نفسيهما لا تشملان نذر الاحجاج الموقت، و الآ فقد مر أنه لا أثر للإعراض، و لا توجب سقوطهما عن الاعتبار.

بل يقضى من الثلث، لما تقدم من أنه مضافا إلى عدم الدليل على أنه يقضى من الأصل، قد نصت الصحيحتان المذكورتان على أنه يقضى من الثلث.

ذلك (١) لأنه واجب مالي أوجبه على نفسه فصار ديناً، غاية الأمر أنه ما لم يتمكن معذور، والفرق بينه وبين نذر الحج بنفسه أنه لا يعد ديناً مع عدم التمكن منه واعتبار المباشرة بخلاف الإحجاج فإنه كندر بذل المال كما إذا ودعوى الاجماع على أنه يخرج من الأصل، مدفوعه بأنه لا طريق لنا الى اثبات الاجماع فى المسأله لا تطبيقيا ولا نظريا.

بل الأظهر التفصيل بين النذر المعلق و النذر المطلق، فعلى الأول وجوب القضاء، وعلى الثانى عدم وجوبه.

اما وجه الوجوب على الأول، فهو ليس من جهه ما ذكره الماتن قدس سرّه، من أنه دين، فإنه لو تم لكان مقتضاه عدم الفرق بين النذر المعلق و المطلق، فكما ان الأول دين فكذلك الثانى، وقد تقدم أنه لا دليل على أن كل دين يجب قضاؤه، فان جميع الواجبات الإلهيه دين على الناس، مع أنه لا يجب قضاؤها، إلا ما قام الدليل على وجوب قضائه، بل من جهه صحيحه مسمع، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: كانت لى جاريه حبلى، فنذرت لله عز و جلّ ان ولدت غلاما أن احجّه، أو أحج عنه، فقال: ان رجلا نذر لله عز و جلّ فى ابن له إن هو ادرك أن يحج عنه أو يحجّه، فمات الأب و أدرك الغلام بعد، فأتى رسول الله صلّى الله عليه و آله الغلام فسأله عن ذلك، فأمر رسول الله صلّى الله عليه و آله أن يحج عنه مما ترك أبوه» (١) فإنها تدل بالمطابقه على وجوب قضاء النذر المعلق و ان مات الناذر قبل حصول المعلق عليه خارجا، وبالالتزام على صحه هذا النذر، و بما أن موردها النذر المعلق فلا يمكن التعدى عنه الى النذر المطلق اذا مات الناذر قبل التمكن منه، فإنه بحاجة الى قرينه، و لا قرينه عليه، فمن أجل ذلك فالأظهر هو التفصيل بينهما.

ثم إن مقتضى اطلاق قوله عليه السلام فى الصحيحه: «مما ترك أبوه» جواز

ص: ٢٨٧

قال: «لله على أن أعطى الفقراء مائة درهم» (١) و مات قبل تمكنه، و دعوى كشف عدم التمكن عن عدم الانعقاد ممنوعه، ففرق بين إيجاب مال على نفسه أو إيجاب عمل مباشرى و إن استلزم صرف المال فإنه لا يعد دينا عليه بخلاف الأول.

مسألة ١٣: لو نذر الاحجاج معلقا على شرط كمجىء المسافر أو شفاء المريض فمات قبل حصول الشرط مع فرض حصوله بعد ذلك و تمكنه منه قبله

[٣١٢٠] مسألة ١٣: لو نذر الاحجاج معلقا على شرط كمجىء المسافر أو شفاء المريض فمات قبل حصول الشرط مع فرض حصوله بعد ذلك و تمكنه منه قبله فالظاهر وجوب القضاء عنه (٢) إلا أن يكون مراده التعليق على ذلك الشرط مع كونه حيا حينه، و يدل على ما ذكرنا خير مسمع بن عبد الملك فيمن كان له جاريه حبلى فنذر إن هى ولدت غلاما أن يحجه أو يحج عنه، حيث قال الصادق عليه السلام - بعد ما سئل عن هذا - : «إن رجلا نذر فى ابن له إن هو أدرك أن يحجه أو يحج عنه فمات الأب و أدرك الغلام بعد فأتى رسول الله صلى الله عليه و آله فسأله عن ذلك فأمر رسول الله صلى الله عليه و آله أن يحج عنه مما ترك أبوه» و قد عمل به جماعه، و على ما ذكرنا لا يكون مخالفا للقاعده (٣) اخراجه من الأصل، و لكن لا بد من تقييد هذا الاطلاق بالصحيحين المتقدمين الناصتين على اخراجه من الثلث تطبيقا لحمل الظاهر على النص.

تقدم أن مفاده لا يرجع الى اشتغال ذمه الناذر للفقراء، و كونه مديونا لهم، بل مفاده الالتزام بالاعطاء و البذل عليهم لله تعالى، و عليه فبما أن الناذر مات قبل التمكن منه، فلا ينعقد نذره، و قد مر أنه لا يمكن التعدى عن مورد صحيحه مسمع الى مثل هذا المورد.

لصحيحه مسمع، و لكنه يخرج من الثلث لا من الأصل - كما مر.

بل هو مخالف لها، اذ مقتضاها بطلان النذر اذا مات الناذر قبل حصول المعلق عليه فى الخارج، باعتبار أن موته كاشف عن أنه لم يكن متمكنا

كما تخيله سيد الرياض و قرره عليه صاحب الجواهر و قال: إن الحكم فيه تعبدى على خلاف القاعده.

مسأله ١٤: إذا كان مستطيعا و نذر أن يحج حجه الإسلام انعقد على الأقوى و كفاه حج واحد

[٣١٢١] مسأله ١٤: إذا كان مستطيعا و نذر أن يحج حجه الإسلام انعقد على الأقوى و كفاه حج واحد، و إذا ترك حتى مات و جب القضاء عنه (١) و الكفاره من تركته (٢)، و إذا قيده بسنه معينه فأخر عنها و جب عليه الكفاره، و إذا نذره فى حال عدم الاستطاعه انعقد أيضا و جب عليه تحصيل الاستطاعه مقدمه إلا أن يكون مراده الحج بعد الاستطاعه.

مسأله ١٥: لا يعتبر فى الحج النذرى الاستطاعه الشرعيه

[٣١٢٢] مسأله ١٥: لا يعتبر فى الحج النذرى الاستطاعه الشرعيه (٣) بل يجب مع القدره العقليه، خلافا للدروس، و لا وجه له إذ حاله حال سائر من الوفاء به فى ظرفه، و لكن مع ذلك لا مناص من العمل بالصحيحه فى موردها.

مر فى المسأله (١٠) أنه لا دليل على وجوب القضاء عنه و الاتيان بالبديل بعنوان الحج المنذور فيه و انما يجب عليه القضاء عنه و الاتيان بالبديل بنيه حجه الإسلام و باسمها.

بل من الثلث كما مر.

الظاهر اعتبارها فيه، لما مر من ان المستفاد من مثل قوله عليه السّلام: «شرط الله قبل شرطكم» (١) هو أن الالتزامات و الشروط من قبل الناس انما تلحظ فى مرتبه متأخره عن شروط الله تعالى، و هذا يعنى أن وجوب الوفاء بها مشروط بأن لا يكون مسبوقا بشرط الله فى المرتبه السابقه و بقطع النظر عنه، و إلا فلا وجوب له، و من هنا قلنا إن وجوب الوفاء بالنذر لا يصلح أن يزاحم أى وجوب شرعى مجعول من الله تعالى فى الشرع، لأنه بصرف وجوده فيه رافع له حقيقه، و وارد عليه، و هذا معنى أنه مشروط بالقدره الشرعيه، بمعنى عدم المانع الأعم

ص: ٢٨٩

الواجبات التي تكفيها قدره عقلا.

مسألة ١٦: إذا نذر حجا غير حجه الإسلام في عامه و هو مستطيع لم ينعقد

[٣١٢٣] مسألة ١٦: إذا نذر حجا غير حجه الإسلام في عامه و هو مستطيع لم ينعقد (١)، إلا- إذا نوى ذلك على تقدير زوالها فزالت، و يحتمل الصحة مع الإطلاق أيضا إذا زالت حملا لنذره على الصحة (٢).

من التكويني و التشريعي، و بذلك يظهر حال ما في المتن.

هذا هو الصحيح، لا من جهة أن وجوب حجه الإسلام أهم من وجوب الوفاء بالنذر، و إلا لأمكن الحكم بصحة الحج المنذور فيه على تقدير عدم الاشتغال بحجه الإسلام على القول بالترتب، بل من جهة ما ذكرناه من أن وجوب الوفاء بالنذر لا يصلح أن يزاحم وجوب الحج، فإنه بصرف وجوده و ثبوته في الشرع رافع له حقيقه بارتفاع موضوعه، باعتبار أنه مشروط بعدم وجوده لا بعدم الاشتغال بمتعلقه.

فيه انه لا مجال للتمسك بأصالة الصحة في المقام.

اما اولاً: فلأن الشبهه في المقام بما أنها حكميه، باعتبار أن مرد الشك فيه الى الشك في أن صحه نذر الحج في عام الاستطاعه هل هي مشروطه بأن لا- يكون في عامها أو لا-؟ فلا- يمكن التمسك فيها بأصالة الصحة، لأنها مختصه بالشبهات الموضوعيه، و مفادها تطبيق الحكم الكلي على مصاديقه، لا- اثباته و جعله، و إلا- لكانت من القواعد الأ-صوليه دون الفقهيه، مع أن الأمر ليس كذلك.

و ثانياً: إننا ذكرنا في علم الأصول أن أصالة الصحة من الأصول العقلانيه في باب العقود و الايقاعات و قد بنى عليها العقلاء، و حيث أن بنائهم على العمل بشيء لا يمكن أن يكون جزافاً، فلا محاله يكون مبني على نكته مبرره له، و تلك النكته هي كاشفيه تلك الأصالة و أماريتها النوعيه الناشئه من ظهور حال الانسان في بابي العقود و الايقاعات، و على هذا فأصالة الصحة لا تقتضى حمل نذر الحج في عام الاستطاعه على المقيد بزوالها حتى يكون صحيحاً، و ذلك لأمر:

الأول: إن الشبهه فى المقام حكميه كما مر، و لا- تجرى فيها أصاله الصحه، لأن مفادها ليس اثبات صحه العقد او الإيقاع المشكوك فى الشريعه المقدسه صحتها و جعلها، بل مفادها أن المشكوك مصداق للصحيح فيها، بمعنى أنه واجد لتمام واجباته من الأجزاء و الشروط اولاً.

الثانى: إن الناذر فى المقام لم ينو المقيد، و انما نوى المطلق، فلا يدور ما صدر منه بين المطلق و المقيد حتى تقتضى أصاله الصحه أنه مقيد.

الثالث: مع الاغماض عن ذلك، و تسليم أن ما صدر منه مردد بين المطلق و المقيد، إلا أن الأصاله انما تقتضى حمله على المقيد اذا كان الناذر حين النذر ملتفتاً الى تمام ما هو دخيل فى صحته من الشروط و القيود، منها تقييده بزوال الاستطاعه، و أما إذا كان غافلاً أو معتقداً صحته مطلقاً، فلا- تجرى الأصاله، لما مر من أنها من الأصول العقلانيه التى تكون حجيتها من باب الكاشفيه و الأماريه، دون الأصول التعبديه الصرفه.

فالنتيجه: انه لا مجال للتمسك بأصاله الصحه فى المقام أصلاً.

ثم إن هل يمكن الحكم بصحه هذا النذر؟ أو أن صحته مشروطه بأن لا يكون فى عام الاستطاعه؟ الظاهر هو الثانى، بل لا شبهه فيه، لما مر فى غير مورد من أن وجوب الوفاء بالنذر لا- يصلح أن يزاحم أى وجوب آخر ثابت فى الشرع بقطع النظر عنه، فمن أجل ذلك لا يمكن وجوب الوفاء بالنذر مع وجوب حجه الإسلام، و أما إذا نذر الحج فى عام الاستطاعه، ثم زالت، فهل يمكن الحكم بصحه هذا النذر أو لا؟ فيه وجهان: قد يقال بالأول، بدعوى أن مقتضى اطلاق دليل وجوب الوفاء بالنذر وجوب الوفاء به، و الخارج من هذا الاطلاق إنما هو النذر المزاحم للواجب، فاذا زالت الاستطاعه ينكشف أنه لا مزاحم لنذره فى الواقع و إن كان الناذر لا يعلم بذلك.

و الجواب: أن النذر أمر قصدى يتبع قصد الناذر فى السعه و الضيق، و على هذا فإن كان قاصداً الحج فى عام الاستطاعه مطلقاً، أى سواء أزال الاستطاعه أم لا، فهو غير صحيح، و المقيد و هو الحصره المساوقه لزوال الاستطاعه غير

مسأله ١٧: إذا نذر حجا في حال عدم الاستطاعه الشرعيه ثم حصلت له

[٣١٢٤] مسأله ١٧: إذا نذر حجا في حال عدم الاستطاعه الشرعيه ثم حصلت له فإن كان موسعا أو مقيدا بسنه متأخره قدم حجه الإسلام (١) لفوريته، وإن كان مضيقا بأن قيده بسنه معينه و حصل فيها الاستطاعه أو قيده بالفوريه قدمه (٢)، و حينئذ فإن بقيت الاستطاعه إلى العام القابل وجبت و إلا فلا لأن المانع الشرعي كالعقلي، و يحتمل وجوب تقديم مقصود، و إن كان قاصدا المقيد فهو و إن كان صحيحا، إلا أنه خلاف الفرض، فان المفروض أنه قاصد المطلق، إلا أن يكون المراد من المطلق الطبعه المهمله المساوقه للموجبه الجزئيه، لكن ذلك خلاف مفروض الكلام في المسأله، فانه انما هو في المطلق المقابل للمقيد.

فالتتيجه: ان الناذر اذا نذر حجا آخر في عام الاستطاعه مطلقا، فلا يمكن تصحيحه، لأن ما قصده و هو المطلق لا يمكن الحكم بصحته، و ما يمكن الحكم بصحته و هو المقيد، يعنى حصه خاصه منه و هى المساوقه لزوال الاستطاعه غير مقصود، فلذلك لا يمكن الحكم بصحة النذر المطلق في سنه الاستطاعه.

فتحصل أن ما أفاده الماتن من الحمل على الصحه في صورته اطلاق الناذر النذر و عدم قصد التقييد لا يمكن الأخذ به.

هذا اذا كان الحج المنذور مقيدا بسنه متأخره عن سنه حصول الاستطاعه، و أما اذا كان موسعا فينطبق على ما أتى به في عام الاستطاعه من الحج، كما ينطبق عليه حجه الإسلام، باعتبار أنها عباره عن الحجه الأولى للمستطيع شريطه أن يكون قاصدا لكلا العنوانين و الاسمين المميزين لهما شرعا.

التقديم ممنوع، و لا أصل له، و ذلك لأن الناذر إن قصد حجه أخرى غير حجه الإسلام في تلك السنه المعينه التي حصلت الاستطاعه فيها، كشف حصولها عن بطلان النذر و عدم انعقاده، لما مر من أنه لا يصلح أن يزاحم

النذر(١)و لو مع كونه موسعا لأنه دين عليه بناء على أن الدين و لو كان موسعا يمنع عن تحقق الاستطاعه خصوصا مع ظن عدم تمكنه من الوفاء بالنذر إن صرف استطاعته في حجه الإسلام.

مسألة ١٨: إذا كان نذره في حال عدم الاستطاعه فوراً ثم استطاع وأهمل عن وفاء النذر في عامه

[٣١٢٥]مسألة ١٨: إذا كان نذره في حال عدم الاستطاعه فوراً ثم استطاع(٢)و أهمل عن وفاء النذر في عامه وجب الإتيان به في العام القابل مقدماً على حجه الإسلام و إن بقيت الاستطاعه إليه لوجوبه عليه فوراً وجوب حجه الإسلام فيها،فانه بصرف وجوده و ثبوته في الشرع رافع له بارتفاع موضوعه،و إن قصد به حجه الإسلام وفاء للنذر كفى و يكون مصداقاً لهما معاً.

فيه أن هذا الاحتمال ضعيف جداً،لما مر من أن وجوب الوفاء بالنذر لا يصلح أن يزاحم وجوب الحج،فضلاً عن احتمال تقديمه عليه،و مجرد كونه ديناً بمعنى ثبوته في ذمه الناذر لا يصلح لذلك،فان ما يتقدم على وجوب الحج في مقام المزاحمه انما هو وجوب الوفاء بالدين المالى لا مطلق الدين.

و إن شئت قلت: إن وجوب الحج مشروط بالاستطاعه التى هى مركبه من العناصر التالىة،الامكانيه المالىة لدى الشخص،و الأمن و السلامه فى الطريق و عند ممارسه أعمال الحج على نفسه و عرضه و ماله،و ما به الكفايه.فاذا توفرت هذه العناصر فيه وجب عليه الحج،و حينئذ فاذا كان عليه دين مالى شرعاً أو عرفاً وقع التراحم بين وجوب أدائه،و وجوب الحج،و بما أن وجوب أدائه أهم أو محتمل الأهميه فيتقدم عليه.

فيه ان الاستطاعه تكشف عن بطلان النذر و عدم انعقاده،لما مر من أن وجوب الوفاء به مشروط حدوثاً و بقاءً بأن لا يكون مخالفاً لشرط الله فى المرتبه السابقه،و الآ فلا موضوع له،و بما أنه فى المقام مخالف لوجوب الحج بعد الاستطاعه فبطبيعته الحال يرتفع بارتفاع موضوعه،هذا اذا كان الحج

ففوراً(١) فلا يجب عليه حجه الإسلام إلا بعد الفراغ عنه، لكن عن المنذور غير حجه الإسلام. و أما إذا كان طيبعى الحج القابل للانطباق عليها فلا تنافى بينهما، و حينئذ فإن أتى بالحج فى هذه السنه انطبق عليه كل من حجه الإسلام و الحج المنذور شريطه أن يكون قاصدا لهما باسميهما المميزين لهما شرعا، فاذن يكون مصداقا لحجه الإسلام التى هى عبارته عن الحجه الأولى للمستطيع و الحج المنذور معا لانطباقهما عليه، و كذلك الحال اذا أهمل فى السنه الأولى و أتى به فى السنه الثانيه كذلك بشرط أن لا يكون نذره مقيدا بالسنه الأولى، و الآ فعلية الكفاره و الإثم دون القضاء، كما تقدم.

مر أن وجوبه يرتفع وجدانا بوجوب الحج بالاستطاعه بارتفاع موضوعه، و عليه فلا وجوب للوفاء به حتى يتقدم على وجوب الحج و يكون محركا للمكلف نحو الوفاء به فوراً ففوراً، و قد تقدم أن ما ذكره الماتن قدس سرّه من تقديم وجوب الوفاء بالنذر على وجوب الحج مبنى على أن يكون وجوب الحج مشروطا بالقدره الشرعيه، بمعنى عدم المانع الأعم من التكويني و التشريعى، و وجوب النذر مشروطا بالقدره العقليه أو الشرعيه، بمعنى عدم الاشتغال بضد واجب، و حينئذ يكون مانعا تشريعى عن وجوب الحج.

و لكن قد ذكرنا هناك أن الأمر بالعكس تماما، لأن المستفاد من دليل وجوب الوفاء بالنذر أنه مشروط بعدم ثبوت حكم شرعى فى مورده فى المرتبه السابقه و بقطع النظر عنه، و من هنا قلنا إنه لا يصلح أن يزاحم أى حكم شرعى ثابت فى الشرع، فانه بصرف ثبوته فيه رافع له بارتفاع موضوعه وجدانا، و اما المستفاد من دليل وجوب الحج كالأيه الشريفه و الروايات المفسره لها، أنه مشروط بالقدره التكوينييه العقليه، فى مقابل العجز التكويني الاضطرارى، و أمّا تسميتها بالقدره الشرعيه فمن أجل أنها دخيله فى ملاك الحكم فى مرحله المبادئ أيضا، و هذا يعنى أنها كما تكون من شروط الحكم فى مرحله الاعتبار

الدروس أنه قال بعد الحكم بأن استطاعه النذر شرعيه لا عقليه:«فلو نذر ثم استطاع صرف ذلك إلى النذر(١)فإن أهمل و استمرت الاستطاعه إلى العام القابل وجب حجه الإسلام أيضا»(٢)ولا- وجه له(٣)، تكون من شروط الاتصاف في مرحله المبادى، كغيرها من القيود المأخوذه في لسان الدليل في موضوع الحكم،و بذلك تمتاز عن القدره العقليه الصرفيه،فإنها شرط للحكم في مرحله الاعتبار فقط،بملاك حكم العقل بفتح تكليف العاجز.

بل صرف في الحج،لما مر من أن الاستطاعه تكشف عن بطلان النذر من الأول،اذ لا يمكن ثبوت وجوب الوفاء به مع وجوب الحج بالاستطاعه.

بل ظهر مما مر أن وجوبها هو المتعين،لأنه بصرف وجوده رافع لوجوب الوفاء بالنذر بارتفاع موضوعه.

تبيّن مما مر أنه كما لا وجه لما ذكره الشهيد قدّس سرّه لا وجه لما ذكره الماتن قدّس سرّه أيضا،هذا اضافه الى أنا لو قلنا فرضا بتقديم النذر على الحج بملاك أن وجوب الحج مشروط بالقدره الشرعيه دون وجوب الوفاء بالنذر،فلا فرق بين السنه الأولى و الثانيه،لأن وجوب الوفاء بالنذر فى كلتا السنتين رافع لوجوب الحج بارتفاع موضوعه،الّا أن يكون مراد الشهيد قدّس سرّه من ذلك أن النذر إنما يتقدم على الحج اذا سبقه زمنا لا مطلقا،و بما أن ذلك فى السنه الأولى فيتقدم عليه تطبيقا للترجيح بالسبق الزمنى،و أما إذا تماهل و تسامح فيه و لم يأت فى السنه الأولى و قد ظلت الاستطاعه باقيه الى السنه اللاحقه فلا فرق بينهما فى هذه السنه،لأن وجوب النذر فورا فى السنه الأولى قد يسقط بسقوط موضوعه،و أما وجوبه فورا فى السنه اللاحقه فلا يكون متقدما عليه زمنا،فاذن لا موجب للتقديم،هذا،و لكن قد ذكرنا فى علم الأصول أن السبق الزمنى لا يكون مرجحا مستقلا فى باب التراحم،و بذلك يظهر حال ما بعده.

نعم لو قيد نذره بسنه معينه و حصل فيها الاستطاعه فلم يف به و بقيت استطاعته إلى العام المتأخر أمكن أن يقال بوجوب حجه الإسلام أيضا لأن حجه النذرى صار قضاء موسعا(١)، ففرق بين الإهمال مع الفوريه و الإهمال مع التوقيت بناء على تقديم حجه الإسلام مع كون النذر موسعا (٢).

مسأله ١٩: إذا نذر الحج و أطلق من غير تقييد بحجه الإسلام و لا بغيره و كان مستطيعا أو استطاع بعد ذلك فهل يتداخلان

[٣١٢٦] مسأله ١٩: إذا نذر الحج و أطلق من غير تقييد بحجه الإسلام و لا- بغيره و كان مستطيعا أو استطاع بعد ذلك فهل يتداخلان فيكفى حج واحد عنهما أو يجب التعدد أو يكفى نيه الحج النذرى عن حجه الإسلام دون العكس؟ (٣) أقوال، أقواها الثانى (٤) لأصالة تعدد المسبب بتعدد السبب، تقدم فى المسأله (٨) عدم الدليل على وجوب القضاء الآ فى نذر الاحجاج.

مر منه قدس سرّه فى المسأله (١٧) احتمال تقديم النذر على الحج و إن كان موسعا، معللا بكونه ديناً، و لكن قد تقدم أنه لا موضوع للنذر مع الحج، فضلا عن كونه مزاحما له أو مقدما عليه.

يظهر وجهه مما مر من انه لا يكفى الاصل و لا العكس.

فى القوه اشكال بل منع، و الأظهر هو الأول، لما مر من أن النذر اذا كان متعلقا بطبيعى الحج الجامع فهو ينطبق على حجه الإسلام أيضا انطباق الطبيعى على فرده، و لا يرتبط ذلك بمسأله أن مقتضى الأصل فيما إذا تعدد السبب و اتحد المسبب هل هو التداخل فيه أو لا-؟ مثل (اذا أفطرت فكفر) و (اذا ظاهرت فكفر)، فان تلك المسأله أجنبيه عن المقام حيث أن محل الكلام فيه هو ما اذا تعلق النذر بالطبيعى الجامع، و وجوب الحج بحصه خاصه منه و هى حجه الإسلام المتمثله فى الحجه الأولى للمستطيع، و على هذا فاذا حج المستطيع

و القول بان الأصل هو التداخل ضعيف، و استدلال الثالث بصحيحتى رفاعه و محمد بن مسلم: «عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله فمشى هل يجزئه عن حجه الإسلام؟ قال عليه السّلام: نعم»، و فيه أن ظاهرهما كفايه الحج النذرى عن حجه الإسلام مع عدم الاستطاعه (١) و هو غير معمول به، و يمكن ناويا به حجه الإسلام و الحج النذرى معا كفى عن كليهما كذلك، لانطباق كل منهما على الفرد المأتى به فى الخارج، و إن نوى به التمتع بقصد حجه الإسلام فقط دون الحج النذرى لم يكف عنه، لأن كل واجب اذا كان له اسم خاص المميز له شرعا اذا اراد المكلف أن يأتي به لا بد من أن يقصد به الاسم الخاص له، و إلا لم يقع، فاذا نذر صوم يوم الجمعة فى أول كل شهر رجب-مثلا- و صام ذلك اليوم مجردا عن قصد الوفاء بالنذر لم يف به، و انما وقع مستحبا، باعتبار أن الصوم بنفسه مستحب عام، و إن نوى به التمتع وفاء للنذر فحسب أجزاء عن الحج النذرى دون حجه الإسلام، باعتبار أن عنوان حجه الإسلام عنوان قصدى.

فيه اشكال بل منع، اذا لا ظهور للروايتين فى كفايه الحج النذرى عن حجه الإسلام مع عدم الاستطاعه، بل الحكم باجزائه عنها فيهما قرينه على أن ذلك كان مع الاستطاعه، اذ كيف يمكن أن يكون الحج النذرى مجزيا عنها مع عدم الاستطاعه رغم أن الاستطاعه شرط لوجوبها؟! بل فى صحيحه رفاعه قرينه على الاستطاعه، و إليك نصّها: «قال: سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن رجل نذر أن يمشى الى بيت الله الحرام، هل يجزيه ذلك عن حجه الإسلام؟ قال: نعم. قال:

و إن حج عن غيره و لم يكن له مال و قد نذر أن يحج ماشيا، أ يجزى عنه ذلك من مشيه؟ قال: نعم» (١) فان تقييد الحج عن غيره بعدم المال له يدل على وجوبه عن نفسه اذا كان له مال، و هذا معنى اشتراطه بالاستطاعه، و إلا لكان هذا التقييد

ص: ٢٩٧

١- ١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٣.

حملهما على أنه نذر المشى (١) لا الحج ثم أراد أن يحج فسئل عليه السّلام عن أنه هل يجزئه هذا الحج الذى أتى به عقيب هذا المشى أم لا؟ فأجاب عليه السّلام بالكفايه، نعم لو نذر أن يحج مطلقاً (٢) - أى حج كان - كفاه عن نذره حجه الإسلام بل الحج النبأى وغيره أيضاً لأن مقصوده حينئذ حصول الحج منه فى الخارج بأى وجه كان.

لغوا اذا لم يكن فرق بين وجود المال عنده و عدم وجوده، هذا اضافه الى أن من تمكن من المشى الى بيت الله الحرام و مشى اليه و مارس أعمال الحج بدون الوقوع فى مشقه و حرج لا مالا و لا بدنا فهو مستطيع، و قد ذكرنا فى المسأله الرابعه من مسائل الاستطاعه المتقدمه أنه لا موضوعيه لوجود الراحله، فان اعتبارها فى الاستطاعه انما هى لدى الحاجه لا مطلقاً، و الروايتان تدلان على أن من نذر أن يمشى الى مكه فمشى و حج كفى عن حجه الإسلام، و لا تدلان على كفايته عنها بدون الاستطاعه، بل إن ذلك استطاعه و لا نقصد بها الا تمكن الشخص مالا و بدنا و سرباً من الحج و ان كان تمكنه بدنا بالمشى الى بيت الله الحرام راجلاً و الا تيان بالحج بدون الوقوع فى حرج، بل ان من المحتمل قويا ان يكون السؤال فيهما ناظراً الى أن القدره على المشى هل تكفى فى الاستطاعه أو لا، و جواب الامام عليه السّلام بالكفايه كما أنهما لا تنظران الى الكفايه عن حجه الإسلام بدون قصد اسمها الخاص المميز لها شرعاً باعتبار أن السؤال فيهما غير متجه الى هذه الجهه أصلاً.

و هذا الحمل غير بعيد من صحيحه رفاعه.

فيه أنه لا - فرق بين التصريح بالاطلاق و عدمه، فاذا كان متعلق النذر مطلقاً كفى عن حجه الإسلام شريطه أن يؤتى به باسمها الخاص و بعنوان الوفاء بالنذر - كما مر - لاین المعيار انما هو باطلاق المتعلق و كونه قابلاً - للانطباق على حجه الإسلام، و لا خصوصيه للتصريح به، نعم بناء على ما ذكره الماتن قدس سره من

مسألة ٢٠: إذا نذر الحج حال عدم استطاعته معلقا على شفاء ولده مثلا فاستطاع قبل حصول المعلق عليه

[٣١٢٧] مسألة ٢٠: إذا نذر الحج حال عدم استطاعته معلقا على شفاء ولده مثلا فاستطاع قبل حصول المعلق عليه فالظاهر تقديم حجه الإسلام (١)، و يحتمل تقديم المنذور إذا فرض حصول المعلق عليه قبل خروج الرفقه مع كونه فوريا، بل هو المتعين (٢) إن كان نذره من قبيل الواجب المعلق.

مسألة ٢١: إذا كان عليه حجه الإسلام و الحج النذرى و لم يمكنه الإتيان بهما

[٣١٢٨] مسألة ٢١: إذا كان عليه حجه الإسلام و الحج النذرى و لم يمكنه الإتيان بهما إما لظن الموت أو لعدم التمكن إلا من أحدهما ففي وجوب تقديم الأسبق سببا أو التخيير أو تقديم حجه الإسلام لأهميتها وجوه، أن المقام داخل في مسأله ما اذا اجتمع سببان على مسبب واحد و كان مقتضى القاعده فيها التداخل، و حينئذ فان صرح باطلاق متعلق النذر فهذا قرينه على التداخل و الإجزاء، و الأمامتضى القاعده عدمه، يعنى عدم اجزاء الحج النذرى عن حجه الإسلام.

بل هو المتعين حتى فيما اذا حصل المعلق عليه فى الخارج، فانه اذا استطاع كشف ذلك عن بطلان النذر، لما مر من أن وجوب الوفاء به بمقتضى ما دل من «ان شرط الله قبل شرطكم» (١) لا بد أن يلحظ شرط الله فى مورده فى المرتبه السابقه و بقطع النظر عنه، فان كان ثابتا فلا تصل النوبه الى دوره، و عليه فيكون وجوب الحج بصرف ثبوته رافعا له بارتفاع موضوعه.

مر أن المتعين هو حجه الإسلام حتى اذا وجد المعلق عليه خارجا، فما ظنك بما قبل وجوده.

نعم على مسلكه قدس سره من أن وجوب الوفاء بالنذر مانع عن وجوب الحج، فما ذكره من الفرق بين أن يكون نذره على نحو الواجب المعلق أو الواجب المشروط صحيح، حيث أن وجوبه على الأول فعلى دون الثانى.

ص: ٢٩٩

أوجهها الوسط و أحوطها الأخير(١)، و كذا إذا مات و عليه حجتان و لم تف تركته إلا لأحدهما، و أما إن وفّت التركه فاللزام استتجارهما(٢) و لو فى عام واحد.

مسأله ٢٢: من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الإتيان بالحج المندوب قبله

[٣١٢٩] مسأله ٢٢: من عليه الحج الواجب بالنذر الموسع يجوز له الإتيان بالحج المندوب قبله(٣).

بل هو المتعين كما مر، و لا يصل الدور الى التزاحم بينهما حتى يرجع الى مرجحاته.

و مع الاغماض عن ذلك، و تسليم أن الدور يصل اليه، إلا- أن ما ذكره الماتن قدس سرّه من أن الأوجه هو التخيير بينهما، و الأحوط تقديم حجه الإسلام، لا يمكن المساعده عليه، لأن الجمع بين التخيير و الاحتياط بالتقديم لا يمكن، فان الأول مبنى على أن يكونا متساويين، فاذا كانا كذلك تعين التخيير، و الثانى مبنى على أن تكون حجه الإسلام محتمله الأهميه، فاذا كانت كذلك تعين الاحتياط، فلا يمكن الجمع بينه و بين التخيير.

فيه ما مر من أنه لا دليل على وجوب قضاء الحج المندور، و على تقدير وجوبه لا دليل على خروجه من الأصل.

هذا لا- كلام فيه، لعدم الدليل على المنع عن الاتيان به قبله، و انما الكلام فيما اذا كانت عليه حجه الإسلام، فهل يجوز له الاتيان بالحج المندوب قبلها؟ فيه وجهان:

و التحقيق انه لا- موضوع لهذا البحث فى المقام، و ذلك لخصوصيه فى حجه الإسلام لا- تكون متوفره فى الصلاه و الصوم و نحوهما، و هى ان حجه الإسلام تتمثل فى الحج الأولى للمستطيع، و على هذا فان كان المستطيع ملتفتا الى هذه الخصوصيه فلا يتمكن من الاتيان بالحج النبى الأتشرىعا، على أساس أنه يرى أن الحج الأولى الواجب عليه بعد الاستطاعه هى حجه الإسلام، و لا

مسألة ٢٣: إذا نذر أن يحج أو يعقد و وجب عليه أحدهما على وجه التخيير

[٣١٣٠] مسألة ٢٣: إذا نذر أن يحج أو يعقد و وجب عليه أحدهما على وجه التخيير، وإذا تركهما حتى مات يجب القضاء عنه مخيرا (١).

يتيح له الاتيان بها ندبا الا بالبناء عليه تشريعا، و على هذا فلا محاله تقع فاسده، لا من جهه المزاحمه، و الا لا يمكن الحكم بالصحه ندبا بالترتب، بل من جهه أنه تشريع و محرم، حيث انه يعلم بأنها واجبه عليه فى الواقع، و مع ذلك بنى على أنها مستحبه تشريعا، و أتى بها بنيه الاستحباب، و من المعلوم أن الاتيان بها كذلك مبغوض، فلا يمكن التقرب به.

و ان كان جاهلا بالحال و لا يكون ملتفتا الى تلك الخصوصيه، و حينئذ فإن أتى باسم حجه الإسلام معتقدا أن الأمر المتعلق بها ندبى صحت، لأن ما أتى به مصداق لها، غايه الأمر انه لما كان جاهلا بالحال فقد أتى بها باسمها الخاص بداعى أمر استحبابى خيالى مخطئا فى التطبيق، و من الواضح أن هذا لا يضر بالواقع و لا يؤثر فيه، و إن أتى بها بعنوان أنها مندوبه لم تصح لا بعنوان الحج المستحب و لا بعنوان حجه الإسلام، أما الأول فلا موضوع له باعتبار أنه لا يكون مأمورا بالحج المستحب استحبابا عاما، و أما الثانى فلما مر من أن صحتها مرتبطه بالاتيان بها باسمها الخاص المميز لها شرعا، كما هو الحال فى كل عباده يكون لها اسم خاص مميز لها و إن كانت فريده فى نوعها.

فالنتيجه: ان المعتبر فى صحه العباده انما هو قصد اسمها الخاص، فاذا أتى بها كذلك بأمل التقرب الى الله تعالى صحت، و أما قصد أمرها فهو غير معتبر فى صحتها، لأنه طريق الى الاتيان بها مضافه اليه سبحانه و تعالى، و لا موضوعيه له، و من هنا إذا أتى بها بداعى محبوبيتها صحت.

فى وجوب القضاء اشكال بل منع، لما تقدم من أن ما يجب قضاؤه عنه هو نذر الاحجاج، و أما نذر الحج فلا دليل على وجوب قضاؤه اذا فات، و أما اذا نذر الجامع بين نذر الاحجاج و نذر الحج، و تركهما حتى مات، فلا دليل أيضا

و إذا طرأ العجز من أحدهما معينا تعين الآخر، و لو تركه أيضا حتى مات يجب القضاء عنه مخيرا أيضا لأن الواجب كان على وجه التخيير فالفئات هو الواجب المخير و لا- عبره بالتعيين العرضي، فهو كما كان عليه كفاره الإفطار في شهر رمضان و كان عاجزا عن بعض الخصال ثم مات فإنه يجب الإخراج عن تركته مخيرا و إن تعين عليه في حال حياته في إحداهما فلا يتعين في ذلك المتعين.

نعم لو كان حال النذر غير متمكن إلا- من أحدهما معينا و لم يتمكن من الآخر إلى أن مات أمكن أن يقال باختصاص القضاء بالذي كان متمكنا منه بدعوى أن النذر لم ينعقد بالنسبة إلى ما لم يتمكن منه (١) بناء على أن عدم التمكن يوجب عدم الانعقاد، لكن الظاهر أن مسأله الخصال ليست كذلك فيكون الإخراج من تركته على وجه التخيير و إن لم يكن في حياته على وجوب قضائه عنه، لأن ما دل على وجوب قضاء نذر الاحجاج لا يعم ذلك حتى إذا تعين الاحجاج عليه في مفروض المسأله من جهه تعذر الفرد الآخر، لأن مورد ما دل على وجوب القضاء هو ما اذا كان وجوب الاحجاج بسبب النذر، لا- من جهه أخرى، كحكم العقل بتعيينه بملاك عجزه عن امتثال الواجب في ضمن فرد آخر، و التعدى عنه اليه بحاجه الى قرينه بعد ما يكون الحكم على خلاف القاعده.

هذا الاحتمال ضعيف جدا، لفرض أن النذر لم يتعلق بخصوص الفرد غير المقدور حتى يكون باطلا، بل تعلق إما بالجامع بينه و بين الفرد المقدور باعتبار أن الجامع بينهما مقدور، و لا مانع من تعلق النذر به، و لا ينحل الى نذرين لكي يكون أحدهما باطلا من جهه كون متعلقه غير مقدور، أو تعلق بخصوص الفرد المقدور، فعلى الأول اذا ترك الواجب و هو الجامع حتى اذا

متمكنا إلا من البعض أصلاً، وربما يحتمل في الصورة المفروضة (١) و نظائرها عدم انعقاد النذر بالنسبة إلى الفرد الممكن أيضاً بدعوى أن متعلق النذر هو أحد الأمرين على وجه التخيير و مع تعذر أحدهما لا- يكون مات فعلى القول بوجوب القضاء عنه و جب في ضمن أحد فرديه دون خصوص الفرد المقذور لأنه ليس بواجب على الفرض، و لا فرق في ذلك بين طرو العجز عن أحدهما بعد النذر، أو أنه عاجز عنه حين النذر. و على الثاني و جب قضاء الفرد على تقدير القول به، و بذلك يظهر حال ما في المتن.

فيه أن هذا الاحتمال ضعيف جداً، و لا منشأ له أصلاً، و ذلك لأن النذر اذا تعلق بالجامع الانتزاعي و هو عنوان أحدهما، كما اذا قيل: (لله على أن أصوم يوم الجمعة الفلانيه، أو اتصدق للفقير) فلا يخلو من أن يكون مرده الى نذر واحد متعلق بالجامع- كما هو الصحيح- أو إلى نذرين مشروطين، فعلى الأول يكون متعلق النذر الجامع دون الفرد بحده الفردي، بدون فرق بين أن يكون كلا الفردين مقدورا للناذر في مقام العمل و التطبيق خارجاً، أو يكون أحدهما مقدورا له دون الآخر، و عليه فلا يكون الفرد متعلقاً للنذر حتى يحتمل بطلانه في صورته تعذر الآ-خر. و على الثاني يكون متعلقه الفرد بحده الفردي مشروطاً بعدم الاتيان بالفرد الآخر، و هذا يعنى ان وجوب الوفاء بكل منهما مشروط بعدم الاتيان بالآخر، و اذا تعذر أحدهما تعين وجوب الوفاء بالآخر بتعين شرطه و امتناع انهدامه، و من المعلوم أن ذلك لا- يوجب خروجه عن الواجب المشروط الى الواجب المطلق لكى يقال ببطلان النذر و انتفائه بانتفاء متعلقه، بداهه أن انقلاب الواجب المشروط الى الواجب المطلق غير معقول، لأنهما متقابلان بتقابل الماهيه لا بشرط و الماهيه بشرط لا، و تحقق الشرط انما يوجب فعليه المشروط لا انقلابه، و الأ لزم الخلف.

فالتتيجه: انه على كلا القولين في المسأله لا منشأ لهذا الاحتمال.

وجوب الآخر تخييريا، بل عن الدروس قدس سره اختياره في مسأله ما لو نذر إن رزق ولدا أن يحجه أو يحج عنه إذا مات الولد قبل تمكن الأب من أحد الأمرين، وفيه: أن مقصود الناذر إتيان أحد الأمرين (١) من دون اشتراط كونه على وجه التخير، فليس النذر مقيدا بكونه واجبا تخييريا حتى يشترط في انعقاده التمكن منهما.

هذا الاشكال مبنى على أن الوجوب التخيري هو الوجوب المتعلق بكل من البدائل، و لكن مشروطا بترك البدائل الأخرى، و على هذا فلا بد أن يكون جميع هذه البدائل مقدورا، و إلا فلا يمكن تعلق الوجوب بها و لو مشروطا. و لكن قد ذكرنا في علم الأصول أن مرد الوجوب التخيري ليس الى جعل وجوبات مشروطه بعدد البدائل مباشره، بأن يكون وجوب كل منها مشروطا بترك الآخرين، بل مرده الى جعل وجوب واحد متعلق بالجامع الانتزاعي بينها، دون نفس البدائل، و لا يسرى منه اليها ثانيا، بل السرايه قهرا أمر غير معقول، لأن الوجوب أمر اعتباري و بيد الشارع يجعله حيثما أراد، و لا يعقل تحققه بدون اعتباره و جعله، و عليه فاذا جعله على شيء يستحيل أن يسرى بنفسه الى غيره، و على هذا فما ذكره الشهيد قدس سره في الدروس من المثال، فلا مانع من الالتزام بصحة النذر فيه، باعتبار أنه تعلق بالجامع و هو مقدور.

و بكلمه أخرى: ان مرد الوجوب التخيري ان كان الى جعل وجوب واحد على الجامع بين بديلين، فلا يتوقف على أن يكون كلا البديلين مقدورا، بل يكفي كون أحدهما مقدورا دون الآخر، غاية الأمر يتعين حينئذ تطبيق الجامع على المقدور، و إن كان مرده الى جعل وجوبين مشروطين لهما، فعندئذ لا بد من أن يكون كلاهما مقدورا، و قد مر أن الصحيح هو الأول دون الثاني، و لكن الماتن قدس سره قد بنى على الثاني دون الأول، بقريته أنه اعتبر في انعقاد النذر على وجه التخير التمكن من كلا البديلين معا.

مسألة ٢٤: إذا نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام من بلده ثم مات قبل الوفاء بنذره

[٣١٣١] مسألة ٢٤: إذا نذر أن يحج أو يزور الحسين عليه السلام من بلده ثم مات قبل الوفاء بنذره وجب القضاء من تركته، ولو اختلفت أجرتهما يجب الاقتصار على أقلهما أجره إلا إذا تبرع الوارث بالزائد أجره، فلا يجوز للوصي اختيار الأزيد وإن جعل الميت أمر التعيين إليه (١)، ولو أوصى باختيار الأزيد أجره خرج الزائد من الثلث.

مسألة ٢٥: إذا علم أن على الميت حجا و لم يعلم أنه حجه الإسلام أو حج النذر

[٣١٣٢] مسألة ٢٥: إذا علم أن على الميت حجا و لم يعلم أنه حجه الإسلام أو حج النذر وجب قضاؤه عنه (٢) من غير تعيين و ليس عليه كفاره، و لو فيه ان الظاهر منه أنه يرجع الى الوصيه بالزيادة، على أساس أن ما يخرج من الأصل هو أدنى و أقل فرد من الأجره المتعارفه حسب مكانه الشخص، و لا يجوز اخراج الاكثر من التركة إلا باجازه الورثه، و عليه فاذا جعل الميت اختيار تعيين الأجره زياده أو نقيصه بيد الوصى، فإن لم يرجع ذلك الى الوصيه بالزيادة لكان هذا الجعل لغوا، باعتبار أنه لا يحق للميت تعيين الأجره الزائده من الأصل، فاذا لا محاله يرجع الى الوصيه بها، و يخرج مقدار الزيادة من الثلث، و على هذا فلا فرق بين التصريح باختيار الأزيد و بين جعل الاختيار بيد الوصى، غاية الأمر يجب عليه فى الفرض الأول اختيار الأجره الزائده عملا بالوصيه، بأن يأخذ الزائد من الثلث، و الأجره المتعارفه من الأصل، و فى الفرض الثانى مخير بين اختيارها و اختيار أدنى فرد الأجره المتعارفه.

فالتتيجه: انه لا فرق بين الفرضين، إلا أن الوصيه فى الفرض الأول انما هى بالزيادة نصا، و لذا يجب العمل بها، و فى الفرض الثانى انما هى بالجامع بينها و بين الأجره المتعارفه.

فى الوجوب اشكال بل منع، و الأظهر عدمه، أما فى الحجج النذرى فلما مر من أنه لا دليل على وجوب قضاؤه عنه، و أما فى حجه الإسلام فلا علم باشتغال ذمه الميت بها، لكى يجب قضاؤها عنه، و مقتضى الأصل العدم.

تردد ما عليه بين الواجب بالنذر أو بالحلف وجبت الكفاره أيضا(١)، و حيث إنها مردده بين كفاره النذر و كفاره اليمين فلا بد من الاحتياط(٢)، و يكفى حينئذ إطعام ستين مسكينا لأن فيه إطعام عشره أيضا الذى يكفى فى كفاره الحلف.

هذا اذا علم بأنه ترك الوفاء بالنذر أو اليمين عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى، و أما إذا احتمل انه كان معذورا فى ذلك، فلا علم بثبوت الكفاره عليه.

ثم على تقدير ثبوتها، فهل تخرج من الأصل، أو من الثلث؟ فيه قولان: الظاهر هو الثانى، و قد تقدم ذلك فى ضمن البحوث السالفه، و قلنا هناك إنه لا دليل على خروجها من الأصل، لأن ما هو ثابت خروجه من الأصل بالدليل هو الدين المالى على ذمه الميت، و لا- دليل على أن كل واجب مالى كالكفارات و نحوها خارج من الأصل ما عدا حجه الإسلام، فانها تخرج منه بالنص الخاص.

فى اطلاقه اشكال بل منع، اذ لا موضوع للاحتياط بناء على ما قويناه من أن كفاره النذر هى كفاره اليمين، اذ حينئذ تكون فى ذمه الميت كفاره واحده، و يكفى اخراجها عنه إما من الثلث- كما هو الأقوى- أو من الأصل، و قد تقدم تفصيل ذلك فى كتاب الصوم.

و أما بناء على أن كفاره النذر غير كفاره اليمين فتكونان متباينتين، لأن كفاره النذر تعلقت بالجامع بين اطعام ستين مسكينا، أو صوم شهرين متتابعين، أو عتق رقبه، و كفاره اليمين تعلقت بالجامع بين إطعام العشره، أو كسوتهم، أو صيام عشره أيام، و أما الإطعام فهو فرد من افراد الواجب، و ليس بواجب لكى يكون أمره مرددا بين الأقل و الا- كثر، و على هذا فبناء على القول بأنها تخرج من الثلث، فعلى الوصى الاحتياط بمقتضى العلم الإجمالى، إما باطعام ستين مسكينا ناويا به فراغ ذمه الميت من إحدى الكفارتين، أو صيام شهرين متتابعين، أو الجمع بين كسوه عشره مساكين و العتق. و أما على القول بأنها تخرج من الأصل

كما هو مختار السيد الماتن قدس سرّه فلا- يمكن الاحتياط لا- بالجمع بين الكسوه و العتق، و لا بغيره، أما الأول فلأنه يستلزم التصرف في مال الورثه جزما، باعتبار أن ما في ذمه الميت اما العتق او الكسوه، فكلاهما غير محتمل، و أما الثاني فلأن اخراج مؤنه إطعام ستين مسكينا من التركه، أو أجره صيام شهرين متتابعين منها يكون على خلاف الاحتياط، لاحتمال أن ذمه الميت مشغوله بما ينطبق على اطعام عشره مساكين، أو صيام عشره أيام، و الزائد تصرف في مال الورثه.

فالتبجيه: ان مقتضى العلم الإجمالى فى المقام و إن كان الاحتياط، الأ- أنه فى المقام لا يمكن، إما من جهه استلزامه المخالفه القطعيه العمليه، أو خلاف الاحتياط. و على هذا فهل يمكن الرجوع الى القرعه لتعيين اشتغال ذمه الميت بها، أو لا؟ الظاهر أنه لا يمكن، فان المقام ليس من موارد الرجوع اليها، و ذلك لأن روايات القرعه بتمام اصنافها لا تعم المقام، فان موردها إما دعوى النسب و اشتباهها، أو العبد المعتقد المشتبه بين عبيدين أو أكثر، أو دعوى المال، أو اشتباه الشاه الموطوءه بين الشياه، و شىء منها لا ينطبق على المقام. نعم قد ورد فى بعض الروايه: «ان فى كل مجهول قرعه» و هو بعمومه يشمل المقام، و لكنه ضعيف سندا، فلا يمكن الاعتماد عليه، و على هذا فبما أن الاحتياط فى المسأله بمقتضى العلم الإجمالى لا يمكن، و الدليل اللفظى غير موجود فيها حتى نرجع اليه، فلا بد من الرجوع الى الأصول الأخرى.

و أما أصاله البراءه عن وجوب كلتا الكفارتين فهى لا- تجرى لسقوطها فى اطراف العلم الإجمالى بالمعارضه الداخليه بين أفرادها، و كذلك استصحاب عدم وجوبهما. و أما بالنسبه إلى تعلق حق الميت بالمقدار الزائد على المتيقن فلا يمكن الرجوع الى الأصل العملى فيه أيضا بدون فرق بين القول بأن مقدار حق الميت من التركه يظل باقيا فى ملكه و لا ينتقل الى الورثه، و القول بانتقاله اليهم و لكن متعلقا لحقه.

مسألة ٢٦: إذا نذر المشى فى حجه الواجب عليه أو المستحب انعقد مطلقا حتى فى مورد يكون الركوب أفضل

[٣١٣٣] مسأله ٢٦: إذا نذر المشى فى حجه الواجب عليه أو المستحب انعقد مطلقا حتى فى مورد يكون الركوب أفضل، لأن المشى فى حد نفسه أفضل من الركوب بمقتضى جملة من الأخبار و إن كان الركوب قد يكون أرجح لبعض الجهات (١) فإن أرجحيته لا توجب زوال الرجحان عن اما على القول الأول، فإن الولي أو الوصى و إن كان يشك فى المسأله أن الباقي فى ملك الميت من التركة هل هو ما يوازى أدنى فرد الجامع بين الخصال الثلاث الأولى، أو ما يوازى أدنى فرد الجامع بين الخصال الثلاث الثانية؟ الآ- أن استصحاب بقاء الأول فى ملكه لا- يجرى الآ- على نحو مثبت، لأنه لا يثبت أن ذمته مشغوله بالجامع بين الخصال الثلاث الأولى حتى ينحل العلم الإجمالى به حكما، فمن أجل ذلك لا أثر له.

و اما على القول الثانى، و هو أن التركة جميعا تنتقل الى الورثه، غايه الأمر يبقى ما يوازى دين الميت من التركة متعلقا لحقه، وفى مثل ذلك و إن كان فى مفروض المسأله مقدار ما يوازى نفقات أدنى فرد الجامع بين الخصال الثلاث الثانية متعلقا للحق جزما، و الزائد عليه مشكوك فيه، و لكن مع ذلك لا- يمكن الرجوع الى أصله البراءه عنه، لأنها لا- تثبت أن ذمته مشغوله بالجامع بين الخصال الثلاث الثانية حتى يترتب عليه انحلال العلم الإجمالى حكما.

فالتبجيه: انه لا يمكن الرجوع فى المسأله لا الى أصله الاحتياط و لا الى الأصول المؤمنه، فاذن لا بد فيها من التراضى و التصالح مع الورثه. و به يظهر حال ما فى المتن.

كما اذا كان الركوب له فى الطريق و قطع المسافه به موجبا لإتاحه الفرصه للدعاء و العبادات أكثر من قطعها بالمشى، و حينئذ يكون الركوب أفضل، كما نص عليه صحيح سيف التمار (١)، و الآ فالمشى أفضل منه، كما نصت

ص: ٣٠٨

المشى فى حد نفسه، و كذا ینعقد لو نذر الحج ماشیا مطلقا و لو مع الإغماض من رجحان المشى لكفايه رجحان أصل الحج فى الانعقاد، إذ لا- یلزم أن ینكون المتعلق راجحا بجمیع قیوده و أوصافه، فما عن بعضهم من عدم الانعقاد فى مورد ینكون الركوب أفضل لا وجه له، و أضعف منه دعوى الانعقاد فى أصل الحج لا فى صفة المشى فیجب مطلقا، لأن المفروض نذر المقید فلا معنى لبقائه مع عدم صحه قیده.

مسأله ۲۷: لو نذر الحج راكبا انعقد و وجب و لا یجوز حیثئذ المشى و إن كان أفضل

[۳۱۳۴] مسأله ۲۷: لو نذر الحج راكبا انعقد و وجب و لا یجوز حیثئذ المشى و إن كان أفضل، لما مر من كفايه رجحان المقید دون قیده، نعم لو نذر الركوب فى حجه فى مورد ینكون المشى أفضل لم ینعقد (۱)، لأن المتعلق حیثئذ الركوب لا الحج راكبا، و كذا ینعقد لو نذر أن یمشى بعض الطريق من فرسخ فى كل يوم أو فرسخین، و كذا ینعقد لو نذر الحج حافیا، و ما فى صحیحه الحداء من أمر النبى صلی الله علیه و آله بركوب أخت عقبه علیه مجموعه من الروایات الأخرى.

فیه أن مجرد كونه أفضل من الركوب لا یوجب بطلان النذر، و عدم انعقاده فیه اذا كان فى نفسه راجحا و إن كان المشى أرجح منه، لأن المعیار فى صحه النذر انما هو برجحان متعلقه فى نفسه، و المفروض ان الركوب للحج فى نفسه راجح، كما ینظر ذلك من جمله من الروایات:

منها: موثقه رفاعه قال: «سأل أبا عبد الله رجل: الركوب أفضل أم المشى؟ فقال: الركوب أفضل من المشى، لأن رسول الله صلی الله علیه و آله ركب» (۱).

و منها: قوله علیه السلام فى صحیحه سیف التمار: «تركبون أحبّ إلّیّ، فان ذلك

ص: ۳۰۹

۱- (۱) الوسائل باب: ۳۳ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحدیث: ۱.

ابن عامر- مع كونها ناذره أن تمشى إلى بيت الله حافيه-قضية في واقعه(١) يمكن أن يكون المانع من صحه نذرها من إيجابه كشفها أو تضررها أو غير ذلك.

أقوى على الدعاء و العباده» (١). و منها غير ذلك.

فالتتيجه: انه لا شبهه في أن الركوب للحج راجح في نفسه، و معه لا مانع من صحه نذره.

فيه ان حمل الصحيحه على أنها وردت في قضيه شخصيه لا اطلاق لها خلاف الظاهر جدا، فان الظاهر من مجموعها أنها في مقام بيان الحكم الكلى، و إليك نصّها: «قال: سألت أبا جعفر عليه السّلام: عن رجل نذر أن يمشى الى مكه حافيا؟ فقال: إن رسول الله صلّى الله عليه و آله خرج حاجا فنظر الى امرأه تمشى بين الإبل، فقال: من هذه؟ فقالوا: أخت عقبه بن عامر، نذرت أن تمشى الى مكه حافيه، فقال رسول الله صلّى الله عليه و آله: يا عقبه انطلق الى أختك فمرها فلتركب، فان الله غنى عن مشيها و حفاها، قال: فركبت» (٢) فانها ظاهره في عدم وجوب الوفاء بنذر المشى للحج حافيا، لأن الاستشهاد بقول رسول الله صلّى الله عليه و آله انما هو لبيان ذلك، لا أن ما صدر منه صلّى الله عليه و آله حكم شخصى في مورد خاص لسبب من الأسباب، و الأ فلا يرتبط الجواب بالسؤال أصلا، و هو خلاف الظاهر، و لا يمكن حمل الجواب فيها على الاستدراك و بقاء السؤال بدون جواب، فانه بحاجة الى قرينه.

فالتتيجه: انه لا شبهه في أن الصحيحه سؤالاً و جواباً ظاهره في بيان الحكم الكلى، نعم لو كان الاستشهاد بقول الرسول صلّى الله عليه و آله ابتداء بدون كونه

ص: ٣١٠

١- ١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٥.

٢- ٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٤.

مسبقا بالسؤال عن حكم المسأله فى الشريعة المقدسه لأمكن حملة على حكم فى مورد خاص لسبب أو آخر.

و الصحيح فى الجواب أمران:

أحدهما: ان الظاهر من الصحيحه كون متعلق النذر المشى حافيا إلى مكه، لا الحج حافيا، و لا دليل على أنه محبوب فى نفسه، لأن الروايات التى تنص على أن المشى محبوب لا- اطلاق لها من هذه الناحيه، باعتبار أنها مسوقه لبيان أنه أفضل من الركوب، و لا تدل على أن كل حصه منه محبوبه، فان القدر المتيقن منها أن الحج حافيا محبوب بكل حصصه، و أما المشى حافيا فلا دليل على أنه محبوب فى نفسه، و على هذا فاذا نذر الحج حافيا صح، و أما إذا نذر المشى حافيا الى مكه فلا دليل على صحته، فان رجحان المشى حافيا فى نفسه غير معلوم حتى يحكم بصحة نذره.

و الآخر: أنها معارضه بصحيحه رفاعه و حفص: قالوا- «سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر أن يمشى الى بيت الله حافيا؟ قال: فليمش، فاذا تعب فليركب» (1) فانها تدل على صحه نذر المشى حافيا الى بيت الله الحرام، و وجوب الوفاء به، و لا يمكن الجمع بينهما بحملها على الاستحباب بقريته الصحيحه الأولى الناصه فى البطلان، و ذلك لأنه لا معنى لحمل الأمر بالوفاء بالنذر على الاستحباب، فان النذر إن كان صحيحا وجب الوفاء به، و الأ فلا، و بما أن الصحيحه الأولى تدل على بطلانه، و الثانيه تدل على صحته، فلا- يمكن الجمع بينهما عرفا، فاذا نذر يسرى التعارض إلى دليل الحجيه، فتسقطان معا من جهه المعارضه، فيرجع حينئذ إلى الأصل العملى فى المسأله، و مقتضاه عدم وجوب الوفاء به، و لا يمكن التمسك بعموم وجوب الوفاء بالنذر، للشك فى أن متعلقه راجح أو لا، و من المعلوم أن عموم وجوب الوفاء به لا يثبت أنه راجح، فلذلك يكون التمسك به من التمسك بالعام فى الشبهه المصدقيه.

ص: ٣١١

١- ١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١٠.

مسأله ٢٨: يشترط في انعقاد النذر ماشيا أو حافيا تمكن الناذر و عدم تضرره بهما

[٣١٣٥] مسأله ٢٨: يشترط في انعقاد النذر ماشيا أو حافيا تمكن الناذر و عدم تضرره بهما فلو كان عاجزا أو كان مضرا بيدنه لم ينعقد، نعم لا مانع منه (١) إذا كان حرجا لا يبلغ حد الضرر (٢) في اطلاقه اشكال بل منع، لأن العمل اذا كان حرجيا حين النذر، و لكن لم يبلغ حرجه الى حد الحرمة، فحينئذ إن كان محبوبا في نفسه حتى في هذه الحالة - كالوضوء الحرجي مثلا إذا لم يبلغ حرجه الى درجة خطيره يحرم ارتكابه - فلا مانع من الحكم بصحة نذره، و وجوب الوفاء به، و لا يكون مشمولا للقاعده، لانصرافها عرفا الى الأحكام التي لا تكون متعلقاتها حرجيه بطبعها و ان حرجيتها أمر تصادف في بسبب أو آخر، كما هو الحال في قاعده لا ضرر، فانها ناظره الى الأحكام التي لا تكون متعلقاتها ضرريه بطبعها، و لا تعم الأحكام المجعوله في موارد الضرر، و من هنا يصح الوضوء الضروري اذا كان ضرره يسيرا لا يحرم ارتكابه شرعا، باعتبار استحبابه النفسى، و اذا نذر هذا الوضوء فلا مانع من وجوب الوفاء به، و لا - يمكن نفيه بقاعده لا - ضرر، لأنه حكم مجعول في مورد، و أما إذا لم يحرز كونه محبوبا في نفسه حتى في هذه الحالة لم يحكم بصحة نذره، و من هنا يظهر أن الحرج اذا كان طارئا بعد النذر و حين العمل فهو رافع لوجوبه و كاشف عن عدم انعقاده على أساس أن متعلقه لم يكن حرجيا بطبعه، و إنما طرأ عليه الحرج اتفاقا، و مثل ذلك يكون مشمولا للقاعده، لأنها كما تعم الأحكام الأوليه المجعوله من قبل الله تعالى ابتداء، تعم الأحكام الثانويه المجعوله من قبله تعالى في المرتبه الثانيه، كوجوب الوفاء بالنذور و العهود و الشروط و الأيمان و نحوها.

بل و ان بلغ حد الضرر ما دام لم يبلغ درجة خطيره يحرم ارتكابه، اذ لا - دليل على أن ارتكاب مطلق الضرر محرم، فالنتيجه ان الحرج اذا بلغ تلك الدرجه يحرم ارتكابه شرعا، و لا شبهه في بطلان نذره حينئذ، لا من جهه وجود

لأن رفع الحرج من باب الرخصة (١) لا العزيمة، هذا إذا كان حرجيا حين النذر و كان عالما به و أما إذا عرض الحرج بعد ذلك فالظاهر كونه مسقطا للوجوب.

مسألة ٢٩: في كون مبدأ وجوب المشى أو الحفاء بلد النذر أو الناذر أو أقرب البلدين إلى الميقات أو مبدأ الشروع في السفر أو أفعال الحج أقوال

[٣١٣٦] مسألة ٢٩: في كون مبدأ وجوب المشى أو الحفاء بلد النذر أو الناذر أو أقرب البلدين إلى الميقات أو مبدأ الشروع في السفر أو أفعال الحج أقوال، والأقوى أنه تابع للتعين (٢) أو الانصراف و مع عدمهما فأول أفعال الحج إذا قال: «لله على أحج ماشيا» و من حين الشروع في السفر إذا قال: «لله على أن أمشى إلى بيت الله» أو نحو ذلك، كما أن الأقوى أن منتهاه مع عدم التعيين رمى الجمار لجملة من الأخبار لا طواف النساء كما عن المشهور و لا الإفاضه من عرفات كما في بعض الأخبار.

الضرر، بل من جهه الحرمة الشرعيه، و إن لم يبلغ تلك الدرجة ففيه تفصيل قد مر.

هذا واضح، اذ لا شبهه في أن مفاد لا حرج نفى الإلزام و الضيق، و اثبات الترخيص و التسهيل على الأمة امتنانا، و لا يحتمل أن يكون من باب العزيمة، لأنه إن أريد من العزيمة الحرمة التكليفية، فيرد عليه أنها مبنية على أن تكون كلمه (لا) في لا حرج ناهيه لا نافية، مع أنها نافية. و إن أريد من العزيمة أنه لا يجوز ايقاع نفسه في الحرج، فقد مر أنه يختلف باختلاف درجته، فان كانت يسيره فلا بأس بالوقوع فيها، و إن كانت خطيره لم يجز.

هذا هو الصحيح، لأن النذر يتبع قصد الناذر في المبدأ و المنتهى، أما في الأول، فإن قصد المشى من بلدته فمبدؤه منها، و إن قصد من الميقات فمبدؤه منه، و هكذا، و أما في الثاني، فان قصد الى بلد مكة انتهى بالوصول اليه، و إن قصد الى عرفه وجب المشى اليها، و إن قصد الى الجمره فكذلك، و هكذا.

و أما اذا لم يقصد موضعا معيناً لا بحسب المبدأ و لا المنتهى، و انما قصد معنى اللفظ و ظهوره، فعندئذ يتبع المبدأ و المنتهى ظهور اللفظ سعه و ضيقاً، و هذا هو مقتضى القاعده.

و اما بحسب الروايات، فقد ورد فى جملة منها: أن متناه رمى الجمره.

منها: صحيحه الحلبي: «انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الماشى متى ينقضى مشيه؟ قال: إذا رمى الجمره و أراد الرجوع فليرجع راكبا فقد انقضى مشيه، و إن مشى فلا بأس» (١).

و منها: صحيحه جميل قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام: اذا حججت ماشيا و رميت الجمره فقد انقطع المشى» (٢) و منها غيرهما.

و فى مقابلهما صحيحه يونس بن يعقوب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام:

متى ينقطع مشى الماشى؟ قال: إذا افضت من عرفات» (٣) فانها تدل على أن حد المشى الى حين الافاضه.

و دعوى: إن المشهور قد أعرضوا عن صحيحه يونس، و لذا لا يعرف قائل بها، فمن أجل ذلك لا تكون حجه.

مدفوعه: نظريه و تطبيقه كما مرت الإشاره اليه فى أكثر من مناسبة، فاذن تقع المعارضه بينهما، فان الطائفه الأولى تنص على أن المشى ينتهى برمى الجمره، و الثانى تنص على أنه ينتهى بالافاضه من عرفات، و تسقطان معا فى مورد المعارضه، و هو المشى من عرفات الى الجمره، فان الأولى تدل على وجوب المشى الى الجمره، و الثانى تدل على عدم وجوبه، و كفايه المشى الى حين الإفاضه منها، و على هذا فلم يثبت وجوب المشى الى رمى الجمره، و الثابت انما هو وجوبه الى حين الافاضه، حيث لا معارضه بينهما فى وجوب المشى الى وقت الافاضه، و انما المعارضه بينهما فى الزائد.

ص: ٣١٤

١- ١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٥.

٢- ٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

٣- ٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٦.

مسأله ٣٠: لا يجوز لمن نذر الحج ماشيا أو المشى في حجه أن يركب البحر لمنافاته لنذره

[٣١٣٧] مسأله ٣٠: لا يجوز لمن نذر الحج ماشيا أو المشى في حجه أن يركب البحر لمنافاته لنذره، وإن اضطر إليه لعروض المانع من سائر الطرق سقط نذره (١)، كما أنه لو كان منحصرًا فيه من الأول لم ينعقد، ولو كان في وإن شئت قلت: إن صحَّحه يونس بما أنها في مقام التحديد، فلها دلالة إيجابيه، ودلاله سلبيه، أما الأولى فهي دلالتها على وجوب المشى إلى حد الإفاضه من عرفات، واما الثانيه فهي دلالتها على انقطاعه و انتهاءه بها، وكذلك الطائفة الأولى من الروايات، فالمعارضه انما هي بين الدلاله السلبيه من الصحيحه و الدلاله الايجابيه من الطائفة الأولى، فتسقطان، فالمرجع هو الصحيحه في مدلولها الايجابى، و هو وجوب الوفاء بنذر المشى الى وقت الإفاضه من عرفات، و مقتضى اطلاقه عدم الفرق بين أن يكون الناذر ناويا المشى الى الجمره، أو إلى طواف الحج، أو لا، و أما حملة على أنه في مقام تحديد النذر المجمل، و هو الذى لم يقصد الناذر تعيينه كما و لا كيفًا، فانه بعيد، و بحاجه الى قرينه، و لعل تحديد المشى المنذور الى زمن الإفاضه من عرفات في الصحيحه انما هو بنكته أن عرفات هي الحد الأقصى للمسافه من بلده الناذر، و كيف كان فلا مانع من الالتزام بظاهرها و إن كان على خلاف قصد الناذر، و لكن مع ذلك فالأحوط و الأجدر به أن لا يركب الى الجمره.

بل بطل، فان اضطراره الى الركوب في السفينه كاشف عن أنه لم يكن قادرا على الحج ماشيا في الواقع، و مع عدم القدره عليه كذلك كان نذره باطلا من الأول، باعتبار أن صحته مرتبطه بكون العمل المنذور مقدورا للناذر في ظرفه، لا أنه وقع صحيحا و لكن حين الاضطرار سقط أمره، كما هو ظاهر المتن، فانه لا يرجع الى معنى محصل، لأن التمكن منه في الواقع لا يخلو من أن يكون شرطًا في صحته أو لا، فعلى الأول لا شبهه في بطلانه و عدم انعقاده من البدايه،

طريقه نهر أو شط لا يمكن العبور إلا بالمركب فالمشهور أنه يقوم فيه (١) لخبر السكوني، والأقوى عدم وجوبه، لضعف الخبر عن إثبات الوجوب، و التمسك بقاعده الميسور لا وجه له، و على فرضه فالميسور هو التحرك لا القيام.

باعتبار أنه فاقد للشرط، و على الثاني فلازمه صحته، و هذا كما ترى، بداهه أنه لا يمكن الحكم بصحة النذر للعمل غير المقذور في الواقع في ظرفه.

فيه اشكال بل منع، أما أولاً: فلأن من نذر المشى في الحج، أو الحج ماشياً فبطبيعته الحال يكون نظره الى ما عدا العبور من الشطوط و الأنهار الموجوده في الطريق، و يكون المنذور من الأول حصه خاصه من المشى.

و ثانياً: ان نظره و إن لم يكن إلى ذلك حين النذر، بأن يكون غافلاً أو جاهلاً، و لا يدري بوجودها في الطريق، إلا أنه لا شبهه في أن المنذور هو المشى على الأرض ارتكازاً دون الأعم منه و من القيام في المركب المار على الشط أو النهر أو البحر في الطريق.

و ثالثاً: ان المنذور لو كان هو الحج ماشياً على طول الطريق افقياً الى مكه المكرمه بالخطوات المتصله، لكان ذلك كاشفاً عن بطلانه من الأول، باعتبار أن المنذور حيثئذ غير مقذور له، لا أنه صحيح و لكن في حال العبور عن الشط أو النهر بالمركب في الطريق يقوم فيه بدلاً عن المشى تطبيقاً لقاعده الميسور، فان هذه القاعده لو تمت. نظريه فلا يمكن تطبيقها على العمل المنذور في المقام، لأنه إن كان مقذورا صح النذر، و إلا بطل، فلا موضوع لها، و لا يمكن الحكم بصحته في هذه الحاله و الانتقال الى بدله بعنوان الميسور منه تطبيقاً لهذه القاعده.

و أما روايه السكوني: «أن علياً عليه السلام سئل عن رجل نذر أن يمشى الى

مسأله ٣١: إذا نذر المشى فخالف نذره فحج راکبا

[٣١٣٨] مسأله ٣١: إذا نذر المشى فخالف نذره فحج راکبا فإن كان المنذور الحج ماشيا من غير تقييد بسنه معينه وجب عليه الإعادة و لا كفاره إلا إذا تركها أيضا، وإن كان المنذور الحج ماشيا فى سنه معينه فخالف و أتى به راکبا وجب عليه القضاء (١) و الكفاره، و إذا كان المنذور المشى فى حج معين وجبت الكفاره دون القضاء لفوات محل النذر.

و الحج صحيح فى جميع الصور خصوصا الأخيره (٢) لأن النذر لا يوجب شرطيه المشى فى أصل الحج، و عدم الصحه من حيث النذر لا يوجب عدمها من حيث الأصل فيكفى فى صحته الإتيان به بقصد القربه.

البيت، فعبر فى المعبر؟ قال: فليقم فى المعبر قائما حتى يجوزه» (١) فهى و إن كانت تامه دلالة، إلا أنها ضعيفه سندا، فان فى سندها النوفلى، و هو لم يثبت توثيقه غير وروده فى رجال اسناد كامل الزيارات، و هو لا يكفى.

فى الوجوب اشكال بل منع، و لا دليل عليه إلا فى نذر الاحجاج - كما مر -.

بل الأولى، حيث ان الاشكال الموهم فى الثانية و الأخيره لا يوهم فى الأولى، باعتبار أنه فى الصورة الأولى إذا حج راکبا صح حجه و لا شىء عليه، لأن الوفاء بنذره بما أنه غير مقيد بسنه معينه فلا يكون فى تركه فى هذه السنه إثم و لا كفاره. و من هنا يظهر أن تعبير الماتن قدس سره بمخالفه النذر و الإعادة فى هذه الصورة مبنى على المسامحة، اذ لا مخالفه للنذر فيها و لا اعاده للحج المنذور، لأن ما أتى به من الحج لا يرتبط بالحج المنذور حتى يكون الاتيان به اعاده له، فلذلك لا اشكال فى صحه الحج فى هذه الصورة.

و أما فى الصورة الأخيره، و هى ما اذا نذر المشى فى حج معين ذاتا كحجه

ص: ٣١٧

الإسلام، أو عرضا كالحج في سنه معينه، فإذا حج راكبا فقد يستشكل في صحته، بدعوى أن ما يكون مقصوده كحجه الإسلام ماشيا لم يتحقق، و ما تحقق و هو حجه الإسلام راكبا لم يكن مقصودا له، فمن أجل ذلك لم يصح تطبيقا لقاعده أن ما قصد لم يقع، و ما وقع لم يقصد، هذا.

و لكن من الواضح أن هذا الاشكال نشأ من الخلط في تطبيق هذه القاعده على المقام رغم أنه ليس من عناصرها، فان من عناصر هذه القاعده ما اذا كان المنذور الحج المقيد، و الفرد المأتى به في الخارج هو غير المقيد، فاذن ما يكون مقصودا لم يقع، و ما وقع لم يكن مقصودا، و أما في المقام فلا يكون المنذور الحج المقيد بالمشى حتى يكون من افراد القاعده، بل المنذور المشى في حج خاص كحجه الإسلام-مثلا-فيكون الحج ظرفا للمشى المنذور فيه، لا أنه قيد له، و على هذا فكل من الظرف و المظروف مقصود، فكما أن المشى مقصود في ذلك الحج الخاص، فكذلك الحج مقصود. نعم لو مشى في حج آخر غير ذلك الحج لكان من عناصر القاعده، و أما إذا أتى بالحج كحجه الإسلام راكبا فقد أتى بما هو مقصود له مستقلا، لا أنه مقصود له ضمنا، فانه مبنى على أن يكون المشى المنذور فيه قيدا للحج، و أما إذا كان مظروفا و الحج ظرفا له-كالقنوت في الصلاه-فالمقصود بالذات هو الحج سواء و في بنذره أيضا في ضمنه أم لا، و هذا نظير ما اذا نذر القنوت في الصلاه.

و أما في الثانيه، فقد يقال كما قيل: ان الحج راكبا منهى عنه بمقتضى أن الأمر بشىء يقتضى النهى عن ضده، فإذا كان المنذور الحج المقيد بالمشى في سنه معينه، فإذا حج فيها راكبا فهو منهى عنه، و النهى عن العباده يقتضى الفساد و إن كان غيريا.

و قد أجاب السيد الماتن قدس سره عن ذلك: أولا: بأن الأمر بشىء لا يقتضى النهى عن ضده. و ثانيا: على تقدير تسليم أنه يقتضى النهى عنه، إلا أنه لما كان غيريا فلا يستلزم الفساد، باعتبار أنه لا يكشف عن مبعوضيه متعلقه، فاذن لا

وقد يتخيل البطلان من حيث إن المنوى و هو الحج النذرى لم يقع و غيره لم يقصد، وفيه أن الحج فى حد نفسه مطلوب و قد قصده فى ضمن قصد النذر و هو كاف، ألا ترى أنه لو صام أياما بقصد الكفاره ثم ترك التتابع لا يبطل الصيام فى الأيام السابقه أصلا(١) و إنما تبطل من حيث كونها مانع من الحكم بالصحه.

و فيه: انه لا- يمكن الحكم بصحه الضد الآ- على القول بالترتب و إن قلنا بأن الأمر بشىء لا يقتضى النهى عن ضده- كما هو الصحيح- فإنه لا شبهه فى أنه يقتضى عدم الأمر به، على أساس استحاله الأمر بالضدين معا، فإذا لم يكن الضد متعلقا للأمر فلا يمكن الحكم بالصحه، لأن الحكم بها يتوقف اما على وجود الأمر به الكاشف عن وجود الملاك فيه الذى هو حقيقه الأمر و روحه، أو على احراز اشتماله على الملاك، و حيث انه لا- أمر به فلا- طريق لنا الى احراز اشتماله عليه و الطريق الآ-خر غير موجود، فمن أجل ذلك لا يمكن الحكم بالصحه.

و أما ما ذكره الماتن قدس سرّه من أن النهى الغيرى لا يكشف عن مبغوضيه متعلقه، و إن كان صحيحا، إلا أن ذلك لا يكفى فى الحكم بالصحه، بل هو يتوقف على احراز الملاك فيه، و لا طريق الى احرازه فى هذه الحاله.

فالنتيجه: انه لا يمكن الحكم بالصحه الآ على القول بالترتب.

الأظهر هو البطلان، فإنها كما لا تقع كفاره باعتبار أن صحتها مشروطه بالتتابع، و مع الاخلال به تبطل، كذلك لا تقع مستحبه، لأنه بحاجه الى دليل يدل على الانقلاب، أى انقلاب الصوم الذى أتى به باسم الكفاره مستحبا عاما، و لا دليل على ذلك. و ما دل على استحباب الصوم استحبابا عاما لا يشمل هذا الصوم، لأن مورده الصوم المطلق الذى ليس له اسم خاص، و صوم الكفاره كغيره من انواع الصيام الخاصه له اسم خاص المميز له شرعا، و هو عنوان

صيام كفاره، وكذا إذا بطلت صلاته لم تبطل قراءته و أذكاره (١) التي أتى بها من حيث كونها قرآنا أو ذكرا.

التكفير، فإذا صام المكلف صوم كفاره فلا بد أن يكون باسمه الخاص، و إلا لم يقع كفاره، و اما إذا كان باسمه الخاص و لكن بطل من جهه عدم توفر شروطه، فلا يقع مصداقا للصوم المستحب العام، و إلا فلازم هذا ان كل صوم خاص اذا بطل من جهه انتفاء شرطه وقع صوما مستحبا عاما، و هو كما ترى. و من هنا يظهر أن ما نحن فيه ليس من قبيل صيام أيام بقصد الكفاره ثم أخل بالتتابع، وجه الظهور أنه فيما نحن فيه كان قاصدا للحج رابعا من أول الأمر، و لم يأت به بداعي الوفاء بالندى، و هذا بخلاف صوم الكفاره، فإنه من الأول كان قاصدا اسمه الخاص المميز له شرعا، ثم أخل بشرط من شروطه كالتتابع.

لا شبهه في بطلانهما بعنوان كونهما من أجزاء الصلاة و واجباتها، و أما بعنوان كونهما قرآنا و ذكرا، فإن اريد بذلك ترتيب آثار قراءه القرآن و الذكر عليهما، فيرده أنه مبنى على أن قراءتهما كذلك مطلوبه في ضمن الصلاة بنحو تعدد المطلوب، و لكن الأمر ليس كذلك، فإن قراءه القرآن أو الذكر و إن كانت مطلوبه في ضمن الصلاة، إلا أنها بنحو وحده المطلوب، بمعنى أنها مطلوبه بعنوان واجبات الصلاة و اجزائها، لا بعنوان قراءه القرآن، فإذا بطلت بهذا العنوان لم تقع مصداقا لقراءه القرآن أو الذكر. و إن اريد به أنها قرآن أو ذكر ذاتا، فيرد عليه أن كونها كذلك مما لا كلام فيه، بداهه أن من أتى بفتح الكتاب بنيه أنها من واجبات الصلاة قد أتى بالقرآن ذاتا، و لكن الكلام ليس في ذلك، و انما هو في أنه أتى بها بعنوان قراءه القرآن لكي تترتب عليها آثارها، أو لا، و قد مر أنه لم يأت بها كذلك، و انما أتى بها بعنوان أنها من واجبات الصلاة.

فالنتيجه: انه اذا بطلت صلاته لم تترتب على قراءته و أذكاره آثار قراءه القرآن و الذكر، فانهما من العناوين القصديه كعنوان الصلاة.

وقد يستدل للبطلان إذا ركب في حال الإتيان بالأفعال بأن الأمر بإتيانها ماشيا موجب للنهي عن إتيانها راكبا، وفيه منع كون الأمر بالشيء نهيا عن ضده، ومنع استلزامه البطلان على القول به (١)، مع أنه لا يتم فيما لو نذر الحج ماشيا مطلقا من غير تقييد بسنه معينه ولا بالفوريه لبقاء محل الإعاده.

مسألة ٣٢: لو ركب بعضا ومشى بعضا فهو

[٣١٣٩] مسألة ٣٢: لو ركب بعضا ومشى بعضا فهو كما لو ركب الكل لعدم الإتيان بالمنذور، فيجب عليه القضاء (٢) أو الإعاده ماشيا (٣)، تقدم أن صحه العباده تتوقف على وجود أحد عنصرين: الأول:

وجود الأمر بها. الثاني: وجود الملاك فيها. وفي المقام بما أنه لا أمر بها، لاستحاله الأمر بالضدين معا، فلا يمكن الحكم بصحتها من ناحيه الأمر بها، واما الملاك فلا- طريق لنا الى احرازه فيها، فان سقوط الأمر عنها كما يمكن أن يكون من جهه وجود المانع، كذلك يمكن أن يكون من جهه عدم المقتضى له في هذه الحاله، و عليه فصحتها تتوقف على مسأله أخرى و هي مسأله الترتب، فان قلنا بها حكم بصحتها على أساس الأمر الترتبي، والآ فلا.

فالنتيجه: انه على القول بعدم امكان الترتب لا- يمكن الحكم بصحه الضد العبادي، بدون فرق في ذلك بين القول بالاقضاء، و القول بعدمه.

في الوجوب اشكال بل منع، لما مر من أنه لا دليل عليه، و حينئذ فان كان متمكنا من الحج ماشيا، و مع هذا اذا ركب في بعض الطريق و مشى في بعضه الآخر، فقد خالف النذر، و عليه الإثم و الكفاره دون القضاء، و إن لم يكن متمكنا منه ماشيا و كان مقيدا بسنه معينه، كشف ذلك عن بطلانه من الأول.

هذا شريطه أن يكون نذره مطلقا و غير مقيد بسنه خاصه، و الآ فلا موضوع للإعاده.

و القول بالإعاده و المشى فى موضع الركوب ضعيف لا وجه له.

مسأله ٣٣: لو عجز عن المشى بعد انعقاد نذره لتمكنه منه أو رجائه سقط

[٣١٤٠] مسأله ٣٣: لو عجز عن المشى بعد انعقاد نذره (١) لتمكنه منه أو رجائه سقط، و هل يبقى حينئذ وجوب الحج راكبا أو لا، بل يسقط أيضا؟ فيه أقوال:

أحدها: وجوبه راكبا مع سياق بدنه.

الثانى: وجوبه بلا سياق.

الثالث: سقوطه إذا كان الحج مقيدا بسنه معينه أو كان مطلقا مع اليأس عن التمكن بعد ذلك، و توقع المكنه مع الإطلاق و عدم اليأس.

الرابع: وجوب الركوب مع تعيين السنه أو اليأس فى صورته الإطلاق، و توقع المكنه مع عدم اليأس.

الخامس: وجوب الركوب إذا كان بعد الدخول فى الإحرام، و إذا كان قبله فالسقوط مع التعيين و توقع المكنه مع الإطلاق.

و مقتضى القاعده و إن كان هو القول الثالث (٢)، إلا- أن الأقوى بملا-حظه جملة من الأخبار هو القول الثانى بعد حمل ما فى بعضها من فيه ان العجز الطارئ عن الوفاء بالعمل المنذور فى وقته كاشف عن عدم انعقاده من الأول، لا أنه انعقد و لكن سقط وجوبه حين طرو العجز، لفرض أن صحه النذر مشروطه بتمكن الناذر من الاتيان به فى ظرفه، و الأ- فهو باطل و غير منعقد من الأصل.

هذا هو الصحيح، لأن النذر إن كان مقيدا بسنه خاصه فالعجز عن الوفاء به كاشف عن بطلانه و عدم انعقاده من الأول، و إن كان مطلقا فمع اليأس عن الوفاء به فى المستقبل، كما اذا اصيب بمرض أو شيخوخه يمنعه عن القيام بالحج المباشر النذرى فقد يقال بالتفصيل بين أن يكون العجز عن المشى قبل

الإحرام أو بعده، فعلى الأول يكون نذره باطلاً و غير منعقد و لا شيء عليه، و على الثاني يجب عليه اتمام الحج و عمره راكبا بمقتضى الآيه الشريفه، و لكن هذا الوجوب غير وجوب الوفاء بالنذر و لا- يجزى عنه، لأن وجوب الوفاء بالنذر قد سقط عنه بسقوط موضوعه و هو القدره.

فالتتيجه: ان الساقط انما هو الأمر النذرى المتعلق بالحج ماشيا للعجز، دون الأمر الحجى، فانه يجب عليه اتمام الحج راكبا.

و الجواب: ان المكلف قد احرم للحج قاصداً به الوفاء بالنذر المميز له شرعاً، و قد تقدم فى ضمن البحوث السالفه أن عنوان الوفاء بالنذر من العناوين القصدية، و على هذا فاذا طرأ العجز عن اتمام الحج ماشيا كشف ذلك عن بطلان نذره و عدم انعقاده من الأول، فاذا لا يتمكن من اتمام احرامه بعنوان الوفاء بالنذر، و حينئذ فان كان الحج المنذور حجه الإسلام و جب عليه إتمام احرامه بنيه حجه الإسلام، لأنها واجبه عليه سواء أ كان ناذراً لها أم لا.

و إن شئت قلت: ان الداعى للإتيان بها أمران: أحدهما: الأمر المتعلق بها باسم حجه الإسلام. و الآخر: الأمر المتعلق بها بعنوان الوفاء بالنذر الذى هو فى طول الأمر الأول، فاذا سقط الأمر الثانى بسبب العجز و بطل النذر ظل الأمر الأول ثابتاً و محرراً للمكلف نحو امثاله، و إن كان المنذور الحج المستحب فطرواً المانع عن اتمامه كاشف عن بطلان النذر، و معه بطل احرامه أيضاً، و اما صحته بعنوان الحج المستحب باستحباب عام، فهى بحاجه الى دليل، على أساس أن المكلف كان قاصداً حصه خاصه من الإحرام، و هى الإحرام بعنوان الوفاء بالنذر، و الفرض أن هذه الحصه لم تقع فى الخارج، و اما وقوع حصه أخرى منه و وجوب اتمامها فهو بحاجه الى دليل، و لا دليل على وقوعها بدلا عنها، هذا نظير ما اذا صلّى ركعتين بعنوان نافله الصبح، ثم انكشف بطلانها، فانها لا تقع مستحبه باستحباب عام لانتهاء القصد. و على هذا فلا مجال للتمسك بالآيه

الشريفة: وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ... (١) لوضوح أن موضوع وجوب الاتمام هو الإحرام الصحيح. و من هنا يظهر أنه لا فرق في العجز الطارئ بين أن يكون قبل الإحرام أو بعده، فانه كاشف عن بطلان النذر من الأول، وحينئذ إن كان الحج المنذور حجه الإسلام وجب الاتيان بها راكبا بملاك أمرها، و إن كان حجا مستحبا لم يجب عليه شيء.

فالتتيجه: انه لا أساس لهذا التفصيل المتمثل في القول الخامس، و مقتضى القاعده هو القول الثالث، هذا كله حسب ما تقتضيه القاعده.

و اما الروايات في المسأله، فهي تصنف الى ثلاث طوائف:

الأولى: هي الروايات التي تنص على وجوب الحج راكبا مع سوق بدنه.

منها: صحيحه الحلبي قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نذر أن يمشى الى بيت الله و عجز عن المشى، قال: فليركب و ليسق بدنه، فان ذلك يجزئ عنه اذا عرف الله منه الجهد» (٢).

و منها: صحيحه ذريح المحاربي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حلف ليحج ماشيا فعجز عن ذلك فلم يطقه، قال: فليركب و ليسق الهدى» (٣) فان موردها و إن كان الحلف إلا أنه لا خصوصيه له عرفا.

الطائفة الثانية: تدل على وجوب الحج راكبا مع سكوتها عن سوق الهدى.

منها: صحيحه رفاعه بن موسى قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله، قال: فليمش، قلت: فانه تعب، قال: فاذا تعب ركب» (٤).

و منها: صحيحه محمد بن مسلم قال: «سألته عن رجل جعل عليه مشيا الى بيت الله فلم يستطع، قال: يحج راكبا» (٥). و مثلها صحيحته الأخرى.

الطائفة الثالثة: متمثلة في روايه عنبسه بن مصعب قال: «نذرت في ابن

ص: ٣٢٤

١-١) البقره آيه ١٩٦.

٢-٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٣.

٣-٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.

٤-٤) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.

٥-٥) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٩.

لى إن عافاه الله أن أحج ماشيا، فمشيت حتى بلغت العقبة، فاشتكت فركبت، ثم وجدت راحة فمشيت، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: إني أحب إن كنت موسرا أن تذيب بقره، فقلت: معى نفقه، و لو شئت أن أذبح لفعلت، فقال: إني أحب إن كنت موسرا أن تذيب بقره، فقلت: أ شىء واجب أفعله؟ قال: لا، من جعل لله شيئا فبلغ جهده فليس عليه شىء» (١).

ثم إن هذه الرواية و إن كانت واضحة الدلالة على عدم وجوب الهدى، و تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الطائفة الأولى فى الوجوب، و حملها على الاستحباب، إلا أنها ضعيفة سندا، إذ لم يثبت توثيق عنبسه بن مصعب غير وروده فى اسناد كامل الزيارات، و هو لا يكفى كما ذكرناه غير مره.

و اما الطائفة الثانية فهى لا- تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الطائفة الأولى فى الوجوب، بل الأمر بالعكس، و أن الطائفة الأولى تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن اطلاق الطائفة الثانية، و النكته فى ذلك ما ذكرناه فى علم الأصول، من أن الدلالة الناشئة من السكوت فى مقام البيان بما أنها من أضعف مراتب الدلالات و الظهورات فيتقدم عليها كل ظهور لفظى، و بما أن دلالة الطائفة الثانية على عدم وجوب سوق الهدى ناشئة من سكوت المولى فى مقام البيان، فتصلح الطائفة الأولى أن تكون بيانا على الوجوب، و هادمه للسكوت.

فالتنتيجة: إن مقتضى الصنعة الفنيه هو الأخذ بالطائفة الأولى الداله على وجوب السوق دون الطائفة الثانية و الثالثه.

ثم إن الظاهر من الطائفة الأولى هو وجوب سوق البدنه، فانه مقتضى الصحيحه الأولى، و أما الصحيحه الثانية فهى و إن كانت مطلقه من هذه الناحيه، إلا أنه لا بد من رفع اليد عن اطلاقها بقرينه الأولى، و حمل السوق فيها على سوق البدنه، كما أن المراد من العجز فيها أعم من التكويني و التشريعي، و هو

ص: ٣٢٥

الأمر بسياق الهدى على الاستحباب بقرينه السكوت عنه(١)فى بعضها الآخر مع كونه فى مقام البيان،مضافا إلى خبر عنسه(٢)الدال على عدم وجوبه صريحا فيه،من غير فرق فى ذلك بين أن يكون العجز قبل الشروع فى الذهاب أو بعده وقبل الدخول فى الإحرام أو بعده،و من غير فرق أيضا بين كون النذر مطلقا أو مقيدا بسنه مع توقع المكنه و عدمه،و إن كان الأحوط(٣)فى صورته الإطلاق مع عدم اليأس من المكنه و كونه قبل الشروع فى الذهاب،الإعاده إذا حصلت المكنه بعد ذلك لاحتمال انصراف الأخبار عن هذه الصوره(٤)،و الأحوط إعمال قاعده الميسور الحرج و المشقه بقرينه قوله عليه السلام فى صحيحه رفاعه:«فانه تعب»(١).

ظهر أن الروايات الساكته عن وجوب الهدى و هى الطائفه الثانيه لا تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهور الطائفه الأولى فى الوجوب عرفا، بل الأمر بالعكس تماما كما عرفت،فاذن لا وجه لحمل الهدى فيها على الاستحباب. مر أنه ضعيف سندا فلا يمكن الاعتماد عليه.

بل الأظهر ذلك،لأن النذر اذا كان مطلقا و غير مقيد بوقت خاص،فاذا لم يتمكن فى السنه الأولى ففى الثانيه و هكذا،اذ سقوط المشى و وجوب الحج راكبا بدلا عنه بحاجه الى دليل،و الروايات التى تدل على أنه اذا عجز عن المشى حج راكبا تختص بما اذا شرع فى السفر الى الحج ماشيا،و لا تعم ما اذا طرأ عليه العجز عن المشى قبل الشروع فيه.

بل لا شبهه فى ظهور الأخبار فى طرو العجز عن المشى بعد الشروع فى سفر الحج،و لا تعم العجز الطارئ عنه قبل الشروع فيه.

ص: ٣٢٤

أيضا بالمشى بمقدار الممكنه، بل لا يخلو عن قوه للقاعده(١)مضافا إلى الخبر عن رجل نذر أن يمشى إلى بيت الله حافيا قال عليه السلام:«فليمش فإذا تعب فليركب»و يستفاد منه كفايه الحرج و التعب في جواز الركوب و إن لم يصل إلى حد العجز، و في مرسل حريرز«إذا حلف الرجل أن لا يركب أو نذر أن لا يركب فإذا بلغ مجهوده ركب».

مسأله ٣٤: إذا نذر الحج ماشيا فعرض مانع آخر غير العجز عن المشى من مرض أو خوف أو عدو أو نحو ذلك فهل حكمه حكم العجز فيما ذكر أو لا لكون الحكم على خلاف القاعده؟

[٣١٤١] مسأله ٣٤: إذا نذر الحج ماشيا فعرض مانع آخر غير العجز عن المشى من مرض أو خوف أو عدو أو نحو ذلك فهل حكمه حكم العجز فيما ذكر أو لا- لكون الحكم على خلاف القاعده؟ وجهان، و لا يعد التفصيل (٢) بين المرض و مثل العدو باختيار الأول في الأول و الثاني في الثاني، و إن كان الأحوط الإلحاق مطلقا.

لا أصل لها، فان الروايات التي تنص عليها بأجمعها ضعاف، و لا يمكن الاعتماد على شيء منها.

بل هو بعيد، لأن الظاهر من العناوين الخاصه الوارده في الروايات كعنوان التعب و العجز و عدم الاستطاعه عرفا هو عدم التمكن من الحج ماشيا، سواء أ كان لإصابته بمرض أو شيوخه، أم كان لوجود مانع في الطريق، أو خوف من عدو فيه.

فالتنتيجه: ان المعيار انما هو بعجزه عن الحج ماشيا تكوينيا كان أم تشريعا، كما اذا كان حرجيا عليه.

فصل فى النيابة لا- إشكال فى صحه النيابة عن الميت فى الحج الواجب و المندوب، و عن الحى فى المندوب مطلقا و فى الواجب فى بعض الصور.

مسأله ١: يشترط فى النائب أمور

[٣١٤٢] مسأله ١: يشترط فى النائب أمور:

أحدها: البلوغ على المشهور، فلا يصح نيابه الصبى عندهم و إن كان مميزا، و هو الأحوط (١)، لا لما قيل من عدم صحه عباداته لكونها تمرينيه، بل هو الأقوى، و ذلك لأن مشروعيه النيابة بحاجه الى دليل، حيث أنها كانت على خلاف القاعده، فمقتضاها عدم سقوط الواجب عن ذمه شخص بفعل غيره عنه، فانه لا- يكون مصداقا للواجب و لا- ينطبق عليه انطباق الطبيعى على فرد، بل سقوطه عن ذمته منوط بقيامه المباشر بالأتان به، لكى يكون منطبقا عليه الواجب و مجزيا، هذا بحسب ما تقتضيه القاعده.

و أما بحسب الروايات، فهى تدل على مشروعيه النيابة فى الجملة، أى بنحو القضييه المهمله، و ذلك لعدم اطلاق لها من هذه الناحيه لكى تدل باطلاقها على مشروعيتها كذلك، و هذه الروايات تكون على طوائف:

منها: ما يكون موردها البالغ، و التعدى منه الى غير البالغ بحاجه الى قرينه.

و منها: ما يكون موردها الرجل و المرأه، و الظاهر أن المنصرف منهما البالغ دون الأعم منه و من غير البالغ.

و منها: ما يكون فى مقام بيان أحكام أخرى دون مشروعيه نيابه النائب.

لأن الأقوى كونها شرعيه، ولا لعدم الوثوق به لعدم الرادع له من جهة عدم تكليفه، لأنه اخص من المدعى، بل لأصالة عدم فراغ ذمه المنوب عنه بعد دعوى انصراف الأدله (١) خصوصاً مع اشتغال جملته من الأخبار على لفظ و منها: ما يدل على عدم اعتبار كون النائب رجلاً فيجوز أن يكون امرأه.

و منها: ما يدل على اعتبار كون النائب ضروره لا مال له.

و منها: أن لا يكون عليه حجه الإسلام.

و منها: أنه لا يعتبر أن يكون النائب أجنبياً، فيجوز أن يكون من أقرباء الميت، كالأب أو الابن أو الأم أو الأخ أو الأخت.

و منها: أن يحج عنه من بلده إذا أوصى به، شريطه أن تكون التركة وافية بنفقة الحجه البلديه، و الأ فمن الميقات.

و منها: أن يحج عنه ما دام له مال إذا أوصى بشيء مبهم و لم يسم شيئاً.

و منها: ما إذا فضل من الأجره شيء فانه للأجير، و لا يجب عليه رده.

و منها: أن النائب إذا حج من غير البلد الذى عين فى الاجاره كفى إذا أتى بالحج بكامل اجزائه و شروطه.

و منها: أن من كان عنده مال للميت و يعلم بأن عليه حجه الإسلام و يخاف من الورثه أن لا يؤدوها فعليه أن يحج عنه و يرد الباقي اليهم.

و منها: أن من يعطى الحجه يجوز له أن يدفعها الى غيره شريطه عدم اشتراط المباشرة.

و منها: غير ذلك، و لا يوجد فى شيء من تلك الروايات ما يكون فى مقام بيان ثبوت مشروعيه النيابة للطبيعى الجامع بين البالغ و غيره حتى يمكن التمسك باطلاقه.

فيه أنه لا وجه لهذه الدعوى، لما مر من أنه لا اطلاق لها من هذه الناحيه، لكن يدعى انصرافه عن الصبى، هذا اضافه الى أنه لو كان لها اطلاق من هذه الناحيه فلا وجه لدعوى الانصراف، اذ لا منشأ لها فى المقام، لأن منشأ أحد

الرجل، ولا- فرق بين أن يكون حججه بالإجاره أو بالتبرع بإذن الولي (١) أو عدمه، وإن كان لا يبعد دعوى صحه نيابته فى الحج المندوب (٢) بإذن الولي.

الثانى: العقل، فلا- تصح نيابه المجنون الذى لا- يتحقق منه القصد، مطبقا كان جنونه أو أدواريا فى دور جنونه، ولا بأس بنيابه السفية.

الثالث: الإيمان، لعدم صحه عمل غير المؤمن و إن كان معتقدا بوجوبه و حصل منه نيه القربه، و دعوى أن ذلك فى العمل لنفسه دون غيره كما ترى.

أميرين: اما كثره الاستعمال، أو مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه، و كلا الأمرين غير متوفر فيه. اما الأول، فلأن المطلق مستعمل فى الجامع دون حصه خاصه لكى يقال أن كثره استعماله فيها توجب انصرافه اليها عند الاطلاق. و اما الثانى، فلأنه ليس هناك مناسبه ارتكازيه تقتضى عرفا أن يكون المتبادر منها كون النائب بالغا، بعد فرض أن عبادات الصبى المميز مشروعه و صحيحه.

فيه اشكال بل منع، اذ لا- دليل على أن صحه حج الصبى بالتبرع عن غيره تتوقف على إذن الولي، نعم لو كانت نيابته بالاجاره مشروعه فهى تتوقف على اذن الولي، بملاك أن صحه معاملاته مرتبطه به.

فالنتيجه: ان نيابه الصبى فى مورد تكون مشروعه كما فى الحج الاستجابى، فإن كانت بالاجاره كانت صحتها متوقفه على اذن الولي، تطبيقا لما مر، و إن كانت بالتبرع لم تكن متوقفه على إذنه، باعتبار أنه لا معامله فى البين.

بل هى الأظهر، لأن الروايات التى تنص على استحباب النياه عن الغير فى الحج و العمره و الطواف حتى من المعصومين عليهم السلام، و إن كانت لا

اطلاق لها، إلا أن المستفاد من سياق تلك الروايات عرفا أن الغرض من تشريع ذلك إنما هو إيصال الثواب إليه. و من المعلوم أن هذا الغرض يتحقق بحج الصبي المميز عن غيره بناء على ما هو الصحيح من أن عباداته مشروعته. أو فقل إن صحه نيابه الصبي في المستحبات متقومه بشرعيه عباداته، و في ضوءها يصح له الاتيان بالحج من قبل غيره تبرعا أو اجاره.

ثم أن حقيقه النياه متمثله في قصد النائب الإتيان بعمل يرى أنه مصداق لما في ذمه المنوب عنه تنزيلا، فمن أجل ذلك تتوقف صحه النياه على عنايه زائده ثبوتا و اثباتا. اما ثبوتا فلا بد من افتراض أن فعل النائب مشتمل على تمام ملاك فعل المنوب عنه و آثاره لكي يقوم مقامه، و يكون بمنزله حكومه، و اما اثباتا فلا بد من افتراض وجود دليل يدل على هذا التنزيل و الحكومه.

ثم ان النياه في المستحب تفترق عن النياه في الواجب بمجموعه من الأمور:

الأول: انه يعتبر في النائب اذا كان في الواجبات أن يكون بالغا، فلا تصح نيابه الصبي فيه، كما مر، و في المستحبات لا يعتبر أن يكون بالغا.

الثاني: انه لا شبهه في أن النياه في الواجب تكون مشروعته عن الميت بدون فرق بين أن يكون الواجب متمثلا في حجه الإسلام أو في غيرها من الواجبات كالصلاه و الصيام و نحوهما، فاذا وجب الحج على المكلف بالاستطاعه، و بإمكانه أن يقوم بعملية الحج، و لكنه تسامح و تساهل، و لم يقم بها الى أن مات وجب أن يستنيب، شخصا من تركته لأن يحج عنه، فان أوصى بأن يحج عنه من تركته وجب الانفاق من التركة على حجه ببلديه عنه. و إن لم يكن قد أوصى بأن يحج عنه فلا حق له في هذه الحاله إلا في نفقات حجه ميقاتيه من التركة. و تفصيل الكلام في هذه المسائل يأتي في باب الوصيه، و اما النياه عن الحي فهي غير مشروعته إلا في الحج في حاله واحده، و هي ما اذا كان الانسان

الرابع:العدالة أو الوثوق بصحة عمله(١)و هذا الشرط إنما يعتبر في جواز الاستنابه لا في صحه عمله.

مستطيعا و لم تتح الفرصه له لأن يقوم بعملية الحج،لإصابته بمرض يمنعه عن القيام بها،أو أى عائق آخر،أو اتاحت الفرصه له للقيام بها و لكنه تساهل و لم يتم بالحج الى أن أصابه مرض الشيخوخه أو نحوه من العوائق و عجز عن القيام المباشر به،فعليه اذا انقطع أمله و صار مأیوسا من القيام به مباشرة أن يرسل شخصا ليحج عنه نيابه.و أما في المستحب فهي مشروعه عن الأموات و الأحياء على حد سواء كما مر.

الثالث:اعتبار اسلام المنوب عنه اذا كانت النيابة في الواجبات،سواء أ كان شيعيا أم سنيا،و عدم اعتباره اذا كانت في المستحبات،و سوف نشير الى ذلك عن قريب.

الرابع:يصح نيابه شخص واحد عن جماعه في المستحب كالحج المستحب أو نحوه،بدون فرق في ذلك بين الأحياء و الأموات،و تنص على ذلك مجموعه من الروايات،و لا يصح ذلك في الواجب،فاذا كان الحج واجبا على شخصين أو أشخاص احتاج كل منهم الى نائب مستقل،سواء أ كانوا من الأحياء أم الأموات.

الخامس:يجوز لجماعه أن ينوبوا في عام واحد عن شخص واحد، فيحج كل واحد منهم نيابه عنه في واجب أو مستحب،كما اذا قصد الكل النيابة عنه في حجه الإسلام احتياطا،على أساس أن كل واحد منهم يحتمل أن عمل الآخرين ناقص في الواقع،أو قصد أحدهم النيابة عنه في حج مستحب،و الآخر في حج واجب،و لا فرق في ذلك بين أن يكون ذلك الشخص حيا أو ميتا،غايه الأمر اذا كان حيا و كانت النيابة عنه في حجه الإسلام اعتبر أن يكون مأیوسا عن القيام المباشر بالحج،و منقطعا أمله عن استعادته قوته عليه مره ثانيه.

في اعتباره اشكال بل منع،اذ لا دليل عليه،فانه على تقدير اعتبار أن

يكون النائب عادلاً أو ثقه فلا يعتبر الوثوق بصحة عمله، بل يكفي احرازها بأصالة الصحة بعد وقوعه في الخارج، فإذا شككنا في أن العمل الصادر من النائب العادل أو الثقه صحيح أو لا، فلا مانع من التمسك بها لإحراز صحته.

ثم ان العدالة غير معتبره في النائب جزماً، بل لا- مقتضى لاعتبارها فيه، واما الوثاقه و الأمانه فهل هي معتبره فيه؟ الظاهر هو الاعتبار، على أساس أن الغرض من النيايه انما هو حصول براءه ذمه المنوب عنه عن الواجب، و من المعلوم ان ذمته لا تبرأ عنه الا بقيام النائب بالحج، و الاتيان به على الوجه الصحيح، فاذن لا بد أن يستنيب شخصاً مأموناً و ثقه حتى يكون واثقاً بأدائه العمل.

و إن شئت قلت: ان وظيفه الوصى أو الولي هي أن يستنيب شخصاً يكون واثقاً و مطمئناً بأنه يؤدي العمل على الوجه الصحيح، و لا يجوز له أن يستنيب شخصاً لا يثق به، و كذلك الحى العاجز عن القيام المباشر بالحج، فان وظيفته أن يستنيب شخصاً يكون واثقاً و متأكداً بأنه يقوم بالعمل على الوجه المطلوب، و لا يكتفى باستنابه من لا يثق به.

فالنتيجه: ان ذلك وظيفه الوصى أو الولي بحكم العقل، لا أنه معتبر شرعاً في صحة الاجاره، فانها صحيحة و إن لم يكن الأجير ثقه و مأموناً، غايه الأمر إن حصل له اليقين أو الاطمئنان بأنه أداه على الوجه الصحيح فهو، و الأ- فعليه أن يستأجر ثانياً من ماله الخاص، على أساس أنه اتلف مال الميت عامداً و ملتفتاً الى أنه لا يجوز له أن يستأجره. و كذلك الحال بالنسبه الى الحى العاجز المأبوس نهائياً من التمكن على العمل مباشره، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى انه يعتبر في النائب أن يكون متمكناً من القيام بكل واجبات الحج، و أما إذا كان معذوراً في بعضها كالطواف أو صلاته لمرض أو نحوه، فلا- يعلم بكفايه نيابته عن غيره في الحج الواجب، لعدم اطلاق أو عموم في أدله النيايه، فاذن مقتضى القاعدة عدم سقوطه عن ذمه المنوب عنه، فلذلك لا يجوز أن يستأجره لأداء الحج الواجب عن غيره، كما اذا بادر و تبرع بأدائه عن الغير فلا يكتفى بذلك.

الخامس: معرفته بأفعال الحج و أحكامه و إن كان بإرشاد معلم حال كل عمل (١).

السادس: عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه فى ذلك العام، فلا تصح نيابه من وجب عليه حجه الإسلام أو النذر المضيق مع تمكنه من إتيانه، و أما مع عدم تمكنه لعدم المال فلا بأس، فلو حج عن غيره مع تمكنه من الحج لنفسه بطل على المشهور، لكن الأقوى أن هذا الشرط إنما هو لصحة الاستنابه و الإجاره و إلا فالحج صحيح و إن لم يستحق الأجره (٢)، أو بالاحتياط اذا لم يعلم حكمه.

فالنتيجه: ان النائب لا بد أن يكون جديرا بالثقه و الاعتماد على نحو يثق الانسان بأنه يؤدي الحج على الوجه الصحيح، سواء أ كان بالتعرف على واجباته تفصيلا، أم كان بالاحتياط.

ثم إن هذا الشرط كشرط الأمانه و الثقه ليس من شروط صحه الاجاره، بل هو من شروط جواز استئجار شخص لأداء الحج من قبل الميت أو الحي، حيث انه لا يجوز تكليفا استئجار من لا يثق بأنه يؤدي الحج على الوجه الصحيح، اما من ناحيه عدم مبالاته، أو من ناحيه عدم التعرف على واجباته.

يعنى الأجره المسماه، باعتبار أن اجاره الشخص المكلف بالحج عالما بأنه مكلف به و ملتفتا الى ذلك باطله، على أساس أن الحج الواجب عليه مباشره إن كان حجه الإسلام فصرف وجوبه رافع لوجوب الوفاء بالاجاره و وارد عليه، بمقتضى قوله عليه السلام: «إن شرط الله قبل شرطكم» فان المتفاهم العرفى منه أن وجوب الوفاء بشروطكم و التزاماتكم كالإجاره و النذر و العهد و نحوها مقيد بأن لا يكون شرط الله ثابتا فى المرتبه السابقه و بقطع النظر عنه، و إلا فلا يصل الدور اليه. و إن كان غيرها كالحج النذرى، فان قلنا بأن وجوب الوفاء فعلى، و الواجب متأخر على نحو الواجب المعلق و الشرط المتأخر، فهو مانع عن صحه الاجاره،

باعتبار أنه يلزم المكلف بحفظ قدرته على الوفاء بالندر في ظرفه الكاشف عن أن ملاكه تام فيه، و عدم جواز تفويتها، و معه لا يكون قادرا على تسليم العمل المستأجر عليه، فاذن لا تصح الاجاره لانتفاء شرط صحتها، و إن قلنا بأن وجوب الوفاء بالندر لا يكون فعليا إلا في ظرفه- كما هو الصحيح- وقع التعارض بين اطلاق دليل وجوب الوفاء بها و اطلاق دليل وجوب الوفاء بالندر، و حيث انه لا ترجيح في البين فيسقطان معا، فاذن لا دليل على الصحة. و أما وجوب الوفاء بكل منهما مقيدا بعدم الوفاء بالآخر لبا فلا يكون منشأ حتى يجب الوفاء به.

و إن شئت قلت: إن مقتضى اطلاق دليل الامضاء هو وجوب الوفاء بما وقع عليه عقد الايجار، و حيث ان ما وقع عليه العقد بين المؤجر و المستأجر هو الحج في سنه خاصه، فيجب عليه الوفاء به فيها، و بما أن الحج في نفس تلك السنه واجب على المؤجر بالندر، فمقتضى اطلاق دليل وجوب الوفاء بالندر هو الوفاء به فيها أيضا، و عليه فيقع التعارض بين اطلاق دليل وجوب الوفاء بالاجاره، و اطلاق دليل وجوب الوفاء بالندر، فيسقطان معا من جهة المعارضه، فلا دليل على صحة الاجاره، و لا على صحة النذر.

و دعوى: ان الأخذ بكلا الاطلاقين لا يمكن، و أما الأخذ بكل منهما مقيدا بعدم الوفاء بالآخر لبا، على أساس التقييد اللبي العام، فلا مانع منه، فاذن لا موجب لرفع اليد عن أصل وجوب الوفاء بكل منهما.

مدفوعه: بأنها انما تتم في الخطابات الشرعيه الابتدائيه، فان كان خطاب شرعي مقيد لبا بعدم الاشتغال بصد واجب لا يقل عنه في الأهميه، على ضوء التقييد اللبي العام الثابت بحكم العقل، و لا- تتم في الأحكام الشرعيه المترتبه على التزامات المكلفين و شروطهم، كالعقود و الايقاعات و النذور و العهود و غير ذلك، فإنها تتبع تلك الالتزامات سعه و ضيقا، باعتبار أنها بمثابة الموضوع لها و أمرها بيدهم كذلك، و على هذا ففي المقام ما وقع عليه عقد الايجار، و هو

الحج في ذمه المؤجر في سنه معينه، فلا- يمكن أن يكون مشمولاً لإطلاق دليل الامضاء من جهة المعارضه، باعتبار أن ذمته مشغوله بالحج النذرى أيضا في نفس تلك السنه، و ما هو قابل لأن يكون مشمولاً لإطلاقه و هو الحج المقيد بعدم الوفاء بالنذر لبا، فلا- يكون موردا لعقد الايجار و منشأ به لكى يجب الوفاء بذلك بمقتضى اطلاق دليل الامضاء، و كذلك الحال في الحج النذرى، فان ما هو متعلق النذر و هو الحج المطلق لا يكون مشمولاً للإطلاق، و ما يمكن أن يكون مشمولاً له و هو المقيد لا يكون متعلقاً للنذر.

فالتتيجه: إن الإجاره باطله، سواء أ كان الحج الواجب على الأجير حجه الإسلام، أم كان غيرها كالحج النذرى أو العهدى، غايه الأمر في الحاله الثانيه يبطل النذر أيضا بناء على ما هو الصحيح من أن وجوب الوفاء به لا يكون فعليا إلا في ظرف العمل به. و في كلتا الحالتين.

قد تسأل: إذا وقعت هذه الاجاره، و أتى الأجير بالحج نيابه، فهل يحكم بصحته؟

و الجواب: انه يحكم بصحته في كلتا الحالتين، أما في الحاله الأولى، فبناء على القول بالترتب، فإن وجوب الحج نيابه و إن سقط، باعتبار أن وجوب حجه الإسلام رافع له كما مر، و اما استحبابه نيابه فلا موجب لسقوطه نهائيا، و انما الساقط هو اطلاقه، لأنه مقيد لبا بعدم الاشتغال بحجه الإسلام، و مع الاشتغال بها فلا استحباب، و أما اذا عصى و ترك حجه الإسلام فلا مانع من ثبوته بناء على الترتب.

و اما في الحاله الثانيه، فلا- تتوقف صحته على القول بالترتب، لما مرّ من أن وجوب الوفاء بالنذر سقط من جهة المعارضه، مع وجوب الوفاء بالاجاره، فاذن لا مزاحم للأمر الاستجابى بالنيابه.

و قد تسأل: اذا أدى الأجير الحج نيابه، فهل يستحق شيئا على المستأجر؟ و الجواب: انه يستحق أجره المثل، و هى الأجره التى يتقاضها الأجراء

و تبرأ ذمه المنوب عنه على ما هو الأقوى من عدم كون الأمر بالشىء نهيا عن ضده، مع أن ذلك على القول به و إيجابه للبطلان إنما يتم مع العلم و العمد و أما مع الجهل (١) و الغفلة فلا، بل الظاهر صحه الإجاره أيضا على هذا التقدير لأن البطلان إنما هو من جهه عدم القدره الشرعيه على العمل المستأجر عليه حيث إن المانع الشرعى كالمانع العقلى و مع الجهل أو الغفلة لا مانع لأنه قادر شرعا.

عاده للقيام بمثل ذلك العمل.

هذا اذا كان جهله مركبا، أو بسيطا شريطه أن يكون معذورا فيه، و أما اذا لم يكن معذورا فحاله حال العامد و الملتفت، باعتبار أن الواقع منجز عليه على تقدير ثبوته، و معه لا تصح الاجاره تطبيقا لما تقدم.

بيان ذلك: انا قد ذكرنا فى علم الأصول ان الخطابين المتعلقين بالضدين اذا كان أحدهما مجهولا و غير منجز، فلا تراحم بينهما حقيقه، و حينئذ فلا مانع من الأخذ باطلاق الخطاب الثانى و عدم تقييده لبا بعدم الاشتغال بالمجهول، و ذلك لأن المانع منه انما هو وصول الخطاب الأول و تنجزه، فانه اذا كان كذلك فهو مانع عنه، سواء أ كان مساويا له، أم كان أهم منه، غايه الأمر فعلى الأول لا بد من تقييد اطلاق كل منهما بعدم الاشتغال بالآخر لبا، على أساس حكم العقل بالتقييد اللبى العام لكل خطاب شرعى بعدم الاشتغال بصد واجب لا يقل عنه فى الأهميه، و على الثانى لا بد من تقييد اطلاقه بعدم الاشتغال بالأهم دون العكس، و أما إذا لم يكن واصلا و منجزا فلا- يحكم العقل بلزوم امثاله و استحقاق العقوبه و الادانه على مخالفته، فاذا لم يحكم العقل بذلك فلا- مبرر لرفع اليد عن اطلاق الخطاب الثانى و تقييده بعدم الاشتغال بالأول، لأن هذا التقييد غير معقول، حيث ان لازمه جواز ترك امثال الخطاب المنجز بدون مبرر، لفرض أن الاشتغال بالأول بما أنه غير واجب فلا يصلح أن يكون مبررا

له لأن هذا الاشتراط اللبى العام انما جاء من ناحيه التزام بين اطلاقى الخطابين، و عدم امكان الجمع بينهما فى مقام الامتثال، و
الفرض أنه لا- تراحم بينهما، لأن الخطاب المجهول لا- يقتضى استحقاق الامتثال حتى يكون مزاحما لاقتضاء الخطاب المعلوم
المنجز و على هذا فلا مانع من الحكم بصحة الاجاره أيضا على الضد المعلوم، باعتبار أنه مقدور عقلا و شرعا، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى: كما أنه لا- تراحم بين الخطابين المذكورين، كذلك لا تعارض بينهما أيضا، لا بلحاظ مرحله المبادئ، و هى
مرحله الاراده و الكراهه، و الحب و البغض، و المفسده و المصلحه، و لا بلحاظ مرحله الفعلية، و هى مرحله استتباع الحكم اقتضاء
التحريك و البعث نحو الاطاعه و الامتثال.

اما فى مرحله الأولى فلا يلزم اجتماع الاراده و الكراهه، و لا الحب و البغض على شىء واحد حتى يكون مستحيلا، لوضوح أنه
لا- يلزم من اراده الضدين اجتماع المثلين، و من اراده أحدهما و كراهه الآخر اجتماع الضدين، باعتبار أن مبادئ الأحكام من
الاراده و الكراهه، و الحب و البغض من الأمور التكوينية فلا مانع من تعلقهما بالضدين.

و اما فى مرحله الفعلية، فلأن جعل الحكم من المولى انما هو بغايه ايجاد الداعى الامكانى فى ذهن المكلف و انبعائه الاقتضائى
شريطه وصوله اليه، و من المعلوم أنه لا- تنافى بين الحكمين المجعولين للضدين ذاتا، أى فى ذات الداعويه و الاقتضائيه، و انما
التنافى بينهما فى وصفهما الفعلى، لوضوح أن الداعويه ثابتة للحكم المجهول و غير المنجز ذاتا لا وضعا، فالمولى أوجد الداعى
فى عالم الاعتبار ذاتا، و أما اتصافه بالداعويه فهو مرتبط بوصوله الى المكلف فى مرحله الفعلية و تنجزه فيها، و نتيجة ذلك ان
التنافى بينهما فى اقتضاء كل منهما استحقاق الامتثال فى مرحله الفعلية، و داعويه كل منهما للمكلف اليه فى تلك مرحله، و من
المعلوم أن ذلك منوط بالوصول و التنجز

مسألة ٢: لا يشترط في النائب الحريه، فتصح نيابه المملوك بإذن مولاه

[٣١٤٣] مسألة ٢: لا- يشترط في النائب الحريه، فتصح نيابه المملوك بإذن مولاه، ولا تصح استنابته بدونه، ولو حج بدون إذنه بطل (١).

في هذه المرحله، و بما أن الحكم المجهول غير منجز فيها فلا يقتضى استحقاق الامتثال.

قد تحصل من ذلك أنه لا- تنافى بين الحكمين المجعولين للضدين اذا كان أحدهما مجهولا- و غير منجز لا- بلحاظ مرحله المبادى، و لا بلحاظ مرحله الفعلية، و على هذا فلا مانع من جعل الحكمين للضدين فى موارد الجهل بأحدهما المانع عن تنجزه.

و من هنا يظهر أن قياس المقام بمسألة الاجتماع على القول بالامتناع و وحده المجمع، قياس مع الفارق، فان الامتناع فى باب الاجتماع على هذا القول انما هو فى المرتبه السابقه على الحكم، و هى مرتبه المبادئ، لاستحاله اجتماع الإراده و الكراهه و الحب و البغض على شىء واحد، فمن أجل ذلك تدخل المسأله على هذا القول فى باب التعارض، و هذا بخلاف المقام، لما مر من أنه لا تنافى بينهما فى مرحله المبادى.

فيه ان الأمر كما افاده قدس سره، الأ- أن الكلام فى اذنه اللاحق، هل أنه يجدى فى صحه حجّه أو لا؟ فيه و جهان: الظاهر هو الثانى، و ذلك لأن الحج من الأفعال الخارجيه، فاذا صدر من العبد فى الخارج بدون اذنه كان مبغوضا، باعتبار أنه مصداق للتصرف فى مال الغير بدون إذنه، و من المعلوم ان الإذن اللاحق لا- يوجب انقلاب الواقع و جعل ما وقع مبغوضا محبوبا، و لا يقاس هذا بالنكاح الصادر من العبد بدون إذن سيده، فان المعاملات تختلف عن العبادات فى نقطتين:

الأولى: ان المعاملات أمور اعتباريه لا واقع موضوعى لها، و لا مانع من اعتبارها و إنشائها من سبب مبغوض و محرم، و لا تسرى حرمة اليه، و على

مسأله ٣: يشترط في المنوب عنه الإسلام، فلا تصح النيابة عن الكافر

[٣١٤٤] مسأله ٣: يشترط في المنوب عنه الإسلام، فلا تصح النيابة عن الكافر (١)، لا لعدم انتفاعه بالعمل عنه، لمنعه و إمكان دعوى انتفاعه بالتخفيف في عقابه، بل لانصراف الأدله، فلو مات مستطيعا و كان الوارث مسلما لا يجب عليه استئجاره عنه.

و يشترط فيه أيضا كونه ميتا أو حيا عاجزا في الحج الواجب، فلا تصح النيابة عن الحي في الحج الواجب إلا إذا كان عاجزا، و أما في الحج الندبي فيجوز عن الحي و الميت تبرعا أو بالإجاره.

تقدير السرايه فهي لا توجب فساد، و العبادات كالصلاه و الصيام و الحج و غيرها أمور تكوينيه خارجيه، فاذا تعلق النهى بها تعلق بنفس تلك الأفعال، و معه لا يمكن الحكم بصحتها.

الثانيه: ان الصحه في باب المعاملات ترتبط بكونها مشموله لإطلاقات أدله الامضاء، و لذلك تكون صحتها بالاجازة المتأخره على القاعده، فاذا صدر معامله فضوله ثم أجاز أهلها، حكم بصحتها من حين الاجاره، باعتبار أنها من هذا الحين قد أصبحت مشموله لإطلاق دليل الامضاء و الصحه في باب العباده ترتبط بمدى انطباقها على الفرد المأتى به في الخارج، فاذا كان ذلك الفرد مبغوضا و محرما فلا يمكن انطباقها عليه، بملاك استحاله انطباق المحبوب على المبغوض و الواجب على الحرام، و من الواضح أن الاجازة المتأخره لا توجب انقلاب الواقع بأن تجعل المبغوض محبوبا، فاذن قياس المقام بالنكاح الصادر من العبد بدون اذن سيده قياس مع الفارق، فان النكاح كغيره من المعاملات قابل للاتصاف بالصحه بالاجازة المتأخره، و لا فرق بينه و بين سائر المعاملات من هذه الناحيه.

أما بناء على القول بأن الكفار لا يكونون مكلفين بالفروع فلا موضوع لها، و أما على القول بأنهم مكلفون بالفروع، فذمتهم و إن كانت مشغوله

مسألة ٤: تجوز النيايه عن الصبي المميز و المجنون

[٣١٤٥] مسألة ٤: تجوز النيايه عن الصبي المميز و المجنون (١)، بل يجب الاستئجار عن المجنون إذا استقر عليه حال إفاقة ثم مات مجنوناً.

مسألة ٥: لا تشترط المماثله بين النائب و المنوب عنه فى الذكوره و الأنوثة

[٣١٤٦] مسألة ٥: لا- تشترط المماثله بين النائب و المنوب عنه فى الذكوره و الأنوثة، فتصح نيايه المرأه عن الرجل كالعكس، نعم الأولى بالعبادات، إلا أن صحه النيايه عنهم بحاجه الى دليل، و لا اطلاق لأدله النيايه حتى تشمل باطلاقها النيايه عنهم، و لا يوجد دليل آخر على ذلك، و عليه فاذا كان للكافر وارث مسلم يجب عليه استئجار شخص عنه من تركته، و على الجملة فالمنصرف عرفاً من الروايات التى تنص على أن من مات و لم يحج حجه الإسلام يجب على وليه أن يستنيب عنه من تركته خصوص من كان يعتقد بالحج، و يرى نفسه مكلفاً به، و لكنه تسامح الى أن مات و لم يحج، و كذلك الحال فى الروايات التى تنص على وجوب الاستنايه على من عجز عن القيام المباشر بالحج، لإصابته بشيخوخه أو مرض انقطع امله بالشفاء عنه، فانها لا تعم الكافر.

و لكن مع الاغماض عن ذلك، و تسليم ان لروايات النيايه اطلاقاً فى كلا الموردين، فلا مانع من التمسك به و الحكم بصحه النيايه عن الكافر فيهما.

هذا هو الصحيح، لأن الروايات التى تدل على استحباب النيايه عن غيره فى الحج و نحوه من العبادات تعم باطلاقها المجنون أيضاً، و لا سيما الروايات التى تنص على جواز اشراك جماعه فى الحج المستحب، فان اطلاقها يعم ما اذا كان بين هؤلاء الجماعه مجنون، اذ لا يلزم فى صحه النيايه عن شخص أن يكون الحج مستحباً عليه، فان نيايه شخص واحد عن جماعه جائز، مع أن الحج الواحد لا يكون مستحباً على هؤلاء الجماعه كفرد واحد، و عليه فمعنى النيايه هو ائصال ثواب العمل اليهم، لا أنه مصداق تنزيلي لفعالهم كما هو الحال فى النيايه عن الواجب.

مسألة ٦: لا بأس باستنابه الصروره رجلا كان أو امرأه عن رجل أو امرأه

[٣١٤٧] مسألة ٦: لا بأس باستنابه الصروره رجلا كان أو امرأه عن رجل (٢) أو امرأه، والقول بعدم جواز استنابه المرأه الصروره مطلقا، أو مع هذا لا- من جهه اعتبار عرفي، بل من جهه النص الشرعي، وهو موثقه عبيد بن زراره قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل الصروره يوصى أن يحج عنه، هل تجزى عنه امرأه؟ قال: لا كيف تجزى امرأه و شهادته شهادتان؟ قال:

انما ينبغى أن تحج المرأه عن المرأه و الرجل عن الرجل، و قال: لا بأس أن يحج الرجل عن المرأه» (١) فان صدرها و إن دل على عدم الجواز، الا أن قوله عليه السلام في ذيلها: «انما هى ينبغى أن تحج المرأه عن المرأه» يدل على أن هذا الحكم استحبابى لا وجوبى، لأن الظاهر من كلمه (ينبغى) هو الاستحباب دون الوجوب، وهذا اضافه الى أن الروايات التى تنص على جواز نيابه المرأه عن الرجل، كصحيحه أبى أيوب و صحيحه معاويه بن عمار و غيرهما (٢) قرينه على رفع اليد عن ظهور هذه الموثقه فى عدم الجواز و حملها على الكراهه.

هذا هو الأظهر و إن كان الأولى و الأجدر أن يكون النائب عنه رجلا صروره، و قد تقدم تفصيل ذلك فى المسأله (٧٢) من شرائط وجوب الحج.

ثم ان المنوب عنه قد يكون رجلا، و قد يكون امرأه، و على كلا التقديرين، فمره يكون صروره، و أخرى غير صروره، و على جميع التقادير، فمره يكون حيا، و أخرى يكون ميتا، هذا بالنسبه إلى المنوب عنه.

و اما النائب فهو قد يكون رجلا، و قد يكون امرأه، و على كلا التقديرين، فيسوغ له أن يستنيب عن كل من المرأه و الرجل فى تمام تلك التقادير، و تؤكد ذلك صحيحه حكم بن حكيم عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: يحج الرجل عن

ص: ٣٤٢

١- ١) الوسائل باب: ٩ من أبواب النياه فى الحج الحديث: ٢.

٢- ٢) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب النياه فى الحج.

لحد الآن قد استطعنا أن نخرج بهذه النتيجة، و هي جواز نيابه المرأه سواء أ كانت ضروره أم لا عن الرجل و المرأه بدون فرق بين كونهما ضرورتين أو غير ضرورتين، حينين أو ميتين، و إن كان الأولى و الأجدر أن تكون المرأه نائبه عن المرأه بمقتضى موثقه عبید بن زرارہ المتقدمه (١).

قد يقال: إن المنوب عنه اذا كان ميتا و ضروره اعتبر أن يكون النائب عنه أيضا ضروره، و قد استدل على ذلك بصحيحه معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل ضروره مات، و لم يحج حجه الإسلام، و له مال، قال:

يحج عنه ضروره لا مال له» (٢) بدعوى أنها تدل على اعتبار الضروره في النائب اذا كان المنوب عنه ميتا و ضروره.

و الجواب: إن غايه ما تدل الصحيحه على أساس مفهوم الوصف هو عدم جواز نيابه غير الضروره في الجملة، لما ذكرناه في علم الأصول من أن الوصف لا يدل على المفهوم إلا بنحو القضييه السالبه الجزئيه، بتقريب أن تقييد جواز استنابه الرجل بالضروره في المقام يدل عرفا على عدم جوازها لغير الضروره، اذ لو كانت جائزه و لو بفرد آخر من الجواز و يجعل مستقل لكان تقييد الرجل بها لغوا، باعتبار أن نيابته جائزه سواء أ كان ضروره أم لا، فاذن لا فائده في هذا القيد.

و لكن بما أن منشأ هذه الدلاله هو الحفاظ على ظهور القيد في الاحتراز، و عدم كونه لغوا، فلا يكون شعاعها أكثر من السالبه الجزئيه، و هي انتفاء الحكم عن بعض حالات الموضوع عند انتفاء هذا القيد عنه، فانه يكفي في الحفاظ على ظهوره في الاحترازيه، و خروجه عن اللغويه، و لا يتوقف ذلك على انتفاء الحكم عن كل حالاته عند انتفائه لكي يكون مفهومه سالبه كلي، فاذن لا تدل الصحيحه على عدم جواز نيابه غير الضروره مطلقا، و لا مانع من الالتزام بجواز نيابته في الجملة، هذا اضافه الى أن الوصف في الصحيحه و هو الضروره قد ذكر

ص: ٣٤٤

١-١) الوسائل باب: ٩ من أبواب النيايه في الحج الحديث: ٢.

٢-٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب النيايه في الحج الحديث: ٢.

مستقلا بدون ذكر موصوفه، ومثله لا يدل على المفهوم، فان حاله حال اللقب.

نعم يدل على أنه دخيل في شخص الحكم المجعول في القضييه، على أساس ظهور حال المتكلم في أن كل ما أخذه في كلامه فهو دخيل في مراده الجدى، ولا يكون أخذه لغوا و بدون أى مبرر، ونتيجه ذلك انتفاء شخص هذا الحكم بانتفائه، لا انتفاء طبيعى الحكم الذى هو معنى المفهوم.

و مع الإغماض عن ذلك، إن هذه الصحيحه معارضه بصحيحتين آخرين:

احدهما: صحيحه أبى أيوب، قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: امرأه من أهلنا مات اخوها، فأوصى بحجّه و قد حجّت المرأه، فقالت: إن كان يصلح حججت أنا عن أخى و كنت أنا احق بها من غيرى، فقال أبو عبد الله عليه السّلام: لا بأس بأن تحج عن أخيها، و إن كان لها مال فلتحج من مالها فإنه أعظم لأجرها» (١) فانها ناصه على جواز نيابه غير الصروره، فاذن تصلح أن تكون قرينه على رفع اليد عن ظهور صحيحه معاويه بن عمار فى اعتبار الصروره فى النائب، و حملها على الأولويه.

و الأخرى: صحيحه حكم بن حكيم قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: انسان هلك و لم يحج و لم يوص بالحج، فاحج عنه بعض أهله رجلا أو امرأه، هل يجزى ذلك و يكون قضاء عنه، و يكون الحج لمن حج و يؤجر من احج عنه؟ فقال: إن كان الحاج غير صروره اجزأ عنهما جميعا، و أجر الذى أحجّه» (٢) فانها صريحه فى صحه نيابه غير الصروره للصروره، و تصلح أن تكون قرينه لرفع اليد عن ظهورها و حملها على الأجدر.

فالتتيجه: ان مقتضى الجمع الدلالى العرفى بينها و بين هاتين الصحيحتين

ص: ٣٤٥

١-١) الوسائل باب: ٨ من أبواب النياه فى الحج الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٨.

كون المنوب عنه رجلا ضعيف، نعم يكره ذلك (١) خصوصا مع كون المنوب عنه رجلا (٢)، بل لا يبعد كراهه استئجار الضروره و لو كان رجلا عن رجل (٣).

هو عدم اعتبار الضروره في صحه النيايه. نعم أنها أولى و أجدر فيها من غير الضروره. و بذلك يظهر أن التعارض بينهما غير مستقر.

في الكراهه اشكال بل منع، لأن الروايات التي تدل على عدم جواز نيايه المرأه الضروره فقد مر أنها لم تثبت سندا، فلا يمكن الاعتماد عليها، و لا يوجد دليل آخر يدل عليها، و على تقدير تماميتها سندا فلا مناص من الأخذ بها لعدم المعارض لها. مر أنه لا خصوصيه له.

فيه اشكال، و الأظهر عدم ثبوت الكراهه، بل الثابت هو استحباب نيايه الضروره بمقتضى صحيحه معاويه بن عمار (١) المتقدمه. نعم، قد يستدل على الكراهه بروايتين:

احدهما: روايه ابراهيم بن عقبه، قال: «كتبت إليه أسأله عن رجل ضروره لم يحج قط حج عن ضروره لم يحج قط، أيجزى كل واحد منهما تلك الحجه عن حجه الإسلام أو لا؟ بين لي ذلك يا سيدى إن شاء الله. فكتب عليه السلام: لا يجزى ذلك» (٢).

و الجواب، أولا: ان الروايه غير تامه سندا، فان ابراهيم بن عقبه لم يثبت توثيقه غير وروده في اسناد كامل الزيارات، و قد مر في غير مورد أن مجرد وروده فيها لا يكفي في توثيقه.

و ثانيا: مع الاغماض عن ذلك، و تسليم أنها تامه سندا، إلا أنها ساقطه

ص: ٣٤٦

١- (١) الوسائل باب: ٥ من أبواب النيايه في الحج الحديث: ٢.

٢- (٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب النيايه في الحج الحديث: ٣.

دلالة، فان السؤال فيها عن اجزاء هذه الحجج عن حجة الإسلام عن كل واحد منهما، و من المعلوم أن حجة الإسلام لا- تقبل الشركه، و لا- يمكن أن تجزى حجه واحده عن حجتين اسلاميتين، فاذن قوله عليه السلام: «لا يجزى ذلك» أى لا تجزى عن كل واحد منهما، و أما أنها تجزى أو لا تجزى عن المنوب عنه، فالروايه ساكنه من هذه الناحيه، و المرجع فيها سائر الروايات التى تدل على الاجزاء.

و قد تحمل هذه الروايه على صورته التبرع بالحج عن الحى، بدعوى أنها و إن كانت مطلقه، إلا أنه لا بد من تقييد اطلاقها بما اذا كان المنوب عنه حيا، بقرينه صحيحه معاويه (1) المتقدمه التى يكون موردها الميت، و تنص على صحه النيابة عنه، و بما أن الحج فى صورته التبرع لا يكون بأمر الحى العاجز و ارساله فلا يكون مشمولاً للروايات التى تنص على أن وظيفه الحى العاجز عن القيام المباشر به أن يجهز رجلا و يرسله ليحج عنه.

و الجواب، أولاً: ان الروايه مطلقه من هذه الناحيه، و لا تختص بصوره التبرع.

و ثانياً: ان المتفاهم العرفى من تلك الروايات بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه، أن الواجب على الحى العاجز هو استنباه رجل ليحج عنه، و لا يجب عليه أن يوفر جميع وسائل سفره من الزاد و الراحله أو بطاقات السفر و منح تأشير الدخول فى الجواز و غير ذلك، بل عليه اتاحه الفرصه له و تمهيد الطريق، و هو يقوم مباشره بتوفير هذه الوسائل.

و إن شئت قلت: ان الغرض الأصلى انما هو الحج عنه بعد ما عجز عن القيام المباشر به، و توفير كل تلك الوسائل حتى الاستنباه مقدمه لذلك، فوجوبه و جوب مقدمى، و على هذا فاذا قام شخص بالحج نيابه عنه تبرعا كفى، لأن الروايات المذكوره تدل على مشروعيه النيابة فى المرتبه السابقه، و أنها كافيه فى اسقاط الحج عن ذمته، لوضوح أنها لو لم تكن مشروعيه و كافيه فى اسقاط الحج

ص: ٣٤٧

الواجب عن ذمته لم تصح الإجاره، لأنها لا تكون مشرعه، ولا تجعل ما ليس بمسقط شرعا مسقطا.

فالتتيجه: أن هذه الروايات بنفسها تدل على كفايه النيايه التبرعيه.

و دعوى: ان حجج المتبرع عنه لا- يستند اليه، و ظاهر الروايات أن حجج النائب لا بد أن يكون بأمره و ارساله ليحج عنه، و الأ فلا يكون مجزيا.

مدفوعه أولا- ما عرفت من أن المتفاهم العرفي منها بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه أن أمره بالحج عنه و ارساله اليه انما يلحظ بنحو الطريقيه الصرفه، و لا موضوعيه له.

و ثانيا: أنه لا يعتبر في النيايه أن يكون فعل النائب فعلا للمنوب عنه، كما يعتبر ذلك في الوكاله، لأن الوكاله معنى حرفي، حيث ان الوكيل مجرد وسيله للموكل، و بمثابة الآله له، و يفعل بواسطته، و أما النيايه فهي معنى اسمي، و الفعل مستند الى النائب حقيقه لا الى المنوب عنه، و لا يعتبر في صحه النيايه أن يكون فعل النائب مستندا الى المنوب عنه، و على هذا فاذا تبرع أحد بالحج عنه نيايه فلا تتوقف صحتها على استناد فعله اليه، لو ضوح أن فعله ليس فعلا له و إن كان باذنه و أمره و ان كان الاحوط و الاجدر بالحى العاجز عدم الاكتفاء بالتبرع.

و ثالثا: مع الاغماض عن كل ذلك، إن مقتضى هذه الروايه عدم صحه استئجار الضروره لا كراهته، فالحمل على الكراهه بحاجه الى قرينه، و لا قرينه عليه، لا فى نفس الروايه و لا من الخارج.

و الأخرى: روايه بكر بن صالح قال: «كُتبت إلى أبي جعفر عليه السلام: أن ابني معي وقد أمرته أن يحج عن أمي، أيجزى عنها حج الإسلام؟ فكتب: لا، و كان ابنه ضروره، و كانت أمه ضروره» (1).

و الجواب: أن الروايه ضعيفه سندا، فان فى سندها بكر بن صالح، و هو لم

ص: ٣٤٨

مسألة ٧: يشترط في صحة النيابة قصد النيابة و تعيين المنوب عنه في النيه و لو بالإجمال

[٣١٤٨] مسألة ٧: يشترط في صحة النيابة قصد النيابة (١) و تعيين المنوب عنه في النيه و لو بالإجمال و لا- يشترط ذكر اسمه و إن كان يستحب ذلك في جميع المواطن و المواقف.

مسألة ٨: كما تصح النيابة بالتبرع و بالإجاره كذا تصح بالجعله

[٣١٤٩] مسألة ٨: كما تصح النيابة بالتبرع و بالإجاره كذا تصح بالجعله (٢)، و لا تفرغ ذمه المنوب عنه إلا باتيان النائب صحيحا و لا- تفرغ بمجرد الإجاره، و ما دل من الأخبار على كون الأجير ضامنا و كفايه الإجاره في فراغها (٣) منزله على أن الله تعالى يعطيه ثواب الحج إذا قصر النائب في الإتيان، أو مطروحه لعدم عمل العلماء بها بظاهرها.

يثبت توثيقه، و قد مر أن مجرد وروده في اسناد كامل الزيارات لا يجدى.

فالتنتيجه: انه لا دليل على كراهه استئجار الضروره، بل الأولى و الأجدر أن يكون النائب عن الحى العاجز ضروره.

الأمر كما افاده قدس سرّه حيث ان قصدها هو المميّز لها شرعا، لأن عنوان النيابة عنوان تقييدى لعمل النائب، و متقوم بالقصد، فان قصد النيابة حين العمل صح، و الّا لم يقع عن المنوب عنه. أو فقل: ان النيابة عناهه زائده، و هى عباره عن اتيان الشخص العمل ناويا كونه بديلا عن عمل غيره، و لو لا هذه النيه لم يقع منه، فمن أجل ذلك تكون النيابة من العناوين القصديه.

لإطلاق أدلتها.

فيه ان الروايات الواردة في المسأله لا تدل على فراغ ذمه المنوب عنه بمجرد عقد الايجار و انتقال العمل من ذمته الى ذمه الأجير.

بيان ذلك: إن هذه الروايات على طوائف:

الأولى: الروايات التى تنص على أن الأجير الذى اعطاه مالا ليحج عنه، اذا حج عن نفسه فهو لصاحب المال.

الثانية: الروايات التي تنص على أن من أخذ مالا من غيره ليحج عنه و لم يحج الى أن مات فان كان قد حج أخذت حجته و دفعت الى صاحب المال.

الثالثة: ما يدل على أن الأجير ضامن للحج.

اما الطائفة الأولى فهي متمثلة في روايتين:

احدهما: رواه أبي حمزه و الحسين عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل اعطاه رجل مالا ليحج عنه فحج عنه نفسه، فقال: هي عن صاحب المال» (١).

و الأخرى: مرفوعه محمد بن يحيى قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل اعطى مالا يحج عنه فيحج عن نفسه، فقال: هي عن صاحب المال» (٢).

و الجواب أولا: إن الروايتين ضعيفتان من ناحية السند، فلا يمكن الاعتماد عليهما.

و ثانيا: مع الاغماض عن ذلك، و تسليم أنهما تامتان سندا، إلا أنه لا بد من حملهما على الحج الاستجابي، و المراد أنه لصاحب المال يعنى ثوابه، و لا يمكن أن يكون موردهما حجه الإسلام بقريته أن النائب اذا أتى بها لنفسه فلا يعقل انقلابها و وقوعها للمنوب عنه، مع أنه غير ناو له، هذا اضافة الى أن المتفاهم العرفي منهما الحج المستحب، على أساس ان النيابة فيهما انما هي عن الحى بدون افتراض أنه عاجز عنه، فيكون ذلك قريته على أن المراد من الحج عنه الحج المستحب.

و ثالثا: أنهما لا تدلان على فراغ ذمه المنوب عنه بمجرد عقد الاجاره، باعتبار أنهما ليستا في مقام البيان من هذه الناحية.

و أما الطائفة الثانية: فهي متمثلة في ثلاث روايات:

منها: مرسله ابن أبي عمير عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام: «في

ص: ٣٥٠

١-١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب النيابة في الحج الحديث: ١.

٢-٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب النيابة في الحج الحديث: ٢.

رجل أخذ من رجل مالا و لم يحج عنه، و مات و لم يخلف شيئا، فقال: إن كان حج الأجير أخذت حجته و دفعت الى صاحب المال، و إن لم يكن حج كتب لصاحب المال ثواب الحج...» (١).

و الجواب أولا: ان الروايه ضعيفه سندا لمكان الإرسال.

و ثانيا: على تقدير تسليم أنها حجه، بناء على أن مراسلات ابن أبي عمير حجه على حساب الاحتمالات، إلا أنه لا بد من حملها على الاستنباه من الحى فى الحج الاستحبابى بقريته أن المراد من الحج فيها لو كان حجه الإسلام فلا يعقل أخذها من الأجير و دفعها الى صاحب المال إلا - بلحاظ ثوابها، فان الرجل اذا حج بدون أن ينوى النيايه عن غيره لم يعقل وقوع حجه عنه، لما مر من أن عنوان النيايه عنوان قصدى و مقوم للحج النيايى فلا يعقل وقوعه بدون أن يقصد به عنوانه الخاص المميز له شرعا، فاذن لا محاله يكون المراد من الأخذ و الدفع فيها هو الحج المستحب بلحاظ ثوابه و أجره، و يؤكد ذلك قوله عليه السلام فى ذيلها:

«و إن لم يكن حج كتب لصاحب المال ثواب الحج» فانه يدل على أن المراد منه الحج الاستحبابى، فاذا لم يأت به النائب كتب ثوابه للمنوب عنه تفضلا منه تعالى، و من المعلوم أن هذا لا ينسجم مع كون الحج فى موردها حجه الإسلام، فان المعيار فيها انما هو بسقوطها عن الذمه و عدم سقوطها عنها، هذا اضافة الى أنها لا تدل على أن ذمه الميت قد فرغت بنفس عقد الاجاره.

و منها: مرسله الصدوق، قال: «قيل لأبى عبد الله: الرجل يأخذ الحجه من الرجل فيموت، فلا يترك شيئا، فقال: أجزأت عن الميت و إن كان له عند الله حجه اثبتت لصاحبه» (٢). فيه مضافا إلى ضعفها سندا، يرد عليها نفس ما مر فى الروايه الأولى.

و منها: موثقه عمار بن موسى عن أبى عبد الله عليه السلام: «عن رجل أخذ دراهم

ص: ٣٥١

١- (١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب النيايه فى الحج الحديث: ١.

٢- (٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب النيايه فى الحج الحديث: ٣.

رجل فانفقها فلما حضر أو ان الحج لم يقدر الرجل على شىء، قال: يحتال و يحج عن صاحبه كما ضمن. سئل: إن لم يقدر، قال: إن كانت له عند الله حجه أخذها منه فجعلها للذى أخذ منه الحج» (1) بدعوى أنها تدل على أن النائب و الأجير ضمن الحج بعقد الاجاره، و معنى الضمان هو انتقال الحج من ذمه المنوب عنه الى ذمه النائب، و لازم ذلك فراغ ذمته و اشتغال ذمه الأجير بمجرد العقد.

و الجواب: ان المراد من الضمان هنا ليس هو انتقال الحج من ذمه المنوب عنه الى ذمه النائب كما هو الحال فى ضمان الدين، فانه عباره عن نقل ذمه الى ذمه، فان الضمان بهذا المعنى غير متصور فى المقام، لأن مقتضى عقد الإجاره تملك المستأجر العمل المستأجر عليه فى ذمه الأجير، فى مقابل تملك الأجير الأجره على ذمه المستأجر.

مثال ذلك: اذا استأجر وصى أو ولى من قبل الميت زيدا-مثلا-على الحج لقاء أجره معينه، فهو يملك الحج على ذمه زيد و لايه أو وصايه من قبل الميت، و زيد يملك الأجره عليه، و كل منهما ضامن للآخر، فالمستأجر ضامن للأجره، و الأجير ضامن للعمل، و يجب على كل منهما تسليم ما عنده للآخر، و إن أتلّف فبدله، كما هو الحال فى سائر المعاوضات كالبيع و الصلح و نحوهما، و يسمى هذا الضمان بضمان المعاوضه، و هذا هو معنى أن الأجير ضامن للعمل، و لا يرتبط هذا الضمان بالضمان فى باب الدين، فانه عباره عن نقل الدين من ذمه المديون الى ذمه الضامن، لوضوح أن عقد الايجار لا يقتضى انتقال الواجب كالحج أو نحوه من ذمه المستأجر الى ذمه الأجير، و فراغ ذمته عنه بمجرد العقد، و الأجير مشغوله لله تعالى لا للمستأجر، و هو كما ترى، بل مقتضاه أن ذمه الأجير مشغوله للمستأجر للعمل الواقع عليه العقد الذى هو بديل لعمله الثابت فى ذمته، باعتبار أن الواجب على المستأجر أن يقوم بالحج

ص: ٣٥٢

بنفسه و مباشرة، و إن لم يتمكن من ذلك يقوم به بنائبه، فيكون فعله بديلا لفعله و مصداقا تنزيلا للواجب، هذا من ناحيه.

و من ناحيه أخرى ان تفسير الضمان هنا بضمان الأجير للحج من جهه إفساده له تفسير خاطئ، اذ لا يمكن حمل الضمان فى الموثقه على ذلك، حيث لم يفرض فيها افساد الحج بل هو ضمان بالمعاوضه كما مر.

فالتتيجه: أن الضمان فى باب المعاوضات أجنبى عن الضمان فى باب الدين، و لا صلح لأحدهما بالآخر، فاذن لا تدل الموثقه على فراغ ذمه المنوب عنه بمجرد عقد النيابة و عدم توقفه على العمل. هذا اضافه الى أن الموثقه غير ظاهره فى أن المراد من الحج فى موردها هو حجه الإسلام، بل قوله عليه السّلام فى ذيلها: «إن كانت له عند الله حجّه أخذها منه فجعلها للذى أخذ منه الحجه» (١) يناسب كون الحجه حجه استحبابيه، و المراد من أخذها أخذ ثوابها، باعتبار أن غرض المستأجر من الاجاره على الحج الاستحبابى هو الثواب، و اما اذا كانت الحجه حجه وجوبيه، فأخذها من النائب و جعلها للمنوب عنه، لا يرجع الى معنى محصل.

و اما الطائفة الثالثه: فهى متمثله فى موثقه اسحاق بن عمار، قال: «سألته عن الرجل يموت فيوصى بحجه، فيعطى رجل دراهم يحج بها عنه، فيموت قبل أن يحج، ثم أعطى الدراهم غيره، فقال: إن مات فى الطريق أو بمكه قبل أن يقضى مناسكه فانه يجزى عن الأول، قلت: فان ابتلى بشيء يفسد عليه حجّه حتى يصير عليه الحج من قابل أ يجزى عن الأول؟ قال: نعم. قلت: لأن الأجير ضامن للحج، قال: نعم» (٢) بتقريب أن الأجير ضامن للحج، و معنى الضمان هو اشتغال ذمته بالحج بديلا عن ذمه المنوب عنه.

و الجواب: قد ظهر مما تقدم من أن المراد من الضمان هنا هو ضمان المعاوضه، و لا يرتبط بالضمان فى باب الدين.

ص: ٣٥٣

١-١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب النيابة فى الحج الحديث: ٣.

٢-٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب النيابة فى الحج الحديث: ١.

مسألة ٩: لا يجوز استئجار المعذور في ترك بعض الأعمال

[٣١٥٠] مسألة ٩: لا يجوز استئجار المعذور في ترك بعض الأعمال، بل لو تبرع المعذور يشكل الاكتفاء (١) به.

مسألة ١٠: إذا مات النائب قبل الإتيان بالمناسك

[٣١٥١] مسألة ١٠: إذا مات النائب قبل الإتيان بالمناسك فإن كان قبل الإحرام لم يجزئ عن المنوب عنه، لما مر من كون الأصل عدم فراغ ذمته إلا بالإتيان بعد حمل الأخبار الدالة على ضمان الأجير على ما أشرنا إليه (٢). وإن مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزأ عنه، لا- لكون الحكم كذلك في الحاج عن نفسه لاختصاص ما دل عليه به، و كون فعل النائب فعل المنوب عنه لا يقتضى الإلحاق، بل لموثقه إسحاق بن عمار المؤيد بمرسلتي حسين بن عثمان و حسين بن يحيى الداله على أن النائب إذا مات فالنتيجة: أن هذه الروايات بكل اصنافها و طوائفها لا تدل على فراغ ذمه المنوب عنه بمجرد عقد الايجار.

الأظهر عدم الاكتفاء، فاذا بادر المعذور و تبرع بأداء الحج عن غيره فلا يكتفى به، لما تقدم من أن سقوط الواجب عن ذمه شخص بفعل غيره بما أنه يكون على خلاف القاعدة فيحتاج الى دليل، و القدر المتيقن منه ما اذا لم يكن النائب معذورا في بعض واجبات الحج، و الأ فمقتضى القاعدة عدم الكفايه، بدون فرق في ذلك بين التبرع و الاجاره.

لم يشر السيد الماتن قدس سره الى معنى الضمان سابقا، فان الموجود في المسألة السابقه قوله: (و ما دل من الأخبار على كون الأجير ضامنا و كفايه الاجاره في فراغها منزله على أن الله تعالى يعطيه ثواب الحج اذا قصر النائب في الاتيان...) و من المعلوم أن هذا ليس تفسيراً لمعنى الضمان في الموثقه، و لذلك فالصحيح ما ذكرناه من أن المراد من الضمان في الموثقه هو ضمان المعاوضه، و هو مقتضى عقد الاجاره.

فى الطرىق أجزأ عن المنوب عنه المقىده بمرسله المقنعه (١) «من خرج حاجا فمات فى الطرىق فإنه إن كان مات فى الحرم فقد سقطت عنه فیه ان المرسله باعتبار ضعفها سندا لا تصلح أن تكون مقیده لإطلاق الموثقه، و على هذا فلا بد من النظر الى نفس الموثقه، و هل أنها مطلقه فى نفسها أو مقیده بما اذا مات بعد الإحرام؟ فیه و جهان: الأظهر هو الثانى، بتقريب أن قوله علیه السّلام فیها: «قبل أن يقضى مناسكه» قرینه على أن موته كان بعد التلبس بها، على أساس أن معنى القضاء الإنهاء عن الشىء، و هو بنفسه ىدل على أنه تلبس بأعمال الحج، و لكنه مات قبل الفراغ و الإنهاء منها، و علیه فلا يصح هذا التعبير عرفا اذا كان موته قبل الإحرام و التلبس بالمناسك، مثلا اذا مات المكلف فى أثناء الصلاه صح أن يقال انه مات قبل أن يقضى صلاته و يفرغ منها، و اذا مات قبل الدخول فیها لم يصح أن يقال عرفا انه مات قبل أن يقضىها و يفرغ منها، لأن التعبير عن أن فلانا لم يفرغ عن صلاته معناه أنه شرع فیها، نعم لو كان بدل كلمه (أن يقضى) كلمه (أن ىأتى) لم يكن له هذا الظهور.

فالتنتیجه: انه لا اطلاق للموثقه فى نفسها.

قد ىقال كما قیل: إن قوله علیه السّلام: «قبل أن يقضى مناسكه» ىرجع الى القید الأخرى، و هو الدخول فى مكه، و لا- أقل أنه متیقن، فاذن تدل الموثقه على الأجزاء اذا كان موته بعد الإحرام و دخول مكه، و اما اذا كان موته فى الطرىق و لو كان بعد الإحرام و قبل دخول مكه فلا ىجزى.

و الجواب: انه لا شبهه فى ظهور رجوع القید الى أحد الأمرین، و هما الموت فى الطرىق، و الدخول فى مكه، و ذلك لأن احتمال رجوع القید الى خصوص الجملة الأخرى انما هو اذا كان عطفها على الجملة الأولى بكلمه (الواو)، و اما اذا كان عطفها عليها بكلمه (أو) كما فى المقام، فیرجع القید الى الجامع بینهما و هو عنوان أحدهما، و لا موجب حینئذ لتوهم الاختصاص.

الحججه» الشامله للحاج عن غيره(١) أيضا، و لا- يعارضها موثقه عمار الداله و أما موثقه عمار السباطى عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى رجل حج عن آخر و مات فى الطريق، قال: وقد وقع أجره على الله، و لكن يوصى فان قدر على رجل يركب فى رحله و يأكل زاده فعل» (١) فهى تدل باطلاقها على عدم الاجزاء و إن كان موته بعد الاحرام، و لكن بما أن نسبتها الى موثقه اسحاق بن عمار نسبه المطلق الى المقيد، فلا بد من رفع اليد عن اطلاقها و حملها على ما اذا كان موته قبل الإحرام.

فالنتيجه: ان النائب اذا مات فى الطريق قبل الإحرام لم يجز، و اذا مات بعد الإحرام اجزأ، سواء أ كان بعد دخول الحرم أو مكه أو قبله، و من هنا يمتاز النائب عن المستطيع الحاج لنفسه، فانه اذا مات فى الطريق فان كان بعد الاحرام و دخول الحرم اجزأ، و اما اذا مات قبل دخول الحرم لم يجزئ و إن كان بعد الإحرام، و هذا بخلاف النائب فانه اذا مات بعد الاحرام اجزأ، و إن كان قبل دخول الحرم فالمعيار فى النائب انما هو بموته بعد الإحرام، كما أن المعيار فى الحاج لنفسه انما هو بموته بعد الاحرام و دخول الحرم معا.

فيه انه لا يبعد اختصاص المرسله بالحاج لنفسه، و لا تعم الحاج عن غيره، و على تقدير تسليم أنها تعم النائب أيضا، فحينئذ تكون النسبه بينها و بين الموثقه عموما من وجه، لأن الموثقه عامه من جهه أن موت النائب كان قبل الإحرام أو بعده، و خاصه بالنائب. و المرسله عامه من جهه أن الحاج كان لنفسه أو لغيره، و خاصه بما اذا كان موته فى الحرم، و يكون مورد الالتقاء بينهما ما اذا مات النائب قبل دخول الحرم، فان مقتضى اطلاق الموثقه الاجزاء، و مقتضى اطلاق المرسله عدم الاجزاء، فاذن لا تصلح المرسله أن تكون مقيده لإطلاق الموثقه تطبيقا لقاعده حمل المطلق على المقيد.

ص: ٣٥٦

على أن النائب إذا مات فى الطريق عليه أن يوصى، لأنها محموله على ما إذا مات قبل الإحرام أو على الاستحباب (١)، مضافا إلى الإجماع (٢) على عدم كفايه مطلق الموت فى الطريق، و ضعفها سندا بل و دلاله (٣) منجبر بالشهره و الإجماعات المنقوله فلا ينبغى الإشكال فى الأجزاء فى الصوره المزبوره.

و أما إذا مات بعد الإحرام و قبل دخول الحرم فى الأجزاء قولان، و لا يبعد الأجزاء و إن لم نقل به فى الحاج عن نفسه، لإطلاق الأخبار فى المقام و القدر المتيقن من التقييد هو اعتبار كونه بعد الإحرام، فيه انه لا مقتضى لهذا الحمل، حيث أنه بحاجه الى قرينه عرفاء، و لا- قرينه عليه، و بدونها لا- يمكن رفع اليد عن ظهورها فى الوجوب، بل مقتضى الجمع الدلالى العرفى، و هو حمل المطلق على المقيد.

فيه أن مقتضى القاعده عدم الكفايه اذا مات النائب فى الطريق و إن كان بعد الاحرام و دخول الحرم و رفع اليد عنه بالنص اذا كان موته بعد الإحرام، و لا يحتاج ذلك الى دعوى الاجماع عليه، هذا اضافه الى أنا لو سلمنا ثبوت الاجماع فى المقام، إلا أنه لا أثر له فى المسأله التى يتلقى حكمها من مقتضى القاعده.

مرت الاشاره فى غير مورد الى أن ضعف الروايه سندا و دلاله لا ينجبر بعمل المشهور، و لا بالإجماعات المنقوله. فدعوى الانجبار لا- أساس لها لا- نظريه و لا- تطبيقيه، و لا- سيما فى دلالتها باعتبار أن حجيه دلالتها مبنيه على تحقق ظهورها التصديقى بلحاظ الاراده الجديده، و لا يمكن رفع اليد عن حجيه هذا الظهور إلا بسبب قيام قرينه على خلافه، و المفروض أن عمل المشهور بما أنه لا يكون حجه فى نفسه، فلا يصلح ان يكون قرينه مانعه عن حجيته، كما أنه لا يوجب انقلابه موضوعا.

لكن الأقوى عدمه (١) فحالته حال الحاج عن نفسه في اعتبار الأمرين في الأجزاء (٢).

و الظاهر عدم الفرق بين حجه الإسلام و غيرها من أقسام الحج (٣)، و كون النيابة بالأجره أو بالتبرع.

مسألة ١١: إذا مات الأجير بعد الاحرام و دخول الحرم يستحق تمام الأجره

[٣١٥٢] مسألة ١١: إذا مات الأجير بعد الاحرام و دخول الحرم (٤) يستحق تمام الأجره إذا كان أجيرا على تفرغ الذمه، و بالنسبه إلى ما أتى به من الأعمال إذا كان أجيرا على الإتيان بالحج بمعنى الأعمال المخصوصه، و إن مات قبل ذلك لا يستحق شيئا سواء مات قبل الشروع في المشى أو بعده و قبل الإحرام أو بعده (٥) و قبل الدخول في الحرم، لأنه لم يأت بالعمل مر أن الأظهر هو الأجزاء إذا مات النائب بعد الإحرام، و إن كان قبل دخول الحرم، و قد مر أن هذه المسألة تختلف عن مسألة الحاج عن نفسه.

في اطلاقه اشكال بل منع، لما تقدم من أن حال النائب ليس كحال الحاج عن نفسه، حيث أن الحج عن المنوب عنه يجزى إذا مات النائب بعد الاحرام و إن كان قبل دخول الحرم، و عن الحاج عن نفسه لا يجزى إلا إذا مات بعد الإحرام و دخول الحرم معا.

هذا انما يتم في النائب فقط، لإطلاق النصوص فيه و مقتضاها عدم الفرق بينهما، و أما في الحاج عن نفسه فلا يتم، لأن مورد النصوص فيه حجه الإسلام، و لا- تعم غيرها، و لا- يمكن التعدى عن موردها إلى سائر الموارد، فإنه بحاجه إلى قرينه باعتبار أن الحكم يكون على خلاف القاعده.

مر عدم اعتباره في الأجير، فإنه إذا مات بعد الاحرام و ان كان قبل دخول الحرم فالأظهر هو الأجزاء، غايه الأمر إن كانت الإجاره على تفرغ ذمه الميت استحق تمام الأجره و إن كانت على الأعمال و النسك توزع الأجره عليها بالنسبه.

تقدم ان الأظهر هو الأجزاء إذا مات النائب بعد الاحرام و إن كان قبل

المستأجر عليه لا كلا ولا بعضا بعد فرض عدم إجزائه، من غير فرق بين أن يكون المستأجر عليه نفس الأعمال أو مع المقدمات من المشى و نحوه.

نعم لو كان المشى داخلا- فى الإجاره على وجه الجزئيه بأن يكون مطلوبا فى الإجاره نفسا استحق مقدار ما يقابله من الأجره بخلاف ما إذا لم يكن داخلا أصلا أو كان داخلا فيها لا نفسا بل بوصف المقدميه، فما ذهب إليه بعضهم من توزيع الأجره عليه أيضا مطلقا لا- وجه له، كما أنه لا- وجه لما ذكره بعضهم من التوزيع على ما أتى به من الأعمال بعد الإحرام، إذ هو نظير ما إذا استؤجر للصلاه فأتى بركعه أو أزيد ثم أبطلت صلاته فإنه لا إشكال فى أنه لا يستحق الأجره على ما أتى به، و دعوى أنه و إن كان لا يستحق من المسمى بالنسبه لكن يستحق أجره المثل لما أتى به حيث إن عمله محترم، مدفوعه بأنه لا وجه له بعد عدم نفع للمستأجر فيه (١) دخول الحرم، و يستحق تمام الأجره شريطه أن تكون الإجاره على تفرغ ذمه الميت و توزع إن كانت على الأعمال و النسك بالنسبه. نعم لو قلنا بعدم الاجزاء لم يستحق شيئا من الأجره لفرض أن الاجاره لم تكن على الإحرام فقط، و انما تكون عليه شريطه أن لا يتعقب بسائر اعمال الحج و نسكه، فاذن يكون وجوده كالعدم و لا قيمه له.

مجرد هذا لا يصلح أن يكون سببا لعدم استحقاق الأجير الأجره التى يتقاضها الأجراء عادة للقيام بمثل ذلك العمل، فان سبب استحقاقه أحد أمرين:

الأول: أن يكون ما أتى به بأمر المستأجر.

الثانى: أن تكون له مالیه لدى العرف و العقلاء على نحو يبذل المال بازائه.

فاذا توفر أحد هذين الأمرين فيه استحق أجره المثل بالنسبه، سواء انتفع

والمفروض أنه لم يكن مغرورا من قبله، وحينئذ فتفسخ الإجاره إذا كانت للحج في سنه معينه و يجب عليه الإتيان به إذا كانت مطلقه (١)، من غير استحقاق لشيء على التقديرين.

المستأجر به أم لا. ولكن كلا الأمرين غير متوفر فيه.

اما الأول: فلأن المستأجر إنما أمر بالاحرام في ضمن أمره بالحج بكامل اجزائه و شروطه لا مستقلا، فاذا سقط أمره بالحج بموت النائب سقط أمره بالاحرام أيضا، اذ لا يعقل بقاء الأمر الضمني و سقوط الأمر الاستقلالي.

و اما الثاني: فلأنه لا أثر للإحرام وحده و لا قيمه له.

لا- يخفى ما في العبارة من المسامحة، بل لعلها من سهو القلم، باعتبار أن المفروض في المسألة هو موت الأجير، و معه لا معنى لقول الماتن (يجب عليه الإتيان به اذا كانت مطلقه). و من هنا كان ينبغي للماتن قدس سره أن يقول هكذا (إن كانت الاجاره مقيده بقيام النائب بالحج مباشره، انفسخت الاجاره بموته، سواء أ كانت مقيده بسنه خاصه أم كانت مطلقه. و إن لم تكن مقيده بقيامه كذلك و جب الاستئجار من تركه الأجير إن أمكن و إن كانت في سنه معينه) هذا.

و لكن ذلك غير صحيح، فان النائب على الأول و هو اعتبار قيامه المباشر بالحج إن مات قبل الإحرام بطلت الإجاره، فان موته يكشف عن عدم قدرته على الوفاء بها في ظرفه، بدون فرق بين أن تكون الاجاره مقيده بسنه معينه أو مطلقه، و إن مات بعد الإحرام و قبل دخول الحرم، فعلى القول بعدم الاجزاء فالأمر أيضا كذلك، و على القول بالاجزاء- كما استظهرناه- فعندئذ إن كانت الإجاره على تفرغ الذمه صحت، و استحق الأجير تمام الأجره المسماه، و لا موجب لانفاسخها بدون فرق بين أن تكون الاجاره مقيده أو مطلقه، و إن كانت على الأعمال و النسك انفسخت بالنسبه إلى الاعمال الباقية، و صحت بالنسبه إلى الأعمال الماضيه، بلا فرق بين نحوين من الاجاره أيضا،

مسألة ١٢: يجب في الإجاره تعيين نوع الحج من تمتع أو قران أو أفراد

[٣١٥٣] مسألة ١٢: يجب في الإجاره تعيين نوع الحج (١) من تمتع أو قران أو أفراد، ولا يجوز للموَجِر العدول عما عيّن له و إن كان إلى الأفضل كالعدول من أحد الأخيرين إلى الأول، إلا إذا رضى المستأجر بذلك فيما إذا كان مخيرا بين النوعين أو الأنواع كما في الحج المستحبى و المنذور المطلق أو كان ذا منزلين متساويين فى مكة و خارجها، و أما إذا كان ما عليه و توزع الأجره عليهما بالنسبه.

و أما على الثانى، و هو عدم اعتبار قيد المباشره فى العمل، فان مات الأجير بعد الإحرام و قبل دخول الحرم، فعلى القول بعدم الأجزاء فلا موجب لانفساخها و لا لبطلانها، بل يجب الاستئجار من تركته بدون فرق بين ان تكون الاجاره مقيده بسنه معينه أو مطلقه، غايه الأمر فى الصوره الاولى اذا لم يتمكن من الاستئجار من تركته لضيق الوقت، أو لم يوجد من يستأجره انكشف عن بطلان الاجاره من الأول، لعدم التمكن من الوفاء بها فى ظرفه، و على القول بالأجزاء - كما هو الأقوى و الأظهر - فعندئذ إن كانت الاجاره على تفرغ الذمه فقد و فى بها و استحق تمام الأجره، و لا مبرر للقول بالانفساخ، بدون فرق بين أن تكون الاجاره مقيده أو مطلقه.

فيه أنه لا يعتبر فى صحه الإجاره تعيين نوع الحج، فتصح الاجاره على الجامع حتى اذا كانت ذمه المنوب عنه مشغوله بقسم منه كحج التمتع -مثلا- غايه الأمر اذا قام الأجير بالاتيان بحج التمتع سقط عن ذمه المنوب عنه، و الأ فلا، و لا يحق للمستأجر الزام الأجير بالاتيان به، باعتبار أن الواجب عليه العمل بما وقع عليه عقد الايجار، و المفروض أن ما وقع عليه العقد هو الجامع دون الفرد، و لعل الماتن قدس سرّه أراد من اعتبار التعيين اعتباره فى استئجار الوصى أو الولى شخصا من قبل الميت للقيام بما كان واجبا عليه من الحج، بلحاظ أن ما كان واجبا عليه من الحج نوع خاص منه كالتمتع او الافراد، فانه لا بد حينئذ من

من نوع خاص فلا ينفذ رضاه أيضا بالعدول إلى غيره (١)، و في صورته جواز الرضا يكون رضاه من باب إسقاط حق الشرط إن كان التعيين بعنوان الشرطية (٢)، و من باب الرضا بالوفاء بغير الجنس إن كان بعنوان القيدية، الاستئجار عليه، و لكن ذلك خلاف الظاهر منه، فإن الظاهر أنه في مقام بيان ما هو معتبر في صحته الاجاره و شروطها، لا في مقام بيان ما هو وظيفه الوصى أو الولي أو الحي العاجز.

هذا بالنسبة إلى براءة ذمه المنوب عنه، فإنها إذا كانت مشغولة بحج التمتع -مثلا- و رضى المستأجر بالعدول إلى حج الافراد أو القران، و عدل الأجير إليه و أتى به لم ينفذ في براءة ذمته عنه، بل ظلت مشغولة به، و أما بالنسبة إلى الأجره فهو يستحق الأجره المسماه باعتبار أن العدول الى عمل آخر إذا كان باذن المستأجر و رضاه بنفس الأجره المعينه استحقها.

و إن شئت قلت: إن عدول النائب من العمل المستأجر عليه كحج التمتع -مثلا- الى عمل آخر كحج الافراد إذا كان باذن المستأجر و رضاه فإنه في الحقيقة فسخ للعقد الأول و تجديد للعقد ثانيا بنفس الأجره التي كانت في العقد الأول، فمن أجل ذلك يستحق تلك الأجره بكاملها.

فالنتيجه: ان قيام الأجير بالالتيان بالعمل الآخر كحج الافراد -مثلا- برضى المستأجر و اذنه لا يجدى في فراغ ذمته عن العمل المستأجر عليه أولا- كحج التمتع، فإنه مرتبط بالالتيان به لكي ينطبق عليه، لا بالعمل الآخر الذي لا يكون من افراده و مصاديقه، و لكن بما أن هذا العدول كان باذنه و لم يكن مجانا و لم يعين الاجره له، فبطبيعته الحال كان اذنه بالعدول اليه و القيام به بنفس الأجره السابقه، باعتبار أن ذلك في الحقيقة معاوضه جديده بينها و بين العمل المعدول اليه.

فيه ان الشرطيه في المقام ليست بمعناها الحقيقي و هو ما يكون

خارجا عن حقيقه المشروط، بل بمعنى أنه مقوم لها فاذا استأجر شخصا على حج التمتع، ثم أذن له بالعدول الى حج الافراد، فعدل اليه، فانه ليس من اسقاط حق الشرط، فان حج التمتع الذى له اسم خاص المميز له شرعا لا يتحقق بدون قصد ذلك الاسم، لأنه مقوم له، بل هو إذن بالعدول من عمل مابين الى عمل مابين آخر، وفي مثل ذلك لا شبهه في عدم اجزاء الاتيان بالعمل المعدول اليه عن العمل المعدول منه الثابت في ذمه المستأجر لعدم انطباقه عليه، باعتبار أن عنوان التمتع او الافراد بما أنه من العناوين المقومه فهو يوجب تخصيص العمل المستأجر عليه بحصه خاصه، و هي لا تنطبق على حصه أخرى مباينه لها.

فالتبنيه: أن مقتضى القاعده في هذا الفرض عدم الـاجزاء، و أما استحقاق الأجير الاجره المسماه فهو و إن كان على خلاف القاعده أيضا، إلا أنه مبنى على ما ذكرناه من التخريج الفنى، و هذا بخلاف ما اذا كان الإذن بالعدول عن العمل الواجد للشرط الى الفاقد له، و الغاء المستأجر الشرط، فانه خارج عن محل الكلام، اذ لا شبهه في الاجزاء و في استحقاقه الأجره المسماه، كما اذا استأجر شخصا على صلاه الميت -مثلا- و اشترط عليه في ضمن العقد أن يأتي بها في المسجد أو في الجماعه أو في الحرم أو مع الأذان و الإقامة أو غير ذلك، ثم ألغى هذا الشرط و أذن بالصلاه مطلقا، فان هذا ليس إذنا بالعدول إلى عمل آخر، بل هو إذن بالغاء ما هو خارج عن العمل المستأجر عليه، و لا يكون دخيلا في حقيقته و لا في صحته، حيث أنه صحيح سواء أ كان واجدا له أم فاقدًا، و من هنا لا يضر تركه عامدا و ملتفتا و بدون اذن المستأجر و لا ينقص من الأجره.

ثم إنه لا فرق في العنوان المقوم للعمل و المميز له شرعا بين أن يكون مأخوذا في عقد الايجار بنحو الشرطيه أو القيديه، فان الأول يرجع الى الثانى لبا و بحسب مقام الثبوت و الواقع، و لا فرق بينهما إلا في صيغه التعبير فقط، فان عنوان التمتع او الافراد عنوان مقوم لحقيقه الحج، و بانتفائه ينتفى الحج بدون فرق بين أن يكون مأخوذا في الاجاره بنحو الشرطيه، بأن يقول: (استأجرتك

و على أى تقدير يستحق الأجره المسماه و إن لم يأت بالعمل المستأجر عليه على التقدير الثانى، لأن المستأجر إذا رضى بغير النوع الذى عينه فقد وصل إليه ما له على المؤجر كما فى الوفاء بغير الجنس فى سائر الديون فكأنه قد أتى بالعمل المستأجر عليه.

و لا فرق فيما ذكرنا بين العدول إلى الأفضل أو إلى المفضول، هذا و يظهر من جماعه جواز العدول إلى الأفضل كالعدول إلى التمتع تعبدا من الشارع لخبر أبى بصير(١) عن أحدهما «فى رجل أعطى رجلا دراهم يحجّ للحج على أن يكون تمتعا) أو بنحو القيديه بأن يقول: (استأجرتك لحج التمتع او الافراد). فان الأول يرجع الى الثانى لبا. و إن أخذ بنحو الشرطيه، فاذا خالف و أتى بحج الافراد فقد أتى بعمل آخر مباين للعمل المستأجر عليه، و بذلك يظهر أن ما ذكره الماتن قدس سرّه من أن المستأجر اذا أذن بحج الافراد بدلا عن التمتع، فان كان التمتع مأخوذا بنحو الشرطيه، فهو من باب اسقاط حق الشرط، و إن كان مأخوذا بنحو القيديه فهو من باب الرضا بالوفاء بجنس آخر لا يرجع الى معنى محصل، فانه على كلا التقديرين من باب الإذن بالوفاء بجنس آخر، و الفرق انما هو فى التعبير فقط لا فى الواقع و مقام الثبوت.

أى صحيحه أبى بصير (١)، و هى تدل على أن من استأجره لحجه مفرده يسوغ له أن يعدل إلى حجه التمتع، معللا بأنه انما خالف الى الأفضل، و مقتضى اطلاق هذا التعليل أنه يجوز للأجير أن يعدل من العمل المستأجر عليه الى عمل آخر مطلقا و إن كان مباينا له شريطه أن يكون أفضل منه.

و الجواب: أن مقتضى القاعده عدم جواز العدول عما عينه المستأجر على الموجر فى عقد الاجاره، فلو عدل لم يستحق شيئا من الأجره، باعتبار أنه لم

ص: ٣٦٤

بها مفرده أ يجوز له أن يتمتع بالعمرة إلى الحج؟ قال عليه السّلام: نعم إنما خالف إلى الأفضل» و الأقوى ما ذكرناه و الخبر منزّل على صورة العلم برضا المستأجر بذلك مع كونه مخيرا بين النوعين، جمعا بينه و بين خبر آخر (١) يف بما يتطلبه عقد الايجار، و لا فرق فى ذلك بين أن تكون الإجاره على الواجب أو المستحب.

و اما بحسب النص، فمقتضى صحيحه أبى بصير جواز العدول إلى الأفضل، و لا يمكن حمل ذلك على التبعيد المحض، باعتبار أن التعليل فيها ظاهر فى أنه تعليل بأمر ارتكازى لا تبعدى، على أساس أن العدول إلى الأفضل موافق للارتكاز العرفى، فاذن ارتكازيه التعليل و مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تتطلبان حمل الصحيحه على الإجاره على المستحب بأمل ان يكتسب الثواب، فاذا علم المؤجر أن غرض المستأجر ذلك جاز له العدول الى عمل آخر أكثر ثوابا، و يقوم به نيابه عنه بديلا عن العمل المستأجر عليه، و مما يؤكّد هذا الحمل أن الصحيحه ظاهره فى أن الإجاره فى موردّها انما هى من الرجل الحى، و قد تقدم أن الإجاره منه لا- تكون مشروعه الآ- اذا كان عاجزا و مأيوسا عن القيام المباشر بالحج، فاذن مقتضى اطلاقها جواز الاستئجار منه و إن كان متمكنا، و هذا لا يمكن الآ أن يكون الاستئجار على المستحب، هذا اضافة الى إمكان حمل اطلاقها على ما اذا كان العدول باذن المستأجر.

فالتتيجه: ان الروايه لا تدل على جواز العدول إلى الأفضل مطلقا حتى فى الواجب و إن كان بدون رضى المستأجر.

فيه ان الخبر ضعيف سندا، فان الحسن بن محبوب روى عن على، فان كان المراد منه على بن أبى طالب عليه السّلام فالخبر مرسل، لأن ابن محبوب لا يمكن أن يروى عنه عليه السّلام بلا واسطه، و ان كان غيره فهو مردد بين على بن موسى الرضا عليه السلام و بين غيره، هذا و لكن فى المدارك استظهر أن المروى عنه هو على

«فى رجل أعطى رجلا- دراهم يحج بها حجه مفرده قال عليه السّلام: ليس له أن يتمتع بالعمره إلى الحج لا- يخالف صاحب الدراهم» و على ما ذكرنا من عدم جواز العدول إلا مع العلم بالرضا إذا عدل بدون ذلك لا يستحق الأجره فى صورته التعيين على وجه القيديه و إن كان حجه صحيحا عن المنوب عنه و مفرغا لذمته إذا لم يكن ما فى ذمته متعينا فيما عيّن، و أما إذا كان على وجه الشرطيه (١) فيستحق إلا إذا فسخ المستأجر الإجاره من جهه تخلف الشرط إذ حينئذ لا يستحق المسمى بل أجره المثل.

مسأله ١٣: لا يشترط فى الإجاره تعيين الطريق و إن كان فى الحج البلدى

[٣١٥٤] مسأله ١٣: لا يشترط فى الإجاره تعيين الطريق و إن كان فى الحج البلدى لعدم تعلق الغرض بالطريق نوعا، و لكن لو عيّن تعيين و لا- يجوز العدول عنه إلى غيره، إلا- إذا علم أنه لا غرض للمستأجر فى خصوصيته و إنما ذكره على المتعارف فهو راض بأى طريق كان، فحينئذ لو عدل صح و استحق تمام الأجره، و كذا إذا أسقط بعد العقد حق تعيينه، فالقول بجواز العدول مطلقا أو مع عدم العلم بغرض فى الخصوصيه (٢) ضعيف، كالاستدلال له بصحيحه حريز «عن رجل أعطى رجلا حجه يحج عنه من ابن رئاب، و كيف كان فالروايه لم تثبت عن المعصوم عليه السّلام، فمن أجل ذلك لا تصلح أن تعارض صحيحه أبى بصير، فالعمده ما أشرنا إليه من أن الروايه الأولى و إن كانت تامه سندا، إلا أنها ضعيفه دلالة.

مر أن مرجع الشرط فى المقام إلى التقييد لبا، و لا فرق بينهما فى مقام الثبوت و الواقع و إن كان مأخوذا فى عقد الاجاره فى مقام الاثبات بنحو الشرطيه.

فيه أنه لا بأس بالعدول فى هذا الفرض اذ مع الشك فى اعتبار الخصوصيه فى طريق خاص لا مانع من الرجوع الى أصاله البراءه عنه و الذهاب من طريق آخر أو من بلده أخرى.

الكوفه فحج عنه من البصره فقال:لا- بأس إذا قضى جميع المناسك فقد تم حجه» إذ هي محموله على صورته العلم بعدم الغرض (١) كما هو الغالب، مع أنها إنما دلت على صحه الحج من حيث هو لا- من حيث كونه عملا- مستأجرا عليه كما هو المدعى، وربما تحمل على محامل آخر (٢)، و كيف كان لا إشكال في صحه حجه و براءه ذمه المنوب عنه إذا لم يكن ما عليه مقيدا بخصوصيه الطريق المعين (٣)، إنما الكلام في استحقاقه الأجره فيه أنه لا شاهد على هذا الحمل لا في نفس الروايه و لا من الخارج، بل انها ظاهره في أن هذه المخالفه لا تضر بصحه الحج اذا أتى به بكامل واجباته، كما هو ظاهر تفرغ تاميه الحج بقضاء جميع المناسك.

فالتتيجه: أن الاستدلال بالصحيحه على جواز العدول مطلقا حتى مع التعيين لا أساس له أصلا فانها غير ناظره الى هذه الناحيه، بل ناظره الى أن هذه المخالفه بما أنها مخالفه في المقدمات الخارجيه غير المقومه، فلا تضر بصحه الحج اذا أتى به بكل واجباته، و لا شبهه في ظهورها في ذلك.

منها: أن قوله (من الكوفه) متعلق بقوله (أعطى)، فيكون مفاده أن رجلا استجار رجلا من الكوفه ليحج عنه.

و منها: ان قوله (من الكوفه) صفه لقوله (رجلا)، فيكون معناه ان الاجير هو الرجل الموصوف من الكوفه.

و منها: ان قيد (الكوفه) شرط خارج عن عقد الاجاره.

و لكن من المعلوم أن كل هذه المحامل بعيده عن الروايه جدا، و لا شاهد عليها أصلا، لا من الداخل و لا من الخارج، فلا يمكن حملها على شيء منها.

فالصحيح فيها ما مر من أنها ظاهره في أن مخالفه هذا الشرط لا تضر بصحه الحج.

بل و إن كان مقيدا بها، و مع هذا اذا حج من طريق آخر صح و برئت

ذمه المنوب عنه و إن خالف مقتضى عقد الإجاره، و ذلك لأن تعيين الطريق الخاص و المعين للذهاب الى الحج في عقد الإجاره، سواء أ كان بنحو التقييد بأن يكون متعلق العقد حصه خاصه من طبعى الحج، و هى الحصه المقيده بخصوصيه الطريق، أم كان بنحو التركيب، بأن يكونا متعلقه مركبا منهما لا يضر بصحه الحج اذا أتى به من طريق آخر و فى ضمن حصه أخرى، و براءه ذمه المنوب عنه، غايه الأمر انه لم يف بمقتضى عقد الايجار باعتبار عدم اتيانه بالحج المستأجر عليه، إما لانتفاء قيدها المقوم لها أو جزئها، و لكن بما أن الحج الثابت فى ذمه المستأجر طبعى الحج بدون تحصصه بهذه الحصه أو بتلك، باعتبار أن طى المسافه من أى طريق كان فهو من المقدمات الخارجيه، و لا- يعقل أن يكون قيدها أو جزءا له، فلذلك ينطبق ما فى ذمته على ما أتى به الأجير، فاذا انطبق صح و برئت ذمته.

و بكلمه: ان متعلق الاجاره مره يكون حصه خاصه من الحج، و هى المقيده بطى المسافه من الطريق المعين او البلده المعينه، و أخرى يكون مركبا منها و من طى المسافه من ذلك الطريق او تلك البلده، و ثالثه يكون طبعى الحج و تعيين الطريق إنما هو بنحو الاشتراط.

اما على الأول، فاذا خالف الأجير، و أتى بالحج من طريق آخر أو بلده أخرى بكامل اجزائه و شروطه فلا شبهه فى صحته و براءه ذمه المنوب عنه، لانطباق ما فى ذمته على ما أتى به الأجير تنزيلا- و حكمه، باعتبار أن الثابت فى ذمته نفس طبعى اعمال الحج بواجباتها، و المفروض ان الأجير قد أتى بها كذلك، و لكنه لا يكون مصداقا للوفاء بالاجاره، لعدم انطباق متعلقها عليه، لأنه حصه أخرى مباينه للحصه التى وقعت عليها الإجاره، فمن أجل ذلك لا يستحق شيئا، لا الأجره المسماة لا كلا و لا بعضا، و لا أجره المثل و هى الاجره التى يتقاضها الأجراء للقيام بمثل ذلك العمل عاده، أما الأول فهو ظاهر، لأنه لم يف بالاجاره. و اما الثانى فلأن ما أتى به لم يكن باذن المستأجر و أمره، فاذن لا محاله

المسماه على تقدير العدول و عدمه، والأقوى أنه يستحق من المسمى بالنسبه و يسقط منه بمقدار المخالفه إذا كان الطريق معتبرا فى الإجاره على وجه الجزئيه، و لا يستحق شيئا على تقدير اعتباره على وجه القيديه لعدم إتيانه بالعمل المستأجر عليه حينئذ و إن برئت ذمه المنوب عنه بما أتى به لأنه حينئذ متبرع بعمله، و دعوى أنه يعدّ فى العرف أنه أتى ببعض ما يكون مصداقا للنيابه التبرعيه.

و أما على الثانى، و هو ما اذا كان متعلق الإجاره مركبا من طى المسافه من الطريق المعين أو البلده المعينه الى الميقات و اعمال الحج بواجباتها، فالظاهر أن الأجره توزع عليهما بالنسبه، فيستحق منها ما يوازى اعمال الحج دون ما يوازى الطريق الى الميقات.

و أما على الثالث، و هو ما اذا اشترط على الأجير أن يحج من الطريق الفلانى أو من البلده الفلانيه، فانه اذا حج من طريق آخر أو من بلده أخرى فقد خالف الشرط فقط دون العمل بالاجاره، و لذلك يستحق تمام الأجره، غايه الأمر يثبت للمستأجر خيار تخلف الشرط.

ثم إنه كما يثبت الخيار له فى هذه الصوره، كذلك يثبت له الخيار فى الصورتين الأوليين أيضا، أما فى الصوره الأولى فمن جهه عدم تسليم العمل، و أما فى الصوره الثانيه فمن جهه تبعض الصفقه، و على هذا فاذا فسخ المستأجر الإجاره فى الصوره الأولى، فله أن يطالب الأجير بتمام الاجره المسماه، و إن لم يفسخها فله أن يطالبه بقيمه العمل التالف، و إن فسخ فى الصوره الثانيه فله أن يطالب الأجير بتمام الأجره، كما أن للأجير أن يطالبه بأجره المثل للعمل الذى قام بتسليمه اليه و إن لم يفسخ فحينئذ إن قلنا بأن الاجاره انفسخت بالنسبه الى الجزء الذى لم يف الأجير بالاجاره فيه و صحت بالنسبه إلى الجزء الذى و فى بها، فله أن يطالب الأجير بنفس الاجره المسماه على ذلك الجزء فقط،

استؤجر عليه فيستحق بالنسبه و قصد التقييد بالخصوصيه لا يخرج عرفا عن العمل ذى الأجزاء- كما ذهب إليه فى الجواهر- لا وجه لها، و يستحق تمام الأجره إن كان اعتباره على وجه الشرطيه الفقهيه بمعنى الالتزام فى الالتزام، نعم للمستأجر خيار الفسخ لتخلف الشرط فيرجع إلى أجره المثل.

مسأله ١٤: إذا أجر نفسه للحج عن شخص مباشره فى سنه معينه ثم أجر عن شخص آخر فى تلك السنه مباشره أيضا

[٣١٥٥] مسأله ١٤: إذا أجر نفسه للحج عن شخص مباشره فى سنه معينه ثم أجر عن شخص آخر فى تلك السنه مباشره أيضا بطلت الإجاره الثانيه (١) لعدم القدره على العمل بها بعد وجوب العمل بالأولى، و مع عدم لاستحقاقه الاجره المسماه على الجزء الذى و فى بالاجاره فيه، و إن قلنا بأنها لم تنفسخ- كما هو الصحيح، اذ لا موجب للانفساخ- فله أن يطالب الأجير بقيمه ذلك الجزء التالف.

فى بطلان خصوص الثانيه اشكال، و الأظهر بطلان كليتهما معا، و السبب فيه ان كلا من الإجارتين فى نفسها مشموله لإطلاق دليل الامضاء، و مجرد السبق الزمنى للأولى على الثانيه لا يمنع عن شموله للثانيه، فان ما يتوهم كونه مانعا عنه فى المقام- كما ادعى- هو أن متعلق الثانيه غير مقدور للمؤجر شرعا، فاذا لم يكن مقدورا له كذلك لم تصح الإجاره عليه، على أساس أن صحه الاجاره مشروطه بالقدره على الوفاء بها فى ظرفها عقلا و شرعا.

و الجواب: ان الكبرى و إن كانت تامه نظريه، إلا- أنها غير تامه تطبيقيه نظرا إلى أن المقام ليس من عناصر هذه الكبرى، لأن وجوب الوفاء بالاجاره الأولى الذى هو مفاد دليل الامضاء لا يصلح أن يكون بنفسه مانعا عن الإجاره الثانيه و رافعا لموضوعها و هو القدره، و ذلك لأنه إنما يكون مانعا عنها و رافعا لموضوعها اذا افترض أن مردّه الى الزام الموجه بالحفاظ على قدرته للوفاء بالأولى فى ظرفها و عدم جواز تفويتها إن كان واجدا لها، و تحصيلها على الوفاء بها كذلك إن كان فاقدا لها، فانه حينئذ يكون معجزا مولويا عن صرف قدرته فى

الوفاء بالاجاره الثانيه،فلا يكون الوفاء بها مقدورا له شرعا،فلذلك تبطل.

مثال ذلك:اذا أجار شخص نفسه للحج في سنه معينه من زيد،ثم بعد ذلك أجار نفسه للحج في نفس هذه السنه من خالد،فان وجوب الوفاء بالاجاره الأولى إن كان مرده إلى الزام المؤجر بالوفاء بها في ظرفها مطلقا و لو بالحفاظ على قدرته الى وقت الوفاء بها و عدم تفويتها،بل تحصيلها اذا كان فاقدا لها كان معجزا مولويا عن صرف قدرته في الوفاء بالاجاره الثانيه،فيكون متعلقها غير مقدور له شرعا،فلذلك تبطل.

و لكن من الواضح ان هذا مجرد افتراض لا- واقع له،حيث انه مبنى على أن يكون وجوب الوفاء بالاجاره الأولى فعليا و منجزا،فحينئذ يكون مانعا عن الاجاره الثانيه بالمنع عن تحقق موضوعها،مع ان الأمر ليس كذلك،فان وجوب الوفاء بها مشروط بالقدرة عليه في ظرفه،و من المعلوم أن هذا الوجوب المشروط لا يكون مانعا عنها،أو فقل:إن ذلك مبنى على أن تكون الاجاره الأولى مشموله لإطلاق دليل الامضاء فعلا و منجزا،و من الواضح أن الأمر ليس كذلك لوضوح أنها مشموله له مشروطه بالقدرة على الوفاء بها في ظرفه لا مطلقا،و الأ فلا تكون مشموله له من الأول،و على هذا ففي المثال المتقدم اذا كان الأجير قادرا على الحج بكامل واجباته في وقته و موسمهم كان اطلاقه شاملا لها،و إلا انكشف عن عدم شموله لها من الأول،حيث قد مر أن القدره المعتره فيه انما هي القدره الخاصه و هي القدره في ظرف العمل لا مطلقا،فاذن لا يكون الموجر في المقام ملزما بصرف قدرته على الوفاء بالاجاره الأولى و الحفاظ عليها لأجلها،بل له تفويت هذه القدره و صرفها في شيء آخر قبل وقت الوفاء بها.

فالنتيجه:إن متعلق الاجاره الثانيه مقدور للأجير عقلا و شرعا،أما عقلا فهو واضح،و أما شرعا فلعدم المانع الشرعى منه فعلا،لأن المانع الشرعى المتوهم في المقام كما عرفتم هو أن وجوب الوفاء بالاجاره الأولى يقتضى منع

صرفها فى الوفاء بالثانيه، وقد مر أنه لا- واقع لهذا التوهم أصلاً، و على هذا الأساس فلا مانع من كون الإجاره الثانيه مشموله لإطلاق دليل الامضاء فى نفسها، فاذن يقع التعارض بين شمول الإطلاق للإجاره الأولى، و شموله للإجاره الثانيه، فيسقطان معا من جهه المعارضه، و حينئذ فلا دليل على صحه شىء منهما.

و بكلمه: إن نسبه إطلاق دليل الامضاء بالنسبه إلى كل من الإجارتين على حد سواء، و لا- مانع من شموله لكل منهما فى نفسها، كما اذا كانتا فى عرض واحد، اذ لا أثر للسبق الزمنى- كما مر-. و لكن لا يمكن شموله لكليهما معا للتعارض.

لحد الآن قد تبين أن بطلان الاجاره الثانيه مبنى على نقطه خاطئه، و هى أن صحه الاجاره مشروطه بالقدره المطلقه على الوفاء بها لا القدره الخاصه فى ظرف الوفاء و العمل، و لكن قد مر أن الأمر ليس كذلك، و أنها مشروطه بالقدره الخاصه، اى القدره فى ظرف العمل لا القدره المطلقه، فاذا كان الموجر عاجزا حين الاجاره لم يجب عليه تحصيل القدره على الوفاء بها فى ظرفها، فان تمكن من الوفاء بها و جب، و الا انكشف عن بطلانها من الأول. نعم لو كانت الاجاره الثانيه فى زمن تنجز و جوب الوفاء بالاجاره الأولى و تسليم العمل المستأجر عليه و أدائه كانت باطله، لأن و جوب التسليم اذا صار فعليا و منجزا كان معجزا مولويا عن الوفاء بالاجاره الثانيه، هذا كله اذا كانت الاجاره الثانيه مشروطه بالمباشره، و الا فلا مانع من الحكم بصحه كلتا الاجارتين، لأن الموجر قادر على الوفاء بهما معا، غايه الأمر على الأولى بالمباشره، و على الثانيه بالتسيب.

ثم إنه لا- فرق فى صحه الإجاره على الجامع بين أن يكون الموجر قادرا على القيام المباشر بالعمل أو لا، أما على الأول فظاهر، و كذلك على الثانى، لأن الجامع مقدور بالقدره على أحد أفراده، و من هنا تصح اجاره الأعمى على قراءه القرآن اذا لم يشترط قيامه المباشر بالقراءه و اجاره الجنب لكنس المسجد اذا لم

اشترط المباشرة فيهما أو في إحداهما صحتا معا، و دعوى بطلان الثانيه و إن لم يشترط فيها المباشرة مع اعتبارها في الأولى لأنه يعتبر في صحه الإجاره تمكن الأجير من العمل بنفسه فلا يجوز إجاره الأعمى على قراءه القرآن و كذا لا يجوز إجاره الحائض لكنس المسجد و إن لم يشترط المباشرة ممنوعه، فالأقوى الصحه، هذا إذا آجر نفسه ثانيا للحج بلا اشتراط المباشرة، و أما إذا آجر نفسه لتحصيله فلا إشكال فيه، و كذا تصح الثانيه مع اختلاف السنتين أو مع توسعه الإجاريتين أو توسعه إحداهما، بل و كذا مع إطلاقهما أو إطلاق إحداهما إذا لم يكن انصراف إلى التعجيل.

و لو اقترنت الإجارتان كما إذا آجر نفسه من شخص و آجره و كيله من آخر في سنه واحده و كان وقوع الإجاريتين في وقت واحد بطلتا معا (١) يشترط عليه المباشرة، على أساس أن الجامع مقدور، و لا فرق في ذلك بين أن يكون المستأجر ملتفتا إلى أن الموجر غير قادر على العمل مباشره أو لا، فإنه على كلا التقديرين لا مانع من الإجاره.

لعدم امكان شمول اطلاق دليل الامضاء لكليتهما معا من جهه المعارضه فيسقط، و قد تقدم أنه لا فرق فيه بين أن تكون الإجارتان في عرض واحد، أو تكون احدهما في طول الأخرى شريطه أن لا تكون الثانيه في وقت تسليم العمل في الأولى، و الآ بطلت الثانيه فقط.

فالنتيجه: إن كلتا الإجاريتين محكومه بالفساد، و لا يجب على المؤجر الوفاء بشيء منهما، نعم لو تبرع المؤجر و حج عن أحدهما نيابه بداعى أمر استحبابى صح، و لكنه لا يستحق شيئا على المنوب عنه، لا الإجاره المسماه لعدم العقد، و لا أجره المثل لأن قيامه بهذا العمل لا يكون بأمره و إذنه.

مع اشتراط المباشرة فيهما.

و لو أجره فضوليان من شخصين مع اقتران الإجازتين يجوز له إجازته إحداهما كما في صورته عدم الاقتران، و لو أجر نفسه من شخص ثم علم أنه أجره فضولى من شخص آخر سابقا على عقد نفسه ليس له إجازته ذلك العقد و إن قلنا بكون الإجازة كاشفه (١) بدعوى أنها حينئذ تكشف عن بطلان إجاره نفسه، لكون إجارته نفسه مانعا عن صحة الإجازة (٢) حتى تكون كاشفه و انصراف أدله صحة الفضولى عن مثل ذلك.

قد حققنا في محله أن الصحيح كون الإجازة في باب الفضولى ناقله لا كاشفه، بمعنى أن العقد الواقع من الفضولى يستند الى المجيز من حين الإجازة، ضروره أن هذا العقد عقد له بها، و عليه فبطيعة الحال يكون مشمولاً لإطلاق دليل الإمضاء من الآن، و محكوماً بالصحة و موضوعاً لترتيب الآثار كذلك.

و بكلمه: أن العقد الممضى و إن كان من السابق إلا أن امضاءه من حين الإجازة، فإنه من هذا الحين يكون مشمولاً للإطلاق و محكوماً بالصحة لا- من السابق، و فرق بين كونه ممضى من السابق و كونه ممضى من الآن، فالكشف مبنى على الأول، و النقل على الثانى، و بما أن شمول الإطلاق له من حين الإجازة فالمتعين هو الثانى، و لا مجال للأول على تفصيل ذكرناه هنا.

ثم إن إجازة الإجاره الفضوليه إن كانت قبل وقت العمل بالإجاره الأصلية وقع التعارض بين إطلاق دليل الامضاء باعتبار أن نسبته الى كلتا الإجازتين على حد سواء، و قد مر أنه لا أثر للسبق الزمنى لإحداهما على الأخرى، و إن كانت فى وقت العمل بها فلا أثر لإجازتها، لأنها فاقده لشرط صحتها و هو قدره على الوفاء بها عقلاً و شرعاً، فان وجوب العمل بالإجاره الأصلية فى وقته مانع عن العمل بها شرعاً.

ظهر مما مر أن مجرد إجارته نفسه لا تكون مانعه عن صحة الإجازة

مسأله ١٥: إذا آجر نفسه للحج في سنه معينه لا يجوز له التأخير

[٣١٥٦] مسأله ١٥: إذا آجر نفسه للحج في سنه معينه لا يجوز له التأخير بل ولا التقديم إلا مع رضا المستأجر، ولو آخر لا لعذر أثم، و تنفسخ الإجاره (١) إن كان التعيين على وجه التقييد، و يكون للمستأجر خيار الفسخ لو كان على وجه الشرطيه (٢) و إن أتى به مؤخرًا لا يستحق الأجره على الآ في وقت العمل بها.

في الانفساخ اشكال، بل منع لأن التأخير إن كان عن عذر من مرض أو عائق آخر يمنع من القيام المباشر بالحج في وقته، كان ذلك كاشفا عن بطلان الإجاره من الأول، شريطه أن تكون على حصه خاصه من الحج و هي الحج في سنه معينه، كما هو المفروض في المسأله بملاك أن صحتها مشروطه بأن يكون العمل بها مقدورا في ظرفه، و إن كان التأخير عامدا و ملتفتا إلى الحكم الشرعى مع كونه قادرا عليه في وقته لم يكن ذلك كاشفا عن بطلانها لعدم الموجب له، لأنه باختياره اذا ترك العمل بالإجاره و لم يقم بالوفاء بها في ظرفه، فلا مبرر لبطلانها، غايه الأمر يثبت الخيار للمستأجر من جهة عدم قيام الموجر بتسليم العمل اليه في وقته، و حينئذ فان فسخ العقد طالب الأجير بالأجره المسماه، و الآ طالبه بقيمه العمل في ذمته.

فالتتيجه: إن التأخير من الأجير اذا كان عن عذر كشف ذلك عن بطلان الاجاره من الأول، لا أنها انفسخت من حين طرو العذر، و اذا كان عن عمد و التفات ظلت الاجاره صحيحه، و لا موجب لبطلانها و لا لانفساخها، غايه الأمر يثبت الخيار للمستأجر كما مر. و بذلك يظهر حال ما في المتن.

فيه ان مردها الى القيديه، فاذا اشترط على الموجر أن يحج عنه في سنه معينه، فهو و إن كان بصوره الشرط، الآ أنه في الحقيقه قيد مقوم للعمل، لأن مرجعه الى أن العمل المستأجر عليه حصه خاصه من الحج، و هي الحج في تلك السنه المعينه، فاذن لا فرق بحسب مقام اللب و الواقع بين أن يجعل السنه المعينه في عقد الايجار بنحو القيديه أو يجعلها بنحو الشرطيه لأن مرد الثانيه

الأول و إن برئت ذمه المنوب عنه به، و يستحق المسماه على الثاني (١) إلا إذا فسخ المستأجر فيرجع إلى أجره المثل، و إذا أطلق الإجاره و قلنا بوجوب التعجيل لا تبطل مع الإهمال (٢)، و في ثبوت الخيار الى الأولى واقعا، فلا فرق بينهما الا في صيغه التعبير.

هذا مبنى على أن يكون الشرط في مقابل القيد، و لكن قد مر أنه لا فرق بينهما في المقام الآ في الصورة، فاذن لا يستحق الأجره المسماه على كلا التقديرين، لأن ما وقعت عليه الإجاره و هو حصه خاصه من حجه الإسلام لم يأت به، و ما أتى به في سنه أخرى لم تقع الاجاره عليه، و من هنا لا يستحق عليه أجره المثل أيضا، باعتبار أن اتيانه بحصه أخرى لم يكن بأمر المستأجر و اذنه.

في اطلاقه اشكال بل منع، لأن الاجاره إن كانت مطلقه و غير مقيده بسنه خاصه، فان اشترط التعجيل بالوفاء بها فورا ففورا، فالاهمال فيه و التأخير إن كان عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى فهو لا يوجب الأ مخالفه الشرط دون الإجاره، و يترتب عليها ثبوت خيار تخلف الشرط للمستأجر و إن كان التأخير مستندا إلى العذر من مرض أو عائق آخر فهو كاشف عن بطلان الشرط دون الإجاره و إن لم يشترط التعجيل و كان اطلاق الاجاره منصرفا إليه، و حينئذ فان كان المتفاهم العرفى منه وحده المطلوب كان الواجب حصه خاصه و هى الحج في السنه الأولى، فاذن لا فرق بين انصراف المطلق الى المقيد بقيد خاص كالسنه الأولى، و بين تقييده به، فالواجب على كلا التقديرين هو المقيد، و عليه فان كان الموجر تاركا للواجب عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى ثبت الخيار للمستأجر من جهه عدم قيام المؤجر بتسليم العمل الواجب عليه، فان فسخ العقد طالب الموجر بنفس الاجره المسماه، و الآ طالبه بقيمه العمل التالف، و لا موجب لبطلان العقد في هذا الفرض و إن كان تاركا له لطرو عذر من مرض أو عائق آخر كان ذلك كاشفا عن بطلان الاجاره من الأول، باعتبار أن صحتها

للمستأجر حينئذ و عدمه وجهان: من أن الفوريه ليست توقيتاً (١)، و من كونها بمنزله الاشتراط.

مسأله ١٦: قد عرفت عدم صحه الإجاره الثانيه (٢) فيما إذا آجر نفسه من شخص فى سنه معينه ثم آجر من آخر فى تلك السنه

[٣١٥٧] مسأله ١٦: قد عرفت عدم صحه الإجاره الثانيه (٢) فيما إذا آجر نفسه من شخص فى سنه معينه ثم آجر من آخر فى تلك السنه، فهل يمكن تصحيح الثانيه بإجاره المستأجر الأول أو لا؟ فيه تفصيل (٣): و هو أنه إن كانت الأولى واقعته على العمل فى الذمه لا تصح الثانيه بالإجاره لأنه لا دخل للمستأجر بها إذا لم تقع على ماله حتى تصح له إجازتها، و إن كانت واقعته على منفعه الأجير فى تلك السنه بأن تكون منفعتة من حيث الحجج أو جميع منافعه له جاز له إجاره الثانيه لوقوعها على ماله، و كذا الحال فى نظائر المقام فلو آجر نفسه ليخيط لزيد فى يوم معين ثم آجر نفسه ليخيط أو ليكتب لعمره فى ذلك اليوم ليس لزيد إجاره العقد الثاني، و أما إذا ملكه منفعتة الخياطى فأجر نفسه للخياطه أو للكتابه لعمره جاز له إجاره هذا العقد لأنه تصرف فى متعلق حقه، و إذا أجاز يكون مال الإجاره له لا للمؤجر، مرتبطه بقدره الموجه على العمل فى ظرفه، و المفروض أنه غير مقدور عليه.

بل هى توقيت اذا كانت مستنده الى انصراف العقد الى المؤقت بوقت خاص - كما مر -.

بل عرفت أن الأظهر عدم صحه كلتا الإجارتين معاً، لا خصوص الثانيه شريطه أن لا تكون الثانيه فى وقت الوفاء بالأولى، و الأفهى باطله فقط، و قد تقدم تفصيل ذلك فى المسأله (١٤).

فيه انه لا - موضوع لهذا التفصيل بناء على ما استظهرناه من بطلان كلتا الاجارتين معا اذا كانت الاجاره الثانيه واقعته قبل وقت العمل بالأولى، فانها اذا

كانت باطله كالثانيه فلا يكون المستأجر فيها مالكا لشيء حتى يكون له حق الاجازة للإجاره الثانيه باعتبار وقوعها على ماله أو متعلق حقه، نعم اذا كانت الثانيه واقعه بعد وقت العمل بالأولى، و تنجز وجوب التسليم فيها على ما وقعت عليه الأولى، كان له حق الاجازة، فإن اجازها صحت و انتقلت الأجره اليه، و الأ بطلت.

مثال ذلك: اذا ملكك زيد منافعه الخارجيه فى فتره زمنيه كأسبوع أو أكثر من بكر، ثم ملكك تلك المنافع بعينها فى نفس تلك الفتره من خالد، فتكون الاجاره الثانيه واقعه على نفس ما وقعت عليه الأولى، فاذا صحت الثانيه مرتبطه باذن المستأجر الأول و اجازته، فإن اجازها صحت، و الأ فلا، و أما اذا لم تكن الثانيه واقعه على ما وقعت عليه الأولى، بل وقعت على شيء آخر مضاد له أو مماثل، كما اذا وقعت الاجاره على العمل فى الذمه، مثلا اذا أجر شخص نفسه لبناء دار من زيد فى سنه معينه فى الذمه، ثم أجر نفسه لبناء دار من بكر فى نفس تلك السنه كذلك، فان متعلق الاجاره الثانيه غير متعلق الاجاره الأولى، و لكن المؤجر غير قادر على الوفاء بكلتا الإجارتين معا فى نفس سنه الإجاره، لأنه من الجمع بين المثليين فى موضوع واحد و وقت فارد، و هو لا يمكن، أو اذا أجر نفسه لبناء دار زيد فى فتره معينه، ثم أجر نفسه فى نفس تلك الفتره للكتابه من بكر، فان متعلق الإجاره الثانيه و إن كان غير متعلق الاجاره الأولى، إلا أنه مضاد له، فلا يقدر الموجر على الجمع بينهما، و على هذا فالاجاره الثانيه باطله فى نفسها اذا كان وقوعها فى وقت الوفاء بالأولى من جهه انتفاء شرط صحتها، و هو القدره على الوفاء بها فى ظرفه، و لا يمكن تصحيحها باجاره المستأجر الأول، باعتبار أنها لم تقع على ماله أو متعلق حقه بدون إذنه لكى تتوقف صحتها عليه، و لكن بما أن بطلانها مستند الى عدم قدره الأجير على الوفاء بها شرعا من جهه أنه مأمور بصرف قدرته على تسليم العمل فى الاجاره الأولى، فاذا رفع المستأجر الأول يده عن الاجاره الأولى، إما باسقاط حق المباشره فيها، أو فسخها و اقاتتها مع الموجر لا مانع من الحكم بصحة الثانيه، باعتبار أن المانع منه

نعم لو ملك منفعه خاصه كخياطه ثوب معين أو الحج عن ميت معين على وجه التقييد يكون كالأول في عدم إمكان إجازته.

مسأله ١٧: إذا صد الأجير أو أحصر كان حكمهم كالحاج عن نفسه

[٣١٥٨] مسأله ١٧: إذا صد الأجير أو أحصر كان حكمهم كالحاج عن نفسه (١) هو الزام الأجير بصرف قدرته فيها، فإذا ارتفع هذا المانع فهو قادر على تسليم العمل المستأجر عليه في الإجاره الثانيه، فإذا كان قادرا صحت و مشموله لأدله الامضاء.

فالنتيجه: إن الاجاره الثانيه إن كانت واقعه على نفس ما وقعت عليه الأولى، فصحتها تتوقف على اجازة المستأجر الأول، فإن اجازها جازت، و الأ فلا، و إن كانت واقعه على غير ما وقعت عليه الأولى، إلا ان الأجير لا يتمكن من الجمع بينهما في مقام الوفاء فسدت الثانيه اما مطلقا- كما لعله المشهور- أو اذا كانت واقعه في وقت الوفاء بالأولى- كما استظهرناه- و حينئذ فصحه الثانيه تتوقف على أحد أمرين:

الأول: أن يتنازل المستأجر الأول عن حق المباشره، فإذا تنازل عن ذلك فلا تنافى بين الإجارتين، و لا مانع من الحكم بصحه كليهما معا بمقتضى اطلاقات أدله الامضاء.

الثانى: أن يقوم بفسخها و إقالتها مع الأجير.

فإذا تحقق أحد الأمرين توفرت شروط صحه الاجاره الثانيه، و حكم بصحتها.

ثم إن السيد الماتن قدس سرّه قد أكد على أن متعلق الاجاره الثانيه اذا كان متحدا مع متعلق الاجاره الأولى صحت الثانيه بالاجازة، و اما اذا كان مختلفا فلا قيمه للإجازة، و أما أنها صحيحة بتنازل المستأجر الأول عن حق قيد المباشره له، أو فسخها و رفع اليد عنها فهو ساكت عن ذلك.

لإطلاق النصوص الداله على أن وظيفه المصدود الذبيح في مكان

فيما عليه من الأعمال و تنفسخ الإجاره(١) مع كونها مقيدة بتلك السنه، و يبقى الحج في ذمته مع الإطلاق، و للمستأجر خيار التخلف إذا كان اعتبار تلك السنه على وجه الشرط في ضمن العقد، و لا يجزئ عن المنوب عنه و إن كان بعد الإحرام و دخول الحرم، لأن ذلك كان في خصوص الموت من جهه الأخبار، و القياس عليه لا وجه له، و لو ضمن المؤجر الحج في المستقبل في صورته التقييد لم تجب إجابته، و القول بوجوبه ضعيف، و ظاهرهم استحقاق الأجره بالنسبه إلى ما أتى به من الأعمال، و هو مشكل (٢) الصدّ، و به يخرج عن الاحرام، و المحصور يبعث بالهدى و يواعد اصحابه ميعادا، فاذا بلغ الهدى احل بدون فرق بين أن يكون المصدود او المحصور حاجا عن نفسه أو عن غيره، و لا قرينه في الروايه على التخصيص بالأول.

بل يكشف عن بطلانها من الأول، لأن صحتها مرتبطه بان يكون الأجير قادرا على تسليم العمل المستأجر عليه في ظرفه، فاذا لم يكن قادرا عليه في الواقع من جهه الحصر أو الصد كشف ذلك عن عدم توفر شروط صحتها، لا أنها صحيحه و لكن بالحصر أو الصد انفسخت، إلا أن يكون مراده من انفساخها بطلانها و عدم انعقادها من الأول، هذا اذا كانت مقيدة بسنه معينه، و اما اذا كانت مطلقه فهي تظل ثابتة في ذمته، غايه الأمر ان المستأجر إن اشترط على الموجر الوفاء بها في تلك السنه ثبت له خيار تخلف الشرط، فان فسخ العقد طالبه بالأجره، و الأفعليه أن يأتي بها في السنه القادمه، و إن لم يشترط عليه الاتيان بها في السنه الأولى فلا خيار له أيضا بل عليه الوفاء في السنين القادمه.

بل الظاهر عدم الاستحقاق باعتبار أن العمل المستأجر عليه و إن كان عملا مركبا، إلا أن التركيب بين أجزائه تركيب ارتباطي ثبوتا و سقوطا، كالصلاه.

لأن المفروض عدم إتيانه للعمل المستأجر عليه و عدم فائده فيما أتى به، فهو نظير الانفساخ فى الأثناء لعذر غير الصد و الحصر(١)و كالانفساخ فى أثناء سائر الأعمال المرتبطه لعذر فى إتمامها، وقاعده احترام عمل المسلم لا تجرى لعدم الاستناد إلى المستأجر فلا يستحق أجره المثل أيضا.

مسأله ١٨: إذا أتى النائب بما يوجب الكفاره فهو من ماله

[٣١٥٩]مسأله ١٨: إذا أتى النائب بما يوجب الكفاره فهو من ماله(٢).

مسأله ١٩: إطلاق الإجاره يقتضى التعجيل بمعنى الحلول فى مقابل الأجل لا بمعنى الفوريه

[٣١٦٠]مسأله ١٩: إطلاق الإجاره يقتضى التعجيل بمعنى الحلول فى مقابل الأجل لا بمعنى الفوريه(٣) إذ لا- دليل عليها، والقول بوجوب و من هنا لا قيمه للإتيان ببعض أجزائه اذا لم يتمكن من اتمامه، و لا فائده تترتب عليه، فاذا احرم للعمره ثم احصر أو صد فلا أثر لإحرامه، نظير ما اذا كبر الأجير للصلاه المستأجر عليها و قرأ الحمد، ثم عجز عن اتمامها أو مات، فإنه لا يستحق الأجره، لأن ما استوجره عليه لم يأت به، و ما أتى به لم يستأجر عليه، فلا- موجب لتقسيط الأجره، لأنه انما هو اذا كانت للجزء من العمل المستأجر عليه قيمه و كان مطلوباً للمستأجر و متعلقاً لغرضه كما مر.

مر أن الأجير اذا لم يتمكن من العمل المستأجر عليه فى ظرفه بسبب من الأسباب و ان كان قادراً عليه حين العقد، فهو كاشف عن بطلان الإجاره و عدم انعقادها من الأول، باعتبار أن صحتها مشروطه بالقدره عليه حين العمل، فاذا لا موضوع للانفساخ، فإنه فرع الانعقاد أولاً، و به يظهر حال ما بعده.

للروايات التى تنص على أن الكفارات التى تترتب على ممارسه أشياء معينه أو ان الاحرام للحج أو العمره انما هى من أحكام المحرم، فإنه اذا احرم حرمت عليه تلك الأشياء المعينه، و اذا مارسها فعليه الإثم و الكفاره.

بل بمعنى أن الاجاره اذا كانت مطلقه كان يحق للمستأجر أن يطالب الموجه بتعجيل تسليم العمل المستأجر عليه فى مقابل المؤجل الذى ليس له حق المطالبه به قبل حلول الأجل.

التعجيل إذا لم يشترط الأجل ضعيف، فحالها حال البيع في أن إطلاقه يقتضى الحلول بمعنى جواز المطالبه و وجوب المبادره معها.

مسأله ٢٠: إذا قصرت الأجره لا يجب على المستأجر إتمامها

[٣١٦١] مسأله ٢٠: إذا قصرت الأجره لا يجب على المستأجر إتمامها، كما أنها لو زادت ليس له استرداد الزائد.

نعم يستحب الإتمام كما قيل، بل قيل يستحب على الأجير أيضا رد الزائد، و لا دليل بالخصوص على شيء من القولين.

نعم يستدل على الأول بأنه معاونه على البر و التقوى (١)، و على الثاني بكونه موجبا للإخلاص في العباده.

مسأله ٢١: لو أفسد الأجير حجه بالجماع قبل المشعر فكالحاج عن نفسه يجب عليه إتمامه و الحج من قابل و كفاره بدنه

[٣١٦٢] مسأله ٢١: لو أفسد الأجير حجه بالجماع قبل المشعر فكالحاج عن نفسه يجب عليه إتمامه و الحج من قابل و كفاره بدنه، و

هل يستحق الأجره على الأول أولا؟ قولان مبنيان على أن الواجب هو الأول و أن الثاني عقوبه أو هو الثاني و أن الأول عقوبه.

قد يقال بالثاني للتعبير في الأخبار بالفساد الظاهر في البطلان، و حملة على إرادته النقصان و عدم الكمال مجاز لا داعى إليه، و حينئذ فتنفسخ الإجاره إذا كانت معينه و لا يستحق الأجره و يجب عليه الإتيان في القابل بلا أجره، و مع إطلاق الإجاره تبقى ذمته مشغوله و يستحق الأجره هذا إذا كان في أثناء العمل، و أما إذا كان بعد قيام الموجر بالعمل و اتمامه - كما هو المفروض - فلا يكون اتمام الأجره بعده مصداقا للمعاونه على البر و التقوى.

نعم هو مصداق للإحسان بالمؤمن، كما أنه ليس لرد الزائد من الأجره إلى المستأجر بعد العمل بكامل واجباته دخل في الاخلاص به.

على ما يأتي به في القابل.

و الأقوى صحه الأول و كون الثانى عقوبه لبعض الأخبار الصريحه فى ذلك(١)فى الحاج عن نفسه و لا فرق بينه و بين الأجير،و لخصوص خبرين فى خصوص الأجير عن إسحاق بن عمار عن أحدهما عليهما السلام:«قال قلت:فإن ابتلى بشيء يفسد عليه حجه حتى يصير عليه الحج من قابل أيجزئ عن الأول؟قال:نعم قلت:فإن الأجير ضامن الحج قال:نعم»،و فى و هو صحيحه زراره قال:«سألته عن محرم غشى امرأته و هى محرمه، قال:جاهلين أو عالمين،قلت:أجبنى عن الوجهين جميعا،قال:إن كانا جاهلين استغفرا ربهما و مضيا على حجهما،و ليس عليهما شيء،و إن كان عالمين فرّق بينهما من المكان الذى أحدثا فيه،و عليهما بدنه،و عليهما الحج من قابل،فاذا بلغا المكان الذى أحدثا فيه فرق بينهما حتى يقضيا نسكهما و يرجعا الى المكان الذى أصابا فيه ما أصابا،قلت:فأى الحجّتين لهما؟قال:الأولى التى أحدثا فيها ما أحدثا،و الأخرى عليهما عقوبه»(١)،فانها ناصه فى أن الحجّه الأولى صحيحه، و الثانيه عقوبه،و بما أن موضوع الحكم فيها المحرم،و هو يعم الموجر أيضا، فاذن شمول الصحيحه له ليس على أساس عدم الفرق عرفا بين الحاج عن نفسه و الحاج عن غيره،بل من جهه ظهورها فى أن هذا الحكم حكم المحرم بدون موضوعيه للحاج عن نفسه،هذا اضافه الى أن موثقتى اسحاق بن عمار (٢)قد وردتا فى الأجير،و تدلان على صحه الحج الأول و أن الثانى كفاره و عقوبه لما فعل، و يترتب على ذلك أن الموجر يستحق الأجره بكاملها و إن لم يأت بالحجّه الثانيه عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى،باعتبار أنها واجبه عليه عقوبه،و لا دخل لها بالمنوب عنه،فاذا لم يأت بها فهو آثم.

ص:٣٨٣

١-١) الوسائل باب:٣ من أبواب كفارات الاستمتاع الحديث:٩.

٢-٢) الوسائل باب:١٥ من أبواب النيايه فى الحج الحديث:١ و ٢.

الثانى سئل الصادق عليه السّلام: «عن رجل حج عن رجل فاجترح فى حجه شيئاً يلزم فيه الحج من قابل و كفاره قال عليه السّلام: هي للأول تامه و على هذا ما اجترح»، فالأقوى استحقاق الأجره على الأول و إن ترك الإتيان من قابل عصياناً أو لعذر، و لا فرق بين كون الإجاره مطلقه أو معينه.

و هل الواجب إتيان الثانى بالعنوان الذى أتى به الأول فيجب فيه قصد النياه عن المنوب عنه و بذلك العنوان أو هو واجب عليه تعبداً و يكون لنفسه؟ وجهان، لا- يبعد الظهور فى الأول و لا ينافى كونه عقوبه فإنه يكون الإعاده عقوبه، و لكن الأظهر الثانى، و الأحوط أن يأتى به بقصد ما فى الذمه (١).

ثم لا- يخفى عدم تماميه ما ذكره ذلك القائل من عدم استحقاق الأجره فى صورته كون الإجاره معينه و لو على ما يأتى به فى القابل لانفساخها (٢) و كون وجوب الثانى تعبداً لكونه خارجاً عن متعلق الإجاره لا منشأ لهذا الاحتياط و إن كان استجبياً، و الوجه فى ذلك ظاهر، فإن الحججه الثانيه بما أنها عقوبه و كفاره لما ارتكبه المحرم من المعصيه فيكون حالها حال سائر الكفارات، فكما أنه لا يحتمل أن يكون الواجب عليه الإتيان بها من قبل المنوب عنه، ضروره أنها واجبه عليه مباشره، و لا ترتبط به أصلاً، فكذلك ما نحن فيه، فإن الحججه الثانيه واجبه على الموجر بالأصله بملاك أنها عقوبه و كفاره لما ارتكبه من المحرم، و لا صلها بالمنوب عنه أصلاً، لأن ذمته قد فرغت بالحججه الأولى فلا تكون مشغوله بشىء.

فالنتيجه: أن موضوع وجوب الكفارات هو ارتكاب المحرم لمحرّمات الا-حرام سواء كان احرامه لنفسه أم لغيره، و بذلك يظهر حال ما فى المتن.

فى الانفساخ اشكال بل منع، لأن الاجاره اذا كانت مقيده بسنه خاصه،

و إن كان ميرثا لذمه المنوب عنه، و ذلك لأن الإجاره و إن كانت منفسخه (١) بالنسبه إلى الأول لكنها باقيه بالنسبه إلى الثانى تعبد (٢) لكونه عوضا شرعيا تعبديا عما وقع عليه العقد، فلا وجه لعدم استحقاق الأجره على الثانى.

و قد يقال بعدم كفايه الحج الثانى أيضا فى تفریغ ذمه المنوب عنه بل لا بد للمستأجر أن يستأجر مره أخرى فى صوره التعین و للأجیر أن يحج ثالثا فى صوره الإطلاق لأن الحج الأول فاسد و الثانى إنما وجب للإفساد عقوبه فىجب ثالث إذ التداخل خلاف الأصل، و فيه أن هذا إنما يتم إذا لم يكن الحج فى القابل بالعنوان و الظاهر من الأخبار على القول بعدم صحه فعلى القول ببطلان الحج بما يحدث فى اثنائه من الاستمتاع الجنسى اذا أحدث الموجر فيه ما يوجب بطلانه، فلا موجب لانفساخ الاجاره، باعتبار أنه كان متمكنا من اتمام الحج بكامل واجباته و تسليمه الى المستأجر، و لكنه بسوء اختياره أبطله، و هذا من عناصر اتلاف مال الغير فىكون ضامنا لقيمه، و حينئذ للمستأجر أن يطالب الموجر بقيمه العمل التالف، أو يفسخ الاجاره بالخيار الثابت له من جهة عدم وفاء الموجر بها عامدا و ملتفتا، و يطالبه برد نفس الأجره المسماه، أو يستأجره ثانيا للحج فى العام القادم بنفس تلك الأجره، أو بأجره أخرى.

ظهر أنها لا تنفسخ باتلاف موردها عامدا و ملتفتا.

فيه أن الاجاره فى مفروض المسأله إنما هى على الحج فى السنه الأولى فقط، و عندئذ فلا يعقل بقاؤها بعد انتفاء هذا الفرد، و لو دل دليل على أن الحج فى السنه الثانيه بدل عن الحج فى السنه الأولى و عوض عنه، فىمكن تخريج ذلك بأحد وجهين:

الأول: انه يكشف عن أن الاجاره فى الواقع و مقام اللب كانت على الجامع بين الحج فى السنه الأولى و الحج فى السنه الثانيه، و التقييد بالأولى انما هو بملاك تمام المطلوب لا أصل المطلوب.

الثانى: انه يكشف عن عدم انفساخ الاجاره بتفويت محلها، من جهه جعل البدل له شرعا، و حيثئذ يمكن الوفاء بها بالاتيان بالبدل و العوض عنه، و أما أنها تنسخ بالنسبه إلى السنه الأولى، و تبقى بالنسبه إلى السنه الثانيه، مع أن الاجاره انما هى فى السنه الأولى دون الثانيه، فهو غريب جدا.

فالنتيجه: ان هاهنا افتراضين:

الأول: ان الحججه الأولى صحيحه و الثانيه عقوبه.

الثانى: عكس ذلك تماما. و نذكر لكل من الافتراضين عددا من الحالات.

أما فى الافتراض الأول فنذكر أربع حالات:

الأولى: إن مقتضى اطلاق الروايات عدم الفرق بين أن تكون الحججه الأولى حجه الإسلام، أو غيرها من الحجج الواجب بالندر أو الاجاره أو نحوها، بل تعم الحجج المستحب أيضا.

الثانيه: ان مقتضى بعض هذه الروايات أن الحججه الأولى صحيحه و الثانيه عقوبه و كفاره، و قد مر أن هذا هو الصحيح.

الثالثه: إن الحججه الثانيه واجبه على الحاج مباشره و بعنوان العقوبه لما ارتكبه من المعصيه الكبيره و إن كان أجيرا عن غيره، و لا يجب عليه حيثئذ أن ينوى نيابه عنه.

الرابعه: إن الأجير يستحق الاجره على أساس أنه أتى بالعمل المستأجر عليه صحيحا، و لا يستحق شيئا على الحج الواجب عليه عقوبه باعتبار أنه واجب عليه بالأصالة و لا يرتبط بالمنوب عنه.

و أما فى الافتراض الثانى فنذكر ثلاث حالات:

الحاله الأولى: ان الحججه الأولى إذا كانت حجه الإسلام و قد أفسدها،

فهل الحجج الثانيه التي تجب عليه تجزى عنها، أو أنها عقوبه صرفه و تجب عليه حجه الإسلام فى العام الثالث؟ الظاهر أنها تجزى و تنطبق عليها، لما تقدم من أن حجه الإسلام عباره عن الحجج الأولى للمستطيع، و المفروض أن هذا العنوان ينطبق عليها اذا نوى اسمها الخاص، و هو لا- يمنع من انطباق عنوان آخر عليها أيضا كالحج عقوبه باعتبار ظهور الروايات فى ان الحجج الثانيه واجبه بعين ملاك الأولى و هذا لا ينافى كونها عقوبه بلحاظ أن تكاليفها عليه.

الثانيه: أن تكون الحجج الأولى حجه استجاريه مقيده بسنه خاصه كالسنه الأولى، فاذا أفسدها فيها بالجماع قبل المشعر، فقد مر أنه يضمن قيمتها لإتلافها و لا موجب لانفساخ الاجاره.

فالنتيجه: ان الأجير لا يستحق الأجره لا على الأول لفساده، و لا على الثانى لعدم الأمر بالاتيان به من قبله، و أما اذا كانت مطلقه و لكن اشترط عليه فى ضمن العقد الاتيان بها فى هذه السنه ثبت للمستأجر خيار تخلف الشرط، فإن قام باعمال الخيار و فسحها يطالب الأجير بالأجره المسماه بكاملها، و أما اذا لم يقم بها، فهل تكفى الحجج الثانيه فى العام القادم للحجج النيايه؟ الظاهر الكفايه، لأن الروايات بمناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه تدل على أن الحجج الثانيه واجبه عليه بعد بطلان الأولى بعين ملاكها، و على هذا فيما أن ذمه الأجير تبقى مشغوله فيأتى بها نيابه عنه فى العام القادم، و لا مانع من انطباق عنوان العقوبه عليها أيضا باعتبار ان نفقاتها عليه.

الثالثه: اذا كانت حجته غير حجه الإسلام كالنذر أو نحوه، و أفسدها بالجماع قبل المشعر، ثم استطاع، فهل تجزى حجته الثانيه عن حجه الإسلام أو لا؟

و الجواب: إنها تجزى كما مر، باعتبار أن حجه الإسلام تنطبق عليها حيث أنها عباره عن الحجج الأولى للمستطيع، و هذا لا ينافى وجوبها بعنوان آخر أيضا.

الأول وجوب إعادته الأول(١)، وبذلك العنوان فيكفي في التفرغ ولا يكون من باب التداخل فليس الإفساد عنوانا مستقلا، نعم إنما يلزم ذلك إذا قلنا إن الإفساد موجب لحج مستقل لا على نحو الأول وهو خلاف ظاهر الأخبار(٢).

وقد يقال في صورته التعيين إن الحج الأول إذا كان فاسدا و انفسخت الإجاره(٣) يكون لنفسه(٤) فقضاؤه في العام القابل أيضا يكون لنفسه ولا يكون مبرئا لذمه المنوب عنه فيجب على المستأجر استئجار حج آخر، وفيه أيضا ما عرفت من أن الثاني واجب بعنوان إعادته الأول(٥)، وكون الأول بعد انفساخ الإجاره بالنسبه إليه لنفسه لا يقتضى كون الثاني له وإن كان بدلا عنه(٦) لأنه بدل عنه بالعنوان المنوى لا بما صار إليه بعد الفسخ، هذا.

بل الظاهر منها وجوبه عليه أصاله لا نيابه.

بل هو ظاهر الأخبار كما عرفت.

مر أنها لا تنفسخ بافساد الأجير الحج فيها عامدا و ملتفتا و لا مبرر له، بل هي تظل باقيه، و انما اتلف الموجر مال المستأجر و ملكه فيكون ضامنا لقيمته على تفصيل تقدم.

فيه أنه لا- موجب لانقلاب الحج عن المنوب عنه بالافساد الى حج نفسه، بمعنى أنه إن أتى به صحيحا فهو للمنوب عنه، وإن افسده فهو له، لو ضوح ان ذلك بحاجه الى دليل، و لا دليل عليه.

مر أن هذا غير بعيد على القول ببطلان الحج الأول، و به يظهر حال ما بعده.

مر أن الروايات لا تدل على أن الثاني بدل عن الأول و عوض عنه، بل ظاهرها أنه واجب عليه مستقلا لا بعنوان أنه بدل له، و به يظهر حال ما في المتن.

و الظاهر عدم الفرق فى الأحكام المذكوره بين كون الحج الأول المستأجر عليه واجبا أو مندوبا بل الظاهر جريان حكم وجوب الإتمام و الإعاده فى النيابة تبرعا أيضا و إن كان لا يستحق الأجره أصلا.

مسأله ٢٢: يملك الأجير الأجره بمجرد العقد، لكن لا يجب تسليمها إلا بعد العمل

[٣١٦٣] مسأله ٢٢: يملك الأجير الأجره بمجرد العقد، لكن لا يجب تسليمها إلا بعد العمل إذا لم يشترط التعجيل و لم تكن قرينه على إرادته من انصراف أو غيره، و لا- فرق فى عدم وجوب التسليم بين أن تكون عينا أو دينا لكن إذا كانت عينا و نمت كان النماء للأجير، و على ما ذكر من عدم وجوب التسليم قبل العمل إذا كان المستأجر وصيا أو وكىلا و سلمها قبله كان ضامنا لها على تقدير عدم العمل من المؤجر أو كون عمله باطلا، و لا يجوز لهما اشتراط التعجيل من دون إذن الموكل (١) أو الوارث (٢)، و لو لم يقدر الأجير على العمل مع عدم تسليم الأجره كان له الفسخ (٣) هذا إذا لم يكن و كىلا- من قبله مطلقا حتى فى اشتراط التعجيل، و إلا فلا حاجه الى اذنه.

فيه انه لا- دخل لإذن الوارث فى جواز تصرف الوصى فى ملك الميت، فانه يتصرف فيه حسب وصيته، فان أوصى بالحج من الثلث فله أن يتصرف فيه، و يجعل نفقاته منه، و إن أوصى به من الأصل فكذلك، و من المعلوم أن جواز تصرفه فى كل ذلك لا يتوقف على إذن الوارث بعد ما كان منصوبا من قبل الميت فى تنفيذ وصاياه، لأن الوارث أجنبى عنه.

تقدم أن صحه الاجاره مشروطه بقدره الأجير على تسليم العمل المستأجر عليه فى ظرفه عقلا و شرعا، و إلا بطلت الإجاره، و بما أن الأجير فى المقام لا يقدر على العمل بدون دفع الأجره فتكون الاجاره باطله، و الفرض أنه لا يجب على المستأجر دفع الأجره و ايجاد القدره فيه.

و كذا للمستأجر، لكن لما كان المتعارف تسليمها أو نصفها قبل المشى يستحق الأجير المطالبه فى صوره الإطلاق و يجوز للوكيل و الوصى دفعها من غير ضمان(١).

مسأله ٢٣: إطلاق الإجاره يقتضى المباشره فلا يجوز للأجير أن يستأجر غيره إلا مع الإذن صريحا أو ظاهرا

[٣١٦٤] مسأله ٢٣: إطلاق الإجاره يقتضى المباشره فلا يجوز للأجير أن يستأجر غيره إلا مع الإذن صريحا أو ظاهرا، و الروايه الداله على الجواز(٢) محموله على صوره العلم بالرضا من المستأجر.

لعدم التفريط و التقصير فيه بعد ما كان ذلك أمرا متعارفا، باعتبار أن المستأجر أو الوصى أمين لا يضمن إلا مع التفريط و التقصير لا مطلقا.

فيه ان الروايه ساقطه سندا و دلاله، و إليك نصها، عثمان بن عيسى قال:

«قلت لأبى الحسن الرضا عليه السّلام: ما تقول فى الرجل يعطى الحججه فيدفعها الى غيره؟ قال: لا بأس» (١). اما سندا فلأن عثمان بن عيسى نقل هذه الروايه فى موضع من التهذيب عن أبى جعفر الأحول، و فى موضع آخر منه عن الأحول، و فى موضع ثالث عن جعفر الأحول، و الأول ثقه دون الثانى و الثالث، و بما أنه لم يثبت روايته عن الأول فلا نحز حجيتها و صحتها سندا، هذا اضافة الى أن هناك مبعديات أخرى لصحتها. و اما دلاله فلأنها لا تدل على أن اعطاء الحججه لرجل انما هو بنحو الاستتابة و الاستئجار، اذ كما يحتمل ذلك يحتمل أن يكون اعطاؤها له بنحو التوكيل فى ارسال أى شخص أراد، فكل الأمرين محتمل، و لا ظهور لها فى الاحتمال الأول.

فالتتيجه: أن اطلاق الاجاره و إن كان يقتضى المباشره اذا لم تكن هناك قرينه حاله أو مقالیه تؤدي الى الوثوق و الاطمئنان بعدم الخصوصيه، إلا أن الكلام فى مورد الروايه ليس فى ذلك، و انما هو فى أن اعطاء الحججه لرجل هل

ص: ٣٩٠

(١-١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب النيايه فى الحج الحديث: ١.

مسأله ٢٤: لا يجوز استئجار من ضاق وقته عن إتمام الحج تمتعا

[٣١٦٥] مسأله ٢٤: لا يجوز استئجار من ضاق وقته عن إتمام الحج تمتعا (١) و كانت وظيفته العدول إلى حج الأفراد عن عليه حج التمتع، و لو استأجره مع سعه الوقت فنوى التمتع ثم اتفق ضيق الوقت فهل يجوز العدول و يجزئ عن المنوب عنه أو لا؟ وجهان: من إطلاق أخبار العدول، و من انصرافها إلى الحاج عن نفسه، و الأقوى عدمه (٢)، و على تقديره فالأقوى عدم إجرائه عن الميت و عدم استحقاق الأجره عليه لأنه غير ما على الميت و لأنه غير العمل المستأجر عليه.

هو بنحو الاستنباه أو التوكيل، و لا ظهور لها في الأول، لا أنها ظاهره فيه، و لكن لا يعلم في أنه بنحو المباشرة أو الأعم لكى يقال إن إطلاق الاستنباه يقتضى المباشرة، بل انها مجمله و لا ظهور لها لا في الأول و لا في الثانى.

لما مر من أن من شروط صحه النيابة أن يكون النائب متمكنا من القيام بكل واجبات الحج من الأجزاء و الشروط، و أما اذا كان معدورا في ذلك لمرض أو ضيق وقت أو عائق آخر فلا دليل على كفايه نيابته عن غيره في الحج الواجب، فلو بادر و أجر نفسه لم يجز الاكتفاء به، و مقتضى الأصل عدم الكفايه، و كذلك اذا بادر و تبرع بالحج عن غيره فلا يكتفى به، و على هذا فلا يجوز استئجار من لا يتمكن من اتمام حج التمتع لضيق الوقت و أن وظيفته العدول الى الأفراد.

الظاهر أن الأمر كما افاده قدس سرّه، لأنه مقتضى القاعده، حيث ان اجزاء حج الافراد عن حج التمتع بحاجه الى دليل، و الآ فمقتضى القاعده عدم الاجزاء، باعتبار أن ما وقعت عليه الاجاره، و هو حج التمتع لم يأت به، و ما أتى به و هو حج الافراد لم تقع الاجاره عليه، و لا فرق فيه بين أن يكون الموجب للانقلاب ضيق الوقت أو جهه أخرى كالحيض أو نحوه على تفصيل يأتى فى ضمن البحوث القادمه، و على هذا الأساس فاذا طرأ العجز على الأجير اتفاقا عن اتمام

حج التمتع انكشف عن بطلان الإجاره من الأول باعتبار أن صحتها مشروطه بقدره الأجير على الوفاء بها في ظرفه، نعم اذا طرأ العجز عليه بسوء اختياره، كما اذا تسامح و آخر السفر الى الحج عامدا و ملتفتا الى أن فات وقت العمره، فهو لا يكشف عن بطلان الإجاره لأن تفويت القدره اذا كان مستندا الى اختياره فهو عين قدرته على العمل و الوفاء بها، وهذا نظير من ترك الوفاء بالاجاره عامدا و عالما بالحال و عصيانا، فكما أنه لا يكشف عن بطلان الاجاره، فكذلك في المقام، فان عدم الوفاء بها و إن كان مستندا إلى عدم قدرته و عجزه عنه مباشره، إلا أنه مستند الى اختياره، فبالنتيجه عدم الوفاء مستند اليه.

تحصل من ذلك ان صحه الاجاره مشروطه بالقدره على الوفاء بها في ظرفه في مقابل العجز الاضطرارى و إن كان شرعيا لا الأعم منه و من الاختيارى، و من هنا لا شبهه في أنه أثم اذا ترك الوفاء بها في ظرفه عامدا و ملتفتا الى الحكم الشرعى، و كذلك اذا قام بتفويت قدرته و تعجيز نفسه عن الوفاء بها في ظرفه بسوء اختياره، فانه في نهايه الشوط تارك للوفاء بها عامدا و ملتفتا، فلذلك لا شبهه في أنه عاص و ضامن لما اتلفه من العمل على المالك و هو المستأجر.

و أما بحسب الروايات فهي و إن كانت كثيره في المسأله إلا أنها ليست في مقام البيان من هذه الناحيه، و انما هي في مقام بيان تحديد وقت العمره.

و دعوى: ان جمله من هذه الروايات مطلقه، و تشمل باطلاقها الحاج عن نفسه و الحاج عن غيره.

منها: صحيحه الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل اهل بالحج و العمره جميعا، ثم قدم مكه و الناس بعرفات، فخشى إن هو طاف و سعى بين الصفا و المروه أن يفوته الموقف، قال: يدع العمره، فاذا تم حجه صنع كما صنعت عائشه و لا هدى عليه» (١).

ص: ٣٩٢

١-١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب أقسام الحج الحديث: ٦.

ومنها: صحیحہ زرارہ قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام: عن الرجل يكون في يوم عرفه، وبينه وبين مكة ثلاثه أميال و هو متمتع بالعمرة الى الحج، فقال: يقطع التلبيه تلبيه المتعه، و يهل بالحج بالتلبيه، اذا صلى الفجر يمضى الى عرفات، فيقف مع الناس و يقضى جميع المناسك و يقيم بمكة حتى يعتمر عمره المحرم و لا شىء عليه» (١). و منها غيرهما. بتقريب أن الموضوع فيها المتمتع و هو يعم المتمتع لنفسه و المتمتع لغيره.

مدفوعه: بأن الموضوع المأخوذ فيها و إن كان المتمتع، إلا أنها ليست في مقام بيان حكمه بما هو متمتع، بل هي في مقام بيان حكم حاله طارئة عليه، و هو أن المتمتع اذا ضاق الوقت عليه و خشى أن يفوت عنه الموقف اذا أتى بالعمرة بتمام واجباتها فوظيفته هي العدول الى حج الإفراد، و اما أن المراد من المتمتع طبعي المتمتع بدون فرق بين أن يكون لنفسه أو لغيره، أو أن المراد منه خصوص الأول دون الأعم، فالروايات ليست في مقام البيان من هذه الناحية، فاذا لا اطلاق لها.

و إن شئت قلت: إن هذه الروايات انما هي ناظره الى بيان حكم حاله المتمتع، و هي حالة ضيق الوقت للعمرة الطارئة عليه، فانه في هذه الحالة ينوى الافراد بدل التمتع، و ليست ناظره الى حكم المتمتع نفسه مباشرة لكي يمكن التمسك باطلاقها.

فالنتيجه: ان المتمتع اذا كان نائبا و ضاق الوقت عليه، و لم يتمكن من اتمام حج التمتع و اكماله، فالأظهر عدم انقلاب وظيفته النيابيه من حج التمتع الى حج الافراد، و على هذا فيكون عدم تمكنه منه كاشفا عن بطلان النيباه من الأول. و أما الأجره فلا يستحق الأجير من الأجره المسماه شيئا، و عليه أن يرد كلها الى المستأجر، و يستحق أجره المثل على ما أتى به من المقدمات و الاعمال، باعتبار أن اتيانها كان بأمر المستأجر و اذنه.

ص: ٣٩٣

و نذكر فيما يلي عددا من التساؤلات:

١- قد تسأل عن أن النائب اذا لم يتمكن من حجه التمتع، ولا يكون العدول منها الى حجه الأفراد مشروعا له، فهل تجب عليه أن يأتي بعمره مفردة بدلا عن عمره التمتع للخروج عن الإحرام؟ وهذا يعنى أن وظيفته تنقلب من عمره التمتع الى العمره المفردة.

و الجواب: انه لا يجب عليه شىء، لأن عمره التمتع الواجبه عليه بما أنه لا يتمكن من الاتيان بها فهي باطله، و معه يبطل احرامها، فلا يكون محرما فعلا حتى تجب عليه العمره المفردة للخروج منه.

٢- قد تسأل عن أن الشخص اذا كان معذورا عن القيام المباشر ببعض اعمال الحج و واجباته كالطواف أو صلاته أو السعى بين الصفا و المروه لمرض أو نحوه، فهل تجوز استنابته؟

و الجواب: الظاهر أنه لا تجوز لأن النيابة بما أنها على خلاف القاعده، فهي بحاجه الى دليل، و لا يعلم بشمول أدله النيابة لها، لعدم الاطلاق فيها، و مقتضى الأصل عدم الكفايه.

٣- قد تسأل ان الأجير اذا كان متمكنا من القيام المباشر بالحج بتمام واجباته، و لكن طرأ عليه العجز فى الأثناء لمرض أو حيض أو عائق آخر لا يتمكن من الطواف مثلا، فهل يكشف ذلك عن بطلان النيابة من الأول؟

و الجواب: إنه لا يكشف عن بطلانها كذلك، لأن أدله النيابة لا تكون قاصره عن شمول هذه الصوره على أساس مناسبه الحكم و الموضوع الارتكازيه، غايه الأمر اذا طرأ عليه العجز عن بعض اعمال الحج فى الاثناء انتقلت وظيفته الى البدل، و هو الاستنابه فيه، لأن الروايات التى تنص على مشروعيه الاستنابه فى الطواف و السعى و رمى الجمار لا تقصر عن شمول النائب، فاذن الناتج من ضم أدله النيابة الى تلك الروايات هو صحه النيابة فى هذه الصوره، و لا يكشف طرو العجز عن بطلانها.

ص: ٣٩٤

مسأله ٢٥: يجوز التبرع عن الميت في الحج الواجب أى واجب كان و المندوب

[٣١٦٦] مسأله ٢٥: يجوز التبرع عن الميت في الحج الواجب أى واجب كان (١) و المندوب، بل يجوز التبرع عنه بالمندوب و إن كانت ذمته مشغوله بالواجب (٢) و لو قبل الاستئجار عنه للواجب، و كذا يجوز الاستئجار عنه في المندوب كذلك.

و هذا غير بعيد، فان الدليل على ذلك صحيحه معاويه بن عمار، قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل مات و لم يكن له مال، و لم يحج حجه الإسلام (فحج) عنه بعض اخوانه، هل يجزى ذلك عنه؟ أو هل هي ناقصه؟ قال: لا- بل هي حجه تامه» (١) و موردها و إن كان حجه الإسلام، الأ- أن العرف لا- يفهم لها خصوصيه، فان التبرع بالنيابه اذا كان مجزيا في حجه الإسلام، ففي غيرها بالأولويه، و تؤيد ذلك روايه عامر بن عميره (٢).

قد يقال كما قيل: ان موثقه سماعه بن مهران قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و لم يحج حجه الإسلام، و لم يوص بها و هو موسر، فقال:

يحج عنه من صلب ماله، لا يجوز غير ذلك» (٣).

و الجواب: ان الموثقه لا تدل على عدم جواز التبرع في الحج عن الميت، بل مفادها أن من عليه حجه الإسلام و مات و لم يوص بها فعلى الوارث أن يخرج حجه من صلب ماله و تركته و لا يشرع غير ذلك، و من المعلوم ان هذا انما يجب على الوارث اذا لم يكن هناك متبرع.

فالتتيجه: انه لا اشكال في جواز التبرع في الحج الواجب على الميت، سواء أ كان حجه الإسلام، أم كان بالنذر، أو بالاجاره، أو غير ذلك.

حتى حجه الإسلام بناء على ما هو الصحيح من استحباب الحج استحبابا عاما باستثناء الحجه الأولى للمستطيع، لأنها واجبه. و على هذا فاذا

ص: ٣٩٥

-
- ١- (١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ١.
 - ٢- (٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٢.
 - ٣- (٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه الحديث: ٤.

و أما الحى فلا- يجوز التبرع عنه فى الواجب إلا إذا كان معذورا فى المباشره لمرض أو هرم فإنه يجوز التبرع عنه و يسقط عنه وجوب الاستنابه على الأقوى كما مر سابقا(١)،و أما الحج المندوب فيجوز التبرع عنه كما عصى من عليه حجه الإسلام و تركها و أتى بالحج عن غيره تبرعا بقصد الاستحباب صح على القول بالترتب،نعم لا يمكن له أن يأتى بالحج استحبابا عن نفسه رغم ان عليه حجه الإسلام.

و النكته فى ذلك أن حجه الإسلام بما أن لها اسما خاصا مميزا لها شرعا فيعتبر فى صحتها قصد اسمها الخاص كما مر،و عليه فاذا أتى بها المستطيع،فان كان بقصد اسمها الخاص و لكن معتقدا أن الأمر المتعلق بها أمر استحبابى صحت و انطبقت عليه حجه الإسلام التى هى متمثله فى الحج الأولى للمستطيع،و لا تضر نيه الاستحباب،لأنها من الخطأ فى التطبيق،و نيه الوجوب لا تكون معتبره فى صحتها،لأنها ليست من واجباتها لا جزءا و لا شرطا،و إن كان بقصد استحبابها استحبابا عاما لم تصح لا بعنوان المستحب و لا حجه الإسلام.

اما الأول فلأن الحج لا يكون مستحبا عليه فى الواقع.و أما الثانى فلانتفاء القصد، و من هنا يعتبر فى صحه كل عباده لها اسم خاص مميز لها شرعا أمور:

الأول:محبوبيتها فى نفسها.

الثانى:قصد القربه.

الثالث:قصد اسمها الخاص.

و إن شئت قلت:ان الحج الأولى واجبه عليه لا أنها مستحبه،و حينئذ فان كان عالما بوجوبها و مع ذلك نوى استحبابها تشريعا و افتراء عليه تعالى بطلت على أساس التشريع المحرم،و إن كان جاهلا و معتقدا بأنها مستحبه ففيه التفصيل المتقدم.

تقدم ذلك مفصلا فى المسأله(٦)و قلنا هناك أن هذا هو الصحيح.

ص:٣٩٤

يجوز له أن يستأجر له حتى إذا كان عليه حج واجب لا يتمكن من أدائه فعلا، و أما إن تمكن منه فالاستئجار للمندوب قبل أدائه مشكل (١)، بل التبرع عنه حينئذ أيضا لا يخلو عن إشكال في الحج الواجب (٢).

مسألة ٢٦: لا يجوز أن ينوب واحد عن اثنين أو أزيد في عام واحد

[٣١٦٧] مسألة ٢٦: لا يجوز أن ينوب واحد عن اثنين أو أزيد في عام واحد، وإن كان الأقوى فيه الصحة، إلا إذا كان وجوبه عليهما على نحو الشركه كما إذا نذر كل منهما أن يشترك مع الآخر في تحصيل الحج (٣)، و أما في الحج المندوب فيجوز حج واحد عن جماعه بعنوان النيابة، كما يجوز بعنوان إهداء الثواب، لجملة من الأخبار الظاهره في جواز النيابة أيضا، فلا داعى لحملها على خصوص إهداء الثواب.

مسألة ٢٧: يجوز أن ينوب جماعه عن الميت أو الحى في عام واحد في الحج المندوب

[٣١٦٨] مسألة ٢٧: يجوز أن ينوب جماعه عن الميت أو الحى في عام الظاهر أنه لا- اشكال في الحكم بصحته على أساس الترتب، لوجود الأمر الاستجابى فيه، هذا اضافة الى أنه لا- دليل على أن من تكون ذمته مشغوله بالحج الواجب لا- يجوز له الاستئجار للحج المندوب. و مقتضى القاعده الجواز، لأنه مقدور شرعا و عقلا، و الأمر بضده لا يكون معجزا مولويا عنه.

الظاهر أن هذا من سهو القلم منه قدس سره أو من الخطأ فى الطبع، فان موضعه فى المسأله الآتية مباشره بعد قوله (فيها فى عام واحد) يعنى ان عبارته المسأله كانت على النحو التالى: (لا- يجوز أن ينوب واحد عن اثنين أو أزيد فى عام واحد فى الحج الواجب) و موضع قوله (و إن كان الأقوى فيه الصحة) هو موضع قوله (فى الحج الواجب) فى المسأله المتقدمه، فتكون العبارة كما يلى (أيضا لا يخلو عن اشكال و إن كان الأقوى الصحة).

هذا باعتبار أن النذر تابع لقصد الناذر، فاذا نذر كل منهما أن يشترك مع الآخر فى احجاج شخص واحد وجب الوفاء على كل منهما كذلك.

واحد فى الحج المندوب تبرعا أو بالإجاره، بل يجوز ذلك فى الواجب أيضا كما إذا كان على الميت أو الحى الذى لا يتمكن من المباشره لعذر حجان مختلفان نوعا كحجه الإسلام و النذر أو متحدان من حيث النوع كحجتين للنذر فيجوز أن يستأجر أجيرين لهما فى عام واحد، وكذا يجوز إذا كان أحدهما واجبا و الآخر مستحبا، بل يجوز أن يستأجر أجيرين لحج واجب واحد كحجه الإسلام فى عام واحد احتياطا لاحتمال بطلان حج أحدهما، بل و كذا مع العلم بصحة الحج من كل منهما و كلاهما آت بالحج الواجب و إن كان إحرام أحدهما قبل إحرام الآخر (١)، فهو مثل ما إذا صلى جماعه على الميت فى وقت واحد، و لا يضر سبق أحدهما بوجوب الآخر فإن الذمه مشغوله ما لم يتم العمل فيصح قصد الوجوب من كل منهما (٢) و لو كان أحدهما أسبق شروعا.

لا عبره بذلك فان العبره فى جواز دخول كل منهما فى العمل بنيه الوجوب انما هى فيما اذا كان واثقا و متأكدا بأن الآخر لا يتم قبله، و أما اذا كان واثقا بأنه يتم العمل قبله فلا يجوز له الدخول فيه بقصد الوجوب، لمكان ارتباطه الواجب، لا أن الوجوب قد سقط عنه بقاء عن الجزء الأخير فقط، فانه خلف فرض كون الواجب ارتباطيا، نعم له أن يدخل فيه حينئذ رجاء و احتياطا لا جازما بالوجوب.

هذا اذا لم يعلم أو لم يطمئن أن الآخر يتم قبله، و إلا فلا يجوز له الدخول فيه بقصد الوجوب تطبيقا لما مر.

قد تم بعونه تعالى الجزء الاول من كتاب الحج و يليه الجزء الثانى من فصل الوصيه فى الحج و الحمد لله رب العالمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

